سلسلة قراءات صينية

تساي فانغ

الاقتصاد الصيني في القرن الجديد

بين الاستكشافات العملية والتفسيرات النظرية

ترجمة: مروة السيد محمد محمود

إشراف ومراجعة: د. حسانين فهمي حسين

صفصاف
SEFSAFA PUBLISHING HOUSE
WWW.SEFSAFA.NET

الاقتصـاد الصيني
في القرن الجديد

بين الاستكشافات العملية والتفسيرات النظرية

مروة السيد محمد /

باحثة ومترجمة مصرية حصلت على درجة الليسانس من كلية الألسن جامعة عين شمس عام 2013، وتقوم حاليًا بإعداد الماجستير في الترجمة بين اللغات الصينية والعربية والإنجليزية. صدر لها أكثر من كتاب ضمن سلسلة "قراءات صينية" عن دار صفصافة للنشر.

.....

الاقتصاد الصيني في القرن الجديد

طبعة 2023

رقم الإيـــــداع: 2023/1877

الترقيم الدولي: 978-977-821-317-1

جميع الحقوق محفوظة ©

عدا حالات المراجعة والتقديم والبحث والاقتباس العادية، فإنه لا يسمح بإنتاج أو نسخ أو تصوير أو ترجمة أي جزء من هذا الكتاب، بأي شكل أو وسيلة مهما كان نوعها إلا بإذن كتابي.

No part of this book may be reproduced or utilized in any from or by means electronic or mechanical including photocopying recording or by any information storage and retrieval system without prior permission in writing of the publishers.

الناشر

محمد البعلي

إخراج فني

علاء النويهي

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبِّر بالضرورة عن رأي دار صفصافة.

© copyright by Sefsafa Publishing House 2023

© copyright by Sichuan People's Publishing House Co., Ltd.

originally published by Sichuan People's Publishing House Co., Ltd. in 2021

All Rights Reserved

B&R Book Program

دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات

49 شارع المخزن- العمرانية- الجيزة- مصر

الاقتصـاد الصيني
في القرن الجديد

بين الاستكشافات العملية والتفسيرات النظرية

تحرير:

تساي فانغ

ترجمة: مروة السيد محمد محمود

مراجعة وإشراف: د. حسانين فهمي حسين

SEFSAFA PUBLISHING HOUSE
WWW.SEFSAFA.NET

بطاقة فهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية،
إدارة الشئون الفنية

فانغ، تساي

الاقتصاد الصيني في القرن الجديد/ تساي فانغ ، ترجمة: مروة السيد محمد محمود، مراجعة وإشراف: د. حسانين فهمي حسين

الجيزة، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ٢٠٢٣

٣٦٠ ص، ٢٤سم

تدمك ١-٣١٧-٨٢١-٩٧٧-٩٧٨

١- الصين - الأحوال الاقتصادية

أ- محمود، مروة السيد محمد (مترجم)

ب- حسين، حسانين فهمي (مراجع ومشرف)

ج- العنوان ٣٣٠,٩٥١٠٤

رقم الإيداع: ٢٠٢٣/١٨٧٧

المحتويات

9	مقدمة
11	**الباب الأول** **استعراض ماضي تجربة الصين كمرجع للحاضر**
12	الفصل الأول سبعون عامًا من التنمية الاقتصادية بالصين
21	الفصل الثاني سبعون عامًا من النضال داخل الصين الجديدة
30	الفصل الثالث التعميق المستمر لفهم قوانين التصنيع
40	الفصل الرابع صدى سبعين عامًا من التنمية.. التحولات الديموغرافية الأكبر والأسرع
47	الفصل الخامس إنجاز تحقق بشق الأنفس على مستوى استقرار التوظيف وتحسين معيشة الشعب
51	الفصل السادس سياسات التوظيف الإيجابية 3.0
64	الفصل السابع بناء النظم هو مفتاح ضمان وتحسين معيشة الشعب
72	الفصل الثامن سياسة الإصلاح والانفتاح وتجربة التمدن

79 **الباب الثاني**

الحفاظ على العولمة الاقتصادية

80 الفصل الأول

الأيديولوجية الجديدة للاقتصاد المتمثلة في التكيف مع تغيرات مرحلة التنمية

84 الفصل الثاني

الأهمية العالمية للتنمية الاقتصادية في الصين

95 الفصل الثالث

العولمة الاقتصادية.. توجه تاريخي لا يمكن إيقافه

100 الفصل الرابع

العولمة الاقتصادية.. من المشاركة واسعة النطاق إلى الحوكمة متعددة الأطراف

104 الفصل الخامس

الإسهام بقوى مراكز الفكر لبناء مجتمع مصير مشترك أوثق بين الصين وإفريقيا

111 الفصل السادس

تطوير العلاقات الصينية الإفريقية مع أخذ وضعين في الاعتبار

116 الفصل السابع

العوامل المؤدية إلى تشويه سلسلة التوريد العالمية

127 الفصل الثامن

ضرورة التخلي عن «الاقتصاد المتدفق للأسفل" بشكل كامل

131 الفصل التاسع

الصين في آفاق الانتعاش الاقتصادي العالمي خلال فترة «ما بعد الوباء»

135 **الباب الثالث**
تفكر حول السياسات وآفاقها

136 الفصل الأول
ضرورة مواصلة معالجة العلاقة بين الحكومة والسوق من أجل تعميق الإصلاح

143 الفصل الثاني
كيفية إجراء تعديلات معقولة لمجموعة أدوات سياسات الاقتصاد الكلي

153 الفصل الثالث
التوازن بين الأهداف المتعددة من خلال التركيز على ضمان المستوى المعيشي

161 الفصل الرابع
نقاش حول «النسخة المطورة لما بعد عام 2020م» الخاصة باستراتيجية التخلص من الفقر

167 الفصل الخامس
الانتصار الحاسم في معركة التخلص من الفقر هو الهدف الأساسي لبناء مجتمع رغيد الحياة بشكل شامل

177 الفصل السادس
ضرورة زيادة جهود إعادة التوزيع بشكل كبير خلال فترة «الخطة الخمسية الرابعة عشرة»

184 الفصل السابع
الالتزام بالأساس الاستراتيجي المتمثل في توسيع الطلب المحلي وتعزيز تشكيل نمط جديد للتنمية

195 **الباب الرابع**
تشغيل محركات جديدة للنمو

196 الفصل الأول
ثلاثة نماذج اقتصادية لفهم الاقتصاد الصيني

206 الفصل الثاني
المفتاح الرئيس لسعي الاقتصاد الصيني نحو نمو مستدام طويل المدى

219 الفصل الثالث
إيقاف منحنى التناقص ومواجهة تحديات الشيخوخة

229 الفصل الرابع
السياسات الخاصة بخلق العائد الديموغرافي الثاني

233 الفصل الخامس
تحسين رأس المال البشري وتسريع الدخول في مرحلة الدخل المرتفع

240 الفصل السادس
إنتاجية العمل في قطاع الزراعة هي أساس التنمية الحضرية الريفية المتكاملة

254 الفصل السابع
إطلاق زخم جديد.. البناء والتنمية عالية الجودة في منطقة الخليج الكبرى

263 الفصل الثامن
كيفية تحقيق توازن جناحي «التنين الطائر»

267 الفصل التاسع
فهم السوق الاستهلاكية فائقة الحجم وإطلاق العنان لدورها

274 الفصل العاشر
صعوبة تطبيق سياسات حماية البيئة دون معالجة قضية عدم توافق الحافز

278 الفصل الحادي عشر
تكتل "القوى الصاعدة" للشركات وتنشئتها

281 الباب الخامس
مواجهة المخاطر والتحديات

282 الفصل الأول
نسج شبكة ضمان معيشي كثيفة ومتينة لمنع المخاطر ونزع فتيلها

290 الفصل الثاني
طبيعة جائحة الفيروس التاجي المستجد والاستراتيجيات المضادة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي

297 الفصل الثالث
الانتصار في معركة مكافحة الوباء، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية

306 الفصل الرابع
استقرار التوظيف يمثل مفتاح استقرار الوضع الاقتصادي العام

317 الفصل الخامس
الإصرار على الانتصار في المعركة الصعبة لتحقيق استقرار التوظيف

327 الفصل السادس
المنحنى الوبائي يحدد مسار الانتعاش الاقتصادي

332 الفصل السابع
أهمية السياسات الاجتماعية من منظور الانتعاش على شكل حرف «K"

337 الفصل الثامن
إطلاق العنان لمزايا السوق فائقة الحجم وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية

345 الفصل التاسع
الخط الرئيس لمعيشة الشعب من «الاستقرارات الستة" وحتى "الضمانات الستة"

353 الفصل العاشر
حول تأثير الوباء على الاقتصاد والمقترحات ذات الصلة

مقدمة

يضم هذا الكتاب بعض المقالات الأكاديمية التي كتبتُها، ونشرتُها في مختلف الصحف، والمجلات خلال الفترة منذ عام 2019م، وحتى النصف الأول من عام 2020م. وقد يتساءل البعض عن مميزات هذه المقالات، أو بعبارة أخرى، ما هي الأسباب الكافية الأخرى التي جعلتني أنشرها في كتاب واحد، باستثناء اعتزازي الشخصي بها؟ وللإجابة عن هذا السؤال، نقول إنه بشكل عام، تحتوي المقالات المُضمَّنة على ميزَتَين اثنتَين، تعكسان -بشكل بارز- الهدف من كتابة كل مقالة في الكتاب. أولًا: على عكس الأوراق الأكاديمية المتخصصة، فإن المقالات المذكورة في الكتاب ليست طويلة، كما أنها تتجنَّب -قدر الإمكان- استخدام المصطلحات المتخصصة على نحو مبالغ فيه، بل تستخدم -في الأكثر- محتوى كتابيًّا في حدود 3000 كلمة لشرح وجهات النظر الأكاديمية بلغة سهلة الفهم، ومناسبة لعامة الناس. ثانيًا: يتسم اختيار موضوعات هذه المقالات بوجود توقيتات زمنية مُحدَّدة، أو التعليق على موضوع مهم في عُقدة زمنية مهمة، أو إجراء استقراء للأحداث الاقتصادية المهمة التي وقعت من قبل. وفي المقابل، نجد أنه من منظور محتوى المقالات المُختارة، يُمكن تقسيمها إلى نوعَين، الأول يتعلَّق بشرح الاستراتيجيات الكبرى، والسياسات الاقتصادية الخاصة بالحزب والدولة، والثاني يتعلَّق بتقديم الاستنتاجات التي توصلت إليها في أبحاثي الخاصة إلى جمهور أكبر من القراء. ولذلك، آمل أن تتمكن هذه المقالات المجمعة من إفادة القراء من هذين المنظورين.

فخلال فترة كتابة هذه المقالات، مرت الصين بسلسلة من الأحداث الكبرى التي تستحق التسجيل في كتب خاصة، أو المناقشة على نحو عميق. ويتمثل أول هذه الأحداث في الاحتفال -في عام 2019م- بالذكرى السبعين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية. حيث إن المسيرة المبهرة التي مرت بها الصين الجديدة، والإنجازات العظيمة التي حققتها، والأهمية العالمية التي أوجدتها، والخبرات الثمينة التي تراكمت لديها، تستحق

جميعًا من الباحثين أن يقوموا بتلخيصها، وتنقيحها من منظور مختلف التخصصات، ومحاولة توضيح الحقائق، والتفسيرات، والفلسفات التي تتضمنها. أما الحدث الثاني، فيتمثل في تزامن هذه الفترة أيضًا مع صياغة «الخطة الخمسية الرابعة عشرة»، والأهداف طويلة المدى لرؤية 2035م، حيث تبنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، ومجلس الدولة الصيني نهج فتح الباب أمام جميع العقول الحكيمة، للاستفادة -على نطاق واسع- من آرائهم المفيدة فيما يخص وضع السياسات، وبصفتي من العاملين في المؤسسات الفكرية، فكان من واجبي كذلك تقديم الاقتراحات في المجالات البحثية ذات الصلة. وأخيرًا، تمثل الحدث الطارئ الأكبر في مجال الصحة العامة في تفشي وباء الفيروس التاجي المستجد في عام 2020م، والذي يعد أسرع الأمراض انتشارًا، وأوسعها من حيث نطاق العدوى، وأصعبها في الوقاية والمكافحة منذ تأسيس الصين الجديدة، فضلاً عن تأثيراته الخطيرة على اقتصاد الصين، وهو ما تطلب استشارة علماء الاقتصاد في وضع السياسات في ذلك الوقت.

ومن هنا، يتضمن هذا الكتاب مقالات تتناول كل حدث من هذه الأحداث. وفي ضوء وجود توقيتات زمنية محددة لهذه المقالات، قد تتغير بعض التعبيرات، والنبرات مع تغير الوقت الزمني، ومع ذلك، فمن أجل الحفاظ على سياق كتابتها، فإنه لم يتم تنقيحها، أو تحديثها في معظم الأحوال خلال عملية التحرير، وذلك بهدف الحفاظ على فحواها الأصلي قدر الإمكان. وفي الوقت نفسه، كان لا بد لما يتضمنه تحليلي لقضايا محددة من خلفية معرفية، وإطار منهجي، أن يظل متمتعًا بالخصائص العامة للبحوث الاقتصادية. ومن هنا، آمل أن يكون هذا الكتاب مفيدًا للقراء، كما أعبر كذلك عن ترحيبي الصادق بانتقادات جمهور القراء لأي أخطاء في محتوى الكتاب. وبمناسبة نشر هذا الكتاب، أود أن أعرب عن شكري الخاص للقادة، والمحررين المسؤولين في دار نشر الشعب بمقاطعة سيتشوان، فلقد تأثرت كثيرًا بمشاعرهم العميقة تجاه نتائج بحثي، ومواقفهم الجادة، والصارمة تجاه أعمال التحرير، والنشر.

تساي فانغ

2020-12-8 م

بكين

الباب الأول

استعراض ماضي تجربة الصين

كمرجع للحاضر

الفصل الأول

سبعون عامًا من التنمية الاقتصادية بالصين

عندما تحدث كونفوشيوس عن سن السبعين، كان يقول: عند بلوغ السبعين، افعل كل ما يحلو لك، دون تجاوز القواعد. وباستخدام كلماته هذه لوصف مسار التنمية الاقتصادية، والإنجازات التي حققتها جمهورية الصين الشعبية على مدار 70 عامًا، يمكن توسيع معناها، وتفسيرها على أنها فهم لقوانين التنمية العامة من خلال استكشافات طويلة المدى، وفي الوقت نفسه، يتبلور معها كذلك مسار للتنمية يتسم بخصائص ذاتية. ومن خلال مراجعة، وفهم مسيرة التنمية الاقتصادية في جمهورية الصين الشعبية، يتعين تحقيق الربط العضوي بين ثلاث فترات زمنية معًا، وهي الأعوام السبعون لتأسيس الصين الجديدة، والأعوام الأربعون لتطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، والمؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني. فبدايةً من التحديث الاشتراكي الذي طرحه الزعيم ماو تسي دونغ، إلى استراتيجية الخطوات الثلاث التي وضعها الرفيق دنغ شياو بينغ، وحتى الحلم الصيني الذي طرحه الرئيس شي جين بينغ، والمتمثل في النهضة العظيمة للأمة الصينية، تمثل كلها خطوات منبثقة من الأصل نفسه، وتسير على نهج واحد، كما أنها تعبر عن عملية تعميق مستمر للفهم على أساس الاستكشاف العملي.

أولًا: المسيرة المبهرة للتنمية الاقتصادية على مدار 70 عامًا

قبل 70 عامًا، أعلن الزعيم ماو تسي دونغ في الخطاب الافتتاحي للجلسة العامة الأولى للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني أن الشعب الصيني الذي يحتل ربع إجمالي تعداد البشرية قد نهض منذ ذلك الحين. وهكذا، بدأت الصين الجديدة في بناء اقتصادها المستقل، لتتمكن من إنعاش اقتصادها خلال فترة زمنية قصيرة، فضلاً عن تحسين مستوى معيشة الشعب بشكل سريع، وانخفاض معدل الوفيات بشكل كبير.

وعلاوةً على ذلك، في بداية فترة تأسيس الصين الجديدة، تم طرح الهدف المتمثل في بناء الصين كدولة اشتراكية حديثة، وقوية، وتعزيز التصنيع بقوة. وخلال الاجتماع الأول من الدورة الرابعة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني الذي انعقد في عام 1975م، طرح تقرير أعمال الحكومة -رسميًّا- مصطلح "التحديثات الأربعة"، والذي يعني "التحقيق الشامل للتحديث في مجالات الزراعة، والصناعة، والدفاع الوطني، والعلوم والتكنولوجيا".

وخلال الأعوام الثلاثين التي سبقت فترة الإصلاح والانفتاح، اختارت الصين تطبيق نموذج الاقتصاد المخطط، بهدف تعبئة الموارد الوطنية، لتسريع وتيرة التصنيع في البلاد. وفي عام 1953م، كان ما نسبته 83.1٪ من القوى العاملة على مستوى الصين يعمل في مجال الإنتاج الزراعي، وبلغت نسبة العمالة في مجال الصناعة 8.0٪ فقط، واحتلت القيمة المضافة الصناعية 17.6٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي. وخلال فترة «الخطة الخمسية الأولى»، ارتفع الإجمالي الحقيقي لقيمة الإنتاج الصناعي بنسبة 81.0٪، لترتفع نسبة القيمة المضافة الصناعية من إجمالي الناتج المحلي إلى 23.2٪ عند نهاية فترة «الخطة الخمسية الأولى»، وهي زيادة قدرها 5.6 نقطة مئوية. ووصولًا إلى عشية تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، استمر مستوى التصنيع في الصين في الارتفاع، لتصل نسبة القيمة المضافة الصناعية من إجمالي الناتج المحلي إلى 44.1٪ في عام 1978م. ويمكن القول إنه قبل أكثر من 20 عامًا من تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، تم إرساء الأساس للتحديث الصناعي، لتتشكل منظومة صناعية متكاملة الفئات نسبيًّا.

وفي الوقت نفسه، تسبب الاقتصاد المخطط أيضًا في ظهور العديد من السلبيات، مثل انخفاض كفاءة تخصيص الموارد، وعدم كفاية العمالة والحماس الإنتاجي، واختلال توازن الهيكل الاقتصادي. وبخاصة تدخل مجموعة من الحركات السياسية في البناء الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى عدم تمكن الاقتصاد الصيني من اللحاق بالدول المتقدمة خلال الأعوام الثلاثين الأولى من تأسيس الصين الجديد، بل على العكس، تخلف عن الاتجاه العالمي العام. كما تسببت حملة «القفزة العظيمة للأمام»، و«الثورة الثقافية» التي استمرت لمدة عشر سنوات في إلحاق أضرار جسيمة بالاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة، وفي نهاية المطاف، لم يحظ مستوى معيشة الشعب بأي نوع من التحسن.

ووصـولًا إلى عشـية تطبيـق سياسـة الإصـلاح والانفتـاح في عـام 1987م، لم يكـن نحـو 250 مليونًـا مـن سـكان الريـف عـلى مسـتوى الصـين قـد تمكنـوا بعـد مـن معالجـة قضيـة المـأكل، والملبـس.

ومـن أجـل التعامـل مـع الأخطـاء، والإحباطـات خـلال فـترة الاقتصـاد المخطـط، اسـتخدم الحـزب الشـيوعي الصينـي -مـرة أخـرى- المـشرط الجراحـي لاسـتئصال أمراضـه، واعتمـد عـلى نفسـه لمعالجـة قضايـاه الخاصـة. ففـي الثالـث عـشر مـن ديسـمبر عـام 1987م، ألقـى الرفيـق دنـغ شـياو بينـغ خطابًـا خـلال الجلسـة الختاميـة لمؤتمـر العمـل المركـزي، قـال فيـه بـكل مـا أوتي مـن قـوة: «في حـال لم نطبـق الإصـلاح الآن، فسـوف نرسـل أعـمال الحداثـة، والاشـتراكية في موكـب جنائـزي، وينهـار كل شيء». ومنـذ ذلـك الحـين، دخلـت الصـين حقبـة جديـدة مـن الإصـلاح والانفتـاح. ويقصـد بالإصـلاح والانفتـاح اسـتئصال الأمـراض، وإزالـة العقبـات المؤسسـية كافـة التـي مـن شـأنها عرقلـة زيـادة قـوى الإنتـاج، وتعزيـز القـوى الوطنيـة، وتحسـين مسـتوى معيشـة الشـعب. وبنـاءً عليـه، تثبـت إنجـازات الإصـلاح والانفتـاح حقيقـة أكيـدة، وهـي أن الفقـر ليـس ناتجًـا عـن الاشـتراكية.

فخـلال الفـترة 1987- 2018م، بلـغ متوسـط معـدل النمـو السـنوي الحقيقـي لإجـمالي الناتـج المحـلي (GDP) في الصـين 9.4٪، وهـو أسرع معـدل نمـو في العـالم خـلال هـذه الفـترة. فوفقًـا لبيانـات البنـك المركـزي، المحسـوبة بالسـعر الثابـت لعـام 2010م، ففـي عـام 1987م، كان متوسـط نصيـب الفـرد مـن إجـمالي الناتـج المحـلي في الصـين يعـادل 21٪ فقـط مـن متوسـط الـدول ذات الدخـل المنخفـض في منطقـة إفريقيـا جنـوب الصحـراء الكـبرى، لتنتمـي بهـذا إلى فئـة الـدول النموذجيـة ذات الدخـل المنخفـض. ومـع اسـتمرار النمـو السريـع، تمكنـت الصـين في عـام 1993م مـن الدخـول في مصـاف الشريحـة الدنيـا مـن الـدول ذات الدخـل المتوسـط، وفي عـام 2009م، تمكنـت مـن الدخـول في مصـاف الشريحـة العليـا مـن الـدول ذات الدخـل المتوسـط. وفي عـام 2018م، كان متوسـط نصيـب الفـرد مـن إجـمالي الناتـج المحـلي في الصـين، محسـوبًا بالأسـعار الجاريـة آنـذاك، قـد وصـل إلى 10 آلاف دولار أمريـكي، لتقـترب بهـذا مـن عتبـة الـدول ذات الدخـل المرتفـع.

وفي عـام 1981م، كان هنـاك 1.89 مليـار فـرد عـلى مسـتوى العـالم يعيشـون تحـت مسـتوى خـط الفقـر المطلـق الـذي حـدده البنـك الـدولي (والـذي يقـدر بـ1.9 دولار أمريـكي

للفـرد في اليـوم الواحـد وفـق حسـاب القـوة الشرائيـة لعـام 2011م)، منهـم 880 مليونًـا داخـل الصـين، وهـو مـا يمثـل 46.4٪ مـن إجـمالي تعـداد الفقـراء في العـالم. وفي عـام 2015م، انخفـض تعـداد الفقـراء في العـالم إلى 750 مليـون فـرد، بينـما بقـي 9.6 ملايـين فـرد فقـط في الصـين، وهـو مـا يمثـل 1.3٪ فقـط مـن إجـمالي تعـداد الفقـراء في العـالم. وهكـذا، تكـون مسـاهمة الصـين في الحـد مـن الفقـر في العـالم قـد وصلـت إلى 76.2٪. وفي واقـع الأمـر، بعـد عـام 2015م، طبقـت الصـين اسـتراتيجية التخلـص مـن الفقـر في الريـف وفقًـا لمعيـار أعـلى مـن الـذي حـدده البنـك الـدولي، وبحلـول نهايـة عـام 2018م، لم يكـن هنـاك سـوى 16.6 مليـون فقـير عـلى مسـتوى الريـف في الصـين، ليبلـغ معـدل الفقـر بهـذا 1.7٪، وهكـذا يمكـن القـول إن الصـين قـد تمكنـت -بشـكل عـام- مـن القضـاء عـلى ظاهـرة الفقـر المطلـق وفـق معيـار البنـك الـدولي.

وقـد سـبق أن تنبـأ ديفيـد هيـوم، رائـد الاقتصـاد الكلاسـيكي البريطـاني، في عـام 1742م، بأنـه عندمـا تصـل الفنـون، والعلـوم في دولـة مـا إلى مسـتوى الحـق، والخـير، فإنهـما سـيصلان إلى مرحلـة مـن الضعـف مـرة أخـرى بـلا شـك، وسـيكون مـن النـادر، أو المسـتحيل أن يحققـا النهضـة في نفـس الدولـة بعـد ذلـك. وعـلى مسـتوى التاريـخ، نجـد أن الحضـارة الصينيـة قـد سـبق لهـا أن وصلـت إلى ذروة مجدهـا، إلا أنـه بعـد الثـورة الصناعيـة، تراجعـت التنميـة في الصـين بشـكل عـام. ولم تتمكـن التنميـة مـن تحقيـق المجـد مـرة أخـرى إلا بعـد تأسـيس الصـين الجديـدة، وخاصـةً بعـد تطبيـق سياسـة الإصـلاح والانفتـاح. وقـد عملـت المعجـزات التـي حققتهـا التنميـة في المجـالات كافـة في الصـين حتـى يومنـا الحـاضر عـلى تحطيـم مـا جـاء في «نبـوءة هيـوم» بشـكل مسـتمر.

ثانيًا: تشارك خبرات التنمية في ظل الإصلاح والانفتاح

في الخامـس عـشر مـن نوفمـبر عـام 2012م، وأثنـاء مقابلتـه مـع صحفيـين صينيـين وأجانب لتغطيـة للمؤتمـر الوطنـي الثامـن عـشر للحـزب الشـيوعي الصينـي، أشـار الأمـين العـام شي جـين بينـغ إلى أن الهـدف الـذي يناضـل الحـزب مـن أجلـه يتمثـل في تطلـع الشـعب الصينـي إلى حيـاة أفضـل. وهـو مـا يعـد -في حـد ذاتـه- تعبـيرًا دقيقًـا لأيديولوجيـة التنميـة التـي تتمحـور حـول الشـعب نفسـه. فمـن دون هـذه الأيديولوجيـة، وهـذا الهـدف الـذي

يتم النضال من أجله، فلن تتمكن الصين من «استخدام المشرط الجراحي لاستئصال أمراضها»، ولن تكون هناك أصلاً سياسة الإصلاح والانفتاح، تلك اليقظة الكبرى، والمفتاح الرئيس للتنمية في الصين. وإذا نظرنا إلى هذه الفرضية كنقطة انطلاق، سنجد أن مسار التنمية الاقتصادية في الصين على مدى 70 عامًا قد شهد بالفعل منعطفات كثيرة، وسبق لها أن دفعت ثمنًا باهظًا لقاء هذا، غير أنه من المقدر لها أيضًا أن تتمكن من وضع الأمور في نصابها في كل مرة، وتصحيح اتجاه تقدمها باستمرار، وذلك من خلال ما يلي:

أولًا: التكيف مع ظروفها الوطنية، والالتزام بالمسار الخاص، بدلًا من نسخ أي نموذج سابق. حيث إنه عادةً ما يوصى بالنظريات الاقتصادية، والعقائد السياسية التي تشكلت في دول الغرب المتقدمة، باعتبارها الدواء الشافي الذي يتعين على الدول النامية، أو الدول التي تمر بمرحلة انتقالية الامتثال له كما هو. فعلى مستوى نمط الإصلاح، يرى المستشارون في دول الغرب أنه يمكن بناء السوق مرةً واحدة مثلما حدث في الانفجار العظيم المتسبب في نشأة الكون، وعلى اعتبار استحالة عبور نفس الخندق على خطوتين، فإنهم يوصون بكل أنواع إصدارات «العلاج بالصدمة». أما على مستوى محتوى الإصلاح، فقد استنتج علم الاقتصاد الغربي العديد من «الإجماعات» (مثل إجماع واشنطن) التي لا يوجد إجماع حولها في الواقع، والتي يوصى باستخدامها كدليل لتطبيق الإصلاحات. وقد دفعت العديد من الدول النامية، والدول التي تمر بمرحلة انتقالية ثمنًا باهظًا من وراء هذا الأمر.

ومنذ بداية تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، لم تقبل الصين أي نوع من العقائد السياسية السابقة، ولم تنسخ أي نموذج قائم، أو ما يسمى بالإجماع، بل التزمت بأهدافها الأساسية المتمثلة في تطوير قوى الإنتاج، وتعزيز القوى الوطنية، وتحسين مستوى معيشة الشعب، وتمسكت بأسلوب الإصلاح التدريجي، والتزمت بالفلسفة القائمة على تعزيز التنمية من خلال الإصلاح، والحفاظ على الاستقرار من خلال التنمية، وتشارك الخبرات أثناء الإصلاح، لتسير الصين في مسار الإصلاح والانفتاح الفريد من نوعه، والذي يتناسب مع ظروفها الوطنية الخاصة.

ثانيًا: التكيف مع اتجاه التنمية العام في المجتمع البشري، والالتزام الثابت بتعزيز

الإصلاح والانفتاح، وذلك بهدف تعزيز التنمية، وتشارك الخبرات. ففي الوقت الذي انطلقت فيه الصين من ظروفها الوطنية الخاصة، كانت سياسة الإصلاح والانفتاح في الصين تتوافق أيضًا مع القوانين العامة للتنمية. حيث تمثلت الخطوة الأولى في إلغاء نظام الكوميونات الشعبية، وتفويض السلطة للمؤسسات المملوكة للدولة وإنشاء نظام مؤسسي حديث، وتطوير نظام الملكية المتعددة، والاقتصاد المختلط، ومن خلال سلسلة الإصلاحات هذه، تمكنت الصين من تفعيل آلية التحفيز المعروفة باسم «تحويل الحجر إلى ذهب"، وتعبئة الحماس في المجالات كافة. وتمثلت الخطوة الثانية في إزالة جميع العقبات المؤسسية التي من شأنها عرقلة تدفق عوامل الإنتاج، مثل القوى العاملة، والشروع في عملية إعادة تخصيص الموارد، وتعديل الهيكل الصناعي وفقًا لاتجاه زيادة إنتاجية العمالة. أما الخطوة الثالثة فتمثلت في المشاركة الكاملة في تقسيم العمل في سلسلة القيمة العالمية، وذلك من خلال سلسلة من الإجراءات، مثل إنشاء مناطق اقتصادية خاصة، وانفتاح المدن والمحافظات الساحلية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وغيرها من الإجراءات الأخرى. وقد عملت هذه الخطوات الثلاث على تحويل العائد الديموغرافي الفريد في هذه الفترة إلى ميزة مقارنة صناعية، ومن ثم، تحقيق نمو اقتصادي يتسم بسرعة عالية.

ثالثًا: الالتزام بالسعي وراء أحلام الشعب، والتمسك بالصبر التاريخي، والعزيمة الاستراتيجية. فكلمة الخصائص الصينية لا تعني بالضرورة عدم وجود المعاني العامة المعروفة. فمن خلال تحديد الخطوط العريضة لعملية تشارك خبرات التنمية في ظل الإصلاح والانفتاح، يمكننا أن نرى المنطق الداخلي المتجسد فيها، واستخلاص الحكمة الخاصة بكيفية قيام دولة تسعى للحاق بالركب باكتشاف واتباع الخطوات اللازمة، لتهيئة الظروف الأساسية للتنمية الاقتصادية. وفي ظل فرضية الاستقرار السياسي، والاجتماعي، يمكننا توحيد فهمنا بشكل أفضل، وفهم الأفكار الرئيسة الجيدة على مستوى السياسات الاجتماعية، ومن خلال إنشاء الآليات المؤسسية، وترتيب المنظومات السياسية، لن يمنعنا ذلك من السعي من جانب واحد لتحقيق النمو، وتجاهل سبل عيش الشعب وحسب، بل سيجنبنا أيضًا الانزلاق في اتجاه النزعة الشعبوية القائمة على التعهد المجرد، والرفاهية المفرطة، والقضاء على المعضلتين المتمثلتين في تكبير الكعكة (مصطلح سياسي جديد يعني تعزيز تنمية الاقتصاد الكلي)، وتقسيم الكعكة (يعني

تقسيم عوائد تنمية الاقتصاد الكلي).

ثالثًا: كيفية خوض المسيرة الجديدة للتنمية الاقتصادية بشكل جيد

وفقًا للجدول الزمني الذي حدده المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني، فإنه من المقرر أنه بعد الاحتفال بالذكرى السبعين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية، سيتمكن الشعب الصيني في عام 2020م من تحقيق البناء الشامل لمجتمع رغيد الحياة، وبالتالي تكون الصين قد حققت هدفها المئوي الأول، ومن ثم سيتعين عليها الاستفادة من زخم المسيرة الجديدة الخاصة بالشروع في تحقيق البناء الشامل للصين كدولة اشتراكية حديثة، للسير -بقوة- نحو هدفها المئوي الثاني. ومن هنا، يمكن ملاحظة أن الصين تمر بنقطة تاريخية يلتقي فيها «الهدفان المئويان»، لتكون بهذا أمام فرصة نادرة للغاية لتحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية.

ففي عام 2018م، بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين 9771 دولارًا أمريكيًّا. وبالحساب وفق معدل النمو السريع نفسه، فإنه من المتوقع أن يصل إلى 12158 دولارًا في عام 2020م. ووفقًا لمعيار التقسيم الخاص بالبنك الدولي، فإنه يتم تصنيف الدول التي يتجاوز نصيب متوسط الفرد فيها من إجمالي الناتج المحلي 12235 دولارًا أمريكيًّا ضمن الدول ذات الدخل المرتفع. وهذا يعني أنه خلال المسيرة الجديدة الخاصة بتحقيق البناء الشامل للصين كدولة اشتراكية حديثة ستبدأ أولى خطواتها من تصنيف الصين كدولة ذات دخل مرتفع، خالية من الفقر المطلق. ومع ذلك، لن تكون المسيرة الجديدة طريقًا سلسًا مليئًا بالطيور والزهور، بل سيتعين مواجهة سلسلة من التحديات الشديدة، لتحقيق الأهداف الكبرى في نهاية المطاف، وذلك من خلال ما يلي:

أولًا: تجنب «فخ الدخل المتوسط». حيث إن تجاوز عتبة الدول ذات الدخل المرتفع لا يعني بالضرورة إمكانية التهاون، أو الاسترخاء، بل سيظل «فخ الدخل المتوسط» يستهدف الشعب على الدوام. فوفقًا للتجارب الدولية، فإن هذا «الفخ» يستهدف -تحديدًا- الدول التي تنتمي إلى الشريحة العليا من فئة الدول ذات الدخل المتوسط،

أو التـي دخلـت -للتـو- في مصـاف الـدول ذات الدخـل المرتفـع. وفي عـام 2018م، بلـغ متوسـط نصيـب الفـرد مـن إجـمالي الناتـج المحـلي في الـدول ذات الدخـل المرتفـع 44706 دولارًا أمريكيًّـا، وبنـاءً عليـه، لا تـزال هنـاك فجـوة هائلـة بـين مسـتوى دخـل الـدول التـي دخلـت لتوهـا في مصـاف الـدول ذات الدخـل المرتفـع، وهـذا المتوسـط. والجديـر بالذكـر أنـه عـلى مسـتوى أعـلى مـن التنميـة، يضعـف المصـدر التقليـدي للنمـو شـيئًا فشـيئًا، ليصبـح مـن الـضروري تغيـير نمـط التنميـة الاقتصاديـة مـن النمـوذج المدفـوع بالعوامـل، إلى النمـوذج المدفـوع بالابتـكار. ولـن يمكـن -بـأي حـال مـن الأحـوال- خلـق البيئـة اللازمـة لاسـتخدام محـركات نمـو جديـدة، إلا مـن خـلال الاسـتمرار في توسـيع نطـاق الإصـلاح والانفتـاح.

ثانيًـا: تخفيـف «المصاعـب أثنـاء النمـو». ففـي مرحلـة أعـلى مـن التنميـة، سـيضعف تأثـير تحسـين توزيـع الدخـل في آليـة السـوق نفسـها. وفي ظـل الظـروف التـي يتغـير فيهـا نمـط النمـو مـن نمـوذج المدخـلات، إلى نمـوذج الابتـكار، سـيتحول مصـدر تحسـين معـدل الإنتاجيـة كذلـك مـن إعـادة تخصيـص المـوارد بـين الصناعـات، إلى بقـاء الأصلـح مـن بـين كيانـات التشـغيل، وبالتـالي سـيتم تعزيـز دور آليـة التدمـير الإبداعـي. وبالمشـاركة في تقسـيم العمل في سلسـلة القيمـة العالميـة في المرحلـة الأعـلى مـن التنميـة، سـيكون التأثـير التنافـسي مـع الـدول المتقدمـة أكـبر مـن التأثـير التكميـلي. وكلـما كان تطبيـق الإصـلاح والانفتـاح أعمـق، صغـر مجـال أمثليـة باريتـو (كفـاءة باريتـو)، وازدادت كذلـك العقبـات المحتملـة أمـام المصالـح المكتسـبة. وكل هـذا يتطلـب العمـل في ظـل قيـادة أيديولوجيـة التنميـة التـي تتمحـور حـول الشـعب، عـلى تجسـيد الشـمولية في كامـل عمليـة التنميـة القائمـة عـلى تطبيـق المزيـد مـن الإصـلاح والانفتـاح، وزيـادة جهـود الحكومـة في إعـادة التوزيـع، وإطـلاق العنـان للوظائـف الأساسـية للسياسـات الاجتماعيـة.

ثالثًـا: التعامـل مـع «تأثـير ثوقيديـدس". فمـع تحـول الصـين مـن دولـة اقتصاديـة، إلى قـوة اقتصاديـة كـبرى، يتحـرك مسـتوى التطـور العلمـي والتكنولوجـي -بشـكل متزايـد- نحـو صـدارة العـالم، تمامًـا مثـل وصـف المـؤرخ اليونـاني القديـم ثوقيديـدس، حيـث كان يـرى أن الدولـة المهيمنـة الراسـخة تبـدأ مـن الغـيرة، والشـك، والخـوف، وتتحـول إلى تشـكيل أفعـال المنـع، والقمـع، والتقييـد. وحتـى لـو أمكـن السـيطرة عـلى الاحتـكاكات مـن خـلال جهـود جميـع الأطـراف، ومنـع النزاعـات والحـروب الشرسـة، وتجنـب «مصيـدة ثوقيديـدس" في أسـوأ الحـالات، واعتمـدت الـدول المهيمنـة عـلى سياسـة التقييـد والمنـع، لفـرض شروط غـير

عادلـة عـلى التنافـس عـلى مسـتوى العلـوم والتكنولوجيـا، والقـوى الناعمـة، فسـيكون الأمـر برمتـه خارجًـا عـن السـيطرة، ولذلـك يطلـق عليـه اسـم «تأثـير ثوقيديـدس". وللتعامـل مـع هـذا التأثـير، يتعـين -مـن ناحيـة- القيـام بالأشـياء الخاصـة عـلى نحـو جيـد، والالتـزام بتوسـيع نطـاق الإصـلاح والانفتـاح، والحفـاظ عـلى التنميـة المسـتدامة والصحيـة للاقتصـاد، ومـن ناحيـة أخـرى، يتعـين الإظهـار الكامـل لرغبـة الصـين، وإخلاصهـا في تحقيـق التنميـة السـلمية، واسـتخدام مخططـات التعدديـة لتحطيـم مسـار الأحاديـة، وحمايـة العولمـة الاقتصاديـة جيـدًا.

الفصل الثاني

سبعون عامًا من النضال داخل

الصين الجديدة

خلال مشاركته في الاحتفال بالذكرى السبعين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية، أشار الأمين العام شي جين بينغ قائلاً: "منذ سبعين عامًا، عملت المجموعات العرقية كافة في ربوع أنحاء الصين على قلب رجل واحد، وبذلوا جهودًا مضنية، ليحققوا إنجازات عظيمة حظيت بثناء العالم بأسره. واليوم، تقف الصين الاشتراكية في شرق العالم بثبات كبير، حيث لا توجد أي قوة قادرة على زعزعة مكانة وطننا العظيم، ولا توجد أي قوة قادرة على منع الشعب الصيني، والأمة الصينية جمعاء من التقدم نحو الأمام». وبمراجعة، وفهم المسيرة التاريخية المجيدة، والإنجازات العظيمة، والتجربة القيمة لجمهورية الصين الشعبية، يجب علينا تسليط الضوء على ثلاث فترات تاريخية مهمة، وهي الأعوام السبعون لتأسيس الصين الجديدة، والأعوام الأربعون لتطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، والمؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني، وإجراء أبحاث عليها، وفهم الرابط العضوي بينها، ومنطق تطور الإرث الخاص بها، والابتكار سابقًا ولاحقًا. فبدايةً من التحديث الاشتراكي الذي طرحه الزعيم ماو تسي دونغ، إلى استراتيجية الخطوات الثلاث التي وضعها الرفيق دنغ شياو بينغ، وحتى الحلم الصيني الذي طرحه الرئيس شي جين بينغ، والمتمثل في النهضة العظيمة للأمة الصينية، تمثل كلها خطوات منبثقة من الأصل نفسه، كما أنها تعبر عن الأهداف العظيمة المقترحة من خلال تعميق الفهم على أساس الاستكشاف العملي، ودمجه -بشكل وثيق- مع مراحل التنمية الاقتصادية، والاجتماعية.

وأثناء عملية تحقيق هذه الأهداف العظيمة، ومن خلال استيعاب الاتجاه العام لتطور التاريخ، والتلخيص المستمر للخبرات والدروس المستفادة، وتصحيح الأخطاء، واغتنام فرص التغيير التاريخي، عمل الحزب على قيادة الشعب نحو الاتحاد، والنضال،

عبر مسيرة تاريخية مجيدة على مدار ٧٠ عامًا، خلقوا من خلالها معجزة تنموية نادرة في تاريخ البشرية، وتراكمت لديهم خبرات مفيدة ارتقت -مع مرور الوقت- لتصبح حكمة صينية، لتتولد عنها أهمية عالمية تتناسب مع المكانة الدولية المتصاعدة للصين. فالحكمة، والحلول الصينية ليست قيمة بالنسبة للشعب الصيني لتحقيق المزيد من التقدم وحسب، وإنما أيضًا تعد مساهمة صينية في عملية استكشاف قوانين التنمية الخاصة بالمجتمع البشري بشكل عام.

أولًا: الإنجازات العظيمة التي تحققت في الذكرى السبعين لتأسيس الصين الجديدة

كان تأسيس الصين الجديدة سببًا في إنهاء تاريخ المجتمع شبه الاستعماري شبه الإقطاعي، ليتمكن الشعب الصيني من النهوض على قدميه، والاستمرار في تحقيق إنجازات عظيمة منذ ذلك الحين. حيث أرست الإنجازات التي تحققت خلال الأعوام الثلاثين الأولى أساسًا ماديًا لا يمكن الاستهانة به من أجل التنمية في فترة الإصلاح والانفتاح.

فخلال الفترة 1952- 1978م، بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي السنوي لإجمالي الناتج المحلي للصين 4.4%، وهو ما يعد أسرع بقليل من معدل النمو بالدول التي كانت تعد آنذاك من فئة الدول ذات الدخل المرتفع (4.3%)، الأمر الذي أدى إلى تغيير وضع ركود النمو طويل المدى. فعلى مستوى المقارنة الرئسية، شهد الاقتصاد الصيني، ومستوى معيشة الشعب تغيرات هائلة خلال هذه الفترة، ومع ذلك، فإنه في حال تم إجراء مقارنة أفقية، فسنجد أن الصين كانت لا تزال متأخرة عن مستوى التنمية العالمية. حيث تسبب تطبيق نظام الاقتصاد المخطط الذي يتسم بالمركزية العالية في العديد من العيوب، مثل عدم كفاية العمالة والحماس الإنتاجي، وانخفاض كفاءة تخصيص الموارد، واختلال توازن الهيكل الاقتصادي، وغيرها من العيوب الأخرى.

ومنذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، وخلال الفترة 1978- 2018م، بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي السنوي لإجمالي الناتج المحلي للصين 9.4%، وهو ما يعد

أسرع معدل نمو في العالم خلال هذه الفترة. ففي فترات تاريخية أخرى من التنمية الاقتصادية العالمية، لا توجد سابقة لدول حققت هذا القدر من معدل النمو السريع في مثل هذه الفترة الطويلة من الزمن. فعلى سبيل المثال، يمكن حصر الحالات السابقة الأسرع نمًوا، والأطول استمرارًا في كوريا الجنوبية، وسنغافورة، حيث شهدت كل منهما أسرع معدل نمو في فترة الأربعين عامًا من عام 1965م، إلى عام 2005م، إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي لهاتين الدولتين 8.6%، و8.1% فقط على الترتيب. وقد أدى النمو السريع غير المسبوق إلى تحقيق مستوى التنمية الاقتصادية في الصين لما يشبه المعجزة، إذ تمكنت من اللحاق بركب التنمية العالمية خلال فترة 40 عامًا. فوفقًا لبيانات البنك الدولي، وعلى مستوى متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، كانت الصين تمثل دولة نموذجية من فئة الدول ذات الدخل المنخفض في عام 1978م. ومع استمرار النمو السريع خلال فترة الإصلاح، تمكنت الصين من الدخول في مصاف الشريحة الدنيا من الدول ذات الدخل المتوسط في عام 1993م، ومن ثم، تمكنت من الدخول في مصاف الشريحة العليا من الدول ذات الدخل المتوسط في عام 2009م، وفي الوقت نفسه، تجاوزت اليابان لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم من حيث المجموع الاقتصادي. وفي عام 2018م، وصل متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين إلى ما يقرب من 10 آلاف دولار أمريكي، وهو ما يقترب من مستوى الدول ذات الدخل المرتفع.

ويتمثل أهم ما يلفت أنظار العالم في إنجازات الصين في مجال الحد من الفقر. ففي عام 1981م، كان هناك 1.89 مليار فرد يعيشون تحت مستوى معيار الفقر المطلق الذي حدده البنك الدولي (والذي يقدر بأقل من 1.91 دولار أمريكي للفرد في اليوم الواحد وفق حساب القوة الشرائية لعام 2011م)، منهم 880 مليونًا في الصين وحدها، بما يمثل 46.4٪ من تعداد الفقراء حول العالم. وفي عام 2015م، انخفض تعداد الفقراء في العالم إلى 750 مليون فرد، ولم يتبق في الصين سوى 9.6 ملايين فرد فقير فقط، بما يمثل 1.3٪ فقط من تعداد الفقراء حول العالم. وهكذا، وخلال هذه الفترة، بلغت مساهمة الصين المباشرة في مجال الحد من الفقر في العالم 76.2٪. وفي واقع الأمر، بعد عام 2015م، واصلت الصين تطبيق استراتيجية التخلص من الفقر في المناطق الريفية وفقًا لمعيار أعلى من معيار البنك الدولي، وفي نهاية عام 2018م، لم

يتبـق سـوى 16.6 مليـون فـرد فقـير في المناطـق الريفيـة عـلى مسـتوى الصـين كلهـا، ليصـل معـدل الفقـر إلى 1.7٪.

وخـلال 70 عامًـا منـذ تأسـيس الصـين الجديـدة، تجلـت خاصيـة القفـزة التاريخيـة في كل مـن ارتقـاء القـوى الإنتاجيـة الاجتماعيـة، وتعزيـز القـوى الوطنية الشـاملة، وتحسـن مسـتوى معيشـة الشـعب، الأمـر الـذي خلـق معجـزة نـادرة في تاريـخ التنميـة البشريـة. فمـن منظـور القـوى الإنتاجيـة الاجتماعيـة، والقـوى الوطنيـة الشـاملة، نجـد أنـه منـذ تأسـيس الصـين الجديـدة، تـم تحقيـق سلسـلة مـن القفـزات، بدايـةً مـن «التجـارب الأولى» المسـتقلة، وحتـى الدخـول في صـدارة مجـال العلـوم والتكنولوجيـا عـلى مسـتوى العـالم، بدايـةً مـن مجموعـة أبنيـة ميـدان تيانانمـن، وملعـب بكـين الوطنـي (عـش الطائـر)، وحتـى مطـار داشـينغ الجديـد بمدينـة بكـين، ومـن جـسر نهـر اليانغسـتي بمدينـة نانجينـغ، وخـط رقـم 1 في مـترو بكـين، وسـكة حديـد تشـينغهاي - التبـت، وحتـى جـسر هونـغ كونـغ – تشـوهاي - مـاكاو البحـري، ومـن مـشروع سـد شـياو لانـغ دي المـائي للتحكـم في ميـاه النهـر الأصفـر، ومـشروع سـد الممـرات الثلاثـة الخـاص بنهـر اليانغسـتي، ومـشروع خـط أنابيـب الغـاز مـن الغـرب إلى الـشرق، وحتـى مـشروع نقـل الميـاه مـن الجنـوب إلى الشـمال، ومـن تخليـق الأنسـولين البقـري الاصطناعـي، والأرز الهجـين، وحتـى العقاقـير المضـادة للملاريـا مثـل الأرتيميسـينين، والديهيدروأرتيميسـينين، ومـن مـشروع «قنبلتـين وقمـر صناعـي»، ومحطـة فضـاء تيانقونغ-2، وقمـر «مـوزي» الصناعـي التجريبـي لعلـوم الكـم، وحتـى الهبـوط الناعـم للمسـبار الفضـائي الصينـي تشـانغ آه-4 عـلى ظهـر القمـر (الجانـب البعيـد مـن القمـر)، ومـن نظـام بيـدو للملاحـة عـبر الأقـمار الصناعيـة، وحتـى شـبكة الاتصـالات المتنقلـة مـن الجيـل الخامـس، ومـن شـبكات السـكك الحديديـة فائقـة السرعـة، والطـرق السريعـة، وحتـى طائـرات كومـاك سي 919، وغيرهـا العديـد مـن إنجـازات الابتـكار العلمـي والتكنولوجـي التـي لا حـصر لهـا.

حيـث أكـد قـادة الصـين عـلى مـر العصـور المختلفـة، بدايـةً مـن الرئيـس مـاو تـسي دونـغ، إلى الرفيـق دنـغ شـياو بينـغ، عـلى ضرورة تقديـم الصـين للمزيـد مـن الإسـهامات للبشريـة جمعـاء. وقـد أشـار الأمـين العـام شي جـين بينـغ إلى أن الحـزب الشـيوعي الصينـي دائمًـا مـا يعتـبر أن مهمتـه الخاصـة تتمثـل في تقديـم إسـهامات جديـدة، وأكـبر للبشريـة. ومنـذ انعقـاد المؤتمـر الوطنـي الثامـن عـشر للحـزب، والصـين تقـترب مـن مركـز المـسرح العالمـي

بشكل أكبر مع مرور الوقت، إذ دعا الأمين العام شي جين بينغ إلى تبني أيديولوجية بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية، والتي تم إدراجها في العديد من الوثائق الخاصة بالأمم المتحدة. ومع تنفيذ البناء المشترك لمبادرة «الحزام والطريق»، بدأت الصين في إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وتأسيس صندوق طريق الحرير، كما عقدت كلًّا من منتدى قمة الحزام والطريق للتعاون الدولي، والاجتماع غير الرسمي لقادة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، وقمة مجموعة العشرين بمدينة هانغتشو، وقمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي بمدينة بكين، وغيرها من الأنشطة ضمن سلسلة من الأنشطة الدبلوماسية الكبرى والرئيسة. وعلى هذا المنوال، تعمل الصين على تقديم إسهامات جديدة، وأكبر لتنمية المجتمع البشري، والسلام العالمي، والتنمية العالمية، ومن ناحية أخرى، حظي كلٌّ من التأثير الدولي، والكاريزما، وقوة التشكيل الخاصة بالصين بتحسن أكبر مع مرور الوقت.

ثانيًا: الأهمية العالمية للذكرى السبعين لتأسيس الصين الجديدة

في عام 2014م، أشار الأمين العام شي جين بينغ في خطابه الذي ألقاه خلال حفل الاستقبال الخاص بمناسبة الذكرى الخامسة والستين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية، قائلًا: "خلال الأعوام الخمسة والستين الماضية، انتقلت الصين من مسار الديمقراطية الجديدة إلى مسار الاشتراكية، لتعمل إثره على تأسيس وتوسيع مسار الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وجعل الاشتراكية التي تمثل الطموح الجميل للمجتمع البشري تتحول إلى مسار ناجح، ومنظومة مؤسسية تتمتع بحيوية قوية فوق أرض الصين القديمة. وهو ما وفر ضمانًا مؤسسيًّا مهمًّا لتحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية، ووفر كذلك مسارًا مقنعًا، وخيارًا مؤسسيًّا للمجتمع البشري للتحرك نحو مستقبل أفضل». ومنذ انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني، أصبح الاقتصاد الصيني يقترب أكثر وأكثر من مركز المسرح العالمي، وذلك بسبب نموه المستدام والصحي، وتوسع نطاقه، وزيادة حصته العالمية، كما أصبح له تأثير أكبر مع مرور الوقت على الاقتصاد العالمي، وأصبح يتعين عليه كذلك تقديم إسهامات جديدة، وأكبر للبشرية جمعاء.

ومنذ بداية تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح قبل 41 عامًا، خطت الصين خطوات ثابتة لتصبح الدولة الوحيدة في العالم التي تتمتع بنطاق اقتصاد كبير بالدرجة الكافية، ومعدل نمو سريع بشكل كافٍ، وهو الأمر الذي لم يغير من مظهرها الخاص وحسب، بل غير كذلك من نمط الاقتصاد العالمي. ويمكن القول إن الصين، بصفتها عامل دفع واستقرار الاقتصاد العالمي، قد ساهمت في إحداث تغيرات كبرى في العالم لم نشهدها منذ قرن من الزمان. حيث أدى لحاق الاقتصادات الناشئة، التي تعد الصين العضو الأساسي فيها، بل وحتى المزيد من الدول النامية، بالركب الاقتصادي، إلى جعل التقارب الاقتصادي العالمي -الذي طالما تم تأسيسه من الناحية النظرية فقط- يتحول إلى حقيقة واقعة للتنمية الاقتصادية العالمية، وبالتالي تبلور نمط الاقتصاد العالمي متعدد الأقطاب وفقًا لذلك. فخلال الفترة 1978- 2018م، ازدادت حصة الدول منخفضة ومتوسطة الدخل من إجمالي الناتج المحلي العالمي من 22.2٪، إلى 36.3٪، بينما ازدادت حصة الصين من إجمالي الناتج المحلي للدول منخفضة ومتوسطة الدخل من 5.0٪، إلى 36.0٪. وخلال هذه الفترة، تضاعف حجم إجمالي الناتج المحلي لكل الدول منخفضة ومتوسطة الدخل أربع مرات وفق الحساب بالسعر الثابت، ووصلت نسبة إسهام الصين إلى 43.4٪.

وباستثناء الإسهام في الاقتصاد العالمي في شكل نتاج مادي، نجد أيضًا تجربة الإصلاح والانفتاح، ومفهوم تعزيز التنمية اللتين خلقتا معجزة الصين، وكذلك الحق في المشاركة في صياغة القواعد، والرؤية المفيدة حول مفهوم التنمية، والمقترحات البناءة وفق القواعد المتبعة، وغيرها من الأمور التي تعد من إسهامات المنافع العامة في الاقتصاد العالمي. والجدير بالذكر أن الصين لا تسعى للهيمنة على الاقتصاد العالمي، كما أنها لا تصدر نموذج التنمية الخاص بها، إلا أنه باعتبارها قوة اقتصادية كبرى تمثل ثاني أكبر اقتصاد، وأكبر دولة صناعية، وأكبر مصدر للسلع والخدمات، وثاني أكبر مستورد للسلع والخدمات في العالم، فضلاً عن كونها أكبر دولة تمتلك احتياطات من النقد الأجنبي على مستوى العالم، فإن الصين -انطلاقًا من شعورها القوي بالواجب- ملزمة بالإسهام في استقرار ونمو الاقتصاد العالمي، وفي الوقت نفسه تجسيد مطالبها الخاصة، ومطالب هذا العدد الهائل من الدول النامية، ولا سيما الاقتصادات الناشئة، بشأن القواعد الاقتصادية والتجارية الدولية، فضلاً عن

قيادتهـا للتحـول في نمـط إدارة العولمـة. ويرجـع السـبب في مـدى أهميـة تنميـة الصـين، وتجربتهـا، وحكمتهـا، والحلـول التـي تقدمهـا بالنسـبة للعـالم أجمـع إلى السـمات البـارزة التاليـة:

بـادئ ذي بـدء، تمتلـك الصـين أكـبر تعـداد للسـكان في العـالم، إذ مثلـت نحـو 18.3٪ مـن إجـمالي تعـداد سـكان العـالم في عـام 2018م، وبالتـالي فـإن الأهميـة العالميـة الواضحـة للإنجـازات التـي حققهـا الشـعب الصينـي، الـذي يمثـل نحـو خمـس تعـداد البشريـة، لا مثيـل لهـا في تجـارب الـدول الأخـرى. حيـث أشـار الرفيـق دنـغ شـياو بينـغ قائـلاً: "طالمـا أن الصـين تقـف برسـوخ وثبـات، فـإن خمـس سـكان العـالم سـيظلون ملتزمـين بمسـار الاشـتراكية، إذ إن لدينـا ثقـة كاملـة في مسـتقبل الاشـتراكية». وقـد عملـت الحكمـة، والحلـول الصينيـة عـلى توسـيع الطريـق أمـام الـدول الناميـة للسـير نحـو الحداثـة، فضـلاً عـن توفـير خيـارات جديدة لـدول، وشـعوب العـالم التـي تأمـل في تسريـع وتـيرة التنميـة، والحفـاظ عـلى اسـتقلالها.

ثانيًـا: يتحمـل الباحثـون في مختلـف التخصصـات العلمية داخـل الصين وخارجها المسـؤولية الأكاديميـة، ويمتلكـون حـس الفضـول الـكافي لاستكشـاف سر صعـود وسـقوط الـدول، ويتركـز فضولهـم -بشـكل كبـير- في الوقـت الـذي تـم فيـه خلـق معجـزة الصـين، حيـث إنـه مقارنـةً بالعمليـة التاريخيـة التـي شـهدتها الـدول المتقدمـة، فـإن الصـين قـد أنجـزت مهمتهـا في فـترة زمنيـة قصـيرة للغايـة. أمـا اللغـز الـذي أثـاره جوزيـف نيـدام، عـالم الصينيـات البريطـاني، والـذي يجـذب جمـوع الباحثـين لمحاولـة الإجابـة عـن سـبب تحـول العلـوم والتكنولوجيـا (التنميـة) في الصـين مـن الازدهـار إلى التراجـع، فهـو يمثـل أيضًـا النسـخة الصينيـة مـن نفـس اللغـز الشـهير المطـروح في علـم التاريـخ الاقتصـادي، والـذي يهـدف إلى استكشـاف سـبب التبايـن الكبـير في تنميـة الاقتصـاد العالمـي منـذ القـرن السـادس عـشر. وهـذا يـدل عـلى أن تجربـة التنميـة في الصـين تمتلـك نفـس الأهميـة العالميـة الخاصـة بقوانـين التنميـة البشريـة.

وفي الأخـير، تعـد الصـين الدولـة الوحيـدة -حتـى الآن- التـي شـهدت تنميتهـا الاقتصاديـة تحـولاً مـن الازدهـار، إلى التراجـع، ثـم الازدهـار مـرة أخـرى، فضـلاً عـن

اقترابها -بشكل كامل- من كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية، بدايةً من مرحلة الدخل المنخفض، والشريحة الدنيا من الدخل المتوسط، والشريحة العليا من الدخل المتوسط، وحتى مرحلة الوشوك على الدخول في مصاف الدول الكبرى ذات الدخل المرتفع. ولأكثر من 2000 عام، شهدت المكانة العالمية للاقتصاد الصيني، معبراً عنها بحصة إجمالي الناتج المحلي في الاقتصاد العالمي، والنسبة المئوية لمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مقارنةً بالمتوسط العالمي، شهدت مسار تغيير واضح على شكل حرف "V"، وبخاصة النصف الثاني من مسيرة الاقتصاد الصيني، معبراً عنها بمجموع الاقتصاد الكلي، ومتوسط دخل الفرد، في التحول من التراجع إلى الازدهار، وهو ما يعد معجزة في تاريخ التنمية البشرية، سواءً على مستوى مدتها القصيرة، أو نطاقها الهائل.

وقد سبق أن قال أينشتاين ذات مرة إن الفائدة المركبة هي الأعجوبة الثامنة للبشرية. فمن منظور معدل النمو المركب، وبمقارنة النمو الاقتصادي للصين خلال فترة الإصلاح والانفتاح مع أداء النمو في العديد من الدول الكبرى ذات النمو السريع (بريطانيا، والولايات المتحدة، واليابان) خلال الفترة المقابلة منذ الثورة الصناعية، يمكن تسليط الضوء -بشكل أكبر- على كون «معجزة الصين» هذه فريدة من نوعها بحق. فعلى سبيل المثال، شهدت بريطانيا، باعتبارها موطن الثورة الصناعية، أسرع فترة نمو في تاريخها، حيث إنه وفقًا لمتوسط العمر المتوقع، أصبح بإمكان الشعب البريطاني تحسين مستوى معيشته بنسبة 56٪ على مدار حياته. وقد مثل أداء النمو هذا في بريطانيا أول اختراق لما يسمى «فخ الفقر المالتوسي» الذي استمر لآلاف السنين. وبعد بريطانيا، ودول أوروبا الغربية الأخرى، تأتي الولايات المتحدة التي أصبحت قوة حديثة أخرى في العالم. حيث إنه خلال أسرع فترة نمو لها، تمكن جيل من الشعب الأمريكي من تحسين مستويات معيشتهم بمعدل الضعف تقريبًا على مدار حياتهم. أما اليابان، فتعد الدولة الأولى في آسيا التي نجحت في اللحاق بركب التنمية العالمية، وتحقيق الحداثة. حيث إنه خلال أسرع فترة نمو لها، تمكن جيل من اليابانيين، المولودين في عام 1950م من تحسين مستوى معيشتهم، وزيادة متوسطه المتوقع إلى ما يقارب 10 أضعاف.

ومنـذ أوائـل الثمانينيـات، دفعـت سياسـة الإصـلاح والانفتـاح الصـين إلى مسـار يتسـم بنمـو سريـع. إذ بلـغ متوسـط العمـر المتوقـع 68 عامًـا للصينيـين المولوديـن في عـام 1981م. وخـلال فـترة الأعـوام السـبعة والثلاثـين مـن 1981م، إلى 2018م، بلـغ متوسـط نصيـب الفـرد مـن إجـمالي الناتـج المحـلي في الصـين 8.6٪، مـما يعنـي أنـه في المتوسـط، أصبـح كل مواطـن صينـي يتمتـع بتحسـن في مسـتوى معيشـته بمقـدار يبلـغ أكـثر مـن 20 ضعفًـا. كـما أنـه بعـد ذلـك، سـيظل بإمـكان متوسـط نصيـب الفـرد مـن إجـمالي الناتـج المحـلي الحفـاظ عـلى زخـم نمـو مسـتمر، ولـن يكـون مـن الصعـب تخيـل كيفيـة زيـادة مسـتوى دخـل المواطنـين الصينيـين العاديـين مـن جيـل «مـا بعـد الثمانينيـات»، وذلـك بحلـول عـام 2049م، والـذي يصـادف الذكـرى المئويـة لتأسـيس جمهوريـة الصـين الشـعبية.

الفصل الثالث

التعميق المستمر لفهم قوانين

التصنيع

على الرغم من أنه قبل تأسيس جمهورية الصين الشعبية، كان لدى الصين بالفعل اقتصادها الصناعي بنسبة معينة، إلا أن التصنيع بمعناه الحقيقي بدأ منذ فترة الخطة الخمسية الأولى للصين الجديدة. ففي عام 1953م، كان 83.1٪ من القوى العاملة على مستوى الصين تعمل في مجال الإنتاج الزراعي، وكانت العمالة الصناعية تمثل 8.0٪ فقط. وفي العام نفسه، بلغت حصة القيمة المضافة الصناعية، والتي تمثل مؤشراً يعكس مستوى التصنيع، بلغت 17.6٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي. وخلال فترة الخطة الخمسية الأولى، ارتفع إجمالي الناتج الصناعي الحقيقي بنسبة 81.0٪، وارتفعت نسبة القيمة المضافة الصناعية من إجمالي الناتج المحلي إلى 23.2٪، بزيادة قدرها 5.6 نقطة مئوية. ووصولاً إلى قبيل تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، واصل مستوى التصنيع الارتفاع، ليبلغ ذروته في عام 1978م، إذ بلغ 44.1٪.

ويمكن القول إنه تم إرساء أساس الصناعة في الصين قبل أكثر من 20 عامًا من تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، لتتبلور إثرها منظومة صناعية متكاملة نسبيًّا. وخلال 40 عامًا من الإصلاح والانفتاح، تمثلت خصائص تقدم مسيرة التصنيع في تصحيح الهيكل الاقتصادي والصناعي الثقيل وفقًا لمبدأ الميزة النسبية، وتعديل هيكل الملكية انطلاقًا من هدف زيادة الحيوية الاقتصادية، وأخيراً جعل الصناعة في الصين تكتسب القدرة التنافسية الدولية في السلاسل الصناعية المقابلة. وفي الوقت الحاضر، تتمتع الصين بمكانة خاصة باعتبارها أكبر دولة صناعية في العالم، وأكبر دولة تعمل في تجارة السلع تتميز بتصدير المنتجات المصنعة كسمة رئيسة لها.

وعلى مدى فترات مختلفة من التنمية الاقتصادية، حقق التصنيع في الصين إنجازات تتوافق مع مراحل التنمية. ومع ذلك، فقبل تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، كان

التصنيع الذي تم تعزيزه من خلال إعطاء الأولوية لتطوير الصناعات الثقيلة ينتهك مبدأ الميزة النسبية، مما جعل الصين تدفع ثمنًا باهظًا، وتتعلم كذلك درسًا قيمًا بحق. وخلال فترة الإصلاح والانفتاح، لم تكن عملية التصنيع سريعة وحسب، بل كانت مستدامة، وصحية كذلك، مما أدى إلى تراكم تجارب ناجحة ثرية للغاية لديها. وخلال الاحتفال بالذكرى السبعين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية، لم تكن قصة التصنيع في الصين تستحق تدوينها في كتب كبيرة وخاصة وحسب، بل أصبح يتعين كذلك تلخيصها على المستوى النظري، وبالتالي تعميق فهمنا لقوانين التصنيع، والارتقاء به إلى مستوى الحكمة الصينية في مجال اقتصاد التنمية، وتشكيل خطة صينية يمكن أن تستخدمها الدول النامية كمرجع لها في عملية التنمية.

أولًا: التحول نحو إفساح المجال للميزة النسبية للموارد

يعد تحقيق التصنيع هو القانون العام للتنمية الاقتصادية بوجه عام. ففي دولة بدأت خطواتها من الفقر، والتخلف، فإن أهم مهمة للبناء الاقتصادي فيها تتمثل في تغيير الهيكل الاقتصادي القائم على الاقتصاد الزراعي، وتسريع عملية التصنيع. وخلال كامل فترة الاقتصاد المخطط، طالما عمل الحزب والدولة في الصين على وضع هذه المهمة في مكانة كبيرة في جدول الأعمال. فعلى سبيل المثال، تمثل البند الأول في المهمة الأساسية ضمن الخطة الخمسية الأولى للصين في «إرساء الأساس لعملية التصنيع على مستوى الصين». ومع ذلك، فإن نظرية الاقتصاد المخطط لم تقدم إجابات صحيحة فيما يتعلق بفهم نوع التصنيع الذي يجب تعزيزه، وكيفية تعزيزه، مما أدى كذلك إلى دفع ثمن باهظ على مستوى ممارسات الاقتصاد المخطط. وخلال فترة الإصلاح والانفتاح، عمل التصنيع في الصين -بوعي أكبر- على اتباع القوانين العامة للتنمية الاقتصادية، وتحقيق انتقال مهم من مرحلة الفهم، إلى مرحلة الممارسة العملية، وبالتالي حقق التصنيع إنجازات عملية ذاع صيتها عالميًا، وشكل أيضًا مفهوم اقتصاد التنمية القائم على تعزيز التصنع في الدول المتأخرة.

وفي المقابل، تتمثل أهم نقطة في مسيرة الممارسة العملية، وتعميق الفهم في أنه في ظل ظروف الإصلاح والانفتاح، تمكن مسار التصنيع في الصين من الانتقال من إعطاء

الأولوية لتطوير الصناعات الثقيلة، إلى إفساح المجال للميزة النسبية للموارد. فبعد تأسيس الصين الجديدة، تم تحديد استراتيجية التصنيع في الصين على أساس إعطاء الأولوية لتطوير الصناعات الثقيلة. إذ كان تطبيق هذه الاستراتيجية يتسم بالمعقولية في ظل ظروف تاريخية محددة آنذاك. فمع العديد من الاختناقات التنموية الناتجة عن حصار دول الغرب، كان لا بد من تحطيمها من خلال إعطاء الأولوية لتطوير الصناعات الثقيلة. ومن الأمثلة المعروفة على ذلك صناعة النفط. فباعتبارها صناعة استراتيجية لا غنى عنها، وفي الوقت نفسه من الصناعات العالقة في عنق الزجاجة، كانت الدول تعتمد على ذاتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من النفط، والذي كان من الأمور الضرورية التي لا بد منها في ذلك الوقت. وبالمثل، فقد حققت كل من صناعة الكيماويات، وصناعة الإلكترونيات، وصناعة الطاقة النووية، وصناعة الطيران تطورًا مذهلاً، وذلك بسبب الأولوية الأكبر الممنوحة لكل منها.

ومع ذلك، فقد أدى التطبيق الشامل لاستراتيجية إعطاء الأولوية لتطوير الصناعات الثقيلة إلى اختلال في نسب الصناعات الخفيفة، والثقيلة. فخلال الفترة 1952- 1978م، بلغ متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي قيمة الإنتاج في مجال الصناعات الخفيفة 8.4٪، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي قيمة الإنتاج في مجال الصناعات الثقيلة 12.1٪، وكان معدل نمو الصناعات الثقيلة أسرع بنسبة 44.2٪ مقارنةً بالصناعات الخفيفة. ونتيجة لذلك، ازدادت نسبة الصناعات الثقيلة -بشكل كبير- من 35.5٪، إلى 56.9٪. وقد أدى هذا الخلل الهيكلي إلى عدم التمكن من إفساح المجال للميزة النسبية للموارد، والانحراف على مستوى تخصيص الموارد، وانخفاض كفاءة المؤسسات الصناعية، كما أدى كذلك إلى إعاقة زيادة الأجور، وحدوث الاختلال في نسب الاستثمار، والاستهلاك، فضلاً عن النقص الحاد في السلع اليومية، وهو ما أدى بدوره إلى عدم تحسن المستوى المعيشي للشعب لفترة طويلة من الزمن. فعلى سبيل المثال، خلال الفترة 1957- 1976م، انخفض معدل الربح الرأسمالي للمؤسسات الصناعية المستقلة حسابيًّا المملوكة للدولة من 34.6٪، إلى 19.7٪، وانخفض متوسط الأجر النقدي للعاملين في المؤسسات الصناعية من 650 يوانًا، إلى 585 يوانًا خلال الفترة نفسها.

ومن بين الانتهاكات الأخرى لقوانين التنمية، نجد الانفصال بين التصنيع، والتمدن.

حيث تتميز الصناعات الثقيلة بخاصية الكثافة العالية لرأس المال، وبالتالي فإن إعطاء الأولوية لتطوير هذه الصناعات يتعارض مع خاصية هبة الموارد المتمثلة في وفرة العمالة، فضلاً عن عدم تمكن فرص العمل في مجال الصناعات غير الزراعية من الاقتران بزيادة نسبة مجال الصناعة. وبالإضافة إلى ذلك، فهناك عدم وضوح في متطلبات الدعم الصناعي الخاصة بتطوير الصناعات الثقيلة، وبالتالي فإنه من منظور التخطيط الصناعي، لم يتم التمكن من إفساح المجال -بشكل كامل- للوظائف الممتدة إقليميًّا، وهو ما أدى إلى تأخر خطير في تحقيق التمدن في عملية التصنيع. فعلى أساس نسبة التمدن في الصين في عام 1960م، والتي وصلت إلى 19.7٪، لم يرتفع معدل التمدن في الصين لمدة عشر سنوات، ولم يعد إلى مستواه عند البداية إلا في عام 1981م.

ومنذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، ومن منظور نسبة القيمة المضافة الصناعية من إجمالي الناتج المحلي، لم يعد معدل التصنيع تقريبًا إلى مستوى عام 1978م مرة أخرى، إلا أن التصنيع في هذه الفترة كان أكثر صحةً، وتوافقًا مع قوانين التنمية. ومع تصحيح الانحرافات في أسعار المنتجات، وأسعار العناصر، وتوسيع نطاق تخصيص الموارد في السوق، وتنويع الكيانات الاقتصادية، فضلاً عن التوسع التدريجي للانفتاح على العالم الخارجي، تحول التصنيع في الصين إلى مسار التنمية القائم على إفساح المجال للميزة النسبية للموارد. وفي واقع الأمر، كان انخفاض معدل التصنيع في ثمانينيات القرن العشرين تعديلاً للهيكل الاقتصادي والصناعي، حيث كان نمو الصناعات الخفيفة أسرع من نمو الصناعات الثقيلة خلال هذه الفترة، وهو الأمر الذي أدى إلى تصحيح الهيكل الصناعي الثقيل بشكل غير طبيعي. وخلال فترة التسعينيات، بدأت الصناعات الخفيفة، والثقيلة في التطور بشكل متوازن. ومنذ الدخول في القرن الحادي والعشرين، ومع التغير في الميزة النسبية للموارد، وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية ضمن عملية تطبيق استراتيجيات التنمية الإقليمية المتوازنة، أصبحت الصناعات الثقيلة أسرع -مرة أخرى- من الصناعات الخفيفة من حيث سرعة معدل نمو قيمة الإنتاج.

وباختصار، فإن خصائص التصنيع خلال فترة الإصلاح والانفتاح في الصين تمثلت في تحقيق الصناعات كثيفة العمالة لتطور أسرع، واستيعابها لعدد كبير من العمالة الفائضة في مجال الزراعة، فمن ناحية، أدى ذلك إلى تعزيز عملية التمدن، وتعزيز إعادة تخصيص الموارد، وزيادة إنتاجية العوامل الكلية، ومن ناحية أخرى، أدى تطور

التصنيـع إلى تحويـل القـوى العاملـة الوفـيرة إلى ميـزة نسـبية للمـوارد، وقـدرة تنافسـية دوليـة، وبفضـل هبـة المـوارد الخاصـة بالصـين، والتـي جعلـت لهـا قدمًـا عميقـة في السلسـلة الصناعيـة العالميـة، أصبحـت الصـين مركـز التصنيـع في العـالم. فمنذ إنشـاء المنطقـة الاقتصادية الخاصـة في عـام 1979م، وتطبيـق اسـتراتيجية انفتـاح المناطـق السـاحلية في فـترة الثمانينيـات، إلى تطبيـق الانفتـاح الشـامل عـلى العـالم الخارجـي، وحتـى فـترة تسـعينيات القـرن العشريـن، بذلـت الصـين جهـودًا كبـيرة للانضـمام إلى منظمـة التجـارة العالميـة، وبـدأت في احتضـان العولمـة الاقتصاديـة بشـكل شـامل، وأصبـح التصنيـع في الصـين -في حـد ذاتـه- عمليـة للانفتاح عـلى العـالم الخارجـي كذلـك. ومـن خـلال إدخـال الاسـتثمار الأجنبـي المبـاشر، والتوسـع في التجـارة الخارجيـة، وغيرهـا مـن أشـكال الانفتـاح الأخـرى، شـاركت الصـين في التقسـيم الصناعـي العالمـي للعمـل، واحتلـت الصـين المرتبـة الأولى كأكـبر دولـة صناعيـة، وأكـبر دولـة تعمـل في تجـارة السـلع، وأكـبر دولـة تمتلـك احتياطـات مـن النقـد الأجنبـي عـلى مسـتوى العـالم، حيـث ظـل معـدل إسـهامها في نمـو الاقتصـاد العالمـي محافظًـا عـلى نسـبة 30٪ تقريبًا.

ثانيًا: جزء لا يتجزأ من الحداثة

قبـل تطبيـق سياسـة الإصـلاح والانفتـاح بوقـت طويـل، كان قـد طـرح الحـزب الشـيوعي، والحكومـة الصينيـة الهـدف المتمثـل في بنـاء دولـة اشـتراكية حديثـة وقويـة، وخـلال الاجتـماع الأول مـن الـدورة الرابعـة للمجلـس الوطنـي لنـواب الشـعب الصينـي في عـام 1975م، صرح رئيـس مجلـس الدولـة آنـذاك، تشـو إن لاي، بقولـه إن هـذا الهـدف «يعـد تحقيقًـا شـاملًا للحداثـة في مجـالات الزراعـة، والصناعـة، والدفـاع الوطنـي، والعلـوم والتكنولوجيـا»، وهـو مـا يعـرف بـ»التحديثـات الأربعـة». ومـع ذلـك، كانـت العلاقـة بـين التحديثـات الأربعـة قبـل تطبيـق سياسـة الإصـلاح والانفتـاح منفصلـة بعضهـا عـن بعـض عـلى أرض الواقـع، كـما لم يتـم تحقيـق قفـزات رئيسـة بشـكل عـام. وفي المقابـل، تخبرنـا مسـيرة التصنيـع التـي اسـتمرت عـلى مـدار 70 عامًـا في الصـين الجديـدة أن المنعطفـات التـي خاضتهـا الصـين، والأثمـان الباهظـة التـي تكبدتهـا قبـل تطبيـق سياسـة الإصـلاح والانفتـاح يرجـع السـبب فيهـا كلهـا إلى عـدم التمكـن مـن المعالجـة الصحيحـة للعلاقـة بـين التصنيـع، والتمـدن مـن ناحيـة، وبـين تطويـر "المجـالات الريفيـة الثلاثـة" (الزراعـة، والمناطـق الريفيـة، والفلاحـين)،

والتقدم التكنولوجي من ناحية أخرى. أما التقدم الصحي للتصنيع خلال فترة الإصلاح والانفتاح، فقد تم تحقيقه من خلال تعديل الهيكل الصناعي، وتنسيق مختلف العلاقات.

ومن خلال اتباع قانوني إفساح المجال للميزة النسبية لوفرة القوى العاملة، واستغلال وفورات الحجم الناتجة عن التكتلات الصناعية، تمكنت المناطق الساحلية من تحقيق الازدهار والتطور في مجال التصنيع، كما أخذت أيضًا زمام المبادرة في تعزيز وتيرة التمدن. ومنذ الدخول في القرن الحادي والعشرين، ومن خلال الاستفادة من استراتيجيات التنمية المتوازنة الإقليمية، تم تحسين ظروف البنية التحتية في مناطق وسط، وغرب الصين، وبدأ التصنيع في المناطق الساحلية في الانتقال إليها، كما أظهرت سرعة التمدن أيضًا زخمًا في اللحاق بالركب فيما بعد. فخلال كامل فترة الإصلاح والانفتاح، لم يزدد تعداد سكان الحضر في الصين وحسب، بل أصبح معدل التمدن في الصين هو الأسرع على مستوى العالم خلال الفترة نفسها، وازداد كذلك عدد المدن والبلدات في الصين بشكل كبير، وهكذا، حقق كل من التصنيع، والتمدن تقدمًا متزامنًا. فخلال الفترة 1978- 2017م، ازداد عدد المدن على مستوى المناطق الإدارية في الصين من 98 مدينة، إلى 294 مدينة، وازداد عدد المدن على مستوى المحافظات الصينية من 92 مدينة، إلى 363 مدينة، وازداد عدد البلدات من 2176 بلدة، إلى 21116 بلدة.

وبموجب قانون التنمية الذي يفيد بأن نسبة الزراعة تنخفض تدريجيًّا بالتزامن مع ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية، فقد حقق النقل واسع المدى لفائض العمالة الزراعية إلى المدن والبلدات الصينية، للعمل في الصناعات غير الزراعية فيها، حقق إعادة تخصيص للموارد، وزيادة إنتاجية العمل الكلية. ومنذ الدخول في القرن الحادي والعشرين، وصلت التنمية الاقتصادية، والزراعية في الصين إلى نقطة تحول مهمة، حيث بدأت فيها المرحلة التي تعمل فيها الزراعة على تغذية الصناعة بشكل متجدد، وتعمل المدن على دعم القرى، ليصل دعم الزراعة في الصين إلى مستوى غير مسبوق في تاريخها. ومع تقدم وتيرة التصنيع، تسارعت عملية التحديث الزراعي التي تميزت بخاصية الميكنة الزراعية. فخلال الفترة 1978- 2017م، تسارع نمو القوة الإجمالية للآلات الزراعية بمتوسط معدل سنوي بلغ 5.6٪. ومع تجلي ظاهرة نقص العمالة في المناطق الريفية، أصبح الطلب على زيادة إنتاجية العمل أكثر إلحاحًا مع مرور الوقت،

وخلال الفترة. 2003- 2017م، حقق عدد الجرارات الزراعية الكبيرة والمتوسطة الحجم، وأدواتها الزراعية الداعمة متوسط نمو سنوي تخطى حاجز 14٪.

وفي تقرير المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني، أكد الأمين العام شي جين بينغ على التطور المتزامن لكل من التصنيع الحديث، والمعلوماتية، والتمدن، والتحديث الزراعي. ولا يعد هذا المطلب مجرد تصعيد نظري يأتي بعد الاستخلاص العميق للتجارب، والدروس المختلفة وحسب، بل يجسد أيضًا خصائص ثورة العلوم والتكنولوجيا الجديدة في مواكبة العصر. وقد اتخذ المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني من استراتيجية نهضة الريف استراتيجية تنمية وطنية، تتكامل -بشكل متبادل- مع متطلبات تعزيز التصنيع الحديث، و»تزامن التحديثات الأربعة». فخلال عملية التصنيع، والتمدن، سبق أن عانت العديد من الدول النامية من ظاهرة الانكماش الزراعي، وتدهور المناطق الريفية، وظاهرة تأخر تحسين حياة الفلاحين عن مستوى التنمية الاقتصادية، مما دفعها إلى تكبد أثمان باهظة جراء ذلك. ومن ناحية أخرى، يعد تعزيز التصنيع الحديث في الوقت نفسه الذي يتم فيه تطبيق استراتيجية نهضة الريف التي تتخذ من تحديث الزراعة والمناطق الريفية هدفًا عامًا لها، يعد -في حد ذاته- تخطيطًا كبيرًا للتنمية المتزامنة، مما يعكس المتطلبات الحتمية للتحديث الاشتراكي ذي الخصائص الصينية، وذلك بهدف استكشاف مسار النجاح في دولة كبرى يبلغ تعداد سكانها 1.4 مليار نسمة.

ونتيجةً للتغيرات الديموغرافية، تتجلى في الصين ظاهرة النقص العام في العمالة، وتسارع وتيرة ارتفاع الأجور، وضعف الميزة النسبية لكثافة العمالة في مجال التصنيع التي تمتعت بها لسنوات عديدة. وفي هذا الوقت، يكون من الأهمية بمكان التطوير الكامل لـ»تزامن التحديثات الأربعة»، لجعلها تتمتع بالإنتاجية المتناسقة، والقدرة التنافسية. فمن ناحية، نجد أنه في ظل الشرط المتمثل في تسريع وتيرة زيادة إنتاجية العمل الزراعي، لا تزال هناك إمكانات كبيرة نسبيًّا لنقل العمالة في مجال الزراعة في مناطق وسط، وغرب الصين، كما يمكن للتصنيع تشكيل نسخة محلية من نمط الإوز الطائر، بحيث يتم نقلها من المناطق الساحلية، إلى مناطق وسط، وغرب الصين، مع استمرار العائد الديموغرافي. ومن ناحية أخرى، نجد أنه في ظل مساعدة ثورة التكنولوجيا الجديدة، وبخاصة الإنجازات في مجال المعلوماتية، يمكننا تسريع وتيرة

استيعاب التكنولوجيا الأساسية، واكتساب قدرات تنافسية أساسية، وتحسين مكانة التصنيع في سلسلة القيمة العالمية من خلال التصنيع الحديث.

ثالثًا: إنتاجية العمالة توجه التطور الهيكلي

بالنظر إلى تجارب الدول المختلفة، نجد أن التصنيع الوطني لا يتقدم عادةً وفق مسار خطي محدد، وإنما يتغير وفقًا لمنحنى غير منتظم على شكل حرف «U" مقلوب. فعلى سبيل المثال، عادةً ما تمر نسبة القيمة المضافة للتصنيع من إجمالي الناتج المحلي -في البداية- بعملية زيادة تدريجية، لتصل إلى مرحلة معينة من التطور، ومن ثم تصل هذه النسبة إلى الذروة، لتنخفض بعدها ببطء. حيث بلغت نسبة التصنيع في الصين ذروتها عند 36.8٪ في عام 1996م، إلا أنها لم تنخفض -بشكل ملحوظ- في الأعوام العشرة التالية، وإنما ظلت مستقرة بشكل نسبي. ولم تنخفض هذه النسبة إلا بعد عام 2006م، حيث اتخذت مسار انخفاض بداية من مستوى 36.2٪.

وقد يكون الانخفاض في نسبة التصنيع نتيجةً للتطور الطبيعي للهيكل الصناعي في مرحلة التصنيع العالي نسبيًّا، أو ربما كذلك ما يسمى بـ»تراجع التصنيع» السابق لأوانه عندما لا تكون الظروف مهيأة بعد. حيث شهدت العديد من الدول التي سبق أن حققت مكانة مهمة في تطوير التصنيع، شهدت عملية انخفاض في نسبة التصنيع بالفعل، مما يجعلها نموذجًا يستحق الدراسة في هذا الشأن؛ إذ يمكننا ملاحظة الوضع العام من خلال كل من تهيئة الظروف عندما تبدأ نسبة التصنيع في الانخفاض، مع الأخذ في الاعتبار مجموعة متوسط الدخل الفردي التي حددها البنك الدولي على أنها سمة خاصة بمراحل التنمية، ونسبة الزراعة باعتبارها سمة خاصة بالهكيل الصناعي، والنتيجة الواقعة بعد انخفاض نسبة التصنيع.

ويمكن القول إن الانخفاض في نسبة التصنيع في دول الفئة الأولى يعد أمرًا طبيعيًّا، وسلسًا في حد ذاته. حيث إنه عند نقطة التحول التي تتغير فيها نسبة التصنيع من الصعود إلى الهبوط، يكون متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي قد وصل بالفعل إلى مستوى الدول ذات الدخل المرتفع، وتكون نسبة الزراعة من إجمالي الناتج

المحلي قد انخفضت إلى مستوى متدنٍّ للغاية. وعلى العكس، فإنه بعد انخفاض النسبة، تتسارع مكانة التصنيع في الارتفاع في سلسلة القيمة العالمية، وتستمر إنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد بأكمله في التحسن، لتواصل هذه الدول حفاظها على مكانتها في العالم اليوم كقوة تصنيعية متطورة. ومن بين دول هذه الفئة، نجد الولايات المتحدة، واليابان، اللتين بدأت نسبة التصنيع فيهما في الانخفاض في عامي 1953م، و1970م على التوالي.

أما انخفاض نسبة التصنيع في دول الفئة الثانية فيتسم بطبيعة غير ناضجة. حيث إنه عند النقطة التي تنخفض فيها نسبة التصنيع، يكون متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لا يزال ينتمي إلى الشريحة العليا من فئة الدول ذات الدخل المتوسط، وتكون نسبة الزراعة مرتفعة إلى حد ما. كما أنه بعد انخفاض النسبة، لا ينجح تطوير التصنيع، وتنخفض القدرة التنافسية الدولية، ولا يعد معدل ارتفاع إنتاجية العمل كافيًا لدعم النمو الاقتصادي المستدام، والصحي. وفي حال كان الحكم من خلال متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، فسنجد أن العديد من دول هذه الفئة لم تتمكن -حتى اليوم- من الدخول في مصاف الدول ذات الدخل المرتفع. وتعد كل من الأرجنتين، والبرازيل، اللتين بدأت نسبة التصنيع فيهما في الانخفاض في الوقت نفسه في عام 1974م مثالين نموذجيين لدول هذه الفئة.

وبناءً على ما سبق، يمكن استخلاص العديد من الخبرات، والدروس المستفادة. ففي البداية، نجد أن متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، باعتباره مؤشرًا رمزيًّا، يكشف التضاؤل التدريجي لمصادر التصنيع السريع في مرحلة معينة من التطور، وأن انخفاض نسبة التصنيع يكون أمرًا حتميًّا عند التحول إلى مرحلة التصنيع القائم على الابتكار، والارتقاء بشكل أساسي. ثانيًا: نجد أنه عندما تنخفض نسبة الزراعة إلى مستوى متدنٍّ نسبيًّا، فهذا يدل على أنه لم تعد هناك أي ضغوطات على نقل العمالة الفائضة في مجال الزراعة، وفي الوقت نفسه، تكون الصناعة الثالثة قد وصلت إلى نقطة عالية نسبيًّا، وبالتالي لن يؤدي انخفاض نسبة التصنيع إلى انخفاض في إنتاجية العمل. ثالثًا: ليس بالضرورة أن يدل انخفاض نسبة التصنيع على تراجع أهمية الصناعات ذات الصلة، بل على العكس من ذلك، فإن مرحلة التصنيع الحديث تعد فترة أساسية بالنسبة للتصنيع في تسلق سلم سلسلة القيمة.

وبالمقارنة مع التجارب الدولية، نجد أن الانخفاض في نسبة التصنيع في الصين يعد سابقًا لأوانه. حيث إنه عندما وصلت نسبة التصنيع إلى ذروتها في عام 1996م، كان متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين يبلغ 1335 دولارًا أمريكيًّا فقط وفق الحساب بالسعر الثابت لعام 2010م، وهو ما يزيد قليلاً على عتبة الشريحة الدنيا من الدول ذات الدخل المتوسط. وعندما بدأت نسبة التصنيع في الانخفاض في عام 2006م، كان متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين يبلغ 3069 دولارًا أمريكيًّا فقط، لتظل الصين في مصاف الشريحة الدنيا من الدول ذات الدخل المتوسط. وخلال هذين العامين، وصلت نسبة القيمة المضافة الزراعية من إجمالي الناتج المحلي إلى 20.4٪، و11.7٪ على الترتيب.

وعندما بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين 7329 دولارًا أمريكيًّا في عام 2017م، انخفضت نسبة التصنيع إلى 29.3٪، وبلغت نسبة الزراعة 7.6٪. ومن خلال مؤشرات مراحل التطور، وخصائص الهيكل الصناعي، نجد أن مستوى الصين مشابه لمستوى الأرجنتين، والبرازيل عندما بدأت نسبة التصنيع فيهما في الانخفاض في عام 1974م. وهذا يعني أنه حتى مع الأخذ في الارتفاع الكبير للغاية في نسبة التصنيع في الصين، والذي يتطلب درجة معينة من التعديل، فلا يزال يتعين استخدام المستوى الحالي كخط تحذير، فضلاً عن ضرورة إيقاف الاتجاه الهبوطي المستمر له. ومن أجل منع ظاهرة تراجع التصنيع السابق لأوانه، يتوجب -من ناحية- إتاحة الوقت الكافي للارتقاء بالتصنيع إلى مستوى متقدم يتسم بالتكنولوجيا المكثفة، ونقل العمالة الفائضة في مجال الزراعة، وتطوير صناعة الخدمات، وزيادة إنتاجية العمل، ومن ناحية أخرى، يتوجب توفير مساحة كافية لاكتساب مكانة جديدة في سلسلة القيمة العالمية في الطرف الأعلى من الصناعات، وذلك من أجل التركيز على ابتكار التكنولوجيا الأساسية، وتحسين القدرات التنافسية الأساسية.

الفصل الرابع

صدى سبعين عامًا من التنمية.. التحولات الديموغرافية الأكبر والأسرع

إن التنمية السكانية لا تعد نتيجةً للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية وحسب، بل تمتلك تأثيراً واضحًا على التنمية الاقتصادية، والاجتماعية كذلك. وتتمثل أنسب طريقة لوصف التطور الديموغرافي لدولة ما في الكشف عن المرحلة التي تمر بها من التحول الديموغرافي، وكيف وصلت إلى هناك. حيث يمكننا ملاحظة الأعوام السبعين منذ تأسيس الصين الجديدة، وكيف مرت بكل مرحلة من مراحل التحول الديموغرافي، وكيف أثرت في التنمية الاقتصادية، والتغيرات الاجتماعية، وتأثرت بها، وهو ما يعني اعتبار التحول الديموغرافي صدى من أصداء التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وأيضًا إطارًا مفيدًا لفهم مسيرة تنمية دولة ما، وإنجازاتها الكبرى.

أولًا: التحولات الديموغرافية الأكبر والأسرع

وجد علماء الديموغرافيا أن الدولة التي يكتمل لديها التحول الديموغرافي تمر عادةً بثلاث مراحل، وهي: أولًا: مرحلة التنمية التي يكون فيها متوسط الدخل الفردي منخفضًا بشكل نسبي، بحيث يتميز النوع السكاني بارتفاع معدل المواليد، وارتفاع معدل الوفيات، وانخفاض معدل النمو الطبيعي. ثانيًا: مع زيادة مستويات الدخل، يتحول النوع السكاني إلى ارتفاع في معدل المواليد، وانخفاض في معدل الوفيات، وارتفاع في معدل النمو الطبيعي. ثالثًا: مرحلة التنمية الأعلى، والتي يتميز فيها النوع السكاني بانخفاض معدل المواليد، وانخفاض معدل الوفيات، وانخفاض معدل النمو الطبيعي.

وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية، وانتهاء الحروب طويلة الأمد، وما تسببت

فيه من بؤس كبير، عاش الشعب الصيني في سلام وهناء، لينخفض معدل الوفيات بشكل كبير، وسريع. وفي الوقت نفسه، فقبل الوصول إلى منتصف فترة الستينيات، انخفض معدل المواليد بشكل نسبي، مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو السكاني. وبعد ذلك، استمر معدل الوفيات في الانخفاض خلال كامل فترة السبعينيات، مع وجود اعتدال طفيف في الوقت نفسه، وبدأ معدل المواليد في الانخفاض بشكل كبير، مما أدى إلى انخفاض معدل نمو السكان الطبيعي بمقدار نقطة واحدة مئوية في عام 1970م، وذلك مقارنةً بعام 1949م. وبعد ذلك، استقر معدل الوفيات بشكل أساسي، وارتفع كل من معدل المواليد، ومعدل النمو خلال فترة الثمانينيات. ومنذ عام 1998م، طالما كان معدل نمو السكان الطبيعي أقل من 10٪، ومنذ عام 2004م، انخفض -بشكل أكبر- إلى أقل من 6٪، وفي عام 2018م، بلغ 3.8٪ فقط.

وينعكس اتجاه التحول الديموغرافي هذا في التغيرات في معدل الخصوبة الكلي كذلك. فمن حيث المعنى الإحصائي، يمكن فهم معدل الخصوبة الكلي -ببساطة- بأنه يمثل تعداد الأطفال الذي تنجبهم المرأة طوال حياتها. وفي واقع الأمر، فإنه باعتباره صدى إيجابيًّا للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، فقد بدأ معدل الخصوبة الكلي في الصين في الانخفاض بسرعة منذ منتصف الستينيات، ووصولًا إلى ما قبل بداية تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، انخفض من أعلى مستوى له، والذي بلغ أكثر من 6، إلى 2.5- 3، واستمر في تحقيق المزيد من الانخفاض، ليصل إلى مستوى الإحلال البالغ 2.1 في أوائل فترة التسعينيات، ومنذ فترة أواخر التسعينيات، استقر عن 1.5 تقريبًا.

وتجدر الإشارة إلى أنه من الأهمية بمكان أن تكمل الصين مثل هذه العملية المتكاملة للتحول الديموغرافي. حيث إنه بادئ ذي بدء، تمتلك الصين خمس سكان العالم، وبالتالي فإن العملية التي تمر بها تعد -في حد ذاتها- أكبر تحول ديموغرافي في تاريخ البشرية. ثانيًا: تعد عملية التحول الديموغرافي المتكاملة التي تشهدها الصين العملية الأسرع وتيرة في التاريخ. فكما تظهر مقارنات الباحثين، فقد استغرق الأمر نحو 75 عامًا لينخفض معدل الخصوبة الكلي في بريطانيا، وفرنسا من 5، إلى مستوى الإحلال البالغ 2.1 تقريبًا. أما على مستوى بيانات الصين، فنجد أن الأمر قد استغرق فيها 20 عامًا فقط حتى ينخفض معدل الخصوبة بنفس المقدار.

ثانيًا: التعزيز المتبادل للسكان والتنمية

يمكننا أن نعتبر التغيرات في الديناميكا السكانية عملية "تكرار" مستمرة لأوضاع الولادة السابقة، والتي تعتمد بدورها على العلاقات الجماعية، أي إن الأطفال الرضع يكبرون ليصبحوا شبابًا، ومن ثم يدخلون سوق العمل، ويصبحون آباء، حتى يصلوا إلى سن التقاعد، ويكبروا في السن تدريجيًّا. فإذا نظرنا إلى موجة المواليد التي تشكلت في خمسينيات، وستينيات القرن العشرين، سنجد تحولها إلى عدد هائل من السكان في سن العمل في فترة السبعينيات، والثمانينيات. بالإضافة إلى ذلك، فإنه بدايةً من فترة السبعينيات، انخفض معدل الخصوبة بشكل كبير، وانخفض كل من معدل المواليد، ومعدل النمو الطبيعي بالمقابل، ومنذ بداية الثمانينيات، دخلت الصين الفترة التي تسمى بالنافذة الديموغرافية، والتي تتميز بالنمو السريع للسكان في سن العمل، وعدم تغير التعداد العام للشباب، وكبار السن، وبالتالي انخفاض نسبة الإعالة السكانية بشكل ملحوظ.

وتعد النافذة الديموغرافية الخاصة بالصين فريدة من نوعها على مستوى العالم. فعلى سبيل المثال، خلال الفترة 1980- 2010م، نما تعداد السكان في سن العمل في الصين، والذين تتراوح أعمارهم بين 15، و59 عامًا، بمتوسط معدل سنوي قدره 1.8٪، في حين حقق تعداد السكان المعالين خارج هذه الفئة العمرية نموًّا صفريًّا بشكل أساسي (-0.2٪). وخلال الفترة نفسها، وسواءً على المستوى الدول المتقدمة ككل، أو على مستوى الدول النامية (باستثناء الصين) ككل، فإن النمو النسبي للسكان في سن العمل، والسكان المعالين يظل أقل فائدة بكثير من الصين.

ويقصد بمرحلة التحول الديموغرافي «المفيدة" هنا أن هذا الاتجاه الديموغرافي قد أحدث تأثيرات ملحوظة أفادت النمو الاقتصادي، وتتمثل هذه التأثيرات في الإمداد الكافي للعمالة، والتحسين السريع لجودة العمالة (رأس المال البشري)، وانخفاض نسبة الإعالة السكانية بما يساعد على رفع معدل الادخار، وبالتالي سيساعد تعزيز تراكم رأس المال، والإمداد الكافي للعمالة على تأخير ظاهرة تناقص العائد على رأس المال، وضمان معدل عائد مرتفع على الاستثمار، ونقل العمالة الفائضة، وما ينتج عنه من زيادة في كفاءة في

إعادة تخصيص الموارد، وارتفاع إنتاجية العمل الكلية.

وتتشكل كل هذه العوامل المتعلقة بالسكان في خضم عملية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والتي عملت بدورها على تقديم إسهامات حقيقة في عملية النمو السريع. ويمكن القول إن امتلاك هذه الخصائص الديموغرافية شرط ضروري للنمو الاقتصادي السريع في الصين خلال فترة الإصلاح والانفتاح، ولهذا السبب نطلق عليها اسم العوائد الديموغرافية.

ثالثًا: وجهان لمعضلة الشيخوخة قبل الثراء

لا تزال «أصداء» موجة المواليد تتكرر في الصين حتى اليوم. ففي عام 2010م، أغلقت النافذة الديموغرافية التي سبق وأشرنا إليها، وتحول نمو السكان في سن العمل إلى نمو سلبي، ومع نمو السكان المسنين كقوة دافعة رئيسة، بدأ السكان المعالين الذين لم يدخلوا بعد، أو خرجوا بالفعل من فئة سن العمل، ينمون بشكل سريع، وبدأت نسبة الإعالة السكانية في الارتفاع في المقابل. ولا يقتصر هذا الاتجاه الجديد للتحول الديموغرافي على الشيخوخة بمعناها العام فحسب، بل يمتاز أيضًا بخصوصيته داخل الصين، حيث يعبر عنها بمعضلة «الشيخوخة قبل الثراء»، وهو ما يعني أنه في مرحلة التطور قبل الدخول في مصاف الدول ذات الدخل المرتفع، يقترب مستوى الشيخوخة بسرعة من مستوى الدول ذات الدخل المرتفع، وتتمثل التحديات الناتجة عن ذلك في وجهين.

حيث يعد نقص إمداد العمالة هو العامل السلبي الأول الذي تسببه الشيخوخة، فضلاً عن تأثيره على التغير على مستوى متغيرات النمو الاقتصادي الأخرى. ونظرًا لأن العمالة الشابة قد تلقت تعليمًا بدرجة أكبر، لذا فإن انخفاض تعداد العمالة الناشئة حديثًا سيؤدي إلى تباطؤ وتيرة تحسين رأس المال البشري العام، كما سيؤدي انخفاض العمالة الناشئة حديثًا في القرى إلى انكماش حجم تدفق العمالة، وتقليل سرعة إعادة تخصيص الموارد، مما يجعل إمكانات زيادة الإنتاجية أقل. ومن ناحية أخرى، يؤدي نقص العمالة إلى ارتفاع تكاليف الأجور، مما يدفع رأس المال إلى استبدال العمالة

بشكل عاجل، وبالتالي انخفاض معدل العائد على رأس المال. وكل هذا ساهم بدوره في تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين.

وقد نتج عن نمو تعداد السكان المسنين، وزيادة نسبة الإعالة السكانية مطالب صارمة، وعاجلة لرعاية المسنين. ففي عام 2018م، بلغ تعداد سكان الصين الذين تبلغ أعمارهم 65 عامًا فأكثر 167 مليونًا، وهو ما يمثل 11.9٪ من إجمالي تعداد السكان، وبلغ تعداد السكان في سن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 15، و64 عامًا 16.8٪، وهو ما يمثل أعمق درجة للشيخوخة بين الدول ذات مستوى التنمية نفسه. وتجلب حالة الشيخوخة قبل الثراء سلسلة من التحديات على مستوى الرعاية الطبية والصحية لكبار السن، وتأمين المعاشات الأساسية، وتلبية احتياجات الراحة النفسية لكبار السن، ورعاية المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، وغيرها من الجوانب الأخرى.

ومع ذلك، لا بد كذلك من الإشارة إلى أن الشيخوخة قبل الثراء تعد أيضًا سلاحًا ذا حدين، ففي الوقت نفسه الذي تجلب معها تحديات خطيرة، وعاجلة، فإنها تطلق معها أيضًا إنذارًا مبكرًا، يشير إلى أنه من أجل مواجهة وضع الشيخوخة الأكثر تفاقمًا في المستقبل، يتعين في البداية التخطيط لهذا المستقبل، والاستعداد له جيدًا. وفي المقابل، تدل نسبة الإعالة السكانية التي تزداد يومًا بعد يوم على أنه لن يمكن دعم الحجم الهائل للسكان المسنين، إلا من خلال الاعتماد على زيادة إنتاجية العمل، أي إنتاج المزيد من المنتجات بعمالة أقل. ومما لا شك فيه، أن النقص المبكر في العمالة، وما يترتب عليه من انخفاض في النمو المحتمل، والحاجة الملحة لزيادة إنتاجية العمل للحفاظ على معدلات النمو، تعد كلها إشارات مفيدة تساعد على التحول في أقرب وقت ممكن لدفع النمو الاقتصادي من نمط السرعة، إلى نمط الجودة.

رابعًا: اتجاهات السياسات والتوقعات

تعتبر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني معالجة القضايا السكانية من الأمور الرئيسة التي تتعلق ببقاء الأمة الصينية، وتطورها، وفي كل فترة محددة، تطبق السياسات السكانية، وغيرها من السياسات ذات الصلة وفقًا للظروف التاريخية

المحددة التي تمر بها. ومنذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، وخاصةً منذ انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني، اتخذت اللجنة المركزية للحزب سلسلة من الإجراءات الكبرى لبناء النظم، وتعديل السياسات بما يتماشى مع متطلبات العصر، وتتمثل هذه التعديلات فيما يلي:

أولًا: منذ تطبيق سياسة تحديد النسل الصارمة في عام 1980م، تم تعديل هذه السياسة -باستمرار- وفقًا للتغيرات الطارئة في الوضع الديموغرافي بالبلاد. وفي الواقع، ليس من الدقة وصف سياسة تحديد النسل التي تم تطبيقها منذ أكثر من 30 عامًا بـ»سياسة الطفل الواحد». حيث إنه على أرض الواقع، وبعد تطور الأوضاع وصولًا إلى عام 2010م، بدأت سياسة تحديد النسل تشكل نمطًا تقريبيًّا من التعايش بين سياسات مثل سياسة الطفل الواحد، وسياسة الطفلين، وسياسة الأطفال الثلاثة. ومنذ عام 2014م، تم تطبيق سياسة «السماح بإنجاب طفلين في حال كان أحد الأبوين بلا إخوة» على مستوى الصين كلها، وبدايةً من عام 2016م، تم تطبيق سياسة السماح -بشكل شامل- للزوجين بإنجاب طفلين. ولإجراء المزيد من التعديلات، يتطلب الأمر -بالطبع- تعزيز انتقال سياسة تحديد النسل -في الوقت المناسب- إلى تطبيق سياسة تحديد النسل بشكل مستقل، إلا أن الأهم من ذلك هو ضرورة دعم تعديلات سياسة تحديد النسل، وتعزيز توفير الخدمات العامة بشكل هادف، وتخليص الأزواج الشباب من هموم إنجاب الأطفال، وتربيتهم.

ثانيًا: مع التقدم الكبير في بناء نظام الضمان الاجتماعي في الصين، تم إنشاء نظام المعاشات الأساسية لسكان الحضر والريف بالكامل، وتم تطبيق نظام تأمين المعاشات التقاعدية في المؤسسات، والوحدات الحكومية بشكل عام، كما تم العمل على استثمار وتشغيل صناديق التأمينات المعاشية، ونظام التعديل المركزي للصناديق، فضلًا عن التطبيق الشامل لنظام التأمين ضد الأمراض الحرجة، وتنفيذ البرنامج التجريبي لنظام تأمين الرعاية طويلة المدى. ويتجاوز تعداد الأفراد المشمولين بتأمين المعاشات في الصين 925 مليون فرد، ويتجاوز تعداد الأفراد المشمولين بالتأمين الطبي الأساسي 1.35 مليار فرد، مما يحقق -بشكل أساسي- مشاركة الشعب بأكمله في نظام التأمينات. أما الخطوة التالية، فتتطلب التحسين المستمر لمستوى التأمينات الأساسية، وذلك على أساس توسيع نطاق معدل تغطيتها، وجعله مستقرًّا.

ثالثًـا: التكيـف مـع الوضـع الطبيعـي لدخـول الصـين في مرحلـة مجتمـع الشـيخوخة، وزيـادة معـدل مشـاركة العمالـة مـن كبـار السـن من خـلال دعـم السياسـات، وتغيـير التوجه الاسـتراتيجي للتعامـل مـع الشـيخوخة مـن نمـط التعامـل السـلبي، إلى نمـط التعامـل الإيجـابي، فضـلاً عـن العمـل مـن خـلال كل مـن اسـتقرار دخـل العمالـة، وزيـادة دخـل الممتلـكات، وتحسـين مسـتوى الضـمان الاجتماعـي، عـلى إطـلاق الطاقـة الاسـتهلاكية لكبـار السـن، ولا سـيما الاهتـمام باحتياجـات الاسـتهلاك الخاصـة بفئـة كبـار السـن، ودراسـة سـماتهم الاسـتهلاكية المهمـة، والفريـدة مـن نوعهـا، وتحسـين مسـتوى سـهولة الاسـتهلاك لديهـم، وكذلـك العمـل مـن خـلال إنشـاء آليـات الدعـم والتحفيـز عـلى تعزيـز تطويـر الصناعـات المتعلقـة بكبـار السـن، وتنشـئة أقطـاب نمـو اقتصـادي جديـدة.

وأخـيرًا، الحفـاظ عـلى الموقـف النفـسي الطبيعـي تجـاه شـيخوخة السـكان، وذلـك بالتماشي مـع الوضـع الطبيعـي الجديـد للتنميـة الاقتصاديـة في الصينيـة. حيـث إن الاتجـاه التنـازلي لمعـدل الخصوبـة يعـد أمـرًا حتميًّـا يـأتي بالتزامـن مـع ارتفـاع مسـتوى متوسـط الدخـل الفـردي، وبالانطـلاق مـن المسـار الـذي سـلكته الـدول المتقدمـة، فـإن الـدول كافـة سـتواجه هـذه القضيـة خـلال عمليـة التنميـة فيهـا بـلا شـك. ففـي حـال كان معـدل ارتفـاع إنتاجيـة العمـل متزامنًـا مـع الشـيخوخة، فيمكـن للاقتصـاد أن يسـتمر في النمـو، وبالتـالي يمكـن حـل القضايـا المرتبطـة بالشـيخوخة بشـكل كامـل. وهـذا يتطلـب -مـن ناحيـة- تحويـل النمـو الاقتصـادي إلى مسـار تحركـه بالإنتاجيـة، ومـن ناحيـة أخـرى، يتطلـب الأمـر تحويـل عامـل الشـيخوخة إلى عائـد يعمـل عـلى رفـع معـدل الإنتاجيـة.

جالفصل الخامس

إنجاز تحقق بشق الأنفس على مستوى

استقرار التوظيف وتحسين معيشة الشعب

منذ عام 2019م، وفي مواجهة الوضع المعقد لمختلف المخاطر، والتحديات داخل الصين، وخارجها، واصلت العملية الاقتصادية في الصين السير في الاتجاه التنموي المتمثل في الاستقرار العام، والتقدم بثبات، وظل معدل النمو الاقتصادي محافظًا على نطاقه المعقول، مما مكن الصين من تحقيق الهدف المتوقع المتمثل في استقرار التوظيف، وتحسين معيشة الشعب. ويتجسد هذا الإنجاز الذي تحقق بشق الأنفس في المؤشرات التالية: أولًا: استمرار فرص التوظيف الجديدة في الحفاظ على زخمها. فخلال الفترة من يناير، حتى سبتمبر عام 2019م، تم توفير 10.97 ملايين وظيفة جديدة على مستوى المناطق الحضرية في الصين كلها، بما عمل على استكمال الأهداف والمهام السنوية بشكل أساسي. ثانيًا: استمرار انخفاض معدل البطالة. فخلال الربع الثالث من العام نفسه، بلغ معدل البطالة الحضرية في الصين 3.6٪، وفي شهر سبتمبر، بلغ معدل البطالة الحضرية في الصين 5.2٪، بما يقل عن الهدف المتحكم، والبالغ 5.5٪. ثالثًا: بلغ معدل الاختيار التوظيفي في وكالات خدمات التوظيف العامة (نسبة عدد الموظفين المطلوبين إلى عدد الباحثين عن عمل) على مستوى 100 مدينة في الصين 1.24، والتي ظلت عند مستوى مرتفع خلال الأعوام الأخيرة.

ويرجع السبب الرئيس في تحقيق إنجاز استقرار التوظيف، وتحسين معيشة الشعب في الصين -بشكل أساسي- إلى حقيقة أن الأعمال الاقتصادية في الصين ملتزمة بالوتيرة العامة للأعمال القائمة على تحقيق التقدم مع الحفاظ على الاستقرار، والعمل -بشكل شامل- على تحقيق الاستقرار على مستوى مجالات التوظيف، والمالية، والتجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي، والاستثمار المحلي، وتوقعات السوق، وجعل معدل النمو الاقتصادي يتوافق مع معدل النمو المحتمل. وإذا أخذنا ما بعد عام 2019م على

وجه خاص، فسنجد أنه تم تشكيل سلسلة من النقاط الواضحة على مستوى أعمال استقرار التوظيف، وذلك من خلال ما يلي:

أولًا: منذ أن طرح المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني تطبيق استراتيجية أولوية التوظيف، وسياسات توظيف أكثر إيجابية، تم إعطاء التوظيف أولوية أعلى على مستوى الأعمال الحكومية. حيث إنه خلال الاجتماع الثاني للدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، طرح رئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ -لأول مرة- في «تقرير عمل الحكومة» ما مفاده أنه «يتعين إدراج سياسة أولوية التوظيف في مستوى السياسات الكلية». ويتجلى ذلك -بشكل رئيس- في تحديد اتجاه ودرجة سياسات الاقتصاد الكلي على أساس وضع التوظيف، وكذلك تنسيق السياسات كافة، وتطبيق إجراءات شاملة لتحقيق الاستقرار على مستوى التوظيف. وباعتباره أول مجال من مجالات «الاستقرار الستة»، فإن تحقيق استقرار التوظيف يكمن في الاتجاه، والدرجة الصحيحين لسياسات الاقتصاد الكلي، وذلك بما يتوافق مع الوضع الاقتصادي، وما فيه من استقرار وتغير، وبالتالي يتولد عنه تأثيرات واضحة.

ثانيًا: تطبيق سلسلة من الإجراءات، مثل تخفيض الضرائب وخفض الرسوم، وإصلاح نظام تفويض السلطات وتحسين الخدمات، وتحسين بيئة الأعمال، وغيرها من الإجراءات الأخرى التي عملت بدورها على تحسين بيئة العمل في المؤسسات، وحافظت كذلك على النمو المستمر لكيانات العمل الناشئة حديثًا، فضلًا عن الاستمرار في تأسيس مناصب جديدة مع استقرار الوظائف الحالية. وفي المقابل، أصبحت صناعة الخدمات تمثل القناة الرئيسة للتوظيف، لا سيما أشكال الأعمال الجديدة، ونماذج التوظيف الجديدة، والزيادة الواضحة في تدفق المناصب الوظيفية، حيث إنه نظرًا لأن «فرص التوظيف الجديدة" تعد -في حد ذاتها- مفهومًا خاصًا بالتدفق، فإن الزيادة في المناصب الوظيفية الجديدة، أو الزيادة في تدفق الوظائف المنقولة، تساعد كلها على استكمال هذا المؤشر.

ثالثًا: أدت خدمات التوظيف الحكومية العامة، وخاصةً الإجراءات المساعدة لفئات محددة، إلى تقليص وقت البطالة الاحتكاكية (بطالة التنقل). حيث يستخدم التدريب المهني، وخاصةً صناديق التأمين ضد البطالة، كوسيلة مبتكرة لمساعدة المؤسسات على

تحقيق استقرار التوظيف، وتحسين المهارات، فمن ناحية، يعمل هذا على تقليل رغبة المؤسسات -قدر الإمكان- في فصل الموظفين، ومن ناحية أخرى، يعمل على تقليص فترة البطالة الهيكلية للموظفين المنقولين، وذلك في ظل التجلي الجزئي لظاهرة التسريح والبطالة.

أخيرًا، يساعد اتجاه التغير الديموغرافي كذلك في تخفيف ضغوط التوظيف. حيث إنه منذ دخول السكان في سن العمل، والذين تتراوح أعمارهم بين 15، و59 عامًا، في نمط النمو السلبي في عام 2011م، بدأ السكان النشطون اقتصاديًّا في الدخول في نمط النمو السلبي أيضًا في عام 2017م، ليستمر النمو السنوي الجديد للقوى العاملة في الانخفاض، وتظل ظاهرة نقص العمالة قائمة. ومن ناحية أخرى، وبسبب الزيادة في ساعات الدراسة الخاصة بفئة الشباب، وعودة العمال المهاجرين من فئة منتصف العمر إلى مسقط رأسهم، وانخفاض الرغبة في العمل لدى السكان في سن التقاعد، وغيرها من الأسباب الأخرى، فإن معدل مشاركة العمالة من السكان من جميع الفئات العمرية يتخذ اتجاهًا هبوطيًّا في الأعوام الأخيرة. وتؤدي هذه الظروف إلى بقاء ظاهرة صعوبة توظيف العمالة، وهو ما ينعكس في بروز القضايا الهيكلية، في حين لا نجد التناقض في الحجم الكلي للعمالة بارزًا بهذا الشكل.

وفي المقابل، ستظل التنمية الاقتصادية في الصين تواجه بيئة دولية معقدة، ومتغيرة، وسيواجه النمو الاقتصادي حتمًا صدمات من جانب الطلب. فخلال عملية التحول إلى التنمية عالية الجودة، نجد التحول في نمط التنمية، وتعديل الهيكل الصناعي، والتحول في زخم النمو، وهو ما سيؤدي حتمًا إلى نقل بعض الموظفين من مناصبهم. ولذلك، فإنه من المهم للغاية الاستمرار في القيام بأعمال مجالات «الاستقرار الستة» في ظل إعطاء الأولوية لاستقرار التوظيف، فضلاً عن ضرورة التعامل مع التحديات الشديدة كذلك، وذلك من خلال ما يلي:

أولًا: الالتزام بتطبيق وتحسين سياسة أولوية التوظيف على مستوى السياسات الكلية، واستخدام سياسات الاقتصاد الكلي في الوقت المناسب، وبطريقة مناسبة، للحفاظ على الاستقرار العام للتوظيف. حيث إن معدل البطالة على أساس المسح يعد -في حد ذاته- مؤشرًا يعكس وضع الاقتصاد الكلي، ويتوجب أن يمثل الأساس

الـذي تسـتند إليـه قـرارات سياسـات الاقتصـاد الـكلي بشـكل رئيـس. ونظـرًا لأن معـدل البطالـة الطبيعيـة -في الوقـت الحـاضر- يظهـر اتجاهًـا تصاعديًّـا بنسـبة 5٪، لـذا فإنـه مـن الـضروري الانتبـاه بشـكل كبـير، وتطبيـق سياسـات تحكـم دقيقـة مناهضـة للتقلبـات الدورية مـن جانـب الطلـب في الوقـت المناسـب، لتحقيـق الاسـتقرار عـلى مسـتوى النمـو الاقتصـادي. ويمكـن التعامـل مـع الزيـادة الطفيفـة في معـدل البطالـة مـن خـلال التحكـم في سياسـات الاقتصـاد الـكلي، وتجنـب سـيل التحفيـز القـوي.

ثانيًـا: ضرورة اسـتيعاب التـوازن التنمـوي لـكل مـن قطـاع التصنيـع، وقطـاع الخدمـات، وتوسـيع مسـاحة التوظيـف مـن خـلال القنـوات المتعـددة، وبشـكل مسـتدام. فخـلال الأعـوام الأخـيرة، ازدادت نسـبة قطـاع الخدمـات بشـكل واضـح، مـما قـدم إسـهامات مهمـة في اسـتقرار معـدل النمـو، وتوسـيع نطـاق التوظيـف. وفي هـذا الصـدد، توجـد عوامـل تعديـل تتسـم بالمبـادرة، وتوجـد كذلـك عوامـل إلزاميـة تأثـرت بتراجـع العولمـة، وتصاعـد الاحتكاكات التجاريـة بـين الصـين، والولايـات المتحـدة. ومـع الأخـذ في الاعتبـار الهدفـين المتمثلـين في الحفـاظ عـلى تحسـين الهيـكل الصناعـي للصـين، وزيـادة توسـيع نطـاق التوظيـف، نجـد أنـه يتعـين الالتـزام بمسـار الإصـلاح والانفتـاح، وتحسـين بيئـة الأعـمال، وخلـق بيئـة مؤسسـية أفضـل، والعمـل عـلى اسـتقرار نسـبة التصنيـع في الاقتصـاد الوطنـي بشـكل عـام.

أخـيرًا، ضرورة اسـتخدام الخدمـات الشـاملة للضـمان الاجتماعـي، والتوظيـف العـام بشـكل أكـبر، واعتبـار ناقـل العمالـة، أي الأفـراد، هدفًـا للحمايـة، في حـين العمـل بأقـل قـدر ممكـن عـلى جعـل المناصـب الوظيفيـة هدفًـا للحمايـة. فخـلال عمليـة تعديـل الهيـكل الصناعـي، والتعامـل مـع الصدمـات، فإنـه مـن الـضروري -في بعض الأحيـان- حمايـة المناصـب الوظيفية، ولكـن في الوقـت نفسـه، قـد تعمـل هـذه الوظائـف كذلـك عـلى حمايـة الطاقـة الإنتاجيـة الزائـدة، أو غـير الفعالـة، وعـلى العكـس، فإنهـا تعمـل عـلى إعاقـة دخـول كيانـات تجاريـة جديـدة، وانسـحاب الطاقـة الإنتاجيـة غـير الفعالـة، الأمـر الـذي يسـاعد بـدوره عـلى خلـق فـرص عمـل جديـدة، غـير أنـه لا يوجـد ابتـكار دون وجـود التدمـير الإبداعـي. كـما أنـه لا يمكـن احتضـان بيئـة تنافسـية تقـوم عـلى مبـدأ البقـاء للأصلـح، وتحقيـق هـدف «اسـتقرار المجـالات السـتة» بشـكل شـامل إلا مـن خـلال تعزيـز شـبكة الضـمان الاجتماعـي.

الفصل السادس

سياسات التوظيف الإيجابية 3.0

في الحادي والثلاثين من يوليو عام 2018م، طالب المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بضرورة العمل على تحقيق الاستقرار على مستوى مجالات التوظيف، والمالية، والتجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي، والاستثمار المحلي، وتوقعات السوق. كما طالب مؤتمر العمل الاقتصادي للجنة المركزية الذي انعقد في نهاية عام 2018م بضرورة الفهم الشامل والصحيح للسياسات الكلية، والسياسات الهيكلية، وتوجهات السياسات الاجتماعية، لضمان عمل الاقتصاد في نطاق معقول. وخلال الاجتماع الثاني للدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، طرح رئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ -لأول مرة- في «تقرير عمل الحكومة» ضرورة إدراج سياسة أولوية التوظيف في مستوى السياسات الكلية، وذلك بهدف تعزيز التوجه نحو الاهتمام بالتوظيف، ودعمه من جميع الجوانب.

ويمتلك هذا الترتيب والتوجه دلالات سياسية مهمة للغاية، تتمثل فيما يلي: أولًا: إعطاء التوظيف مكانة بارزة في جميع الأعمال الحكومية، وإعطاؤه أولوية أعلى في السياسات الكلية. ثانيًا: مع الأخذ في الاعتبار استقرار التوظيف باعتباره يمثل النقطة الرئيسة لاستقرار الاقتصاد الكلي، نجد وضوح أهداف سياسات الاقتصاد الكلي بشكل أكبر، وتوحيد الأهداف والوسائل بشكل أكبر، فضلًا عن امتلاك سياسات التوظيف الإيجابية قابلية للتشغيل بشكل أكبر. ثالثًا: ملاءمته لمتطلبات وضع التوظيف الحالي في الصين، فضلًا عن تغيير المفاهيم المقابلة، وتعديل الآليات في الوقت المناسب. ومن ناحية أخرى، يدل وضع «الاستقرار في المجالات الستة»، وإدراجها في مستوى السياسات الكلية، على العمل وفقًا لأيديولوجية التنمية التي تتمحور حول الشعب، على بذل الجهود لمعالجة التناقضات الرئيسة في المجتمع الصيني المتغير، وتغيير هدف سياسات الاقتصاد الكلي من «الحفاظ على النمو، واستقرار التوظيف»، إلى «الحفاظ على التوظيف، واستقرار معيشة الشعب».

أولًا: تحسين مستوى سياسات التوظيف الإيجابية والارتقاء بها

قبل منتصف تسعينيات القرن العشرين، كانت درجة التسويق الخاصة بتخصيص العمالة في الصين متدنية للغاية، ولم يكن هناك طلب واضح على التوظيف في الهدف المتحكم الخاص بسياسات الاقتصاد الكلي، كما لم يتم ذكر هدف التوظيف -بشكل منفصل- في التصريحات الرسمية للسياسات النقدية، والسياسات المالية بوجه عام. وإلى حد ما، حدث تكيف كذلك في العلاقة بين هذا الوضع من جهة، والطلب على العمالة في ذلك الوقت. حيث إنه خلال عملية تنمية الاقتصاد المزدوج، يتسارع -نسبيًّا- نمو السكان في سن العمل، والسكان النشطين اقتصاديًّا، ويكون العرض الزائد عن الطلب في سوق العمل حالة طبيعية في حد ذاته. ولذلك، ونظرًا لأن النمو الاقتصادي يتمتع بمرونة معينة، ويفترض أنها ثابتة، في مجال التوظيف (يقصد بها درجة التوسع في نطاق التوظيف الناتجة عن معدل النمو المعين لإجمالي الناتج المحلي)، فإنه يلاحظ -في الغالب- أن التوسع في نطاق التوظيف يعتمد أكثر على معدل النمو الاقتصادي، ولهذا السبب، فإن الوضع الحالي المتمثل في دفع النمو الاقتصادي للتوظيف هو الذي يحدد المفاهيم السياسية الخاصة باستبدال هدف توسيع نطاق التوظيف بهدف معدل النمو، فضلاً عن معقوليته التاريخية كذلك.

وفي أواخر القرن العشرين، شهدت الصين صدمات حادة في مجال التوظيف، وإصلاحات عميقة في سوق العمل، وفي بداية القرن الحادي والعشرين، طرحت الحكومة المركزية تطبيق سياسات التوظيف الإيجابية، كما طرح تقرير المؤتمر الوطني السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام 2002م تطبيق استراتيجيات، وسياسات طويلة المدى لتعزيز التوظيف، والتي تعمل بدورها على اتخاذ كل من تعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة فرص التوظيف، واستقرار الأسعار، والحفاظ على ميزان المدفوعات الدولي، كأهداف رئيسة للتحكم الكلي. ويمكن اعتبار أن «سياسات التوظيف الإيجابية 1.0" قد تبلورت منذ ذلك الحين. وفي الوقت نفسه، يدل هذا أيضًا على أن الحكومة والمجتمع قد حققا معًا طفرة على مستوى فهم العلاقة بين النمو الاقتصادي، وتوسيع نطاق التوظيف، مما يعني أن النمو الاقتصادي لا يؤدي -تلقائيًّا- إلى توسيع نطاق التوظيف، وأن أنواع النمو في ظل التوجهات السياسية المختلفة بإمكانها إحداث

تأثيرات مختلفة على التوظيف.

وأثناء التعامل مع الأزمة المالية العالمية خلال الفترة 2008- 2009م، طرحت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، ومجلس الدولة في الصين تطبيق سياسية للتوظيف أكثر إيجابية، وهو ما يدل -في حد ذاته- على تحقيق المزيد من التحسن على مستوى إعطاء الأولوية لسياسات التوظيف. وفي عام 2012م، طرح المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني تطبيق استراتيجية أولوية التوظيف، وسياسة للتوظيف أكثر إيجابية. ومنذ ذلك الحين، أصبح محتوى سياسات الحكومة الخاصة باستقرار التوظيف أكثر اكتمالاً من ذي قبل، وأصبحت أدوات السياسة أكثر وفرة كذلك، كما تم تحسين التخطيط الخاص بتطبيق سياسات التوظيف بين مختلف الإدارات. ولذلك يمكن تسمية منظومة سياسات التوظيف في هذه المرحلة بـ»سياسات التوظيف الإيجابية 2.0".

ومنذ اندلاع الأزمة المالية العالمية، شهد نمط العرض والطلب على العمالة في الصين تغيرات جذرية، حيث بدأت خصائص الإمداد غير المحدودة للعمالة في مرحلة تنمية الاقتصاد المزدوج في التلاشي بشكل مستمر، فضلاً عن انتشار ظاهرة نقص العمالة، الأمر الذي أدى إلى اختلاف العلاقة بين النمو، والتوظيف عما كانت عليه في الماضي، واختلافها عن الدول الأخرى كذلك. فمن خلال رصد بيانات معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ومعدل البطالة خلال الفترة 2008- 2017م، يمكننا أن نرى أن معدل النمو لمعظم الاقتصادات الناشئة قد انخفض -بشكل كبير- في عام 2009م، وفي الوقت نفسه، ارتفع معدل البطالة بشكل كبير، ومن ثم، أظهر كل من معدل النمو، ومعدل البطالة علاقة عكسية. أما التباطؤ الاقتصادي في الصين فكان الوحيد الذي يتسم بالثبات النسبي، كما لم تطرأ تغيرات ملحوظة على معدل البطالة فيها كذلك، ومنذ عام 2012م، انخفض معدل النمو الاقتصادي فيها بشكل مطرد، وفي الوقت نفسه، ظل معدل البطالة مستقرًا عند مستوى منخفض، وإن لم يكن منخفضًا بشكل ملحوظ.

وهنا قد نتساءل، كيف يمكن فهم العلاقة بين الانخفاض المستمر في النمو الاقتصادي، والتغير في العرض والطلب على العمالة؟ وأي منهما يمثل السبب، وأيهما

يمثل النتيجة؟ فمن الواضح أنه من المستحيل -منطقيًا- استخدام التباطؤ الاقتصادي لتفسير نقص العمالة، وأن التفسير الصحيح الوحيد يتمثل في أنه نظرًا للتغيرات العكسية الديموغرافية، وتحول السكان في سن العمل من النمو الإيجابي، إلى النمو السلبي في عام 2010م، فقد أدى ذلك إلى انخفاض إمداد العمالة، وتغير جميع العوامل المتعلقة بالسكان، والتي كانت تدعم النمو السريع في السابق. وبعبارة أخرى، يمكن القول إن العائد الديموغرافي يتلاشى بشكل سريع بالفعل. ويتجلى ذلك في نقص تعداد القوى العاملة، وتباطؤ درجة تحسن رأس المال البشري، فضلاً عن انخفاض معدل العائد على الاستثمارات الرأسمالية، وانخفاض تعداد العمالة الريفية المتاحة للنقل، وتباطؤ تحسن كفاءة إعادة تخصيص الموارد. وتؤدي كل هذه العوامل -في النهاية- إلى ضعف قدرة الاقتصاد الصيني على النمو. وتشير تقديراتنا إلى أن متوسط معدل النمو السنوي المحتمل للاقتصاد الصيني كان قد بلغ نحو 10٪ خلال الأعوام الثلاثين التي سبقت عام 2010م، وبعد تجاوز نقطة التحول في العائد الديموغرافي، انخفض -على التوالي- إلى 7.55٪ في المتوسط خلال فترة «الخطة الخمسية الثانية عشرة»، و6.20٪ خلال فترة «الخطة الخمسية الثالثة عشرة».

وقد سبق أن طرحت الحكومة المركزية متطلبات «العمل على تحقيق الاستقرار على مستوى مجالات التوظيف، والمالية، والتجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي، والاستثمار المحلي، وتوقعات السوق»، ووضع استقرار التوظيف على رأس مجالات «الاستقرار الستة»، كما اتخذت الإدارات ذات الصلة إجراءات أكثر تحديدًا، ودقةً، لتحقيق الاستقرار في التوظيف، وهو ما يعني أن الوقت المناسب للدخول في عصر «سياسات التوظيف الإيجابية 3.0» قد حان. خاصةً وقد أطلقت الحكومة الإحصاءات المتعلقة بمعدل البطالة الحضرية في الصين، حيث تبين أن البيانات الصادرة متوافقة مع مؤشرات سوق العمل الأخرى. ولذلك فإنه من خلال تعديل مكانة سياسات التوظيف الإيجابية في مجموعة أدوات السياسات الكلية، وهو ما يعني التفكير، واتخاذ القرار، والتطبيق من خلال دمج هدف تحقيق التوظيف الكامل، وكل إشارات سوق العمل في خيارات سياسات الاقتصاد الكلي، يمكن تطبيق سياسات التوظيف الإيجابية بحق، كما سيكون الهدف النهائي، والخط الأساسي لسياسات الاقتصاد الكلي أكثر وضوحًا، وقابلية للتطبيق، وستكون معيشة الشعب مضمونة بشكل أكبر مع الوقت.

ثانيًا: تحسين وظيفة مناهضة التقلبات الدورية في سياسات الاقتصاد الكلي

في ظل ظروف اقتصاد السوق، من شأن النمو الاقتصادي في الصين أن يشهد تقلبات دورية حتمًا، وانطلاقًا من متطلبات الاستقرار، وتحسين مستوى معيشة الشعب، يتعين على الحكومة تحقيق التحكم الكلي في تقلبات النمو. وبشكل عام، يمكن القول إنه ليس بالضرورة أنه كلما ازدادت سرعة النمو الاقتصادي، كان الوضع جيدًا أكثر، وإنما يعتمد الأمر على توافقه مع معدل النمو المحتمل من عدمه، أما الأخير (معدل النمو المحتمل)، فيتم تحديده من خلال المعروض من عوامل الإنتاج، ومعدل نمو الإنتاجية. ويعكس وضع التوظيف، ومستويات الأسعار مدى صحة النمو الاقتصادي على مستوى الطرفين، أما المؤشرات المقابلة فتتمثل في معدلي البطالة، والتضخم. وتعتمد سياسات الاقتصاد الكلي على هذين المؤشرين لتحقيق التحكم في التقلبات الدورية.

وعادةً ما تشتمل العلاقة بين كل من وضع الاقتصاد الكلي، ومعدل النمو، ومعدل البطالة، ومعدل التضخم على ثلاث حالات تتطلب توجهات، ودرجات مختلفة لسياسات الاقتصاد الكلي، والتي تتمثل فيما يلي: أولًا: عندما يحافظ معدل النمو الاقتصادي على توافقه مع معدل النمو المحتمل، فلن تحدث بطالة دورية، وسيظل معدل التضخم عند مستوى مقبول كذلك، وسيكون النمو الاقتصادي ضمن نطاق معقول. وفي هذا الوقت، يتوجب أن تحافظ سياسات الاقتصاد الكلي على حياديتها. ثانيًا: في حال تجاوز معدل النمو الاقتصادي معدل النمو المحتمل، فسوف يؤدي ذلك بدوره إلى ارتفاع كل من معدل التضخم، وأسعار الأصول، مما يعني إدخال الاقتصاد في حالة من النشاط المحموم، وبالتالي ستكون هناك حاجة إلى تشديد سياسات الاقتصاد الكلي. ثالثًا: بمجرد أن يكون معدل النمو الاقتصادي أقل من معدل النمو المحتمل، بجانب عدم الاستفادة الكاملة من عوامل الإنتاج، فستحدث بطالة دورية، وهو ما يعني دخول الاقتصاد في حالة من الركود، وبالتالي ستكون هناك حاجة إلى تخفيف سياسات الاقتصاد الكلي، أو إلى زيادة درجة التحفيز إذا لزم الأمر.

ومن أجل التأكيد -على المستوى المفاهيمي- على أهمية ضمان معيشة الشعب الصيني، والمكانة البارزة لحل قضايا التوظيف، فإننا نجد أنه على مستوى الوثائق

المركزيـة، ومختلـف تصريحـات السياسـات المهمـة في الصـين، دائمًـا مـا كان تأسـيس وتحقيـق هـدف التوظيـف مطلبًـا لضـمان معيشـة الشـعب، بحيـث تـم تصنيفـه في فئـة السياسـة الاجتماعيـة. وبهـذا الشـكل، نجـد انعـكاس أهميـة التوظيـف -عـلى أعـلى مسـتوى- في تصريحـات السياسـات المهمـة الخاصـة بالتوظيـف، وضـمان المكانـة الخاصـة بأولوية سياسـات التوظيـف في المقابـل، فضـلاً عـن ملاءمتهـا لتقييـم الأعـمال ذات الصلـة للحكومـات المحليـة عـلى جميـع المسـتويات، مـما يلعـب دورًا إيجابيًّـا عـلى مسـتوى اسـتقرار معيشـة الشـعب. ومـع ذلـك، لم يتـم دمـج سياسـات التوظيـف في مسـتويات سياسـات الاقتصـاد الـكلي، ولا سـيما أن اتجاهـات تشـغيل السياسـات النقديـة، وتوقيتـات إصدارهـا لا يمكنهـا بعـد الاسـتناد إلى إشـارات سـوق العمـل، فضـلاً عـن أن الإجـراءات الخاصـة بتحقيـق اسـتقرار التوظيـف موضوعـة بشـكل غـير مناسـب في مجموعـة أدوات السياسـة ذات الصلـة، وهـو مـا أدى إلى عـدم ارتباطهـا -بشـكل وثيـق- مـع تطبيـق السياسـات النقديـة، والسياسـات الماليـة، وسـهولة تجاهـل أولويـة هـدف التوظيـف أثنـاء تطبيـق السياسـات، واسـتبدالها -في بعـض الوقـت- بمتطلبـات الحفـاظ عـلى النمـو.

وفي ظـل ظـروف اقتصـاد السـوق، تعـد المـؤشرات التـي تعكـس ظـروف سـوق العمـل، مثـل معـدل البطالـة، مـؤشرات معلومـات كافيـة، وأساسًـا تنفيذيًّـا للاقتصـاد الـكلي. ويتمثـل هـذا النـوع مـن المـؤشرات الـذي تنـشره إدارات الإحصـاء منـذ زمـن طويـل في معـدل البطالـة الحضريـة، حيـث إنـه نظـرًا للصغـر النسـبي في نطـاق إحصـاء هـذا المـؤشر، فإنـه لا يعـد حساسًـا، ولا شـاملاً بمـا يكفـي ليعكـس ظـروف سـوق العمـل، فضـلاً عـن أن تقلبـه المحـدود للغايـة يجعـل مـن الصعـب اسـتخدامه كأسـاس لسياسـات الاقتصـاد الـكلي. ولذلـك فإنـه لفـترة طويلـة مـن الزمـن، عملـت إدارات التحكـم -بشـكل أسـاسي- عـلى الحكـم عـلى الاقتصـاد الـكلي بنـاءً عـلى معـدل التضخـم، ومعـدل نمـو إجـمالي الناتـج المحـلي، وهـو مـا يعنـي أن المعلومـات الخاصـة بوضـع التوظيـف لم يتـم أخذهـا في الاعتبـار -بشـكل مبـاشر- في قـرارات التحكـم الـكلي، وهـو مـا أدى إلى عـدم اكتـمال سياسـات الاقتصـاد الـكلي بشـكل عـام. وعليـه، يمكننـا الاعتـماد عـلى ثـلاث وجهـات نظـر لفهـم أهميـة أسـاس التحكـم في الاقتصـاد الـكلي المتمثـل في اسـتبدال معـدل التضخـم، ونمـو إجـمالي الناتـج المحـلي لمعـدل البطالـة الحضريـة، والتـي تتمثـل فيـما يـلي:

أولًا: يعتـبر تحقيـق الاسـتقرار في معيشـة الشـعب مـن خـلال اسـتقرار التوظيـف هدفًـا

ذا أولويـة أعـلى مـن هـدف اسـتقرار النمـو، كـما أنـه انعـكاس مبـاشر أكـثر لأيديولوجيـة التنميـة التـي تتمحـور حـول الشـعب في التحكـم في الاقتصـاد الـكلي. وعـلى الرغـم مـن وجـود علاقـة اسـتبدال بـين معـدل البطالـة، ومعـدل التضخـم، كـما يمثلهـا منحنـى فيليبـس في الاقتصـاد الـكلي، واحتيـاج السياسـات إلى تحقيـق التـوازن الأكـثر استحسـانًا بينهـما، إلا أن هنـاك دراسـات تؤكـد كذلـك أن ارتفـاع معـدل البطالـة يـضر برفاهيـة الشـعب -بشـكل عـام- بمقـدار ضعـف الـضرر الناتـج عـن ارتفـاع معـدل التضخـم. ولذلـك فـإن إعطـاء وزن أكـبر للتوظيـف في سياسـات الاقتصـاد الـكلي لـه تأثـير مضاعـف عـلى ضـمان مسـتوى معيشـة الشـعب.

ثانيًـا: في ظـل اسـتقرار معـدل النمـو المحتمل، نجد أن هناك علاقة كمية مسـتقرة نسـبيًّا بين معـدل النمـو الاقتصـادي، وتوسـيع نطـاق التوظيف، وهو ما يعـرف بمرونـة التوظيف من أجل النمـو. ومـع ذلـك، فإنـه بمجرد حدوث تغيرات على مسـتوى معـدل النمو المحتمـل، فإن مرونة التوظيـف تتغـير كذلـك، ويكـون مـن الصعـب الحكم عـلى التوظيـف الكامل من خـلال معدل النمـو المسـبق. فعـلى سـبيل المثـال، في حـال كان معدل النمـو المحتمل يبلـغ 9٪، ومعدل النمو الحقيقـي يبلـغ 7٪ فقـط، فهـذا يعنـي أن هنـاك فجـوة في النمـو، وأن معـدل النمـو لا يكفـي لتحقيـق التوظيـف الكامـل، وفي هـذا الوقـت، يتطلـب الأمر تطبيق سياسـات تحفيزيـة. أما في حـال انخفـض معـدل النمـو المحتمـل إلى 7٪، ووصل معـدل النمو الحقيقـي إلى 7٪ كذلك، فلن تكـون هنـاك فجـوة في النمـو، وسـيكون هنـاك نمـو عـلى مسـتوى التوظيـف الكامـل، وبالتـالي لـن تكـون هنـاك حاجـة إلى تطبيـق سياسـات تحفيزيـة. ومـن هنـا، يمكـن ملاحظـة أنـه يمكن ترقيـة سياسـات الاقتصـاد الـكلي نفسـها عن طريق تحويل أسـاس سياسـات الاقتصـاد الكلي إلى معلومـات خاصـة بالتوظيف.

ومـن خـلال مـا سـبق، نجـد أنـه مـع التـلاشي السريـع للعائـد الديموغـرافي الـذي يدعـم النمـو السريـع لفـترة طويلـة، فقـد انخفـض معـدل النمـو المحتمـل للاقتصـاد الصيني -بشـكل ملحـوظ- منـذ العقـد الثـاني مـن القـرن الحـادي والعشريـن، وانخفـض -في المقابـل- معـدل نمـو إجـمالي الناتـج المحـلي الحقيقـي، وهـو مـا أصبح سـمةً للوضـع الطبيعـي الجديـد للتنمية الاقتصاديـة. وفي ظـل تحـول تباطـؤ النمـو الاقتصـادي إلى اتجـاه عـام، فإنـه مـن الـضروري التمييـز بـين مـا إذا كان هـذا التباطـؤ تباطـؤًا طبيعيًّـا ناتجًـا عـن انخفـاض معـدل النمـو المحتمـل، أو تباطـؤًا دوريًّـا ناتجًـا عـن صدمـات مـن جانـب الطلـب. وفي هـذا الوقـت، فإنه في

حال كان لا يزال التحكم في الاقتصاد الكلي يتم وفقًا لمعدل النمو السابق، فمن الممكن حدوث مبالغة في رد الفعل. أما طريقة الحكم الأكثر علمية، وموثوقية، فتتمثل في الرصد المباشر للمؤشرات التي تعكس وضع التوظيف، مثل معدل البطالة على أساس المسح، لمعرفة ما إذا كانت هناك بطالة دورية تتجاوز المعدل الطبيعي للبطالة.

حيث إن معدل البطالة على أساس المسح هو مؤشر توصي به منظمة العمل الدولية، وتعتمده العديد من الدول كطريقة صارمة لإجراء المسوحات، ومؤشر مناسب للمقارنات الدولية. والجدير بالذكر أنه بعد أعوام من إجراء مسوحات لسوق العمل في الصين، عملت إدارات الإحصاء -بشكل تدريجي- على تحسين إحصاءات معدل البطالة الحضرية، والتي تم نشرها في الأعوام الأخيرة. ووفقًا لمقارنة، وتحليل المعلومات في مختلف المجالات، فقد تبين أن هذا المؤشر يتوافق مع معلومات سوق العمل الأخرى، وأنه يمكن أيضًا التحقق منه -بشكل متبادل- مع مؤشرات الاقتصاد الكلي، ولذلك فإنه يمتلك الشروط اللازمة لاستخدامه كمعيار أساسي للتحكم في الاقتصاد الكلي. ومن هنا، يمكن ملاحظة أنه مع إدراج سياسة أولوية التوظيف في مستوى السياسات الكلية، ودخول سياسات التوظيف الإيجابية إلى عصر 3.0، فقد تم -في المقابل- ترقية منظومة سياسات التحكم في الاقتصاد الكلي، وبالتالي أصبحت وظائفها أكثر اكتمالًا من ذي قبل.

ثالثًا: كيفية فهم وضع التوظيف الحالي في الصين

خلال الاجتماع الثاني للدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، أفاد رئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ في «تقرير عمل الحكومة» أن معدل البطالة الحضرية على أساس المسح في الصين بلغ نحو 5٪ في عام 2018م، وهو ما حقق هدف التوظيف الكامل نسبيًّا. وهنا قد نتساءل، ما هي أسباب، ونتائج هذا المفهوم الرقمي، وما نوع ظروف سوق العمل التي يشير إليها؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة، لا بد -أولًا- أن نشرح بعض ظروف سوق العمل بالنسبة للقوى العاملة، وبعض المكونات الخاصة بمعدل البطالة، وخصائصها.

فبشكل عام، تتمثل ظروف سوق العمل الخاصة بالقوى العاملة المحتملة (مثل

السكان في سن العمل الذين تزيد أعمارهم على 16 عامًا) في 3 حالات، وهي التوظيف، والبطالة، والانسحاب من سوق العمل. ومن بينها، تعود حالة بطالة القوى العاملة إلى 3 عوامل تتسبب فيها، وهي: أولًا: العامل الهيكلي؛ حيث إنه على الرغم من وجود وظائف شاغرة في سوق العمل في هذا الوقت، إلا أن مهارات الباحثين عن العمل لا تتناسب مع متطلبات الوظائف المتاحة، وبالتالي تحتاج العمالة إلى الخضوع لعمليات تدريبية لتتناسب مع هذه الوظائف، وهنا، تكون القوى العاملة في حالة بطالة هيكلية. ثانيًا: عامل الاحتكاك. فبالمثل، فإنه في ظل وجود وظائف شاغرة، وبسبب عدم سلاسة تداول المعلومات، ومحدودية على وظائف السوق، فإن هناك تأخرًا زمنيًّا في الاتصال بين القوى العاملة، والوظائف، وهنا، تكون القوى العاملة في حالة بطالة احتكاكية. ونظرًا لأن البطالة في هاتين الحالتين لا ترتبط ارتباطًا مباشرًا بظروف الاقتصاد الكلي، وأنها موجودة دائمًا بشكل أو بآخر، وبغض النظر عن الزمان والمكان، لذا فإنه يطلق على هاتين الحالتين مجتمعتين اسم البطالة الطبيعية. ثالثًا: العامل الدوري. حيث إنه بسبب تقلبات الاقتصاد الكلي، ترتفع ظاهرة البطالة الحقيقية فوق مستوى البطالة الطبيعية، وهو ما يعرف بالبطالة الدورية في ظل عدم استغلال القوى العاملة بالكامل بسبب نقص الوظائف.

وعلى الرغم من أن معدل البطالة الحضرية على أساس المسح في الصين لم يتم الإعلان عنه تباعًا إلا في الأعوام الأخيرة فقط، فمن الممكن تحصيل فهم عام لعملية التغيير في هذا المؤشر منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين من خلال إجراء تقديرات تستند إلى البيانات ذات الصلة. ففي عام 2000م، وصل معدل البطالة الحضرية على أساس المسح في الصين إلى أعلى نقطة عند 7.6٪ تقريبًا، لينخفض بعدها -بشكل تدريجي- خلال الأعوام اللاحقة. ومنذ عام 2008م، وفي ظل عدم وجود تقلبات كبيرة في النمو الاقتصادي، ظل معدل البطالة على أساس المسح محافظًا على مستواه عند 5٪ تقريبًا. وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي قد أظهر اتجاهًا هبوطيًّا ثابتًا منذ عام 2012م، إلا أن معدل النمو الحقيقي يتوافق -بشكل عام- مع معدل النمو المحتمل، دون وجود فجوة في النمو، وذلك لأن التباطؤ يرجع إلى الانخفاض في معدل النمو المحتمل المصاحب للتغير في مرحلة التنمية الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، فإن التغير في معدل البطالة الحضرية على أساس المسح في الصين خلال أشهر عام 2018م كافة كان يحوم حول

5٪ تقريبًا، ولذلك يمكن اعتبار مستوى البطالة هذا على أنه معدل البطالة الطبيعية الناتج عن العامل الهيكلي، وعامل الاحتكاك.

ووفقًا لتعريف علم الاقتصاد الكلي، فإن حالة التوظيف الكامل لا تعني أن معدل البطالة يساوي صفرًا، بل إن معدل البطالة لا يزال محافظًا عند مستوى معدل البطالة الطبيعية، في حين أن معدل النمو الاقتصادي المقابل هو نفسه معدل نمو التوظيف الكامل. وفي المقابل، يمكن لمعلومات العرض والطلب الخاصة بالوظائف التي تم جمعها من بعض وكالات خدمات التوظيف الحضرية العامة توفير المزيد من التأكيد على الاستنتاج القائل بأن التوظيف الحالي كافٍ نسبيًّا. حيث تظهر الأرقام الصادرة عن إدارات الموارد البشرية، والضمانات الاجتماعية، أنه وصولًا إلى ديسمبر عام 2018م، كان لا يزال عدد الوظائف المطلوبة في سوق العمل أكبر بكثير من عدد الباحثين عن العمل، حيث وصل معدل الاختيار التوظيفي (أي نسبة عدد الموظفين المطلوبين إلى عدد الباحثين عن عمل) إلى 1.27، وهو أعلى مستوى منذ تسجيل هذه البيانات، غير أنه لا يزال يظهر اتجاهًا تصاعديًّا. ومن خلال الملاحظة بشكل مباشر أكثر، يمكن أن نرى أن هناك نقصًا عامًّا في العمالة في سوق العمل الحالية، كما أنه لا يوجد نقص في صعوبات التوظيف الهيكلية، والاحتكاكية.

ومع ذلك، فإن المعدل الطبيعي للبطالة ليس مقدرًا له أن يظل على حاله دون تغيير، وإنما يمكنه تخفيضه عن طريق تحسين وظائف سوق العمل، واعتماد سياسات تعزيز التوظيف ذات الصلة. ومع ذلك، فإن الوظيفة الأكثر أهمية لمعدل البطالة الطبيعية تتمثل في أنه عندما لا تتجلى ظاهرة البطالة الدورية بعد، فإنه يجب على سياسات الاقتصاد الكلي أن تظل على أهبة الاستعداد، وأن تتخذ من المعدل الطبيعي للبطالة معيارًا أساسيًّا لها، وأن تولي اهتمامًا وثيقًا لديناميكات سوق العمل، بحيث إنه بمجرد أن يتجاوز معدل البطالة الحقيقي مستوى البطالة الطبيعي، فإن هذا يدل -في حد ذاته- على أن النمو الاقتصادي ينحرف بعيدًا عن معدل النمو المحتمل، وبالتالي يكون هذا هو الوقت المناسب لظهور أدوات سياسات الاقتصاد الكلي.

رابعًا: استجابة السياسات لتحقيق الاستقرار في التوظيف والتحكم

الكلي

بمجرد تحديد مستوى البطالة الحالي البالغ 5٪ باعتباره معدلاً طبيعيًّا للبطالة، يمكن تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي، وسياسات التوظيف الإيجابية المدرجة في مستوى السياسات الكلية على هذا الأساس. وعلى وجه التحديد، يتوجب علينا أن نفهم تناقضات التوظيف، والتحديات ذات الصلة التي تواجهها الصين من الجوانب التي سيأتي ذكرها فيما يلي، وذلك بهدف اعتماد أدوات السياسة المقابلة، أو الاستعداد لها، بطريقة هادفة، بحيث تتمتع بالدقة في الاستجابة للخلل، وتعمل على تحقيق تأثير الاستقرار على مستوى التوظيف، والنمو، ومعيشة الشعب.

أولًا: استخدام سياسات التوظيف الإيجابية للتعامل مع صعوبات التوظيف الهيكلية، والاحتكاكية، وخفض معدل البطالة الطبيعية. حيث إنه خلال عملية تعزيز الانفتاح الشامل على العالم الخارجي، وتعميق إصلاح النظام الاقتصادي، ستواجه كيانات الأعمال المختلفة المزيد من التنافس من الأسواق المحلية والدولية. وخلال عملية الإصلاح الهيكلي في جانب العرض، يوجد طريق طويل لا بد من استكماله لخفض نسبة الديون، ونسبة الرفع المالي، فضلاً عن ازدياد الجهود المبذولة في المستقبل للتعامل مع مؤسسات الزومبي. أما على مستوى زيادة إنتاجية العوامل الكلية، والقدرات التنافسية خلال عملية تعديل الهيكل الاقتصادي، وتغيير نمط التنمية، والتحول في زخم النمو، فتحتاج المؤسسات إلى خوض تجربة التدمير الإبداعي. وبالتزامن مع كل هذه التغيرات، ستبادر بعض العمالة، أو تضطر إلى ترك وظائفها الأصلية، وبالتالي سيتعين عليها خوض عملية النقل الوظيفي. وبعد ترك الوظيفة السابقة، وقبل العثور على الوظيفة التالية، أو عندما تدخل القوى العاملة النامية حديثًا في سوق العمل، فإنها ستواجه غالبًا نوعين من البطالة، أو صعوبات في التوظيف.

وتتمثل إحدى هذه الحالات في عدم ملاءمة مهارات العمالة المنقولة للوظيفة المحتملة التالية. خاصةً خلال عملية تحول اقتصاد الصين إلى مرحلة التنمية فائقة الجودة المدفوعة بالابتكار، حيث تكون هناك تغيرات سريعة على مستوى التكنولوجيا، والهيكل الصناعي، ويزداد -مع مرور الوقت- تجلي ظاهرة عدم التوافق بين المهارات والوظائف، وبالتالي يكون من السهل على العمالة التعرض للبطالة الهيكلية، أو صعوبات التوظيف

الهيكلية. ومن هنا، يتوجب على سياسات التوظيف الإيجابية أن تبدأ بالتعليم المهني، والتدريب على المهارات، وأن تساعد على تحسين رأس المال البشري الخاص بالعمالة، وأن تسعى جاهدة لتقليص عملية البطالة الهيكلية. حيث يتمثل المفهوم الإيجابي لسياسات التوظيف الممتد من هنا في ضرورة تركيز التعليم -بشكل أكبر- على تنمية المهارات الشخصية، مثل القدرة المعرفية، والقدرة غير المعرفية، والقدرة على التعليم، مما يجعل الجيل الجديد من العمالة قادرًا على التكيف مع السمات الجديدة، والتوجه الواسع للثورة الصناعية الرابعة.

وفي المقابل، تتمثل حالة أخرى من هذه الحالات في أن وظائف سوق العمل ليست دائمًا متكاملة، وبالتالي سيكون من شأن العمالة مواجهة فترة من البطالة الاحتكاكية، أو صعوبات توظيف احتكاكية خلال عملية نقل الوظائف. حيث تتسم سوق العمل في الصين بفترة تطور قصيرة نسبيًّا، وتتسم وظائف السوق التي تربط بين العرض والطلب ببعض العيوب والنواقص، وفي الوقت نفسه، توجد أيضًا عقبات مؤسسية، وتمييز في مجال التوظيف، وبالتالي فإن مثل هذه الصعوبات على مستوى البطالة، أو التوظيف شائعة نسبيًّا. أما من منظور العمالة، فنجد ضعف القدرة على البحث عن وظيفة، وضيق النطاق الخاص باختيار المهارات، وضعف القدرة على التكيف مع الوظائف الجديدة، وهو ما يعد كذلك سببًا من أسباب البطالة الاحتكاكية. ولذلك فإن الوظائف الأساسية لسياسات التوظيف الإيجابية تتمثل في الدفع بتطوير سوق العمل، وتعزيز إنفاذ قوانين، ولوائح العمل، وتحسين نظام سوق العمل، وتعزيز خدمات التوظيف العامة، مثل نشر المعلومات، والوساطة في الوظائف، وغيرها من الخدمات الأخرى. وفي الوقت الحاضر، يتوجب -بشكل خاص- إيلاء اهتمام لتطبيق وسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة، لتحسين كفاءة سوق العمل، ودرجة مطابقتها.

ثانيًا: ضرورة استخدام الوسائل المناهضة للتقلبات الدورية في سياسات الاقتصادي الكلي في الوقت المناسب، لمنع حدوث البطالة الدورية، والتعامل معها في حال حدوثها. حيث إن التنمية في الصين لا تزال في فترة الفرص الاستراتيجية المهمة، فضلًا عن مواجهتها لوضع خطير ومعقد كذلك. ففي ظل استمرار الاتجاه الإيجابي طويل المدى للأسس الاقتصادية دون تغيير، توجد العديد من أوجه عدم اليقين في البيئة الخارجية. وباستثناء المخاطر الحقيقية، مثل تيار مناهضة العولمة، والاحتكاكات التجارية بين

الصين والولايات المتحدة، والتباطؤ الاقتصادي العالمي، توجد أيضًا سلسلة من المخاطر غير المتوقعة التي قد تؤدي إلى وقوع أحداث موافقة لنظريتي «البجعة السوداء»، و»وحيد القرن الرمادي» على أرض الواقع. وبمجرد أن تؤثر العوامل الداخلية، أو الخارجية على الاقتصاد الصيني من جانب العرض، أو جانب الطلب، فسيكون من المحتمل خفض معدل النمو الاقتصادي إلى ما دون معدل النمو المحتمل، مما يشكل فجوة نمو كبيرة، وبالتالي تجلي ظاهرة البطالة الدورية الخطيرة. وفي هذا الصدد، تتمثل إشارة التحذير في تجاوز معدل البطالة الحضرية على أساس المسح حاجز 5٪. وفي هذا الوقت، يكون من الضروري استخدام أدوات السياسات النقدية، والسياسات المالية المناسبة، للتحكم -بشكل مناهض- في التقلبات الدورية، بحيث يعود معدل النمو الاقتصادي إلى معدل النمو المحتمل، ويعود معدل البطالة إلى مستوى التوظيف الكامل.

وأخيرًا، تحسين الوظيفة الأساسية لنظام الضمان الاجتماعي، لضمان التشغيل الطبيعي لسلسلة معيشة الشعب. حيث إنه عندما لا يتم الفصل بين البطالة الطبيعية، والبطالة الدورية تمامًا، وتكون البطالة الدورية في خطيرة نسبيًّا، ستزداد معها أيضًا البطالة الهيكلية، والبطالة الاحتكاكية. ولذلك فإنه أثناء استخدام سياسات الاقتصاد الكلي للتعامل مع البطالة الدورية لتحقيق النتائج الإجمالية، ينبغي أن يكون تطبيق سياسات التوظيف الإيجابية أكثر دقة، مع إيلاء اهتمام خاص لصعوبات التوظيف التي تواجه خريجي الجامعات، والمحاربين القدامى، والعمال المهاجرين، وممارسي أشكال الأعمال الجديدة، وغيرها من الفئات الأخرى على المستويات كافة. ومع ذلك، سيظل هناك استبعاد لبعض الفئات التي تعاني صعوبات خاصة من نطاق تغطية أدوات السياسات ذات الصلة، وبالتالي يتطلب الأمر الاستعداد بشكل جيد، ونسج شبكة قوية للأمان الاجتماعي، وتنفيذ الضمانات النهائية في الأوقات الحرجة.

الفصل السابع

بناء النظم هو مفتاح ضمان

وتحسين معيشة الشعب

منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على نطاق واسع في الصين، تقاسم سكان الحضر والريف ثمار النمو الاقتصادي السريع، وذلك من خلال ريادة العمالة وتوظيفها، والتحسين المستمر لمستوى الخدمات الحكومية العامة الأساسية. ومنذ انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني، والحكومة الصينية ملتزمة بأيديولوجية التنمية التي تتمحور حول الشعب، بهدف ضمان، وتحسين مستوى معيشة الشعب الصيني أثناء عملية التنمية، حيث حظي مستوى معيشة الشعب بتحسن ملحوظ، وتعزز شعور الناس بالسعادة والرضا، وذلك من خلال سلسلة من التدابير، مثل توفير خدمات عامة أساسية أكثر ملاءمة ومساواة، وتحسين نظام الضمان الاجتماعي، وتطبيق أسس السياسات الاجتماعية، وتطبيق استراتيجيات التخلص من الفقر، وغيرها من التدابير، والإجراءات الأخرى. وفي الوقت نفسه، فإن المنظومة المؤسسية لضمان، وتحسين معيشة الشعب تكتمل يومًا بعد يوم. حيث إنه على مستوى العصر الجديد، ونقطة الانطلاق الجديدة للتنمية، عملت الحكومة على التركيز على التناقضات الرئيسة المتغيرة في المجتمع الصيني، وتحقيق الاستغلال الأمثل لمزايا النظام الاشتراكي ذي الخصائص الصينية لتحسين مستوى رفاهية الشعب، حيث أكدت الجلسة الكاملة الرابعة للجنة المركزية في الدورة التاسعة عشرة للحزب الشيوعي الصيني على الالتزام بتخطيط نظام الضمان المعيشي على مستوى الحضر والريف، بما يلبي الاحتياجات المتزايدة لدى الشعب لعيش حياة أفضل.

أولًا: من تطبيق مختلف السياسات إلى اكتمال المنظومة المؤسسية

خلال عملية الإصلاح والانفتاح، عمل الحزب والدولة على صياغة، وتطبيق سلسلة

من السياسات لضمان، وتحسين مستوى معيشة الشعب، حيث حظي مستوى العرض، ومستوى التكافؤ في الخدمات العامة الأساسية بتحسن ملحوظ، وبخاصة مجالات الضمانات الأساسية، مثل التعليم قبل المدرسي، والتعليم الإلزامي العام، ودخل العمالة، والرعاية الطبية للمرضى، ودعم المسنين، والإسكان، ودعم الفئات الضعيفة، وغيرها من المجالات التي حظيت بتحسنات أساسية وكبيرة. وقد اعتبرت الجلسة الكاملة الرابعة للجنة المركزية في الدورة التاسعة عشرة للحزب الشيوعي الصيني «الفئات السبع" سالفة الذكر المحتوى الأساسي لمنظومة الخدمات العامة الأساسية على المستوى الوطني، وهو ما يتطلب بذل قصارى الجهد، والتصرف وفق القدرات المتاحة لتحقيقها. ويدل هذا على تحول السياسات الخاصة بمعيشة الشعب، ونظام الخدمات العامة الأساسية -على التوالي- من مرحلة التطبيق والتحسين التدريجي، إلى مرحلة جديدة من تشكيل المنظومة المؤسسية.

وتمثل المنظومة المؤسسية في المجالات الرئيسة أساس التحديث على مستوى منظومة الحوكمة، وقدرات الحوكمة الوطنية، وبالتالي فإن نضج، وتحسين تخطيط نظام الضمان المعيشي على مستوى الحضر والريف في الصين يمثل أيضًا أحد النقاط المهمة، والعلامات الأساسية لتحقيق التحديث على مستوى منظومة الحوكمة، وقدرات الحوكمة الوطنية. حيث تناولت وثيقة «قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن العديد من القضايا الخاصة بالالتزام بالنظام الاشتراكي ذي الخصائص الصينية وتحسينه، لتعزيز تحديث منظومة الحوكمة، وقدرات الحوكمة الوطنية» (يشار إليه فيما يلي باسم «وثيقة القرارات») التي أقرتها الجلسة الكاملة الرابعة للجنة المركزية في الدورة التاسعة عشرة للحزب الشيوعي الصيني، تناولت المنظومة المؤسسية التي نتحدث عنها من أربعة جوانب، بما يشمل المحتوى الخاص بجميع «الفئات السبعة»، وضمان معيشتهم. وتتمثل هذه الجوانب الأربعة فيما يلي:

أولًا: "استكمال آلية التعزيز التي تساعد على التوظيف الأكثر اكتمالًا، والأعلى جودة»، بحيث يمثل التوظيف أساس معيشة الشعب. ففي الأعوام الأخيرة، عملت الصين على تطبيق استراتيجية أولوية التوظيف، وسياسات التوظيف الأكثر إيجابية، والتي حققت إنجازات جديرة بالثناء، تم الوصول إليها بشق الأنفس. فخلال مواجهة الجولة الجديدة من تقدم الثورة العلمية والتكنولوجية على مستوى العالم، وتراجع العولمة الاقتصادية،

وتغير نمط التنمية المحلية، وتعديل الهيكل الصناعي، وتسارع وتيرة تحول زخم النمو، فإن تحقيق مهمة التوظيف الأعلى جودة، والأكثر اكتمالاً تصبح صعبة للغاية، وهو ما يتطلب جهودًا طويلة الأمد، ومتواصلة لتحقيقها. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر التأكيد على استكمال الآليات، وتعزيز بناء النظم ضمانًا أساسيًّا وفعالاً وطبيعيًّا ومستدامًا أكثر لتطبيق استراتيجية أولوية التوظيف، وسياسات التوظيف الأكثر إيجابية.

ثانيًا: "بناء منظومة تعليمية تخدم التعلم مدى الحياة لجموع الشعب". وهو ما يعد -في حد ذاته- تصريحًا مهمًّا للالتزام بإضفاء الطابع المؤسسي على أولوية تطوير التعليم وتطبيقه. حيث يتطلب البناء الشامل للدولة الاشتراكية الحديثة والقوية تدريب المؤسسين، ومن يخلفهم على التنمية الشاملة، كما تتطلب مواجهة شيخوخة السكان زيادة معدل مشاركة القوى العاملة من السكان المسنين. ولمواجهة تحديات الاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي، وغيرها من تحديات الثورات التكنولوجية الحديثة الأخرى، يتطلب الأمر تحسين جودة التعليم على جميع المستويات، والتكيف مع تعديل الهيكل الصناعي، والمشاركة في المنافسة العالمية، وهو ما يتطلب تنشئة الحرفيين المهرة، وتحسين قدرات التوظيف، والمهارات الوظيفية الخاصة بالعمالة، فضلاً عن البدء في تطبيق التعليم الإلزامي، والتعليم قبل المدرسي على مستوى المناطق الحضرية، وذلك لمنع انتقال الفقر عبر الأجيال. ويتوجب التعامل مع كل هذه التحديات -بشكل فعال- من خلال ابتكار نمط التعليم، وتحسين منظومة التعليم، واستكمال آليات التعليم، وتعبئة الحماس من جميع جوانب إدارة المدارس، والتعلم بشكل عام.

ثالثًا: "تحسين منظومة الضمان الاجتماعي بما يغطي جموع الشعب". حيث تم العمل -بشكل تدريجي- على استكمال إنشاء منظومة الضمان الاجتماعي، بما في ذلك مختلف أنظمة الضمان الاجتماعي الأساسي، والمساعدات الاجتماعية وأنظمة الرعاية الاجتماعية، واستراتيجيات التخلص من الفقر، وأنظمة الإسكان، ومنظومة الضمان الاجتماعي الحضري والريفي، بما يشمل سياسات الدعم لجميع الفئات الرئيسة، حيث تتمثل نقطة الانطلاق المهمة لتحقيق المزيد من التحسن في الانطلاق من مطلب تغطية جموع الشعب، لتشكيل منظومة مؤسسية تتسم بالتغطية الكاملة، والتخطيط على مستوى الحضر والريف، والاتصال الفعال. ومع دخول الصين في مرحلة التنمية عالية الجودة، أصبح نموذج التنمية هذا يبرز -بشكل أكبر- مدى تمحوره حول الشعب،

فضلاً عن تقاسم جموع الشعب لثمار التنمية الاقتصادية إلى أقصى حد، وعلى أكبر نطاق، ومن ناحية أخرى، أصبح نموذج التنمية هذا يعتمد -بشكل أكبر- على زيادة الإنتاجية، ويتطلب آلية تنافسية قائمة على مبدأ البقاء للأصلح. وخلال هذه العملية، يجب أن تكون القوى العاملة، باعتبارها عاملاً من عوامل الإنتاج، مدفوعة بآلية المكافأة والعقاب، أما الأفراد أنفسهم، باعتبارهم الناقل القوي للقوى العاملة، فيجب أن يتمتعوا دائمًا بالحماية الأساسية لشبكة الضمان الاجتماعي.

رابعًا: "تعزيز الضمان المؤسسي لتحسين مستوى صحة الشعب". حيث يعد تحسين المستوى الصحي أحد النقاط المهمة ضمن احتياجات الشعب لعيش حياة أفضل، كما أنه وسيلة مهمة للتكيف مع التنمية عالية الجودة، وتراكم رأس المال البشري. إذ أحرزت الصين تقدمًا كبيرًا على مستوى إصلاح النظام الطبي والصحي، واستكمال النظام الصحي الأساسي، وتحسين خدمات الصحة العامة، والخدمات الطبية، والتأمينات الطبية، وإمدادات الأدوية، وغيرها من المجالات الأخرى. ومن أجل تشكيل سياسة صحية وطنية تغطي كامل دورة الحياة، والعملية الصحية، فإنه من الضروري أيضًا تعزيز بناء النظم، وجعل جميع السياسات والآليات مترابطة بشكل أكثر منهجية، وبخاصة في ظل وضع شيخوخة السكان، بحيث تشمل النقاط الرئيسة للاستجابة الإيجابية الانتباه إلى المستوى الصحي لهذه الفئة، ورفع متوسط العمر المتوقع للسكان، وتشكيل منظومة لتأمينات، وخدمات الشيخوخة، تلبيةً لهذا المطلب، وذلك بما يتماشى مع الظروف الوطنية.

ثانيًا: الوحدة العضوية لتغطية نطاق جموع الشعب مع التركيز على الفئات الرئيسة

يعد تحسين منظومة الضمان الاجتماعي التي تغطي جموع الشعب جزءًا مهمًّا من تخطيط نظام الضمان المعيشي على مستوى الحضر والريف، كما أن الهدف المتمثل في تغطية جموع الشعب يتوافق مع التوزيع الاستراتيجي للتخطيط على مستوى الحضر والريف، ويرتبط به. حيث أكدت وثيقة «القرارات» على ضرورة استكمال منظومة الخدمات العامة الأساسية الوطنية، والتركيز على تعزيز البناء المعيشي الشامل،

والأساسي، وضمان الحياة الأساسية لجموع فئات الشعب. وفي الوقت نفسه، أكدت الوثيقة -بشكل خاص- على الاهتمام بالفئات الرئيسة ودعمها، فعلى سبيل المثال، على مستوى تعزيز مجالات ريادة الأعمال والتوظيف، تم ذكر تقديم الدعم الأساسي لمن يعانون من صعوبات في العمل بشكل خاص، وعلى مستوى تطوير التعليم، تم ذكر التعليم الخاص بشكل خاص، وعلى مستوى الضمان الاجتماعي وتقديم الدعم، تم تسليط الضوء على تحسين منظومة رعاية الأطفال والنساء وكبار السن في المناطق الريفية، واستكمال نظام دعم ذوي الاحتياجات الخاصة، وعلى مستوى صحة الشعب، تم التأكيد على التعامل -بشكل إيجابي- مع شيخوخة السكان، وغيرها من الجوانب التي تم التطرق إليها في الوثيقة.

حيث يتمثل المنهج الجدلي لضمان، وتحسين الأعمال الخاصة بمعيشة الشعب خلال عملية التنمية في تحسين منظومة الضمان الاجتماعي التي تغطي جموع الشعب، والتأكيد على التركيز على الفئات الرئيسة، وبخاصة الفئات التي تعاني من صعوبات، ويعد كلا الجانبين متكاملين، ولا غنى عن أحدهما في عملية التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من إنشاء، وتحسين شبكة الضمان الاجتماعي ذات التغطية الشاملة، وذلك بما يتضمن النقاط والمتطلبات الخاصة باكتمال مشروعات الضمان الاجتماعي، والتغطية الكافية لسكان الحضر والريف، وتحسين مستوى الضمان، والمساواة بالتزامن مع تحسين القوى الوطنية الشاملة للصين. ومن شأن بناء هذه النظم بشكل جيد وفقًا لهذه المتطلبات أن يؤدي بدوره إلى تطبيق أيديولوجية التنمية المتمحورة حول الشعب بشكل عام، وجعل جموع الشعب قادرة على تقاسم ثمار الإصلاح والانفتاح والتنمية.

وفي الوقت نفسه، نجد أن جموع الشعب تتألف من فئات اجتماعية مختلفة، وأن هناك العديد من الاختلافات على مستواها الفردي، بما في ذلك الفئات الضعيفة في الأوضاع غير المواتية بسبب الموقع الجغرافي، أو الخصائص الديموغرافية، وكذلك الفئات التي تعاني من صعوبات في الإنتاج والمعيشة بسبب الكوارث الطبيعية غير المتوقعة، وتقلبات السوق، وعوامل الصدمات الأخرى، والذين يتوجب منحهم جميعًا الاهتمام، والمساعدة على وجه خاص. ولن يمكن تحقيق هدف تغطية منظومة الضمان الاجتماعي لجموع الشعب، وبناء مجتمع رغيد الحياة بشكل شامل دون تخلف أي فرد عن الركب، إلا من خلال الاهتمام بكل الفئات السكانية دون إغفال فئة عن الأخرى.

فمعيشة الشعب ليست أمرًا هينًا، ولن يمكن الاستمرار في معجزة التنمية الاقتصادية في الصين، مع خلق معجزة الاستقرار الاجتماعي، والأمن المعيشي، إلا من خلال الاستيعاب الحقيقي للمصالح الأكثر مباشرة وواقعية لعموم الشعب، ومنح الشعب شعورًا أكثر مباشرة وواقعية بالفوز والسعادة والأمان.

ثالثًا: الاستيعاب الجيد للتوزان بين بذل قصارى الجهد والتصرف وفق القدرات المتاحة

أشارت وثيقة «القرارات» إلى أن تعزيز رفاهية الشعب، ودفع التنمية الشاملة يمثلان المطلب الجوهري لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني بما يخدم مصالح الشعب. وهو ما يتطلب إفساح المجال بالكامل للمزايا المؤسسية للصين، والالتزام بتخطيط، وتحسين نظام الضمان المعيشي على مستوى الحضر والريف، واستكمال آليات التطبيق الخاصة بكافة الضمانات، بما يلبي احتياجات الشعب المتزايدة لعيش حياة أفضل. وانطلاقًا من الظروف الوطنية الحالية للصين، نجد أنه لتحقيق هذا المطلب، فإن الأمر يتطلب الفهم الصحيح للعلاقة بين الكفاءة والإنصاف على المستوى المفاهيمي، وفي الوقت نفسه، استيعاب التوازن الجيد بين بذل قصارى الجهد، والتصرف وفق القدرات المتاحة خلال عملية بناء النظم، وتعزيز الأعمال.

ومن منظور النظريات الاقتصادية، والخبرات الدولية، نجد أنه لم يتم شرح التعامل مع العلاقة بين الكفاءة، والإنصاف -بشكل معقول- من الناحية النظرية، بل دائمًا ما كانت تمثل معضلة طويلة الأمد تواجه الدول كافة، ولم تتم معالجتها حتى الوقت الحالي، إلا أنه يوجد عدد قليل من الحالات الناجحة التي تمكنت من استيعاب التوازن بين بذل قصارى الجهد، والتصرف وفق القدرات المتاحة. وقد وضع الاقتصاد الغربي عقبات مفاهيمية -على المستوى النظري- يصعب التغلب عليها لمعالجة هذه القضية. حيث تتمثل وجهة النظر السائدة في النظر إلى الكفاءة، أو الإنصاف على أساس اختيار أحدهما، وليس كلاهما معاً، أو على أساس علاقة مفاضلة أحدهما على الآخر. فعلى سبيل المثال، وصف الاقتصادي الأمريكي آرثر أوكون، في أحد كتبه الشائعة، بأنه لا يمكن للعلاقة بين الكفاءة، والإنصاف إلا أن تمثل علاقة «مفاضلة» فقط.

ووفقًا لهذه الأيديولوجية التقليدية حول العلاقة بين الكفاءة، والإنصاف، يبدو أن حافز ريادة الأعمال والتوظيف، والضمان الاجتماعي لجميع فئات المجتمع قد أصبحا يمثلان علاقة «مفاضلة» لأحدهما على الآخر. ولذلك سواءً على مستوى الدول المتقدمة أو النامية، فإنه عادةً ما تكون حكومات العديد من الدول في حالة تخبط، وعدم استقرار في صياغة السياسات وتطبيقها. فعلى سبيل المثال، تأثرت العديد من الدول بـ»الاقتصاد المتدفق للأسفل" النيوليبرالي في العقود القليلة الماضية، معتقدة أن آلية السوق يمكنها أن تعالج قضية توزيع الدخل بشكل تلقائي، وبالتالي تجاهلت حماية حقوق، ومصالح العمالة العادية، والضمان الاجتماعي للأسر ذات الدخل المنخفض، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى وجود استقطاب بين الأغنياء والفقراء، وتقلص الطبقة الوسطى. وبسبب عدم إدراك السبب الجذري للقضايا الخاصة بالدول، أو عدم الرغبة في الاعتراف به، فقد قام بعض السياسيين، من أجل كسب الأصوات، بإلقاء اللوم على العولمة الاقتصادية، والتنمية في الدول الأخرى بسبب القضايا الخاصة بدولهم، ونتيجة لذلك ظهرت نسخ مختلفة من الحمائية، والشعبوية تباعًا في العديد من الدول في الأعوام الأخيرة، وفي النهاية، لم يتولد عن الإجراءات السياسية المقابلة سوى تاثير متعارض فقط. وتثبت كل هذه الظواهر أن اعتبار الكفاءة، والإنصاف متضادين على المستوى المفاهيمي، سيؤدي حتمًا إلى وجود معضلة اختيار عند التطبيق العملي، كما سيكون من المستحيل تشكيل توازن جيد بين بذل قصارى الجهد، والتصرف وفق القدرات المتاحة.

ويعمل النظام الاشتراكي ذو الخصائص الصينية، وخاصة ما يدعمه من أنظمة مهمة، مثل النظام الاقتصادي الاشتراكي الأساسي، ونظام تخطيط الضمان المعيشي على مستوى الحضر والريف، على توفير ضمان مؤسسي أساسي، لتشكيل وحدة عضوية بين الكفاءة والإنصاف، وتوازن جيد بين بذل قصارى الجهد، والتصرف وفق القدرات المتاحة، بما يمنح الصين مزايا مؤسسية فريدة من نوعها. وتساعد هذه المزايا المؤسسية على تشكيل وحدة عضوية في سلسلة العلاقات المهمة المتعلقة بمعيشة الشعب، وهو ما ينعكس في الجوانب التالية: الوحدة بين تنشئة سوق العمل، وبناء علاقات عمل متناغمة، والوحدة بين منظومة الضمان الاجتماعي التي تغطي جموع الشعب، وآلية العمل الخاصة بدعم الفئات الرئيسة، والوحدة بين التوزيع الأولي وفقًا لإسهام عوامل

الإنتاج، وإعادة التوزيع التي تولي مزيدًا من الاهتمام للإنصاف، والوحدة بين زيادة إنتاجية العمل، وتحقيق الزيادة المتزامنة لحوافز العمل، والوحدة بين التشجيع على العمل الجاد والالتزام بالقوانين بهدف تحقيق الثراء، وتوسيع فئة الدخل المتوسط وضبط الدخل المفرط، والوحدة بين تعميق إصلاح النظام الطبي والصحي، والالتزام الصارم بصالح العام في أعمال الرعاية الصحية، وغيرها من أشكال الوحدة العضوية الأخرى.

الفصل الثامن

سياسة الإصلاح والانفتاح

وتجربة التمدن

في خطابه في الاحتفال بالذكرى الأربعين لتطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، أشار الأمين العام شي جين بينغ قائلاً: "مع المشاق والصعاب التي واجهت أمتنا، وعلى مدار الأعوام الأربعين الماضية، تمكنا من تحرير عقولنا، والبحث عن الحقيقة، حاولنا بجرأة، وأصلحنا بشجاعة، لنخلق عالمًا جديدًا". ولا شك أن هذا "العام الجديد" الذي ذكره الأمين العام يتضمن السرعة غير المسبوقة لوتيرة التمدن الذي حققته الصين خلال فترة الإصلاح والانفتاح.

فخلال الفترة 1978- 2017م، بلغ متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي الدخل القومي الحقيقي للصين 9.5٪، وهو أسرع، وأطول معدل نمو في العالم خلال الفترة نفسها. وخلال هذه الفترة، كان معدل التمدن في الصين هو الأسرع على مستوى العالم كذلك، إذ ارتفع معدل التمدن من 17.9٪، إلى 58.5٪، بزيادة سنوية قدرها 3.08٪، وهو أسرع بكثير من متوسط مستوى الدول ذات الدخل المرتفع (0.33٪)، ومتوسط مستوى الدول ذات الدخل المنخفض (1.39٪)، كما أنه أسرع -بشكل ملحوظ- من متوسط مستوى «الدول ذات العائد الديموغرافي في مرحلته الأخيرة» التي تمر بمرحلة مماثلة من التحول الديموغرافي (1.75٪)، ومتوسط الشريحة العليا من الدول ذات الدخل المتوسط التي تمر بمرحلة التنمية الاقتصادية ذاتها (1.65٪). وهكذا، تكون الصين قد ساهمت -خلال هذه الفترة- بأكثر من ربع النمو السكاني الحضري على مستوى العالم.

وقد عملت هجرة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وإعادة تخصيص العمالة من مجال الزراعة، إلى مجال الصناعات غير الزراعية، وغيرها من الأمور التي تجلت خلال عملية التمدن السريع في الصين على مدار الأعوام الأربعين الماضية، على

تصوير كيفية إزالة العقبات المؤسسية التي من شأنها إعاقة تدفق عوامل الإنتاج، وإعادة تخصيصها، وتحويل الخصائص الديموغرافية المواتية إلى نمو اقتصادي سريع، وتعديلات هيكلية ملحوظة، وتغيرات اجتماعية عميقة. ولذلك فإن عملية تعزيز التمدن، وما تكشف عنها من تغيرات مؤسسية، وتحولات هيكلية، وإسهامات نمو وتأثيرات مشاركة، بإمكانها أن تتحول إلى نموذج مصغر شامل لعملية مشاركة ثمار الإصلاح والانفتاح والتنمية.

وقد عمل الإصلاح الاقتصادي على مدار الأعوام الأربعين الماضية على تحطيم العقبات المؤسسية أمام تراكم العوامل وتخصيصها، وخلق ظروفًا كافية لتحقيق النمو السريع، حيث تتداخل مرحلة التحول الديموغرافي المحددة -بشكل كبير- مع فترة الإصلاح، مما يوفر الظروف اللازمة للنمو السريع. ويتجسد التمدن ذو الخصائص الصينية في دمج كل من الإصلاح والتنمية، والمشاركة في نفس العملية، مما يعمل على تحويل معدل النمو المحتمل إلى ناقل عملي لتحقيق معجزة التنمية الاقتصادية. وفي المقابل، يشكل كل من خروج وتدفق ودخول العمالة الفائضة عملية التمدن ذات الخصائص الصينية وفحواها، ويعبر كذلك عن المنظور المفيد الخاص بتلخيص تجربة التنمية الناجحة، واستخلاص معناها العام، والكشف عن اتجاه المزيد من الإصلاح والتنمية.

وتؤكد تجربة التمدن ذات الخصائص الصينية أن إصلاح النظم التقليدية لا يخلق حوافز صغيرة وحسب، وإنما يحقق أيضًا كفاءة كلية، بما يتوافق تقريبًا مع جميع قوانين النمو الاقتصادي، والتعديل الهيكلي، والتغيرات الاجتماعية، غير أنه يجمع أيضًا -بشكل وثيق- بين الظروف الوطنية، ومراحل التنمية الاقتصادية المحددة، ومرحلة التحول الديموغرافي، والتعامل مع الإرث المؤسسي الذي يواجهه. وباتباع المنطق نفسه، يمكن تطوير التجارب التي حققت النجاح بالفعل، وفي الوقت نفسه، يمكنها التكيف مع الأوضاع المتغيرة، وتحديث فحوى التجارب الحالية، واستكمال مهام الإصلاح والتنمية غير المكتملة بعد.

ومن ناحية أخرى، تتمتع الدول بشروط لازمة لتنميتها الذاتية، والتي عادةً ما تكون فريدة من نوعها. حيث يمكن لتجربة الصين في الإصلاح والتنمية، والممثلة في التمدن، أن تقدم إجابات لقضايا التنمية العامة، وهي: أولًا: العمل من خلال الإصلاح على معالجة

قضية التحفيز الخاصة بتراكم العوامل، وقضية الآليات الخاصة بإعادة تخصيص العوامل، وتحويل الظروف اللازمة إلى نمو اقتصادي حقيقي. ثانيًا: الاستناد إلى إعادة تخصيص القوى العاملة لتعزيز التوظيف الكامل، ودمج الإصلاح والانفتاح والتنمية، والمشاركة في كيان واحد، وتحصيل إجماع المجتمع بأسره تجاه عملية الإصلاح، حتى تستمر في وتيرة تقدمها. ثالثًا: التعديل المستمر للنقاط الرئيسة الخاصة بالإصلاح بالتزامن مع تغير مرحلة التنمية، وذلك من أجل الحفاظ على الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي، والاستفادة منها.

وفي هذا الصدد، سبق أن أشار الأمين العام شي جين بنيغ قائلاً: "لقد شهدت عملية الإصلاح والانفتاح مسيرة طويلة للغاية، إلا أنه لا يزال هناك طريق طويل لتقطعه، ولا تزال المهام الواقعة على عاتق الحزب، والدولة بمختلف قومياتها العرقية، أكثر إلحاحًا وصعوبة، والتحديات أكثر شدة، والأعمال أكبر من ذي قبل». وباعتبارها جانبًا مهمًّا من جوانب الإصلاح والتنمية، فإن مهمة التمدن في الصين لم تكتمل حتى الآن. فعلى مدار الأعوام الأربعين الماضية، كان مسار التمدن ذي الخصائص الصينية، والذي يتسم بإزالة العقبات المؤسسية لتعزيز انسحاب العمالة من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة، وتدفق العمالة بين الحضر والريف والمناطق والصناعات، وتحقيق الدخول في القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة، كان عبارة عن وسيلة فعالة لتطوير تجربة الاقتصاد المزدوج. ومع التحولات الديموغرافية، والتغير في مرحلة التنمية الاقتصادية، تم تحديث هذه التجارب وفقًا للمنطق المتأصل، وهو ما يمثل المفتاح الرئيس لدفع التمدن من مرحلة التوسع السريع، إلى مرحلة التحسين عالي الجودة. وفيما يلي، نستعرض الدلالات الجديدة الخاصة بمسار التمدن ذي الخصائص الصينية.

أولًا: ضرورة تحويل دافع الانسحاب من الإنتاجية المرتبطة بالحوافز، إلى الإنتاجية المرتبطة بأنماط الإنتاج. ففي ثمانينيات القرن العشرين، حدثت زيادة كبيرة في إنتاجية العمالة الزراعية، مع تقاربها مع الصناعات غير الزراعية، أما منذ الدخول في فترة التسعينيات، وعلى الرغم من النقل الدائم للعمالة على نطاق واسع، وفي ظل النقص العام في العمالة على مستوى الحضر والريف، فقد أصبح هناك توفير في العمالة مع مرور الوقت على مستوى استخدام الآلات الزراعية، وتسارعت بالفعل عملية استبدال العمالة برأس المال في عملية الإنتاج الزراعي، غير أن الفجوة بين الصناعات الزراعية

وغـير الزراعيـة لم تتقلـص بشـكل ملحـوظ.

ونظـرًا لأن نطـاق التشـغيل الزراعـي صغـير للغايـة، وفي ظـل حـدوث زيـادة كبـيرة في تكاليـف المـواد، فقـد تجلـت ظاهـرة تناقـص العائـد عـلى رأس المـال، مـما أدى بـدوره إلى عـدم تمكـن إنتاجيـة العمـل مـن الزيـادة بالتزامـن مـع الزيـادة في مدخـلات رأس المـال. وبالمقارنـة خـلال الفـترة 1978- 1984م، فقـد ازدادت الإنتاجيـة الحديـة للعمالـة في إنتـاج الحبـوب عـشرات المـرات خـلال الفـترة 2007- 2013م، بينـما انخفضـت الإنتاجيـة الهامشـية لـرأس المـال بشـكل ملحـوظ. ولتحقيـق المزيـد مـن تحريـر القـوى العاملـة الزراعيـة، لا بـد مـن العمـل وفـق الأوضـاع المتغـيرة عـلى تحطيـم عنـق الزجاجـة الـذي يحـد مـن تحديـث نمـط الإنتـاج الزراعـي، حيـث إن الطفـرات في هـذا الصـدد تتمثـل في التشـجيع عـلى نقـل الأراضي، وتوسـيع نطـاق العمـل مـن خـلال إصـلاح نظـام الأراضي.

ولفـترة طويلـة مـن الزمـن، ركـز التوجـه السـياسي للمجـالات الريفيـة الثلاثـة (الزراعـة، والمناطـق الريفيـة، والفلاحـين) عـلى التحـول مـن الأخـذ الكثـير والعطـاء القليـل، إلى العطـاء الكثـير والأخـذ القليـل، ولم يركـز -بشـكل كافٍ- عـلى تحويـل نمـط الإنتـاج الزراعـي وتحديثـه. ويعتمـد تعزيـز هـذا التوجـه عـلى القـدرات الإنمائيـة الذاتيـة لهـذه الصناعـة، وتحسـين قدراتهـا التنافسـية، كـما أنـه يعـد أيضًـا الأسـاس الخـاص بنقـل القـوى العاملـة لتحسـين كفـاءة تخصيـص المـوارد، ولذلـك يتوجـب عـلى سياسـات المجـالات الريفيـة الثلاثـة التركيـز -بشـكل أكـبر- عـلى نمـط الإنتـاج نفسـه، كـما يتوجـب توجيـه كل المدخـلات الحكوميـة نحـو توسـيع نطـاق الأراضي.

ثانيًـا: ضرورة تحويـل هـدف التدفـق مـن التدفـق الأفقـي، إلى التدفـق الـرأسي الناجـم عـن التدفـق الأفقـي. ففـي ظـل ظـروف التطـور المتزايـد في سـوق العمـل عـلى مسـتوى الحـضر والريـف، تتدفـق العمالـة المهاجـرة في نطـاق جغـرافي أكـبر، ويتمثـل اتجاههـا العـام في التدفق مـن المناطـق الريفيـة الواقعـة وسـط وغـرب الصـين، إلى المـدن السـاحلية. ومـن بـين العمالـة المهاجـرة في عـام 2017م، تدفـق 44.7٪ منهـا عـبر حـدود المقاطعـات، بينـما ارتفعـت نسـبة العمالـة المهاجـرة في مناطـق وسـط، وغـرب الصـين لتصـل إلى 56.5٪. وقـد عمـل كلٌّ مـن الوفـرة المتزايـدة عـلى مسـتوى نقـل العمالـة وتدفقهـا واتسـاع نطـاق تدفقهـا، عـلى تقليـص فجـوة الأجـور بـين المناطـق بشـكل ملحـوظ. ففـي عـام 2017م، بلـغ متوسـط أجـور العمالـة

المهاجرة في مناطق وسط، وغرب الصين ما يعادل 90.6٪، و91.1٪ من متوسط الأجور في مناطق شرق الصين على الترتيب، وبهذا ازداد اتجاه تقارب الأجور بشكل ملحوظ. ومع ذلك، فإن هذا يوضح تأثير تدفق العمالة الأفقي فقط. حيث إن التدفق الاجتماعي الكامل يشير إلى العمل من خلال توسيع التدفق الأفقي على جعل الأفراد، والأسر على مستوى الطبقات الاجتماعية المختلفة، تتمتع بمزيد من الفرص لتحقيق التدفق الاجتماعي الرأسي على طول سلم التسلسل الهرمي.

ويتجلى عدم تمكن العمالة المهاجرة من تحقيق التدفق الرأسي في الجوانب التالية: أولًا: في عام 2017م، بلغ متوسط أجور العمالة المهاجرة 3485 يوانًا (من بينها، بلغ متوسط أجور العمالة المهاجرة في الخارج 3805 يوانات)، لتصل بهذا إلى المستوى الطبيعي للفئات ذات الدخل المتوسط، غير أنه لا يمكن اعتبارها ضمن فئات الدخل المتوسط بمعناها الحقيقي، وذلك بسبب افتقارها إلى المساواة في التمتع بالخدمات العامة الحضرية الأساسية، وانخفاض اتجاه ميلها نحو الاستهلاك. ثانيًا: يتحول أبناء العمالة المهاجرة إلى البقاء في المنزل، أو التنقل مع ذويهم، وبالتالي تتدنى جودة التعليم الإلزامي الذي يتلقونه، وهو ما يؤدي بدوره إلى ترسيخ المهن عبر الأجيال، ومن ثم ترسيخ الطبقات الاجتماعية المختلفة. ثالثًا: تتسم العمالة المهاجرة بعدم استقرار توقعاتها على مستوى الإسكان والتوظيف، وفضلًا عن فرص التدريب القليلة، والرغبات المتدنية، ومساحة تطوير حياتهم المهنية المضغوطة بشكل كبير.

ومن أجل إفساح المجال -بشكل أكبر- لوظيفة التمدن في تعزيز التدفق الاجتماعي، يتطلب الأمر تعزيز التدفق الرأسي للسكان، والأسر على أساس التدفق الأفقي للعمالة. وباعتبار التدفق الاجتماعي (الرأسي) هو الذي يعكس درجة العدالة الاجتماعية، ويمثل النتيجة الشاملة لمجموعة السياسات الاجتماعية، وأساسًا مهمًّا لتعديل السياسات، فإن الرابط الأكثر أهمية، ومحور التركيز الأكثر وضوحًا للتأثيرات المتوقعة يكمن في البدء من تلبية احتياجات الخدمات العامة الأساسية، والقضاء على عيوب الأنظمة، والآليات التي من شأنها إعاقة التدفق، وتنشئة العمال المهاجرين، وأسرهم ضمن فئات الدخل المتوسط بمعناها الحقيقي.

وأخيرًا، ضرورة تحويل هوية الدخول من الدخول كعمالة، إلى الدخول كمواطن مقيمين.

حيث إنه في الوقت الحالي في الصين، يكمن المفتاح الأساسي لتعزيز التدفق الرأسي للعمالة في فتح الباب -على مستوى أعلى وأعمق- أمام العمالة المهاجرة لدخول مجتمع المدن. ويعد إصلاح نظام تسجيل الأسر المعيشية هو المفتاح لتحطيم العقبات أمام التدفق، وذلك لأن وجود الجوهر الداخلي نفسه لهذا النظام يعني عدم كفاية الدخول، فضلاً عن اعتباره الأساس المؤسسي لسلسلة السياسات المحيطة التي تؤدي بدورها إلى عدم مساواة الخدمات العامة الأساسية.

ففي حال قلنا إن الإصلاحات الخاصة بإزالة العقبات المؤسسية التي تعوق تدفق العمالة على مدار الأعوام الأربعين الماضية قد ركزت -بشكل رئيس- على "المحيط"، فلا بد من التركيز -في الوقت الحاضر- على معالجة القضايا الرئيسة، وتحقيق طفرات على مستوى «جوهرها». وتتمثل الخطوة الأساسية في إصلاح نظام تسجيل الأسر المعيشية في تمدن العمالة المهاجرة، وهو ما يعد أمرًا صعبًا في حد ذاته، وذلك لأن هناك علاقة عدم تكافؤ بين فوائد الإصلاح وتكلفته. حيث تؤكد الأبحاث أن إصلاح نظام تسجيل الأسر المعيشية يمكن أن يرفع معدل النمو المحتمل للاقتصاد الصيني بشكل ملحوظ، وذلك عن طريق زيادة إمدادات العمالة، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد. أما من جانب الطلب، فتؤكد الأبحاث أنه في حال حصلت العمالة المهاجرة على سجلات للأسر المعيشية في المناطق الحضرية، وفي ظل عدم تغير الظروف الأخرى، فإنه يمكن أن تزداد قوة استهلاكها بنسبة 27٪. ومع ذلك، لا يمكن تحصيل عوائد الإصلاح الحقيقية هذا -بشكل متفرد- للحكومات المحلية التي تدفع تكاليف الإصلاح بشكل مباشر، وهو ما يؤدي بدوره إلى عدم التوافق بين الحكومة المركزية، والحكومات المحلية فيما يتعلق بقضية تعزيز الإصلاح.

ولذلك يكمن مفتاح تعزيز إصلاح نظام تسجيل الأسر المعيشية، والسماح للعمالة المهاجرة، وأسرها بدخول المدن بهوية مواطنين مقيمين فيها، في التصميم عالي المستوى للإصلاحات التي تقوم بها الحكومة المركزية، والترتيبات المبتكرة لتقاسم تكاليف الإصلاح، ومشاركة فوائد الإصلاح، وتشكيل توافق الحوافز. وفي ضوء الفوائد المحتملة لإصلاح نظام تسجيل الأسر المعيشية، فإن هناك آثارًا خارجية إيجابية هائلة على النمو المستدام، وتحسين العدالة الاجتماعية في الصين، حيث يتسم هذا الإصلاح بطبيعة المصلحة العامة على المستوى الوطني. ولهذا تتحمل الحكومة المركزية في الصين مسؤولية أكبر بشأن تكاليف، ونفقات الإصلاح، مما يساعد على تعزيز وتحقيق النتائج المرجوة بشكل فعال.

الباب الثاني

الحفاظ على العولمة الاقتصادية

الفصل الأول

الأيديولوجية الجديدة للاقتصاد المتمثلة

في التكيف مع تغيرات مرحلة التنمية

بعد أن شهد الاقتصاد الصيني نموًّا متسارعًا، خضع لتغيرات في مرحلة التنمية. ومع التلاشي السريع للعائد الديموغرافي، لم يعد المصدر التقليدي للنمو الاقتصادي قادرًا على دعم معدل النمو بنفس القدر السابق، وعلى الرغم من أن التنمية القائمة على الابتكار التي تهدف إلى زيادة إنتاجية العوامل الكلية تتسم بمعدل نمو مستدام أكبر من ذي قبل، غير أنها تسلك اتجاهًا هبوطيًّا تدريجيًّا. وبالتالي ينبغي على الشركات، وصناع السياسات الحقيقيين تغيير أيديولوجيتهم بشأن التنمية الاقتصادية، وذلك على مستوى ريادة الأعمال، والابتكار، وتنظيم النمو في المرحلة الجديدة من التنمية، من خلال ما يلي:

أولًا: الامتثال لـ»قانون التوجه نحو الوسط» في التنمية الاقتصادية. حيث إن ما يسمى بقانون التوجه نحو الوسط هو في الأصل قانون بيولوجي، ويعني توريث السمات البيولوجية من الوالدين للأبناء، وذلك بالاعتماد على الرجوع إلى مسار المتوسط، أي إن التوريث لن يستمر في توسيع السمات البارزة للوالدين، وإنما سيقترب من المستوى المتوسط. وينعكس قانون التوجه نحو الوسط أيضًا في عملية التنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، قبل بضعة أعوام، كتب الاقتصادي الأمريكي لورانس سامرز مقالًا ذكر فيه أن اقتصاد الصين سيعود إلى المتوسط بعد أن شهد معدل نمو مرتفعًا بشكل غير طبيعي، بحيث يشير هذا المتوسط الذي ذكره سامرز إلى متوسط معدل النمو العالمي. ويبدو أن ما قاله سامرز صحيح، غير أن توقع رجوع معدل النمو الاقتصادي الصيني إلى المتوسط بشكل سريع يعد نوعًا من سوء التقدير.

فلقد قمنا بتقدير معدل النمو المحتمل للصين بدايةً من الوقت الحاضر، وحتى عام 2050م، ومن خلاله يمكننا أن نرى اتجاهًا طويل الأمد للعودة إلى ذلك المتوسط، غير أن

هـذه العمليـة تحتـاج إلى وقـت طويـل، وتتسـم بالبـطء، ولفـترة طويلـة مـن الزمـن، سـيكون النمـو الاقتصـادي للصـين أعـلى -بشـكل ملحـوظ- مـن المتوسـط العالمـي، أو عـلى الأقـل سـيظل ينتمـي إلى النمـو متوسـط/ مرتفـع السرعـة. ومـع ذلـك، خـلال عمليـة التباطـؤ هـذه، يتوجـب تعديـل سـلوك الـشركات، وأيديولوجيـة رواد الأعـمال. وهـذا يعنـي أنـه لـن يكـون الوضـع كـما كان في المـاضي خـلال عمليـة العـودة إلى المتوسـط، طالمـا أن الـشركات قـادرة عـلى إيجـاد المـوارد، وكسـب الأمـوال مـن خـلال المشروعـات، والاسـتثمارات. وقـد تغـيرت هـذه السـمة، بحيـث أصبـح لا بـد مـن تغيـير عقليتنـا في حـال أردنـا تجربـة الصعـاب المتزايـدة.

ثانيًـا: التأكيـد عـلى زيـادة الـشركات لمعـدل الإنتاجيـة، وليـس السـعي وراء الربـح فقـط. فقـد ذكـر سي مـا تشـيان في كتابـه «السـجلات التاريخيـة.. سـيرة هـو جيـه» قائـلًا: "في ظـل صخـب الحيـاة، يكـون كل شيء قائـمًا عـلى أسـاس الربـح (المصلحـة)، وفي ظـل فـوضى العـالم التـي نعيشـها، يسـعى كلٌّ في طريقـه مـن أجـل تحقيـق الربـح (نيـل مصالحـه الخاصـة)". حيـث إنـه في المـاضي، كان الهـدف الرئيـس بالنسـبة للـشركات يتمثـل في العثـور عـلى مجـالات للاسـتثمار لم ينخـرط فيهـا الآخـرون، ولم تحقـق أربـاحًـا كافيـة، وجعـل أرباحهـا تتجـاوز مسـتوى المتوسـط الاجتماعـي. واليـوم، وفي ظـل وضـع النمـو الطبيعـي الجديـد في الصـين، لا تـزال هـذه الفـرص موجـودة بالفعـل، غـير أنهـا ليسـت كثـيرة كـما كانـت عليـه الحـال في المـاضي. ولذلـك يتوجـب التحـول مـن نظريـة «كل شيء قائـم عـلى أسـاس الربـح (المصلحـة)"، إلى "كل شيء قائـم عـلى أسـاس الكفـاءة"، ويقصـد بـ»الكفـاءة» هنـا إنتاجيـة العوامـل الكلية. فلـن تتمكـن الـشركات مـن التمتـع بقـدرات تنافسـية حقيقيـة إلا مـن خـلال زيـادة إنتاجيـة العوامـل الكليـة، وبالتـالي زيـادة إنتاجيـة العمـل. وفي واقـع الأمـر، كانـت القـدرات التنافسـية في المـاضي تتمثـل في التنافـس «عـلى أسـاس الربـح»، أمـا في المسـتقبل، فسـيتطلب الأمـر السـعي وراء التنافـس «عـلى أسـاس الكفـاءة».

والجديـر بالذكـر أن هنـاك طريقتـين لزيـادة إنتاجيـة العوامـل الكليـة بهـدف اكتسـاب قـدرات تنافسـية جديـدة، وهـما: الأولى، نقـل عوامـل الإنتـاج بـين الصناعـات، والإدارات، والـشركات، وذلـك عـلى طـول السـلم الخـاص بزيـادة الإنتاجيـة. وهـو مـا يعنـي أنـه يتوجـب الارتقـاء بطريقـة تعديـل الهيـكل الصناعـي، بـدلًا مـن مجـرد السـعي وراء الربـح فقـط. والثانيـة، ضرورة تبنـي التدمـير الإبداعـي في الوقـت الحـاضر. ففـي واقـع الأمـر، في أي مرحلـة مـن مراحـل التنميـة، نجـد أن إنتاجيـة العوامـل الكليـة تتزايـد بالفعـل، غـير أنـه خـلال

فـترة النمـو عـالي السرعـة، وفـترة التنميـة عاليـة الجـودة، تختلـف طـرق، ومصـادر زيـادة الإنتاجيـة. ومـع مـرور الوقـت، تتزايـد أهميـة الاعتـماد عـلى مبـدأ البقـاء للأصلـح عـلى مسـتوى الـشركات لزيـادة معـدل الإنتاجيـة.

وخـلال فـترة النمـو السريـع قبـل تـلاشي العائـد الديموغـرافي بالصـين، كانـت تنبـع زيـادة الإنتاجيـة -بشـكل رئيـس- مـن إعـادة تخصيـص المـوارد، وهـو مـا يعنـي تحويـل العمالـة مـن قطـاع الزراعـة منخفـض الإنتاجيـة، إلى قطاعـي الصناعـة الثانيـة، والصناعـة الثالثـة، بحيـث يمكـن زيـادة معـدل الإنتاجيـة بشـكل عـام. وخـلال عمليـة الصعـود والهبـوط بـين الصناعـات، وبينـما تـزداد كفـاءة إعـادة تخصيـص المـوارد، يمكـن القـول إنـه لا يتوفـر الكثـير مـن الفـرص للتدمـير الإبداعـي، بـل تنتمـي -بشـكل أكـبر- إلى كفـاءة باريتـو، فضـلاً عـن التحسـن الـذي تحظـى بـه الأطـراف المشـاركة. أمـا اليـوم، فقـد أصبـح التدمـير الإبداعـي بـين الـشركات وبعضهـا -والـذي يعنـي مـدى تقدمهـا وتراجعهـا- يمثـل المصـدر الرئيـس لزيـادة الإنتاجيـة بشـكل أكـبر مـع مـرور الوقـت. وخـلال عمليـة التدمـير الإبداعـي هـذه، وبينـما تسـعى الـشركات جاهـدة لتحسـين قدراتهـا التنافسـية، سـيكون هنـاك أيضًـا خطر الانسـحاب، ومعانـاة التراجـع، وهـو مـا يمثـل التغيـير الجديـد الـذي يتوجـب علينـا احتضانـه بوجـه عـام.

ثالثًـا: القضـاء عـلى أسـطورة «الاقتصـاد المتدفـق للأسـفل". حيـث توجـد فرضيـة ضمنيـة في الاقتصـاد التقليـدي تفيـد بـأن التغيـير التكنولوجـي سـينتشر -بشـكل طبيعـي- داخـل الكيـان الاقتصـادي، مـما يسـمح لـه بالتغلغـل المسـتمر، والوصـول إلى جميـع الإدارات، والـشركات. وتـرى وجهـة النظـر هـذه أنـه نظـرًا لوجـود علاقـة لمدخـلات ومخرجـات، ومعاملـات السـوق بـين الإدارات، والـشركات، فـإن كل كيـان يقـع في موضـع عقـدة في الشـبكة العامـة، وبالتـالي يمكـن توصيلهـا بعضهـا ببعـض. ولـذا فالتقـدم التكنولوجـي لـن يسـتبعد أي مشـارك مـن المشـاركين في السـوق. وفي الواقـع، فإنـه في الأنشـطة الإنتاجيـة، والتجاريـة الشـهيرة بتنوعهـا، تتسـم الكيانـات الرئيسـة للأنشـطة الاقتصاديـة بعـدم تجانـس ملحـوظ، إذ إن العلاقـة بينهـا ليسـت متجانسـة، ولا متماثلـة، وبالتـالي فهـي لا تمتلـك الاتصـال نفسـه. وهـذا يعنـي أنـه توجـد زوايـا مهملـة، وأطـراف متـضررة كذلـك خـلال عمليـة التقـدم التكنولوجـي. وليـس بالـضرورة أن تتغلغـل ثمـار التقـدم التكنولوجـي في جميـع مجـالات المجتمـع، وبالتـالي لا يعنـي ذلـك أنـه يمكـن -بطبيعـة الحـال- تعزيـز الابتـكار والتنميـة عـلى

مستوى الاقتصاد بأكمله.

ولذلك فمن أجل تحسين اتصال الصناعة، أو الشركة الواحدة بالشبكة، وإلغاء تغلغل التقدم التكنولوجي، والابتكار بين الصناعات والشركات، فإنه يتوجب على الحكومة خلق بيئة للتنافس العادل، والجمع بين سياسات التنافس، والسياسات الصناعية، وهو ما يؤدي بدوره إلى إطلاق العنان لدور السوق الحاسم في تخصيص الموارد، وتحقيق التنفيذ الجيد للمهام الحكومية الضرورية كذلك.

رابعًا: تعلم قبول نظام سوق العمل. حيث اعتاد الاقتصاديون في الماضي على الاعتقاد بأن السوق تلعب دورًا حاسمًا في تخصيص الموارد، مما يعني أن جميع العوامل تؤدي دورها بنفس النهج، وأن الأسعار يتم تحديدها على أساس الندرة النسبية. وفي الواقع، تعد العمالة من عوامل الإنتاج الخاصة، وذلك لأنها تتخذ من الناس ناقلاً لها. تمامًا كما قال الاقتصادي البريطاني ألفريد مارشال، حيث قال إنه سواءً كان يتم استخدام القراميد في بناء قصر، أو إصلاح مجاري الصرف الصحي، فلن تكون القراميد مختلفة، غير أن العمالة نفسها تكون ذات شأن سواءً على مستوى كيفية استخدامها، أو ماهية بيئة العمل التي تعمل بها.

ويوضح تاريخ التنمية الاقتصادية، والتغيرات المؤسسية أن سوق العمل نفسها ونظام سوق العمل يلعبان دورًا مهمًّا في تخصيص عنصر العمالة. ونحن على دراية بأن نظام الحد الأدنى للأجور، واللوائح المتعلقة بالعمل، ونظام المفاوضة الجماعية، وغيرها من الأنظمة، تنتمي كلها إلى محتوى نظام سوق العمل. ففي المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية، تم إهمال نظام سوق العمل، غير أنه في المراحل الأعلى من التنمية، ارتفع متوسط دخل الفرد، وتجلت ظاهرة النقص في العمالة، وأصبح لا بد من تعزيز دور نظام سوق العمل. وقد أظهرت جميع الدول أن هذا التحول يعد أمرًا حتميًّا عندما تشهد تغيرًا في مرحلة التنمية.

الفصل الثاني

الأهمية العالمية للتنمية

الاقتصادية في الصين

بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية، انطلق الاقتصاد الصيني في مسار التنمية الذاتية المستقلة، حيث عمل على إجراء استكشافات شاقة في مراحل مختلفة، وتجميع التجارب الناجحة، والدروس المفيدة، ليحقق -في نهاية المطاف- إنجازات أبهرت العالم بأسره في ظل ظروف الإصلاح والانفتاح. حيث إنه على أساس الأعوام الثلاثين الأولى من البناء الاقتصادي، عمل تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على مدار الأعوام الأربعين اللاحقة على إزالة العيوب النظامية للاقتصاد المخطط، وتشكيل آلية تحفيز فعالة في ظل اقتصاد السوق، وتعزيز إعادة تخصيص الموارد، والمشاركة في تقسيم العمل في الاقتصاد العالمي بشكل شامل، وهو ما أدى بدوره إلى خلق معجزة التنمية الصينية غير المسبوقة في التاريخ، وتقديم إسهامات كبيرة في تنمية الاقتصاد العالمي.

أولًا: أهمية تجربة التنمية في الصين

يرجع سبب مكانة الصين المهمة اليوم في الاقتصاد العالمي إلى تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على مدار الأعوام الأربعين الماضية، وكذلك الاستكشاف الذي أجرته الحكومة الصينية على مدار الأعوام الثلاثين التي سبقت تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح. حيث عمل تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949م على تغيير الطبيعة شبه الاستعمارية، وشبه الإقطاعية للاقتصاد الصيني، مما وضع الصين على مسار التنمية الذاتية المستقلة. وقبل تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، في أواخر سبعينات القرن العشرين، تمكن الاقتصاد الصيني من التعافي من آثار الحروب، والفوضى التي استمرت لأعوام عديدة. وعاش الشعب الصيني في سلام وهناء، وانخفض معدل الوفيات بشكل كبير، وتمكن التحول الديموغرافي من الانتقال من المرحلة الأولى المتمثلة

في ارتفاع معدل المواليد، وارتفاع معدل الوفيات، وانخفاض معدل النمو الطبيعي، إلى المرحلة الثانية المتمثلة في ارتفاع معدل المواليد، وانخفاض معدل الوفيات، وارتفاع معدل النمو الطبيعي، كما أنه يمثل كذلك مرحلة ضرورية للنمو الاقتصادي لتحصيل العائد الديموغرافي خلال عملية الانتقال إلى مرحلة انخفاض معدل المواليد، وانخفاض معدل الوفيات، وانخفاض معدل النمو الطبيعي.

وقد وضعت المنظومة الصناعية المتكاملة التي تم إنشاؤها في الأعوام الثلاثين الأولى، حجر الأساس لتعديل الهيكل الصناعي، ورفع كفاءة إعادة تخصيص الموارد خلال فترة الإصلاح والانفتاح. وبعد تأسيس الصين الجديدة، تم تحديد استراتيجية التصنيع في الصين على أساس إعطاء الأولوية لتطوير الصناعات الثقيلة. إذ كان تطبيق هذه الاستراتيجية يتسم بالمعقولية في ظل ظروف تاريخية محددة آنذاك. فمع العديد من الاختناقات التنموية الناتجة عن حصار دول الغرب، كان لا بد من تحطيمها من خلال إعطاء الأولوية لتطوير الصناعات الثقيلة. ومع ذلك، لم يتمكن الاقتصاد الصيني من اللحاق بالاقتصادات المتقدمة خلال الأعوام الثلاثين الأولى، واتسعت الفجوة بينه وبين اقتصادات العالم الأخرى.

وفي واقع الأمر، ونظرًا للحرب الباردة، وما نتج عنها من تجزئة لمنظومة الاقتصاد العالمي، فقد كان نطاق هذه الجولة التي تسمى بالعولمة محدودًا للغاية. حيث إن الاقتصادات الناشئة، والعديد من الدول التي انتقلت من الاقتصاد المخطط لم تطبق سياسة الانفتاح، وتشارك -بشكل عميق- في جولة جديدة من العولمة الاقتصادية إلا بعد تسعينيات القرن العشرين، مما أدى بدوره إلى تجلي ظاهرة التقارب في النطاق العالمي، وحدوث تغيرات جذرية في النمط الاقتصادي العالمي. وتعد الصين مشاركًا إيجابيًّا ومستفيدًا من هذه الجولة من العولمة الاقتصادية، حيث تمكنت الصين على مدار أربعين عامًا من تحقيق معجزة اللحاق بالركب الاقتصادي للدول المتقدمة.

ومع دخول القرن الحادي والعشرين، كان اقتصاد الصين، بنموه السريع، ونطاقه المتوسع، وحصته العالمية المتزايدة، يمتلك تأثيرًا متزايدًا مع مرور الوقت على الاقتصاد العالمي. وباستثناء إسهامه في الاقتصاد العالمي في شكل نتاج مادي، نجد أيضًا تجربة الإصلاح والانفتاح ومفهوم تعزيز التنمية اللتين خلقتا معجزة الصين، وكذلك الحق في

المشاركة في صياغة القواعد، والرؤية المفيدة حول مفهوم التنمية، والمقترحات البناءة وفق القواعد المتبعة، وغيرها من الأمور التي تعد من إسهامات المنافع العامة في الاقتصاد العالمي. والجدير بالذكر أن الصين لا تسعى للهيمنة على الاقتصاد العالمي، كما أنها لا تصدر نموذج التنمية الخاص بها، إلا أنه باعتبارها قوة اقتصادية كبرى تمثل ثاني أكبر اقتصاد، وأكبر دولة صناعية، وأكبر مصدر للسلع والخدمات، وثاني أكبر مستورد للسلع والخدمات في العالم، فضلاً عن كونها أكبر دولة تمتلك احتياطات من النقد الأجنبي على مستوى العالم، فإن الصين ملزمة بتجسيد مطالبها الخاصة، ومطالب عدد هائل من الدول النامية، ولا سيما الاقتصادات الناشئة، بشأن القواعد الاقتصادية والتجارية الدولية، فضلاً عن قيادتها للتحول في نمط إدارة العولمة.

ويرجع السبب في مدى أهمية الصين، وتنميتها بالنسبة للعالم أجمع إلى السمات البارزة التالية: بادئ ذي بدء، تمتلك الصين أكبر تعداد للسكان في العالم، إذ مثلت نحو 18.3٪ من إجمالي تعداد سكان العالم في عام 2017م، وبالتالي فإن الأهمية العالمية الواضحة للإنجازات التي حققها الشعب الصيني، الذي يمثل نحو خمس تعداد البشرية، لا مثيل لها في تجارب الدول الأخرى. ثانيًا: يمثل اللغز الذي أثاره جوزيف نيدام، عالم الصينيات البريطاني، والذي يجذب جموع الباحثين لمحاولة الإجابة عن سبب تحول العلوم والتكنولوجيا (التنمية) في الصين من الازدهار إلى التراجع، النسخة الصينية من نفس اللغز الشهير المطروح كذلك في علم التاريخ الاقتصادي، والذي يهدف إلى استكشاف سبب التباين الكبير في تنمية الاقتصاد العالمي منذ القرن السادس عشر.

ومن منظور تلبية احتياجات السعي الأكاديمي لاستكشاف سر ازدهار، وتراجع الدول، نجد أن الصين تعد الدولة الوحيدة -حتى الآن- التي شهدت تنميتها الاقتصادية تحولاً من الازدهار، إلى التراجع، ثم الازدهار مرة أخرى، فضلاً عن اقترابها -بشكل كامل- من كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية. وقد سبق أن تنبأ ديفيد هيوم، رائد الاقتصاد الكلاسيكي البريطاني، في عام 1742م، بأنه عندما تصل الفنون، والعلوم في دولة ما إلى مستوى الحق، والخير، فإنهما سيصلان إلى مرحلة من الضعف مرة أخرى بلا شك، وسيكون من النادر، أو المستحيل أن يحققا النهضة في نفس الدولة بعد ذلك. وفي المقابل، عملت المعجزات التي حققتها التنمية في المجالات كافة في الصين حتى يومنا الحاضر على تحطيم ما جاء في «نبوءة هيوم» بشكل مستمر.

ثانيًا: عامل دفع واستقرار الاقتصاد العالمي

خلال الأعوام السبعين الماضية من التنمية الاقتصادية في الصين، شهدت الصين منحنيات صعود وهبوط، وتعلمت دروسًا من الفاشل، وتمتعت بتجارب أكثر نجاحًا. ومنذ بداية تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح قبل 41 عامًا، خطت الصين خطوات ثابتة لتصبح الدولة الوحيدة في العالم التي تتمتع بنطاق اقتصاد كبير بالدرجة الكافية، ومعدل نمو سريع بشكل كافٍ، وهو الأمر الذي لم يغير من مظهرها الخاص وحسب، بل غير كذلك من نمط الاقتصاد العالمي. ويمكن القول إن الصين، بصفتها عامل دفع واستقرار الاقتصاد العالمي، قد ساهمت في إحداث تغيرات كبرى في العالم لم نشهدها منذ قرن من الزمان.

فوفقًا لبيانات البنك المركزي، المحسوبة بالسعر الثابت لعام 2010م، ففي عام 1987م، احتلت الصين المركز الرابع عشر على مستوى العالم من حيث الحجم الكلي لإجمالي الناتج المحلي، وهو ما يعادل 1.1٪ فقط من حجم الاقتصاد العالمي، و4.6٪ من حجم اقتصاد الولايات المتحدة. ووصولًا إلى عام 1990م، شكل إجمالي الناتج المحلي للصين 2.2٪ من حجم الاقتصاد العالمي، و9.2٪ من حجم اقتصاد الولايات المتحدة، لتحتل الصين المركز العاشر على مستوى العالم. وبالوصول إلى عام 2000م، شكل إجمالي الناتج المحلي للصين 4.5٪ من حجم الاقتصاد العالمي، و17.6٪ من حجم اقتصاد الولايات المتحدة، لتحتل الصين المركز الخامس على مستوى العالم. وبحلول عام 2010م، أصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي فيها 9.2٪ من حجم الاقتصاد العالمي، وهو ما يعادل 40.8٪ من حجم اقتصاد الولايات المتحدة. ووصولًا إلى عام 2017م، بلغ إجمالي الناتج المحلي للصين 10.2 تريليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 12.7٪ من حجم الاقتصاد العالمي، و58.7٪ من حجم اقتصاد الولايات المتحدة.

ومع زيادة حجم الاقتصاد الصيني، وحفاظه على أطول نمو سريع مستدام في العالم، تستمر أهمية الاقتصاد الصيني في الازدياد، مما يساهم -بشكل كبير- في النمو الاقتصادي العالمي. حيث إنه منذ عام 1990م، تجاوز الإسهام المتزايد للاقتصاد

الصيني في الاقتصاد العالمي حاجز 10٪، وظل معدل إسهامه في نمو الاقتصاد العالمي محافظًا على نسبة 30٪ تقريبًا. خاصةً أن نمو إجمالي الناتج المحلي للصين مستقر للغاية مقارنةً بمناطق أخرى من العالم، وبهذا، أصبح دور الاقتصاد الصيني، كعامل استقرار للاقتصاد العالمي، بارزًا بشكل متزايد مع مرور الوقت.

وعلى مستوى بيانات الإحصاءات، نجد أنه سواءً بوجود، أو بدون وجود هذا النمو السنوي الهائل للاقتصاد الصيني، فإن استقرار النمو الاقتصادي العالمي مختلف تمام الاختلاف. إذ إن التباين في معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي العالمي، بما في ذلك الصين، أقل -بشكل ملحوظ- من التباين في معدل النمو العام للدول الأخرى باستثناء الصين منذ عام 1990م. ومع زيادة الحجم المطلق للنمو الاقتصادي السنوي للصين، وزيادة تعزيز استقراره، فإن النمو الاقتصادي الصيني يلعب دورًا بارزًا -بشكل متزايد- في استقرار النمو الاقتصادي العالمي. وخلال الأعوام التي طرأت فيها تغيرات غير طبيعية في الاقتصاد العالمي منذ القرن الحادي والعشرين، تراجعت التقلبات العالمية بشكل ملحوظ، وذلك بسبب الدور الذي لعبه استقرار الاقتصاد الصيني.

حيث أدى لحاق الاقتصادات الناشئة، والتي تعد الصين العضو الأساسي فيها، بل وحتى المزيد من الدول النامية، بالركب الاقتصادي، إلى جعل التقارب الاقتصادي العالمي، الذي طالما تم تأسيسه من الناحية النظرية فقط، ليتحول -في النهاية- إلى حقيقة واقعة للتنمية الاقتصادية العالمية. فخلال الفترة 1978- 2017م، ازدادت حصة الدول منخفضة، ومتوسطة الدخل من إجمالي الناتج المحلي العالمي من 21.3٪، إلى 35.3٪، بينما ازدادت حصة الصين من إجمالي الناتج المحلي للدول منخفضة، ومتوسطة الدخل من 5.3٪، إلى 36.0٪. وخلال هذه الفترة، تضاعف حجم إجمالي الناتج المحلي لجميع الدول منخفضة، ومتوسطة الدخل أربع مرات وفق الحساب بالسعر الثابت، ووصلت نسبة إسهام الصين إلى 43.6٪.

وكنتيجة للتقارب الاقتصادي العالمي، ازداد متوسط دخل الفرد في الدول النامية بشكل كبير، وانخفض كل من حجم السكان الذين يعيشون في فقر مطلق، ومعدل الفقر في العالم بشكل غير مسبوق. وقد أدت التنمية، والمشاركة الناتجة عن تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح في الصين إلى إحداث تأثير عام على زيادة الدخل المناطق الحضرية

والريفية، وبالتالي تحقيق هدف الحد من الفقر بشكل كبير، وتقديم إسهامات كبيرة في الحد من الفقر العالمي. حيث إنه خلال الفترة 1981- 2015م، انخفض تعداد السكان الذين يعيشون في فقر مطلق (وفقًا لمعيار البنك الدولي) على مستوى العالم بمقدار 1.4 مليار نسمة، وهو ما يعادل أكثر من 60٪ من إجمالي تعداد الفقراء في العالم، وبلغت نسبة مساهمة الصين في الحد من الفقر العالمي 76.2٪.

ثالثًا: استخلاص القوانين العامة من الخصائص الصينية

قبل تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، لم تكن للصين علاقات وثيقة مع دول الغرب، والمنظمات الدولية، إلا أنها كانت تعمل على استكشاف مسار التنمية في بيئة مستقلة. وبعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، عملت الصين على المشاركة في التجارة الدولية، وإدخال الاستثمارات الأجنبية، وتطبيق سياسة «خروج الشركات للاستثمار في الخارج»، كما أقامت علاقات تعاون مع مؤسسات دولية، مثل البنك الدولي. ومع ذلك، فإنه منذ بداية الإصلاح، لم تقبل الصين أي عقائد مسبقة، ولم تقلد أي نموذج، أو مسار، أو ما يسمى بالفكر الذي يحظى بالإجماع، وإنما التزمت بالأهداف الأساسية المتمثلة في تطوير قوى الإنتاج، وتعزيز القوى الوطنية، وتحسين معيشة الشعب، والتزمت كذلك بنهج الإصلاح التدريجي، ومفاهيم الإصلاح والتنمية والمشاركة.

فكلمة الخصائص الصينية لا تعني بالضرورة عدم وجود المعاني العامة المعروفة. فمن خلال تحديد الخطوط العريضة لعملية تشارك خبرات التنمية في ظل الإصلاح والانفتاح، يمكننا أن نرى المنطق الداخلي المتجسد فيها، واستخلاص الحكمة الخاصة بكيفية قيام دولة تسعى للحاق بالركب باكتشاف واتباع الخطوات اللازمة، لخلق الحكمة الخاصة بتهيئة الظروف التنموية اللازمة. وبما أن كل خطوة من خطوات الجهود المبذولة لتهيئة الظروف اللازمة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالإصلاح المؤسسي، والانفتاح على العالم الخارجي، لذا ينبغي القول إن سياسة الإصلاح والانفتاح تمثل الشرط الكافي للنمو. وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي:

الخطوة الأولى: تفعيل آلية التحفيز المعروفة باسم «لمس الحجر وتحويله إلى ذهب».

ففي ظل ظروف تطبيق استراتيجية إعطاء الأولوية لتطوير الصناعات الثقيلة، ومن أجل خفض أسعار المنتجات الزراعية، عملت الحكومة الصينية على استخدام مقصات أسعار المنتجات الصناعية والزراعية كوسيلة لتراكم التصنيع، لتطبيق نظام الشراء الموحد، والبيع الموحد للمنتجات الزراعية. ومن أجل ضمان عدم ضياع عوامل الإنتاج في قطاع الزراعة، وخاصةً الاقتصار الصارم للقوى العاملة على الأنشطة الزراعية، فقد ظهر أيضًا نظام الكوميونات الشعبية، ونظام تسجيل الأسر المعيشية. وقد عملت «عربة الدفع الثلاثي» المؤسسية هذه على تشويه تخصيص الموارد، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كفاءة الإنتاج الزراعية، وعدم كفاية حوافز العمل. وقد وصلت أوجه القصور النظامية هذه إلى ذروتها قبيل تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح في الصين.

وفي ظل هذا الوضع، فإن جموع الشعب سترحب بأي تغييرات من شأنها تحسين الوضع الراهن للإنتاج الزراعي، بما في ذلك الفلاحين. وبعد أن وضعت الجلسة الكاملة الثالثة للجنة المركزية في الدورة الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني، الأساس الأيديولجي، والبيئة السياسية للإصلاح، أصبح التعميم السريع لنظام مسؤولية العقد الأسرية عبارة عن تغيير يلبي احتياجات هذا النظام. حيث ترتبط درجة جهد العمل المبذول ارتباطًا مباشرًا بحجم الإنتاج، والدخل، وقد أدت الزيادة في أسعار شراء المنتجات الزراعية إلى تنشيط آلية التحفيز، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة حجم إنتاج المنتجات الزراعية -بشكل ملحوظ- في فترة زمنية قصيرة للغاية، مما عمل على خفض معدل الفقر في المناطق الريفية بشكل كبير، وزيادة المعروض من المنتجات الزراعية بشكل شامل.

الخطوة الثانية: الشروع في عملية التعديل الهيكلي لإعادة تخصيص الموارد. حيث أدى تحسين آلية التحفيز في قطاع الزراعة إلى تعبئة الحماس على مستوى الإنتاج والعمل، وزيادة معدل الإنتاجية الزراعية، فضلاً عن التقليص الواضح لوقت العمل المستغرق على مستوى وحدات الأراضي، والهيمنة السريعة للعمالة الزراعية الفائضة المتراكمة لوقت طويل. وفي هذا الوقت، ظهر تأثير آخر لنظام مسؤولية العقد الأسرية، وهو اكتساب الفلاحين الحق في تخصيص عوامل الإنتاج بشكل مستقل، وخاصةً حقوق العمالة. حيث أصبح الفلاحون يتبعون إشارة الدخل في سوق العمل، لنقل مجالات، ومناطق أنشطتهم الاقتصادية على التوالي.

ونظرًا للتخلص التدريجي من سلسلة العقبات المؤسسية التي من شأنها إعاقة تدفق العمالة، فقد أصبح هناك ارتباط بين الدافع الفردي لزيادة دخل العمالة، والقوة الدافعة لإعادة تخصيص الموارد، مما عمل -بشكل مشترك- على تعزيز نقل العمالة على نطاق واسع، وفي الوقت نفسه، عمل على تعزيز تعديل، وتحسين الهيكل الصناعي على المستوى الكلي. فخلال فترة الإصلاح، ازدادت إنتاجية العمل في الصين (المتوسط الحقيقي لنصيب العمالة من إجمالي الناتج المحلي) بمقدار 17 ضعفًا، حيث تمت إعادة تخصيص العمالة بين الصناعات الأولى والثانية والثالثة، أو تم نقلها من قطاع الزراعة، إلى الصناعات غير الزراعية، بمعدل مساهمة وصل إلى 44.9٪.

الخطوة الثالثة: المشاركة الكاملة في تقسيم العمل في سلسلة القيمة العالمية. حيث عملت الصين على تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي، والانفتاح على العالم الخارجي في الوقت نفسه. ومنذ إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة في عام 1979م، شهدت المدن والمقاطعات الساحلية في الصين انفتاحًا شاملًا على الخارج، وفي عام 1986م، قدمت الصين طلبًا لاستعادة مكانتها في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (اتفاقية الجات)، وفي عام 2001م، انضمت -رسميًّا- إلى منظمة التجارة العالمية. وقد أدى التوسيع التجاري، وإدخال الاستثمارات الأجنبية، وتطوير الاقتصاد الموجه للتصدير في المناطق الساحلية في الصين إلى توفير عدد كبير من فرص العمل لنقل العمالة، وتوجيه الهيكل الصناعي ليتوافق مع المزايا النسبية للموارد، فضلًا عن اكتساب للقدرات التنافسية الدولية من أجل تصنيع المنتجات.

ونتيجةً للإصلاح والانفتاح، حقق الاقتصاد الصيني معدل نمو سنوي سريع، بلغ متوسط قدره 9.4٪ على مدار 40 عامًا. فمن ناحية، قدم هذا الإنجاز الصيني إسهامًا هائلًا بالنسبة للحاق الدول النامية بركب الدول المتقدمة، وتقارب الاقتصاد العالمي. ومن ناحية أخرى، حققت الاقتصادات الناشئة إنجازات تنموية ملحوظة، وذلك بسبب مشاركة العديد من الدول النامية في هذه الجولة من العولمة، ليظهر الاقتصاد العالمي اتجاه تقارب لأول مرة في تاريخه. ومن هنا، أصبحت سياسة الإصلاح والانفتاح في الصين تمتلك خصائصها الذاتية، وتتوافق مع قوانين التنمية العامة.

رابعًا: التطلع إلى إسهامات الصين الجديدة في الاقتصاد العالمي

لقد خاضت جمهورية الصين الشعبية مسيرة مجيدة على مدار 70 عامًا، حيث شهدت تنميتها الاقتصادية العديد من الاستكشافات، والدروس المستفادة عبر الأعوام الثلاثين الأولى، وكذلك العديد من الابتكارات، والخبرات خلال الأعوام الأربعين اللاحقة. وسواءً على مستوى المنعطفات، أو النجاحات التي تم تحقيقها، فقد مثلت جميعها كنوزًا قيمة على المستوى المعرفي، مما يستحق اعتزازنا بها، ويتوجب كذلك إسهامها في تجارب الدول النامية الأخرى التي تقوم بإجراء الاستكشافات نفسها، فضلًا عن استحقاق تضمينها في أحدث طبعات كتب الاقتصاد التنموي. فوفقًا للحكمة التي صقلتها الصين، والاتجاهات والأهداف المحددة التي وضعتها، والمنطق والمسار نفسهما الخاصين بالإصلاح والانفتاح، ستواصل الصين إجراء الاستكشافات العملية، والسعي لتقديم إسهامات جديدة، وأكبر للعالم أجمع، وذلك من خلال ما يلي:

أولًا: استمرارية، وارتقاء زخم النمو الاقتصادي على مستوى البعد الزمني. فمع تجاوز الاقتصاد الصيني نقطة تحول لويس، تلاشى العائد الديموغرافي، وأصبحت مرحلة تنمية الاقتصاد المزدوج على وشك الانتهاء تدريجيًّا. أما من منظور زخم النمو، فقد تلاشت -تدريجيًّا- مصادر دعم النمو الاقتصادي السريع، مثل نقل العمالة على نطاق واسع، وما نتج عنه من تأثيرات تساعد على إمداد العوامل، وزيادة الإنتاجية، كما يتطلب النمو الاقتصادي -بشكل متزايد- تحقيق بعض المسارات في ظل آلية السوق، مثل مبدأ البقاء للأصلح، وزيادة رأس المال البشري، والابتكار التكنولوجي، وغيرها من المسارات الأخرى لزيادة إنتاجية العوامل الكلية.

ومع ذلك، وكما تظهر الدروس المستفادة من تجارب العديد من الدول ذات الدخل المتوسط، فلا يمكن لعقيدة الاقتصاد الكلاسيكي الحديث في هذه المرحلة أن توجه الدولة -بشكل طبيعي- للانتقال إلى مرحلة الدخل المرتفع. حيث تكمن أهمية «فخ الدخل المتوسط» في الكشف عن عدم طبيعية التحول في زخم النمو الاقتصادي، وضرورة تهيئة الظروف لاستكشاف مصادر جديدة للنمو وفقًا للتحديات الخاصة التي تواجه كل دولة. وبالنسبة للصين، يتطلب هذا الأمر تعميقًا شاملًا لإصلاحات الهيكل الاقتصادي. إذ يمتلك التقدم الكبير على مستوى الإصلاحات تأثيرًا في زيادة

معـدل النمـو المحتمـل. ومـع مراعـاة فرضيـة تأثـير الإصلاحـات، سـيظل معـدل النمـو المحتمـل للصـين أعـلى -بشـكل ملحـوظ- مـن المتوسـط العالمـي، ومسـتوى النمـو في الـدول ذات الدخـل المرتفـع، مثـل الولايـات المتحـدة، لفـترة طويلـة مـن الزمـن. وهـذا يـدل عـلى أن الصـين سـتصبح قريبًـا أول أكـبر كيـان اقتصـادي في العـالم يختـبر -بشـكل كامـل- أشـكال التنميـة الاقتصاديـة كافـة، ويسـتكمل الانتقـال مـن مرحلـة الدخـل المنخفـض، إلى مرحلـة الدخـل المتوسـط، ومرحلـة الدخـل المرتفـع.

ثانيًـا: توسـيع منطـق الإصـلاح والانفتـاح والتنميـة، والمشـاركة عـلى مسـتوى البعـد المـكاني. حيـث يمتلـك مسـار الإصـلاح والانفتـاح والتنميـة في الصـين عـلى مـدار الأعـوام الأربعـين الماضيـة صفـة التـدرج إلى حـد مـا، أي إن المناطـق السـاحلية أخـذت زمـام المبـادرة في تطبيـق سياسـة الإصـلاح والانفتـاح، وحققـت -سريعًـا- نتائـج فعالـة عـلى مسـتوى التنميـة الاقتصاديـة، وهـو مـا يجسـد -في الواقـع- سياسـة «السـماح لبعـض المناطـق بتحقيـق الـثراء أولًا قبـل المناطـق الأخـرى». وفي ظـل الاتسـاع الملحـوظ في في فجـوة مسـتوى التنميـة بـين المناطـق في الصـين، بـدأت آليتـان في لعـب دور في تضييـق هـذه الفجـوة بـين المناطـق، وهـما: الآليـة الأولى، وهـي التـي تركـز -بشـكل أسـاسي- عـلى التسـويق، وهـو مـا يعنـي توليـد التصنيـع في المناطـق السـاحلية طلبًـا كبـيرًا عـلى العمالـة، مـما عمـل بـدوره عـلى جـذب تدفقـات العمالـة الريفيـة مـن مناطـق وسـط، وغـرب الصـين، وزيـادة دخـل الفلاحـين، وزيـادة إنتاجيـة العمـل بشـكل عـام. والآليـة الثانيـة، وهـي التـي تعتمـد -بشـكل أكـبر- عـلى السياسـات الحكوميـة، وهـو مـا يعنـي تطبيـق مختلـف الاسـتراتيجيات الإقليميـة المتوازنـة، بمـا في ذلـك اسـتراتيجية تنميـة المناطـق الغربيـة، مـما عمـل بـدوره عـلى تعزيـز تحسـين البنيـة التحتيـة، وبيئـة الاسـتثمارات في مناطـق وسـط، وغـرب الصـين.

ومـع تجـاوز الاقتصـاد الصينـي نقطـة تحـول لويـس، أصبـح نقـص العمالـة في المناطـق السـاحلية أكـثر وضوحًـا، مـما تسـبب في خسـارة التصنيـع كثيـف العمالـة للميـزة النسـبية في البدايـة. أمـا مناطـق وسـط، وغـرب الصـين فتمتلـك تمامًـا الـشروط اللازمـة لتحقيـق التحـول الصناعـي، وتشـكيل «النسـخة المحليـة مـن نمـط الإوز الطائـر". وفي الوقـت نفسـه، وضعـت الصـين مخططـات للتنميـة الإقليميـة، مثـل بنـاء منطقـة خليـج وقانغدونـغ - هونـغ كونـغ - مـاكاو الكـبرى، ودمـج منطقـة دلتـا نهـر اليانغسـتي، وغيرهـا مـن المخططـات الأخـرى، بهـدف الحفـاظ عـلى مزايـا التصنيـع مـن خـلال تكتـل اقتصاديـات الحجـم. ومـع فقـدان

الصناعات كثيفة العمالة -في النهاية- لميزتها النسبية في الصين، يتطلب الأمر تشكيل "النسخة الدولية من نمط الإوز الطائر»، وهو ما يعني نقل جزء من التصنيع إلى الدول، والمناطق المحيطة الغنية بالعمالة، مثل قارة إفريقيا، وغيرها من المناطق الأخرى. وفي هذا الصدد، تأخذ مبادرة «الحزام والطريق» زمام المبادرة على مستوى إنشاء البنى التحتية، ليتم بعدها تحقيق النقل الصناعي، وهو ما يتوافق مع مسار التنمية العام لنمط الإوز الطائر، ويثبت كذلك فعالية الممارسات التنموية المتدرجة الخاصة بالصين.

ثالثًا: تعميق الإصلاح، وتوسيع الانفتاح على أساس مفهوم المشاركة. حيث تسعى الدول كافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، ليس من أجل التنمية نفسها، وإنما لأن التنمية تؤدي إلى تحسين مستوى رفاهية الشعب، ولذلك فإن الإصلاح والانفتاح القائم على أساس تعزيز التنمية الاقتصادية لا يمكنه نيل اعتراف الشعب، وترحيبه إلا من منظور هذا الهدف. والجدير بالذكر أن جوهر الإنجازات العظيمة التي حققتها الصين خلال عملية الإصلاح والانفتاح على مدار الأعوام الـ41 الماضية يكمن تمامًا في مبدأ المشاركة.

ومع دخول الاقتصاد الصيني مرحلة جديدة من التنمية، سيضعف تأثير تحسين توزيع الدخل في آلية السوق نفسها. وفي ظل الظروف التي يتغير فيها نمط النمو من نموذج المدخلات، إلى نموذج الابتكار، سيتحول مصدر تحسين معدل الإنتاجية كذلك من إعادة تخصيص الموارد بين الصناعات، إلى بقاء الأصلح والأقوى من بين كيانات التشغيل، وبالتالي سيتم تعزيز دور آلية التدمير الإبداعي. وبالمشاركة في تقسيم العمل في سلسلة القيمة العالمية في المرحلة الأعلى من التنمية، سيكون التأثير التنافسي مع الدول المتقدمة أكبر من التأثير التكميلي. وكلما كان تطبيق الإصلاح والانفتاح أعمق، صغر مجال أمثلية باريتو (كفاءة باريتو)، وازدادت كذلك العقبات المحتملة أمام المصالح المكتسبة. وكل هذا يتطلب العمل في ظل قيادة أيديولوجية التنمية التي تتمحور حول الشعب، على تجسيد المشاركة في كامل عملية التنمية القائمة على تطبيق المزيد من الإصلاح والانفتاح.

الفصل الثالث

العولمة الاقتصادية.. توجه تاريخي

لا يمكن إيقافه

إن الحرب التجارية التي شنتها الولايات المتحدة ضد الصين، وشركائها التجاريين الرئيسين الآخرين، ما هي إلا شكل من أشكال التسلط ضد الدول الأخرى، وتعريض النظام الاقتصادي والتجاري العالمي للخطر بشكل كبير، مما يتسبب في ظهور عوامل خارجية سلبية هائلة، تهدف إلى منع، أو حتى عكس، اتجاه العولمة الاقتصادية الحالية. ومع ذلك، سواءً على مستوى النمط الاقتصادي، والاتجاه العام العالمي الحالي، أو على مستوى اعتبار الصين قوة اقتصادية كبرى تمثل ثاني أكبر اقتصاد، وأكبر دولة صناعية، وأكبر دولة تعمل في تجارة السلع، فضلاً عن كونها أكبر دولة تمتلك احتياطات من النقد الأجنبي على مستوى العالم، فكل ذلك يؤكد على أن العولمة الاقتصادية عبارة عن توجه تاريخي لا يمكن إيقافه بأي حال من الأحوال. حيث تعتبر الولايات المتحدة مشاركًا، ومستفيدًا مهمًّا من العولمة الاقتصادية، وبالتالي فإن مثل هذا النوع من النزعة الأحادية والحمائية، والسلوك المتسلط في العلاقات الدولية، لا يمكنه جعلها «عظيمة مرة أخرى».

أولًا: التنوع في نمط الاقتصاد العالمي وعوامل الدول النامية

تعد هذه الجولة الحالية من العولمة الاقتصادية عولمة تتضمن مشاركة عدد كبير من الدول النامية، وهو ما لم يحدث من قبل في التاريخ.

ففي البداية، لم تعد التجارة تمثل التجارة المنفصلة داخل الدول المتقدمة بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، وإنما تمثل التجارة التي تقام على أساس المزايا النسبية بين دول ذات مستويات مختلفة من التنمية. فعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة صادرات

الـدول ذات الدخـل المرتفـع التـي تسـتهدف الـدول ذات الدخـل المتوسـط والمنخفـض مـن 12.9٪ في عـام 1990م، إلى 29.1٪ في عـام 2017م، بينـما ارتفعـت نسـبة الـواردات مـن 14.8٪، إلى 34.2٪.

ثانيًـا: حـدوث ظاهـرة التقـارب الاقتصادي لأول مرة. فخـلال الفـترة 1990- 2017م، وبالنظر إلى المسـتوى المتوسـط لـكل مجموعـة مـن الدخـل، نجـد أن معـدل النمـو الحقيقـي للـدول ذات الدخـل المنخفـض، والشريحـة الدنيـا مـن الـدول ذات الدخـل المتوسـط، والشريحـة العليـا مـن الـدول ذات الدخـل المتوسـط كان أعـلى -بشـكل ملحـوظ- مـن الـدول ذات الدخـل المرتفـع. ونتيجـة لذلـك ارتفعـت نسـبة الشريحـة الدنيـا مـن الـدول ذات الدخـل المتوسـط مـن إجـمالي حجـم الاقتصـاد العالمـي مـن 22.0٪، إلى 35.3٪. أمـا نسـبة الصـين مـن إجـمالي حجـم الناتـج المحـلي للـدول ذات الدخـل المتوسـط والمنخفـض، فقـد ارتفعـت مـن 9.9٪، إلى 36.0٪. كـما أدى تقـارب الاقتصـاد العالمـي إلى تحقيـق إنجـازات ملحوظـة في مجـال الحـد مـن الفقـر عـلى مسـتوى العـالم.

وفي المقابـل، اسـتفادت الولايـات المتحـدة، والـدول الأخـرى ذات الدخـل المرتفـع مـن العولمـة كذلـك. حيـث عمـل تصديـر المنتجـات ذات رأس المـال الكثيـف، والاسـتثمارات في الـدول الناميـة عـلى تمكـين أصحـاب رؤوس الأمـوال، مـن التحـول مـن شركات متعـددة الجنسـيات، ومسـتثمرين عالميـين، إلى مؤسسـات ماليـة في وول سـتريت، وتكويـن الـثروات. فضـلاً عـن أنـه مـع إيمانهـم الراسـخ بمـا يسـمى «الاقتصـاد المتدفـق للأسـفل"، فـإن أصحـاب رؤوس الأمـوال يمتلكـون مكانـة تفـاوض عاليـة في القـرارات السياسـية، بينـما لم تتمكـن الطبقـة منخفضـة الدخـل، والطبقـة الوسـطى مـن تقاسـم فوائـد العولمـة بشـكل كامـل بعـد.

وفي هـذا الصـدد، يقـع اللـوم عـلى السياسـات الاقتصاديـة، والاجتماعيـة الداخليـة في الولايـات المتحـدة. حيـث إن الغالبيـة العظمـى مـن الاقتصاديـين الأمريكيـين، وكذلـك الـرأي العـام في المجتمـع الأمريـكي، يـرون هـذا الأمـر بوضـوح كبـير، وهـو التبايـن في درجـة إعـادة توزيـع السياسـات الاجتماعيـة الـذي يميـز الولايـات المتحـدة -بشـكل واضـح- عـن السـويد، والـذي يتمثـل في امتـلاك الفئـة الأغنـى مـن الشـعب (وتمثـل 20٪) ثـروات المجتمـع بـأسره، وتصـل هـذه النسـبة في السـويد إلى 33٪، بينـما تصـل في الولايـات المتحـدة إلى 84٪.

وبتحويل اللوم على الصين، وشركائها التجاريين الآخرين، فإنه يوجد احتمالان اثنان فقط، وهما إما الافتقار إلى المعرفة العامة الأساسية في مجال الاقتصاد، أو تحويل التناقضات، على حساب الإضرار بالاقتصاد العالمي، ومصالح الشركاء التجاريين، لزيادة الأصوات لأنفسهم. وعلى أي حال، فإن هذا النهج يتمثل -على المستوى الأيديولجي- في كل من الشعبوية والقومية والحمائية، وهو ما يمثل ضررًا سواءً كان ذلك مفيدًا للدول الأخرى، وناخبيها كذلك.

ثانيًا: دور الصين كعامل دفع واستقرار للاقتصاد العالمي

منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، وبخاصة بعد دخولها ضمن الاقتصادات العشر الأولى على مستوى العالم في عام 1990م، قدمت الصين إسهامات كبيرة في الاقتصاد العالمي من خلال نموها الاقتصادي الهائل والمستقر. وهو ما يقدم بدوره إسهامات للعالم على مستوى التوسع التجاري، والتقارب الاقتصادي، والحد من الفقر، وغيرها من المجالات الأخرى. وبعد عام 1990م، تجاوز حجم إسهام الاقتصاد الصيني في زيادة حجم الاقتصاد العالمي 10٪. ومنذ اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008م، ظل معدل إسهامها في نمو الاقتصاد العالمي محافظًا على نسبة 30٪ تقريبًا. ونجد أنه في حال لم يكن هناك اقتصاد صيني، أو نمو على مستواه خلال الفترة 1990- 2017م، فسيخسر الاقتصاد العالمي 0.43 نقطة مئوية، أي إن معدل نموه سينخفض بنسبة 15.4٪، أما خلال الفترة 2007- 2017م، فستصل هذه الخسارة إلى 0.61 نقطة مئوية، بانخفاض قدره 25.6٪.

وفي المقابل، تعتمد الولايات المتحدة -بشكل كبير- على الاقتصاد العالمي كذلك. حيث إنها تستمر في تصعيد حدة النزاعات التجارية التي تخلقها مع الصين، محاولةً بهذا ضرب الاقتصاد الصيني، وعرقلة عملية التنمية في الصين، الأمر الذي سيضر حتمًا بالنمو الاقتصادي العالمي إلى حد كبير، لدرجة أنه سيؤدي حتى إلى تراجع الإنجازات التي حققها العام حتى الآن.

وهنا قد نتساءل، كيف سيؤثر هذا التراجع على الاقتصاد الأمريكي نفسه؟ حيث

إن هنـاك ظاهـرة في الاقتصـاد الـكلي الـدولي يمكـن تسـميتها بـ"الامتـداد" المـؤدي إلى "الارتـداد". وفي هـذا الصـدد، يقصـد بهـذا العوامـل الخارجيـة السـلبية الهائلـة التـي تسـببت بهـا الولايـات المتحـدة تجـاه الاقتصـاد العالمـي بعـد أن أضرت بـدول أخـرى، والتـي سـيكون لهـا تأثـير معاكـس في نهايـة المطـاف، مـما سـيؤدي حتـمًا إلى تـضرر الاقتصـاد الأمريـكي نفسـه.

ثالثًا: توسيع الإصلاح والانفتاح، والبناء الجيد للذات يقدم إسهامات على المستوى العالمي

في واقـع الأمـر، لا بـد أن نعـترف أن الصـين غـير مسـتعدة بعـد لتصعيـد الحـرب التجاريـة. حيـث أكـد الأمـين العـام شي جـين بينـغ -مـرارًا وتكـرارًا- عـلى وجـوب الحفـاظ عـلى درجـة عاليـة مـن اليقظـة، لمنـع وقـوع أحـداث موافقـة لنظريتـي "البجعـة السـوداء"، و"وحيـد القـرن الرمـادي" عـلى أرض الواقـع، فمـن ناحيـة، لا بـد مـن المبـادرة لمنـع المخاطـر، وامتـلاك اسـتراتيجيات متقدمـة للتعامـل مـع المخاطـر والتحديـات ومعالجتهـا، ومـن ناحيـة أخـرى، لا بـد مـن الاسـتعداد -بشـكل جيـد- لخـوض المعـارك بهـدف منـع المخاطـر، وكذلـك تطبيـق الاسـتراتيجيات، وخـوض المعـارك، لتحويـل الخطـر إلى أمـان، والأزمـات إلى فـرص.

وعـلى صعيـد آخـر، تعتـزم الولايـات المتحـدة تصعيـد حـدة النزاعـات التجاريـة، والتـي تعد -في أحسـن الأحـوال- مزيجًـا مـن الأحـداث الموافقـة لنظريتـي "البجعـة السـوداء"، و"وحيـد القـرن الرمـادي"، وكلهـا تخضـع لتقديـر الصـين المسـبق لمنـع المخاطـر الكـبرى، ونـزع فتيلها. ولذلـك لـن تتعـارض التنميـة مـع التوزيـع الاسـتراتيجي للصـين، وجـدول أعمالهـا الخـاص بتحقيـق أهـداف «المئويتـين».

فالتخـلي عـن الإجـراءات المضـادة، والجلـوس بشـكل سـلبي ليسـا الطريقـة المعتـادة للتعامـل مـع الحـرب التجاريـة التـي يشـنها الطـرف الآخـر، كـما أنهـا لا تمثـل الطريقـة التـي ينبغـي عـلى دولـة ناميـة كـبرى مثـل الصـين اتباعهـا. وبعبـارة أخـرى، يمكـن القـول إن إسـهام الصـين في الاقتصـاد العالمـي، والعولمـة الاقتصاديـة لا يكمـن في هـذا الصـدد. حيـث إن تصرفـات الصـين فيمـا يتعلـق بالحفـاظ عـلى القانـون، والنظـام العالميـين، وتحقيـق

الاستقرار على مستوى الاقتصاد العالمي، تعتمد جميعها على الالتزام بنهج الإصلاح والانفتاح، والتوسع فيه. فمن خلال تجربة الأعوام الأربعين الماضية، أدركت الصين أن سياسة الإصلاح والانفتاح يمكنها أن تجلب الأموال الحقيقية، أو حتى الأرباح الفورية، وهو ما يعني المساعدة في زيادة معدل النمو المحتمل. كما أن الضغط الخارجي لن يضعف، بل على العكس، سيعزز من شعورها بالحاجة الملحة لتحقيق المزيد من الإصلاح والانفتاح.

واستنتاجًا لما سبق، نستعرض النقاط التالية: أولًا: تعمل الولايات المتحدة على تقويض نظام التجارة العالمية، والإضرار بالنمو الاقتصادي العالمي، بل وإعاقة العولمة الاقتصادية عن نيل رضا الناس. ثانيًا: من شأن استمرار الولايات المتحدة في تصعيد حدة النزاعات التجارية إلحاق الضرر بالاقتصاد العالمي، مما يتسبب في خسائر للصين، والولايات المتحدة على حد سواء، وكذلك إلحاق الضرر المباشر بالدول المتقدمة الأخرى، والاقتصادات الناشئة، والدول النامية. ثالثًا: سيؤدي هذا النوع من السلوك -لا محالة- إلى معارضة جميع الدول، بحيث ستلعب الدول النامية دورًا مهمًا في الحفاظ على النظام الاقتصادي والتجاري الدولي، وصياغة القواعد الاقتصادية والتجارية الدولية. رابعًا: الصين لا تريد الحرب، ولا تحبها، ولا تخاف منها، وترى أن طريقة التصدي للحرب بالحرب طريقة معقولة كذلك. وفي الوقت نفسه، تعمل الصين على القيام بأمورها الخاصة جيدًا، وتعزيز الإصلاح، واستخدام عوائد الإصلاح لتحقيق الاستقرار في النمو، واستخدام السياسات الاجتماعية لتحقيق الاستقرار على مستوى معيشة الشعب، وزيادة درجة الانفتاح على العالم الخارجي، والحفاظ على العولمة الاقتصادية.

الفصل الرابع

العولمة الاقتصادية.. من المشاركة واسعة النطاق إلى الحوكمة متعددة الأطراف

في الوقت الذي يظهر فيه السياسيون في بعض أنحاء العالم اتجاهًا مناهضًا للعولمة، وصل الأمر أن تحولت بعض الدول -بوضوح- إلى مسار الأحادية، وفي هذا الصدد، دعونا نراجع التاريخ الحديث للعولمة، للإجابة عن السؤالين التاليين: أولًا: لماذا يتوجب علينا إنقاذ العولمة؟ وثانيًا: كيف يمكننا إنقاذ العولمة من خلال الحفاظ على منظومة الحوكمة متعددة الأطراف؟

حيث أشار الخبير الاقتصادي السابق بالبنك الدولي، ويليام إيسترلي (William Easterly) إلى أن فقراء العالم يواجهون نوعين من المآسي، وهما: المأساة الأولى المعروفة لدى الجميع، وهي أن مئات الملايين من الناس يعيشون في فقر مدقع، ويحتاجون إلى المساعدات الإنمائية بشكل عاجل. والمأساة الثانية التي يتجنب الكثير من الناس الحديث عنها، والتي تتمثل في استثمار الدول المتقدمة لتريليونات الدولارات كمساعدات على مدار عقود، ولكن دون نجاح يذكر. ومن ناحيتنا، فنحن نطلق على هاتين المأساتين اسم «مآسي إيسترلي»، ونرى أنه يتوجب على العولمة محاولة معالجة قضية الفقر العالمي هذه.

وفيما يتعلق بالعولمة، فإن الاقتصاديين ينطلقون من فرضية أن الدول ذات الدخل المنخفض يمكنها أن تنمو بشكل أسرع، ويتوقعون تقارب مستويات الدخل بين الدول الغنية، والدول الفقيرة، ومن ناحية أخرى، ينطلق علماء الاجتماع أيضًا من جدلية مسيرة التنمية بين الدول الفقيرة، والدول الغنية، معتقدين أن التقدم في جميع أنحاء العالم يجب أن يتبع مسار العملية الخطية، وبالتالي يمكن تكرار مسار الدول الغنية في الدول الفقيرة. ومع ذلك، فوصولًا إلى تسعينيات القرن العشرين على الأقل، لم تتحقق أي من هذه الفرضيات، بل على العكس، أصبح الأثرياء أكثر ثراءً، والفقراء أكثر فقرًا.

ولم تتغير مميزات العولمة، أو يتولد عنها نتائج جديدة، ومرغوب فيها أكثر إلا بعد ذلك الوقت بقليل، أي منذ فترة التسعينيات.

ففي البداية، بدأت المزيد من الدول النامية، ودول الاقتصاد المخطط سابقًا في تبني العولمة الاقتصادية، مما وسع من نطاق المشاركين في تقسيم العولمة للعمل، ليجدوا أماكنهم المحددة -على التوالي- في سلسلة القيمة العالمية، ويتقاسموا ثمار التجارة، والاستثمار عبر الحدود، والامتداد التكنولوجي. ومن بين 164 عضوًا في منظمة التجارة العالمية (WT)، والذين يشكلون حاليًا 84٪ من إجمالي حجم التجارة العالمية، فقد انضم أكثر من نصفهم بعد تأسيس الدول الأعضاء في الأول من يناير عام 1995م.

ثانيًا: تعيد المشاركة على نطاق أوسع التجارة العالمية إلى النمط الريكاردي، بناءً على المزايا النسبية. ففي ظل الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وانعزال الشمال والجنوب، أصبح نطاق التجارة العالمية ضيقًا ومنقسمًا، وأصبحت دول الغرب تقوم بالتجارة البينية للصناعة (intra-industry trade) فيما بينها، فضلاً عن أن دول الاقتصاد المخطط في الأصل، والدول النامية لم تشارك بعد في التقسيم العالمي للعمل. وفي المقابل، لم تعد التجارة قائمة على الميزة النسبية لعامل الهبات، كما ظهرت نظريات تشرح أسباب وجود التجارة من حيث اقتصاديات الحجم. أما في ظل اتساع نطاق درجة المشاركة في العولمة، فإن نوع التجارة يعود إلى التجارة البينية للصناعة (inter-industry trade) على أساس المزايا النسبية، حيث تقوم الدول النامية بتجارة المنتجات كثيفة العمالة، والمنتجات كثيفة رأس المال في الدول المتقدمة، مما يزيد من عوائد العمالة، ورأس المال في هذين النوعين من الدول على حد سواء. وهذا يعني أنه في الاقتصادات الناشئة، تساعد قوى السوق المزيد من العمالة، والأسر ذات الدخل المنخفض على تقاسم نتائج العولمة، وفي بعض الدول المتقدمة، يؤدي فشل السياسات الاجتماعية الحكومية، أو فشل إعادة التوزيع إلى جعل بعض العمالة تخسر في عملية العولمة.

ثالثًا: تؤدي المشاركة في التقسيم العالمي للعمل، وتعزيز الإصلاح المحلي، والتنافس من خلال الانفتاح، إلى خلق فرص للدول النامية للاستفادة من ميزة تقدمها المتأخر عن غيرها من الدول، للحاق بركب الدول المتقدمة، وإظهار اتجاه التقارب الاقتصادي

العالمي بشكل أولي. فإذا أخذنا عام 1990م كنقطة تحول، سنجد هيمنة «تأثير ماثيو» قبل هذا التوقيت، أي أن الدول ذات متوسط الدخل الفردي المرتفع عند نقطة البداية كان لديها معدلات نمو أعلى في وقت لاحق، ليحتل تأثير التقارب مركز الهيمنة بعد ذلك، أي أن الدول ذات متوسط الدخل الفردي المنخفض كان لديها معدلات نمو أعلى في وقت لاحق. ونتيجة لذلك حدث انخفاض ملحوظ في تعداد الفقراء حول العالم. فخلال الفترات 1981- 1993م، و1993- 2005م، و2005- 2015م، بلغ متوسط الانخفاض السنوي في معدل الفقر المطلق على مستوى العالم 0.2٪، و2.7٪، و5.5٪ على الترتيب. وخلال الفترة 1981- 2015م، بلغت مساهمة الصين في مجال الحد من الفقر العالمي 76.2٪.

وفي المستقبل، ستظهر العولمة، والحوكمة الخاصة بها سمتين متعارضتين، وهما: أولاً: ظهور الاتجاه المناهض للعولمة بدرجة معينة في ظل تأثير السياسات الشعبوية لبعض الدول المتقدمة، فضلاً عن ظهور التوجه نحو الأحادية في صياغة قواعد الحوكمة العالمية، مما يعمل بدوره على ازدياد صعوبة الآليات الثنائية الخاصة بمعالجة القضايا العالمية المشتركة. ثانيًا: مع التغيرات في نمط توزيع الاقتصاد العالمي، وتوازنه، يتزايد مع مرور الوقت تحول الاقتصادات الناشئة، والدول النامية التي تحتل حصة أكبر في الاقتصاد العالمي، إلى قوى مهيمنة تعمل على الحفاظ على العولمة، وتمتلك حق المشاركة في صياغة القواعد الاقتصادية الدولية. وهو ما يؤدي بدوره إلى أن التعددية لم تعد مجرد قيمة، بل أصبحت تتمتع باحتياجات واقعية، وأساس للوجود، وقوى دافعة في الوقت نفسه. وبما أن العولمة ذات المشاركة واسعة النطاق تعود بالنفع على المزيد من الدول، لذا فإن العولمة لن تتراجع إلى الوراء بناءً على رغبة عدد قليل من الدول. ومن هنا، تتطلع جميع دول العالم بالفعل أن تكون الجولة التالية من العولمة أكثر شمولية، وهو الأمر الذي يتطلب إعادة تشكيل منظومة حوكمة العولمة بالاعتماد على أيديولوجية، وآلية التعددية.

ومن ناحية أخرى، نجد أنه تمامًا مثلما يجب إهلاك وتجديد البنية التحتية والآلات، والمعدات التي تنتج المنتجات الخاصة، فإن المؤسسات التي تتبع نظام بريتون وودز، وخاصةً منظمة التجارة العالمية، بصفتها موردًا للسلع العامة العالمية، تحتاج أيضًا إلى مواكبة العصر، وإجراء الإصلاحات اللازمة، بحيث يكمن المفتاح الرئيس في الحفاظ على

القيـم، والمبـادئ الأساسـية الخاصـة بمنظمـة التجـارة العالميـة، مثـل الانفتـاح والشـمولية وعـدم التمييـز، وضـمان المصالـح الإنمائيـة، والمسـاحة الخاصـة بسياسـات الـدول الناميـة. ولقـد أثبتـت تجربـة الصـين، وغيرهـا مـن الاقتصـادات الناشـئة، والـدول الناميـة، أن التعـاون المفتـوح عبـارة عـن سـلاح سـحري لتعزيـز النمـو الاقتصـادي، وأن التجـارة الحـرة، والعولمـة الاقتصاديـة يمثـلان توجهًـا تاريخيًّـا لا يمكـن إيقافـه، فضـلاً عـما يقدمانـه مـن قـوة دفـع كبـيرة لتنميـة جميـع دول العـالم.

الفصل الخامس

الإسهام بقوى مراكز الفكر لبناء مجتمع

مصير مشترك أوثق بين الصين وإفريقيا

في خطابه خلال حفل افتتاح قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي انعقد في سبتمبر من عام 2018م، أعلن الرئيس شي جين بينغ أن الصين ستعمل مع إفريقيا -بشكل مشترك- لتطبيق الإجراءات الثمانية الكبرى، والتي تتمثل في «تعزيز الصناعات، وتوصيل المرافق، وتسهيل التجارة، والتنمية الخضراء، وبناء القدرات، والرعاية الصحية، والتبادلات الثقافية، والأمن والسلامة». وقد عملت هذه الجوانب على رسم مخطط تنموي لتطوير العلاقات الصينية الإفريقية في العصر الجديد، وفتح فصل رائع في تاريخ التعاون الصيني الإفريقي في العصر الجديد. وباعتبارها إجراءات ملموسة لتنفيذ حراك التبادلات الثقافية، فقد أعلن الرئيس شي جين بينغ كذلك أن الصين قد قررت إنشاء معهد الدراسات الصينية الإفريقية، لتعميق التعلم المتبادل، والتبادل الحضاري مع الجانب الإفريقي.

وفي إبريل عام 2019م، تم إنشاء معهد الدراسات الصينية الإفريقية، والذي يتبع الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، في مدينة بكين رسميًّا، وأرسل الرئيس شي جين بينغ رسالة تهنئة للمعهد، آملاً أن يتمكن المعهد من تجميع الموارد الخاصة بمراكز الفكر الأكاديمية بين الصين وإفريقيا، لتعزيز التفاهم، والصداقة المتبادلة بين الشعبين الصيني والإفريقي، وطرح الأفكار، والمقترحات بشأن التعاون بين الصين وإفريقيا، والتعاون بين الصين وإفريقيا من ناحية، والأطراف الأخرى من ناحية ثانية، والإسهام في تعزيز تنمية العلاقات الصينية الإفريقية، وبناء مجتمع مصير مشترك للبشرية. ومن هنا، تتمثل مهمة، ومسؤولية الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، ومعهد الدراسات الصينية الإفريقية التابع لها، وجميع الباحثين في الدراسات الإفريقية في

الصـين في دراسـة، وتطبيـق فحـو رسـالة التهنئـة هـذه، والوفـاء بـكل مـا ورد فيهـا مـن توقعـات مسـتقبلية صادقـة.

أولًا: أهمية تعميق التعاون الصيني الإفريقي

تعكـس فحـوى رسـالة التهنئـة التـي أرسـلها الرئيـس شي جـين بينـغ لمعهـد الدراسـات الصينيـة الإفريقيـة -بشـكل كامـل- الأهميـة التـي يوليهـا كل مـن الرئيـس الصينـي، والجانـب الصينـي للتعـاون، والتبـادلات الإنسـانية والثقافيـة بـين الصـين، وإفريقيـا. فعالمنـا اليـوم يواجـه تغـيرات كبـيرة لم تحـدث منـذ قـرن مـن الزمـان، والتـي تتجـلى أهـم مظاهرهـا فيـما يـلي: أولًا: اتجـاه العـالم نحـو تعدديـة الأقطـاب السياسـية والاقتصاديـة، والنهضـة السريعـة لـدول الأسـواق الناشـئة، والـدول الناميـة، وتـوازن القـوى الدوليـة بشـكل أكـبر مـن ذي قبـل. ثانيًـا: عـدم إمكانيـة إيقـاف توجـه العولمـة الاقتصاديـة رغـم مـا تواجهـه مـن ريـاح معاكسـة، وتسـارع تقـدم منظومـة الحوكمـة العالميـة، والنظـام الـدولي القائمـين عـلى مبـدأ التعدديـة. ثالثًـا: تعزيـز ثـورة التكنولوجيـا الجديـدة للطابـع المعلومـاتي في المجتمـع، ومـا تـؤدي إليـه مـن تأثـير، وتحويـل لنمـط الحيـاة الاجتماعيـة، وأسـاليب الإدارة. وأخـيرًا لم تكـن مصائـر شـعوب العـالم مرتبطـة -بشـكل وثيـق- في السـابق كـما هـي اليـوم، مـع التطـور العميـق للتنـوع الثقـافي الـذي يشـهده عالمنـا اليـوم.

فوفقًـا لبيانـات البنـك الـدولي، في عـام 2017م، قـد بلـغ إجـمالي تعـداد سـكان الصـين 1.39 مليـار نسـمة، أي مـا يعـادل 18.4٪ مـن إجـمالي تعـداد سـكان العـالم، وبلـغ إجـمالي الناتـج المحـلي فيهـا 12.24 تريليـون دولار أمريـكي، وهـو مـا يمثـل 15.1٪ مـن إجـمالي الناتـج المحـلي العالمـي، في حـين بلـغ إجـمالي تعـداد سـكان 54 دولـة إفريقيـة 1.22 مليـار نسـمة، أي مـا يعـادل 16.2٪ مـن إجـمالي تعـداد سـكان العـالم، وبلـغ إجـمالي الناتـج المحـلي في إفريقيـا 2.27 تريليـون دولار أمريـكي، وهـو مـا يمثـل 2.8٪ مـن إجـمالي الناتـج المحـلي العالمـي. ومـن هنـا، تلعـب كل مـن الصـين، باعتبارهـا أكـبر دولـة ناميـة في العـالم، وإفريقيـا، باعتبارهـا القـارة التـي تضـم أكـبر تكتـل للـدول الناميـة في العـالم، دورًا مهـمًّا في هـذا التغـير الكبـير الـذي يشـهده العـالم.

حيث إنه قد سبق للصين، وإفريقيا مواجهة صعوبات مماثلة، وتمتلك كلتاهما رغبة قوية في تحقيق نهضة قومية، كما أنهما تواجهان قضية التنمية المشتركة، وتكملان بعضهما بعضًا في العديد من الجوانب. وفي الوقت الحاضر، اقترب متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين من 10 آلاف دولار أمريكي بالفعل، لتقترب -أكثر وأكثر- من العتبة التي حددها البنك الدولي للانتقال من مستوى الشريحة العليا من الدول ذات الدخل المتوسط، إلى مستوى الدول ذات الدخل المرتفع، وبهذا تواجه الصين مهمة الانتقال من مرحلة النمو السريع، إلى مرحلة التنمية عالية الجودة. أما على مستوى الدول الإفريقية، فلا تزال الغالبية العظمى منها في مصاف الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، غير أنها أظهرت زخمًا جيدًا للنمو في الأعوام الأخيرة، ولديها إمكانات كبيرة لتحقيق التنمية. فقارة إفريقيا تتمتع بخصائص معدل الخصوبة المرتفع، ومتوسط العمر المنخفض، والقوى العاملة الوفيرة، فضلاً عن مزايا النمو الاقتصادي المتمثلة في انخفاض نقطة انطلاق التنمية، والميزة القوية للتقدم المتأخر عن غيرها من الدول، غير أن لديها بعض الاختناقات التنموية، مثل البنية التحتية المتأخرة، ومهارات العمالة غير الكافية نسبيًّا، والقدرات الإدارية الضعيفة، وغيرها من المشاكل الأخرى.

وكما يقول المثل الإفريقي «إذا أردت السفر سريعًا، فاذهب بمفردك، أما إذا أردت السفر بعيدًا، فاذهب بصحبة آخرين»، فيمكن لكلا الجانبين الصيني، والإفريقي استخدام المعرفة، والتكنولوجيا الحالية، والتكامل بين هذه الجوانب سالفة الذكر لمواجهة التحديات المشتركة بين الطرفين. فخلال 40 عامًا من الإصلاح والانفتاح، تمكنت الصين من تحقيق أسرع معدل نمو اقتصادي في العالم خلال الفترة نفسها، وتحسنت مستويات معيشة شعبها بشكل كبير، مما خلق معجزة تنموية في تاريخ الاقتصاد العالمي. وخلال عملية الإصلاح والانفتاح والتنمية، والمشاركة هذه، اكتسبت الصين خبرات متراكمة مهمة. إذ يكمن وراء قصة الصين الحكمة الصينية التي من شأنها أن تكون مرجعًا صينيًّا لدول نامية أخرى، بما في ذلك قارة إفريقيا.

فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بتقليص الفوارق الإقليمية، عملت الصين من خلال تطبيق استراتيجيات التنمية الإقليمية المتوازنة، على زيادة استثماراتها في مناطق وسط، وغرب الصين، وهو ما عمل بدوره على تحسين بيئة الاستثمار، وظروف البنية التحتية في المناطق المتأخرة. ومع تراجع المزايا النسبية للتصنيع في المناطق الساحلية،

تحققت التنمية الإقليمية المتوازنة من خلال نقل الصناعات من المناطق الساحلية، إلى مناطق وسط، وغرب الصين. وبما أن منطق هذا النجاح يتوافق مع القوانين العامة للتنمية، لذا يمكن اتخاذه كمرجع من خلال بناء «الحزام والطريق» الذي تعززه مبادئ الانفتاح والشمولية، والتشاور المشترك، والبناء المشترك، والتقاسم المشترك، والفوز المشترك، وبالتالي مساعدة الدول الإفريقية كافة على تحقيق تنمية أسرع، وذلك من خلال الجمع بين القوى المشتركة للجانبين الصيني، والإفريقي على مستوى الإبداع والتماسك والعمل.

ثانيًا: التعلم المتبادل بين الحضارتين الصينية والإفريقية.. من التاريخ إلى المستقبل

في عام 2014م، أشار الرئيس شي جين بينغ في خطابه الذي ألقاه في مقر اليونسكو العام إلى أن الحضارات يتم إثراؤها وتنوعها عن طريق التبادلات، والمرجعيات المتبادلة. فالتبادلات والمرجعيات المتبادلة بين الحضارات المختلفة تمثل القوى الدافعة لتنمية، وتقدم البشرية جمعاء. والتعلم المتبادل، والتبادل الحضاري بين الحضارتين الصينية، والإفريقية لا يعد جزءًا مهمًّا من التبادلات الثنائية للجانبين وحسب، وإنما يساعد كذلك على تعزيز التفاهم المتبادل، وتعميق الصداقة والتعاون بين الجانبين، فضلاً عما يقدمه من قوة دفع لتنمية الصين، وكل الدول الإفريقية. حيث إن قارة إفريقيا تعد واحدة من الأماكن التي تمثل أصل البشر القدماء، والحضارات القديمة في العالم، فضلاً عن كونها واحدة من أقدم الأماكن التي تمثل أصل الصناعة، والزراعة في العالم. وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية، والممارسات الاجتماعية، والإبداعات الفنية طويلة المدى، تراكم لدى شعوب الدول الإفريقية حكمة غنية، لتقدم بهذا إسهامات كبيرة في تطوير الحضارة العالمية.

وبما أن الموروث الحضاري يتمثل في الجين المتأصل لدولة، أو قومية بعينها. فبالنسبة للدول التي تمتلك مثل هذا النوع من الحضارات، فإن احترام الذات الثقافية، والثقة بالنفس الثقافية هما أساس ومصدر الثقة بالنفس لتحقيق التنمية الاقتصادية، والتخلص من الفقر، والنهضة القومية. أما بالنسبة للشركاء، أو الدول والمؤسسات

التـي ترغـب في مـد يـد العـون، فيجـب أن تقـوم التعاونـات الدوليـة، أو حتـى المسـاعدات الدوليـة التـي تهـدف إلى تعزيـز التنميـة الاقتصاديـة، عـلى أسـاس فهـم واحـترام كافيـين للـتراث الثقـافي الخـاص بـشركاء التعـاون، مثـل التاريـخ، والثقافـة، والأعـراف الاجتماعيـة، وغيرهـا مـن الأمـور الأخـرى.

ومـن ناحيـة أخـرى، نجـد أن بعـض دول الغـرب قـد اسـتعمرت إفريقيـا لفـترة طويلـة مـن الزمـن، ونهبـت مقدراتهـا الاقتصاديـة، مـما تسـبب في أضرار ثقافيـة هائلـة، وجعـل قـارة غنيـة بالمنتجـات، وتمتلـك تاريخًـا عريقًـا مثـل قـارة إفريقيـا تعـاني مـن صعوبـات كبـيرة، لتصبـح بعدهـا أرضًـا فقـيرة، ومتأخـرة. وبعـد الحـرب العالميـة الثانيـة، تمكنـت بعـض الـدول الإفريقيـة -تباعًـا- مـن نيـل اسـتقلالها الوطنـي، وشرعـت في طريـق التنميـة المسـتقلة. كـما حاولـت بعـض دول الغـرب المتقدمـة تقديـم المسـاعدات لهـذه الـدول. ومـع ذلـك، فـإن الأمـر تمامًـا كـما قـال الخبـير الاقتصـادي السـابق بالبنـك الـدولي، ويليـام إيسـترلي (Wiliam Easterly) عنـد حديثـه عـن الحالـة الراهنـة للفقـر في العـالم، حيـث قـال إن فقـراء العـالم يواجهـون نوعـين مـن المآسي، وهـما: المأسـاة الأولى المعروفـة لـدى الجميـع، وهـي أن مئـات الملايـين مـن النـاس يعيشـون في فقـر مدقـع، ويحتاجـون إلى المسـاعدات الإنمائيـة بشـكل عاجـل. والمأسـاة الثانيـة التـي يتجنـب الكثـير مـن النـاس الحديـث عنهـا، والتـي تتمثـل في اسـتثمار الـدول المتقدمـة لقـدر كبـير مـن الأمـوال كمسـاعدات عـلى مـدار عقـود، دون وجـود نجـاح كبـير لفـترة طويلـة مـن الزمـن.

ويكمـن السـبب الرئيـس لوجـود «مـآسي إيسـترلي» في أن هـذه الـدول التـي كانـت تسـتعمر الـدول الإفريقيـة في السـابق لا تعـرف -غالبًـا- كيفيـة احـترام ثقافـة، وذات الشـعوب الإفريقيـة، بـل إنهـا -في بعـض الأحيـان- كانـت تقـوم بأعـمال متغطرسـة عـلى غـرار كبلينـغ، متجاهلـة الظـروف الوطنيـة الفعليـة لمتلقـي المسـاعدات، وتعتمـد عـلى التفكـير الرغبـوي في تطبيـق مخططـات الحـد مـن الفقـر التـي وضعهـا الغربـاء، أي خـبراء دول الغـرب. وبالنسـبة لأي دولـة، أو منطقـة، أو مجتمـع، أو أسرة، أو فـرد، يمكـن القـول إن الفقـر دائمًـا مـا يكـون محـددًا وفرديًّـا، وينتـج عـن العديـد مـن العوامـل الفريـدة، أو مجموعـات مركبـة منهـا. ولذلـك لا يتوقـع مـن الخـبراء، ومسـؤولي البرامـج، والنشـطاء الخيريـين الذيـن نشـؤوا في بيئات مؤسسـية، وثقافيـة عـلى بعـد آلاف الأميـال، تحديـد القضايـا الخاصـة وفهمهـا ومعالجتهـا.

وعلى صعيد آخر، فإن إنجازات الإصلاح والانفتاح في الصين مستمدة -بشكل أساسي- من الثقة بالنفس على مستوى المسارات والنظريات والأنظمة، والثقافة الخاصة بالصين، ومن بينها الثقة بالنفس الثقافية، والتي تمثل ثقة بالنفس على مستوى أكبر من الأساسية، والنطاق الواسع والعمق. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل «الثقة بالنفس في المجالات الأربعة» هذه أيضًا الغذاء الروحي، والدافع العملي لتحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية. فقد سبق أن عانى الشعب الصيني من الاضطهاد المادي، والثقافة لفترة طويلة من الزمن، وبالتالي فهو يدرك أهمية التراث الحضاري الخاص به في تحقيق النهضة القومية، ولذلك فهو يعرف أيضًا كيفية احترام حضارات القوميات الأخرى، غير أنه يحسن تعلم واستيعاب القيم المفيدة للحضارات الأخرى. وقد أرسى هذا أساسًا متينًا للتعاون الودي بين الصين، وإفريقيا، وهو ما عمل بدوره على ضمان عدم عرقلة هذا التعاون، أو التدخل فيه عن طريق زرع الخلافات بطريقة خبيثة، أو سوء فهم غير مقصود.

ثالثًا: المهمة والمسؤولية المشتركة للباحثين في مجال الدراسات الصينية الإفريقية

وفقًا لمتطلبات الرئيس شي جين بينغ، سيعمل معهد الدراسات الصينية الإفريقية، بالاعتماد على القوة البحثية للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، على تجميع الباحثين في مجال الدراسات الإفريقية داخل الصين وخارجها، والموارد الفكرية الأكاديمية من الدول الإفريقية كافة، كما سيعمل على بناء مركز لبحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية للتعاون بين الصين وإفريقيا، ومنصة للتبادلات والتعاون بين الباحثين من الجانبين الصيني والإفريقي، وأطراف أخرى، وقاعدة لتعاون وتدريب المواهب المهنية المتميزة، ونافذة لسرد القصص عن التعاون الصيني الإفريقي. وفي المقابل، سيسعى المعهد جاهدًا لتوسيع نطاق أعماله، وتقديم إجابات جيدة للشعبين الصيني والإفريقي، وذلك من خلال تركيزه على المجالات التالية:

أولًا: تعزيز التبادلات الثقافية، والتاريخية بين الصين وإفريقيا، وتعزيز التعلم المتبادل بين الحضارتين، وذلك من خلال قنوات التبادلات الثقافية، وأشكال التبادلات

الأكاديمية. وذلك مثل الاعتماد على المؤتمرات، والمنتديات، والنشر المشترك، وغيرها من الأشكال المختلفة في تنظيم الإنجازات الأكاديمية ذات الصلة، وحوكمة الدول، وأنشطة تبادل الخبرات التنموية، وتعزيز تبادلات الابتكارات الأكاديمية بين الصين وإفريقيا، واستخلاص الحكمة التنموية على المستوى النظري، والإسهام في بناء مجال العلوم الاجتماعية، والإنسانية بين الصين وإفريقيا في القرن الجديد، وخاصة مجال الاقتصاد التنموي.

ثانيًا: إجراء دراسات مشتركة، وبحوث تعاونية حول القضايا الأكاديمية، والسياسية المهمة بين وحدات البحث الصينية كافة، والجانبين الصيني والإفريقي، بما في ذلك كيفية الجمع بين بناء «الحزام والطريق»، وتطبيق «أجندة 2063م» الخاصة بالاتحاد الإفريقي، و»مخطط التنمية المستدامة لعام 2030م" الخاص بالأمم المتحدة، والاستراتيجيات التنموية الخاصة بالدول الإفريقية، وغيرها من المخططات الأخرى، والعمل على أساس البحث عن أرضية مشتركة لتشكيل منشورات أكاديمية، وإنجازات فكرية مشتركة.

ثالثًا: التعاون بين الباحثين، ووسائل الإعلام، والمجموعات الاجتماعية من الصين، وإفريقيا، وأطراف أخرى، لخلق بيئة جيدة للرأي العام بشكل مشترك، والعمل من خلال دراسات الحالات، وغيرها من الأشكال، والقنوات المختلفة، على سرد القصص الجديدة حول التفاهم المتبادل، والمنفعة المتبادلة، والفوز المتبادل بين الجانبين الصيني والإفريقي، فضلاً عن الجهود المشتركة لبناء مجتمع صيني إفريقي ذي مصير مشترك.

الفصل السادس

تطوير العلاقات الصينية الإفريقية

مع أخذ وضعين في الاعتبار

في خطابه خلال حفل افتتاح قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي انعقد في سبتمبر من عام 2018م، وفي رسالة التهنئة التي أرسلها بمناسبة تأسيس معهد الدراسات الصينية الإفريقية في التاسع من إبريل عام 2019م، تناول الأمين العام شي جين بينغ مخططًا لتطوير العلاقات الصينية الإفريقية في العصر الجديد، وشرح بدوره خطة عمل التعاون المكثف بين الصين والدول الإفريقية، والتي تشير إلى اتجاه التعلم المتبادل بين الحضارتين الصينية والإفريقية، والتعاون على مستوى الموارد الأكاديمية والفكرية بينهما، كما أعرب عن أمله الحثيث في إسهام الباحثين في مجال الدراسات الإفريقية في تطوير العلاقات الصينية الإفريقية، وبناء مجتمع مصير مشترك للبشرية بين الجانبين. ومن هنا، نجد أن الدراسة المتعمقة، والفهم المتقدم لخطاب الأمين العام شي جين بينغ، وفحوى رسالة التهنئة التي أرسلها، لهما أهمية إرشادية مهمة بالنسبة لنا لإجراء الدراسات الإفريقية، وحتى الدراسات المتعلقة بالقضايا الدولية، وتعزيز التعاون مع الأوساط الأكاديمية، ومراكز الفكر الإفريقية، والمؤسسات البحثية التابعة للطرف الثالث، وذلك من خلال ما يلي:

أولًا: يجب أن تنطلق دراسة العلوم الإنسانية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعلاقات الصينية والإفريقية من الهدف الكبير المتمثل في النهضة العظيمة للأمة الصينية، وبالاعتماد على خلفية التغيرات الكبيرة التي لم يشهدها العالم من قرن من الزمان. حيث يعد عام 2020م هو العام الحاسم للصين في تحقيق بناء مجتمع رغيد الحياة بشكل شامل، والانتصار في معركتها الصعبة للتخلص من الفقر، كما أنه يعد العام الأخير في «الخطة الخمسية الثالثة عشرة». وفي ظل مواجهة تأثير تفشي وباء الفيروس التاجي المستجد على اقتصاد الصين، والركود الاقتصادي العالمي الناجم عن

تفشي الوباء على مستوى العالم، ما زالت الصين تتمتع بالثقة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستكمال المهام المحددة سلفًا. ويدل هذا على أن الصين قد تمكنت من تحقيق الارتباط بأهداف "المئويتين" الخاصة بالنهضة العظيمة للأمة الصينية، لتبدأ من ذلك الحين مسيرتها الجديدة لبناء دولة اشتراكية حديثة.

وفي عصر العولمة الاقتصادية، لا بد أن تكون مسيرة الصين، وممارساتها لبناء دولة اشتراكية حديثة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالبيئة الاقتصادية والسياسية العالمية. حيث إن فهم ظروف العالم، وعلاقتها بالظروف الوطنية، يكمن -بشكل أساسي- في الفهم العميق للتغيرات العظيمة التي يشهدها العالم، والتي لم يحدث مثلها منذ قرن من الزمان. ويثبت هذا التغيير الجوهري في نمط العالم الحديث استنتاج فريدريك إنجلز القاطع قبل 170 عامًا بشأن تطور تاريخ العالم، والذي يؤكد أنه ليس للعالم مركز أبدي لا يتغير.

وقد تجلى هذا التغيير -لأول مرة- في تعدد الأقطاب في الاقتصاد العالمي. حيث تمكنت الدول النامية من اللحاق بالدول المتقدمة من خلال تسريع معدل تنميتها الاقتصادية عن ذي قبل، وبلغت نسبة سكان الدول ذات الدخل المنخفض، والمتوسط من إجمالي سكان العالم (كما حددها البنك الدولي) 81.3٪ في عام 1992م، و84.1٪ في عام 2018م. وخلال هذه الفترة، ارتفعت نسبة إجمالي حجم اقتصاد هذه الدول من حجم الاقتصاد العالمي -بشكل كبير- من 15.3٪، إلى 36.9٪. وفي المقابل، أصبح هناك تنوع في قوة الخطاب على مستوى الحوكمة الدولية، وأصبحت الاقتصادات الناشئة، والدول النامية تلعب دورًا متزايد الأهمية في الحوكمة العالمية. وقد خلقت هذه التغيرات أساسًا أكثر صلابة للتعاون، والتنمية المشتركة لـ2.4 مليار نسمة في الصين وإفريقيا.

ثانيًا: لا بد أن تقوم التبادلات الأكاديمية، وتعاون مراكز الفكر بين الصين، وإفريقيا على التبادلات المتكافئة بين الدول النامية وبعضها، بهدف إفادة شعبي الصين وإفريقيا، والسعي لتقديم إسهامات أكبر للسلام العالمي، والتنمية البشرية. فالصين هي أكبر دولة نامية، وإفريقيا هي القارة التي تضم أكبر تكتل للدول النامية، والعلاقات الصينية الإفريقية هي أفضل تفسير يمكن تقديمه لمجتمع المصير المشترك للبشرية بين الجانبين، كما يمكن للتعاون المتبادل، والتنمية المشتركة إحداث تغيرات إيجابية في العالم. وفي

عالمنا هذا، تمتلك كل دولة ظروفًا وطنية خاصة تختلف عن الدول الأخرى، وبالتالي فإن الدول في مراحلها التنموية المختلفة تمتلك حتمًا أهدافًا، وأولويات مختلفة تمامًا.

وفي الوقت نفسه، فإن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين مستويات معيشة الشعب في هذه الدول، لا يمثل الطموح المشترك لجميع الدول وحسب، وإنما يمثل أيضًا إسهامها في السلام، والتنمية على مستوى العالم بأسره. ومن ناحية أخرى، تسعد كل من الصين والدول الإفريقية برؤية إدراك الجانبين القوي للتعاون الصيني الإفريقي، وتأمل في أن يشكل المجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات الممثلة في الطرف الثالث، وجهة نظر صحيحة عن الصين وإفريقيا، والتعاون الصيني الإفريقي. وهذه القواسم المشتركة بين الصين، وإفريقيا كافية، ومهمة بما فيه يكفي، وبالتالي فهي تشكل أساسًا عميقًا بما يكفي للرأي العام، بحيث يمكن للجانبين تنحية الفروق بينهما جانبًا، وتعزيز التعاون في جميع المجالات على أساس البحث عن أرضية مشتركة بين الطرفين، والاستفادة من التعاون بشكل مشترك، وعلى قدم المساواة.

ثالثًا: تعزيز مبادرة «الحزام والطريق» على أساس البناء المشترك، والتقاسم المشترك، والمنفعة المتبادلة، والفوز المشترك، والإسهام بالقوى اللازمة لتعزيز تطوير العلاقات الصينية الإفريقية، وبناء مجتمع مصير مشترك للبشرية بين الجانبين. فكلٌّ من الصين، والدول الإفريقية تتمتع بتجارب تاريخية متشابهة، وتمتلك كذلك نفس فلسفة التطلع إلى السلام، والتنمية، كما أن نظريات الاقتصاد الدولي، والاقتصاد التنموي تدعم أيضًا مبدأ التعاون المربح للجانبين، فضلاً عن الأساس الذي أرسته تجارب التنمية السابقة في هذا الصدد. فعلى مستوى التاريخ، سبق أن واجه الأفارقة القمع الوحشي للاستعمار، وخلال عملية التنمية الاقتصادية المستقلة، سبق أن عانوا أيضًا من التدخل في العديد نظريات «المساعدات» المنفصلة عن واقع القارة الإفريقية. ومن هنا، يوضح تاريخ العولمة، وخاصةً الدروس المستفادة من الجولة الأخيرة من العولمة الاقتصادية، أن العولمة الاقتصادية مثلها مثل النمو الاقتصادي، والتقدم التكنولوجي، لن تعود بالنفع على جميع الدول، وجميع الفئات داخل دولة ما بشكل متساوٍ وطبيعي، وإنما تتطلب التنمية المشتركة توجيه المفاهيم الصحيحة، والجهود المتضافرة لجميع الأطراف المشاركة في الممارسات العملية.

ومع التقدم والتراجع على مستوى نمط الاقتصاد العالمي، وقوة خطاب الحوكمة الدولية، يرتكز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين، والدول الإفريقية على اتجاه العولمة، ومفهوم البناء المشترك، والمشاركة في مجال الاستثمار والتجارة، مع التركيز على الميزة النسبية التكميلية المتجسدة في جوانب هبة الموارد، ومرحلة التنمية، والهيكل الصناعي. بحيث يعد التعزيز المشترك للربط الجيد بين «مخططات التعاون العشرة الكبرى» بين الصين وإفريقيا، وبناء «الحزام والطريق» من ناحية، و»أجندة 2063م» الخاصة بالاتحاد الإفريقي من ناحية أخرى، نقطة انطلاق مهمة لتعزيز التعاون الثنائي، بما يعود بالنفع على شعوب جميع الدول.

وأخيرًا، لا بد من تعزيز البحث، والمشاركة في تجربة الجانبين الصيني والإفريقي على مستوى الحوكمة والتنمية، وذلك من خلال التعلم المتبادل بين الحضارات، والتبادلات الإنسانية والثقافية. حيث إن الروابط الشعبية هي أكثر الروابط عمقًا واستدامة وأساسية، وهي الضمان الأساسي لتحقيق التنمية الصحية، والمستدامة على مستوى التعاون بين الصين وإفريقيا. كما أن التيارات الخفية، مثل تراجع العولمة، والشعبوية، والقومية، والحمائية التجارية، آخذة في الازدياد في عالمنا اليوم، وهذه الاتجاهات الفكرية، والتوجهات السياسية التي تشكلت تحت تأثيرها، تشكل -لا محالة- اضطرابات وتدخلات مختلفة على مستوى التعاون الصيني الإفريقي. وتتمثل الطريقة الأكثر فعالية، وموثوقية للتخلص من هذه الاضطرابات، والتدخلات غير الملائمة في تحقيق الروابط الشعبية. حيث إن تعزيز التفاهم المتبادل بين حضارات، وثقافات الطرفين يعد -في حد ذاته- تعلمًا متبادلًا عميق الجذور بين الشعوب، أما إجراء البحوث المقارنة حول تجارب الحوكمة والتنمية في مختلف الدول، فتعد أمرًا مهمًا، وملحًّا لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري.

وعلى مدار أكثر من 70 عامًا من البناء، وخاصة مسيرة التنمية التي امتدت منذ أكثر من 40 عامًا من الإصلاح والانفتاح في الصين، تمكنت الصين من خلق العديد من المعجزات على مستوى تنمية المجتمع البشري، لتتمكن من تراكم الخبرة الصينية، وتحسين الحكمة الصينية، وتشكيل مخططات صينية. وفي الوقت نفسه، استنتجت الصين أيضًا من تجربتها التنموية الخاصة، والدروس المستفادة منها، أن تنمية كل دولة يجب أن تستند إلى ظروفها الوطنية الخاصة، وأنه لا يتوجب عليها تقليد نموذج

دول أخـرى. ولذلـك فالصـين لا تدعـو إلى تصديـر نمـوذج التنميـة الخـاص بهـا، ولا تفـرض أفكارهـا الخاصـة عـلى الآخريـن خـلال عمليـة التعـاون.

ومـع ذلـك، ونظـرًا لأن الصـين، والـدول الإفريقيـة تمتلـك تجـارب، ورؤى متشـابهة، فضـلاً عــن أن ظــروف التنميــة، وخصائصهــا قــد ســبق لهــا أن انعكســت في مختلــف مراحــل التنميـة في نفـس الـدول، فـلا يـزال بإمـكان تجـارب التنميـة في مختلـف الـدول أن تمتلـك دورًا إلهاميًّـا، ومرجعيًّـا مفيـدًا للأطـراف الأخـرى. ولذلـك فـإن تجربـة الصـين عـلى مسـتوى الالتـزام بتطبيـق سياسـة الإصـلاح والانفتـاح، وتعزيـز التصنيـع والتمـدن، واسـتغلال العائـد الديموغـرافي، وتطبيـق اسـتراتيجية التنميـة الإقليميـة المتوازنـة، وتعزيـز إنشـاء البنيـة التحتيـة، وتطبيـق اسـتراتيجية التخلـص مـن الفقـر في المناطـق الريفيـة، وغيرهـا مـن الجوانـب الأخـرى، بإمكانهـا أن تكـون مرجعًـا للـدول الإفريقيـة في عمليـة تعزيـز التنميـة الاقتصاديـة، وتحقيـق الحداثـة.

الفصل السابع

العوامل المؤدية إلى تشويه

سلسلة التوريد العالمية

في مقالته الشهيرة «قصة قلم رصاص»، يتناول المفكر الاقتصادي الأمريكي ليونارد ريد قصة قلم بسيط مكون من خشب، وطلاء، ولاصق، وقطعة معدنية، وممحاة، تم إنتاجه باتعاون مع منتجين من جميع المجالات في مختلف أنحاء العالم. وما يصفه ريد هنا هو في الواقع ظاهرة شائعة للغاية في عالمنا اليوم، وهي ما تعرف بسلسلة التوريد العالمية. فعلى الرغم من أن قصة هذا القلم الرصاص التي مر عليها أكثر من 60 عامًا تعد نسخة بدائية إلى حد ما، إلا أنه تم تضمين العناصر الأساسية لسلسلة التوريد العالمية فيها بالفعل. والأهم من هذا أنه من خلال هذه القصة، يمكن إبراز العوامل الرئيسة التي قد تعمل على تشويه، وإفساد سلسلة التوريد هذه.

وقد استخدم الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، الذي أشاد بمقالة ريد هذه، هذه القصة في مسلسله التلفزيوني الشهير، وكتابه الأكثر مبيعًا، والذي يحمل نفس اسم المسلسل، بعنوان «حرية الاختيار»، وعمل فيهما على تمديد دلالات القصة بشكل أكبر. وكالعادة، يؤكد فريدمان على أن آلاف المنتجين الذين لا يعرفون بعضهم بعضًا، سواءً كانوا يحتاجون إلى قلم رصاص من عدمه، فهم لا يحتاجون إلى المعرفة، والمعلومات التي يمتلكها الآخرون، ولا يحتاجون إلى الاعتماد على صناع المخططات المركزية، بل يحتاجون فقط إلى الاعتماد على آلية الأسعار، لتشكيل التعاون الأكثر فعالية فيما بينهم، بما يحقق الهدف المتمثل في إفادة جميع الأطراف.

وفي سياق الثورة التكنولوجية الجديدة، والإصدرات الأكثر تقدمًا من العولمة، تعد سلسلة التوريد العالمية -بلا شك- أكثر تعقيدًا بكثير من تلك التي كانت موجودة أيام فريدمان، غير أن العديد من العوامل التي قد تعمل على تشويه هذه العملية متماثلة، لم تتغير منذ أكثر من نصف قرن من الزمان. وبالطبع هناك عوامل جديدة اليوم لم تذكر

في ذلك الوقت السابق. فمن منظور الصين، باعتبارها المشارك الأكثر أهمية في سلسلة التوريد العالمية، تكشف هذه المقالة عن العديد من العوامل التي ذكرها كل من ريد، وفريدمان، أو لم يذكراها، والتي قد تعمل على اضطراب سلسلة التوريد العالمية، والتي تعد -في حد ذاتها- مؤشر إنذار للخيارات السياسية ذات الصلة.

أولًا: تغير الميزة النسبية السابق لأوانه

في ظل ظروف الانفتاح، ستتغير مكانة صناعة واحدة، أو مجموعة من الصناعات في دولة ما في سلسلة القيمة العالمية، وبالتالي ستتغير مكانتها في سلسلة التوريد العالمية، وستتغير ميزتها النسبية بسبب تغير هبة الموارد في هذه الدولة. فعلى سبيل المثال، عندما تستكمل دولة ما عملية تنمية اقتصادها المزدوج بإمداد غير محدود للعمالة، فلن تتمتع -مرة أخرى- بميزة نسبية على مستوى الصناعات كثيفة العمالة، وبالتالي سيتوجب تعديل مكانتها في سلسلة التوريد العالمية وفقًا لذلك. ونظرًا لأن التغيير في هبة الموارد يحدث بشكل تدريجي، فبإمكان التغير في سلسلة التوريد أن يحدث بشكل تدريجي أيضًا، بما يكفي للسماح لجميع الأطراف المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة، بحيث يمكن لكامل سلسلة التوريد التخلص من المظاهر القديمة، واعتماد الجديدة منها ببساطة.

ومع ذلك، هناك أيضًا ظاهرة أخرى، وهي أن يكون تغير الميزة النسبية في دولة ما أمرًا سابقًا لأوانه، مما يتولد عنه صدمة سابقة لأوانها، وسريعة لسلسلة التوريد العالمية. وبهذه الطريقة، يشكل هذا العامل اضطرابًا حقيقيًّا في سلسلة التوريد. وعلى مستوى الصين، المعروفة بكونها مركز التصنيع العالمي، نجد أن الضعف السابق لأوانه، والسريع للميزة النسبية للتصنيع كثيف العمالة قد تسبب بدوره في حدوث مثل هذا التأثير. وفي هذا الصدد، لم يتحدث ريد، أو فريدمان عن مثل هذه المواقف، أو ربما لم يسبق لهما أن شاهدا مثلها من قبل.

وعندما نقول إن الكيان الاقتصادي يتسم بخصائص الإمداد غير المحدود للعمالة، فهذا -في الواقع- يعبر عن ظاهرتين اثنتين، هما: الأولى، أن هذا المخزون لفائض العمالة

الزراعية لا يزال يراكم العمالة غير المستغلة بالكامل. والثانية، أن ديناميكيات التغيرات الديموغرافية لا تزال تستمر في ضخ عمالة جديدة للنمو في هذا المخزون. فقبل تجاوز الاقتصاد الصيني نقطة تحول لويس في عام 2004م، أي في الوقت نفسه الذي تشهد فيه هذه المرحلة، وهي مرحلة وجود قدر كبير من العمالة الزراعية الفائضة، مع استمرار نمو تعداد السكان في سن العمل، عمل ذلك بدوره على جعل الاقتصاد الصيني يمتلك عمالة وفيرة، وفي ظل سياسة الإصلاح والانفتاح، تغير العائد الديموغرافي إلى ميزة نسبية للتصنيع كثيف العمالة.

ومع ذلك، بعد عام 2004م، أدى نقص العمالة، والارتفاع السريع في الأجور، إلى تجلي ظاهرة الإضعاف السريع للميزة النسبية للتصنيع، وهو ما لا يعني أن العمالة الفائضة قد تم استفادها بحق. ففي واقع الأمر، لعب عامل السكان الدور الأكثر أهمية في تشكيل نقطة التحول هذه، والذي تجلى في النمو السلبي للسكان في سن العمل بعد عام 2010م. وفي الوقت نفسه، لا تزال العمالة الزراعية الفائضة مقيدة بنظام تسجيل الأسر المعيشية، وبالتالي لم يتم نقلها بشكل كامل. ووصولًا إلى عام 2018م، ووفقًا لبيانات منظمة العمل الدولية، فقد ظلت نسبة العمالة الزراعية في الصين مرتفعة، لتصل إلى 27٪، بينما كان متوسط الدول ذات الدخل المرتفع يبلغ 2.9٪ فقط، ومتوسط الصين التي تنتمي إلى الشريحة العليا من الدول ذات الدخل المتوسط يبلغ 21.9٪.

وفي ظل استمرار وجود فائض العمالة الزراعية، أدى ذلك إلى نقص العمالة في الصناعات غير الزراعية، والارتفاع السريع في الأجور، وهو ما يؤدي بدوره إلى تغير الميزة النسبية السابق لأوانه، ومن المظاهر البارزة لهذا التغير الانخفاض السابق لأوانه في نسبة التصنيع. وفي العموم، غير منتظم على شكل حرف «U" مقلوب. فعلى سبيل المثال، عادةً ما تمر نسبة القيمة المضافة للتصنيع من إجمالي الناتج المحلي -في البداية- بعملية زيادة تدريجية، لتصل إلى مرحلة معينة من التطور، ومن ثم تصل هذه النسبة إلى الذروة، لتنخفض بعدها ببطء. حيث بلغت نسبة التصنيع في الصين ذروتها عند 36.8٪ في عام 1996م، إلا أنها لم تنخفض -بشكل ملحوظ- في الأعوام العشرة التالية، وإنما ظلت مستقرة بشكل نسبي. ولم تنخفض هذه النسبة إلا بعد عام 2006م، حيث اتخذت مسار انخفاض بداية من مستوى 36.2٪.

وتظهـر المقارنـات الدوليـة أن الانخفـاض في نسـبة التصنيـع في الصـين لا يعـد نتيجـة للنضـج، وإنمـا انعكاسًـا لتغير الميـزة النسـبة السـابق لأوانـه. ففـي عـام 1953م، بـدأت نسـبة القيمـة المضافـة للتصنيـع في الولايـات المتحـدة في الانخفـاض مـن مسـتوى 26.8٪، وبحسـب السـعر الثابـت لعـام 2010م، بلـغ متوسـط نصيـب الفـرد مـن إجـمالي الناتـج المحـلي في الولايـات المتحـدة 16443 دولارًا أمريكيًّـا في هـذا العـام، وانخفضـت نسـبة العمالـة الزراعيـة مـن إجـمالي حجـم القـوى العاملـة إلى 7٪. أمـا في اليابـان، فقـد بـدأت نسـبة التصنيـع في الانخفـاض مـن مسـتوى 34.1٪ في عـام 1970م، وبلـغ متوسـط نصيـب الفـرد مـن إجـمالي الناتـج المحـلي 18700 دولار أمريـكي، وبلغـت نسـبة العمالـة الزراعيـة مـن إجـمالي حجـم القـوى العاملـة 19٪. ومـن هنـا، يمكـن ملاحظـة أن هاتـين الدولتـين تقعـان عنـد نقطـة تحـول عـلى مسـتوى تراجـع نسـبة التصنيـع فيهـما، وبالتـالي فهـما تنتميـان إلى فئـة الـدول ذات الدخـل المرتفـع وفـق تصنيـف البنـك الـدولي، وتتمتعـان بهيـكل صناعـي عنـد مسـتوى مرتفـع نسـبيًّا.

وبالنسـبة للصـين، نجـد أنـه عندمـا بـدأت نسـبة التصنيـع فيهـا في الانخفـاض، كان متوسـط نصيـب الفـرد مـن إجـمالي الناتـج المحـلي يبلـغ 3069 دولارًا أمريكيًّـا فقـط، وبهـذا كانـت لا تـزال في مصـاف الشريحـة الدنيـا مـن الـدول ذات الدخـل المتوسـط، وكانـت تتسـم بنسـبة عمالـة زراعيـة مرتفعـة، وصلـت إلى 43٪. وقـد أدى هـذا الوضـع المبكـر المتمثـل في «انعـدام التصنيـع» إلى جعـل إعـادة توزيـع العمالـة في الصـين تفقـد توجـه زيـادة إنتاجيـة العمـل (وذلـك لأن معـدل إنتاجيـة العمـل في مجـال التصنيـع أعـلى مـن معـدل إنتاجيـة الزراعـة، وأعـلى مـن معـدل إنتاجيـة قطـاع الخدمـات كذلـك)، ووضـع جـدول زمنـي ضيـق للغايـة للتصنيـع للارتقـاء في سلسـلة القيمـة. والأهـم مـن ذلـك أنـه نظـرًا لأن سلسـلة التوريـد العالميـة تتشـكل في فـترة زمنيـة طويلـة نسـبيًّا، لـذا فهـي تعـد نتيجـة شـاملة لقـدرات التصنيـع، ودرجـات الاتصـال الخاصـة بجميـع الأطـراف المشـاركة، وبالتـالي فهـذا «الوضـع المبكـر المختـل» سـيفرض حتـمًا ضغوطًـا لا يمكـن التحكـم فيهـا عـلى سلسـلة التوريـد العالمية. وفي هـذا الصـدد، يمكـن إثبـات هـذه التأثـيرات المحتملـة مـن خـلال مجموعـة مـن الأرقـام. فمـع انخفـاض نسـبة التصنيـع، انخفضـت معهـا حصـة صـادرات السـلع الوسـيطة الأماميـة، والسـلع الوسـيطة الخلفيـة، والتـي تشـير إلى المشـاركة في سلسـلة القيمـة العالمية، مـن 11.6٪، و12.5٪ في عـام 2008م، إلى 8.5٪، و9.4٪ في عـام 2015م عـلى الترتيـب.

ثانيًا: التوجه نحو احتكار الشركات الضخمة

فيما يتعلق بالتطور السريع للذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، تناقش رواد الأعمال والاقتصاديون فيما بينهم حول إمكانية إحياء الاقتصاد المخطط من جديد. حيث استشهد بعض الاقتصاديين بخطاب فريدريش فون هايك ذي الصلة، في محاولة منهم لإنكار إحياء، أو إعادة الاقتصاد المخطط. فوفقًا لنظرية هايك (استمد فريدمان المنطق نفسه من مقالة «قصة قلم رصاص»)، فإن المعرفة، والمعلومات لا مركزية، ولا يمكن تحفيزها إلا من خلال منظومة الأسعار، أو آلية السوق، بدلًا من صناع المخططات المركزية، لتصبح أنشطة اقتصادية فعالة يشارك فيها الآلاف من رواد الأعمال، أو الأطراف الأخرى ذات الصلة.

وقد أعمى رواد الأعمال الاقتصاديين المشاركين في هذا الجدال، وقادوهم نحو اتجاه خاطئ للحجة القائمة. وفي ظل وجود الذكاء الاصطناعي الذي يمتلك القدرة على التعلم، والبيانات الضخمة التي تمتلك مساحة تطوير غير محدودة، سنجد أنه إن لم يكن الآن، فسيثبت المستقبل القريب أننا لم نعد متأكدين بنسبة 100٪ من أن المعرفة والمعلومات لا بد أن تكون لا مركزية، وبالتالي لا داعي لافتراض أن التجربة، والخطأ فقط هما القادران على غربلة المعلومات الصحيحة لاتخاذ القرارات. وفي الواقع، تعكس ما تسمى بقضية الاقتصاد المخطط المطروحة أمامنا -بشكل جوهري- حكم ونية أصحاب المشروعات، أو الوكلاء الكبار الذين يعملون على تطوير تكنولوجيا جديدة، فيما يخص مكانتهم المسيطرة في المجتمع المستقبلي.

ويبدو أن الاقتصاديين قد نسوا، أو تغافلوا عن أنه فيما يتعلق باقتباسهم لعبارة «استخدام المعرفة في المجتمع»، فقد أشار هايك -ببصيرة كبيرة- إلى أن هناك نوعًا ثالثًا يقع بين التخطيط المركزي، ومنافسة السوق، وحذر من مخاطره القائمة، وهو ما يعرف باحتكار الشركات. ففي زخم الجدال القائم، استشهد الاقتصاديون أيضًا بمقولة جون مينارد كينز الشهيرة «سواءً كان الأمر عاجلًا أم آجلًا، وسواءً كان جيدًا أم سيئًا، فإن المخاطر دائمًا ما تتمثل في الأفكار، وليس فئات المصالح المكتسبة". وفي واقع الأمر، لا بد أن يكون وجود المصالح المكتسبة، وظهورها سابقًا للأفكار، وهو ما

ينتج عنه آثار ضارة، وخطيرة في أغلب الأحوال.

وخلال الثورة التكنولوجية الجديدة، وفي بيئة العولمة، ظهرت العديد من الأسماء التي تصف هذا النوع من الشركات مثل الشركات الضخمة، والشركات التكنولوجية الكبرى، والشركات العملاقة، والشركات أحادية القرن، وغيرها من الأسماء الأخرى. وتكمن السمة المشتركة بين هذه الأسماء في أنها جميعًا تصف مدى ضخامة حجم هذا النوع من الشركات، وأنها تظل محافظة على حجمها منذ يوم تأسيسها، وبالتالي فهي لا تدخر جهدًا لتوسيع نطاقها الخاص. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يتوجب عليها أن تفعل كل ما في وسعها، بدايةً من عمليات الاستحواذ والدمج، وحتى الاكتتاب العام أو الخاص، بحيث يكون كل ما تقوم به في خدمة الهدف المتمثل في توسيع النطاق.

وتتبع الشركات أحادية القرن هذا الاتجاه في توسيع نطاقها. ويعرف مخترع هذا الاسم هذا النوع من الشركات على أنها شركات ناشئة يصل رأس مالها إلى أكثر من مليار دولار، وذلك من خلال الاكتتاب العام، أو الاكتتاب الخاص. ومن ناحية أخرى، يؤكد ظهور ما يعرف بـ»فريق النمو» التابع لشركة فيسبوك -بشكل أكبر- على مدى قوة هذه الرغبة الخاصة بالتوسع. حيث أصبح فريق النمو هو الفريق الأكثر تفضيلاً للرؤساء التنفيذيين بالشركات، وهو ما يعرف بـ»سمة المنتج الأهم للشركات» (مارك زوكربيرج)، وفي الواقع، تتمثل هذه السمة في جذب أكبر العملاء بأي طريقة، فضلاً عن استخدام الابتكارات التكنولوجية لخدمة هذا الغرض. وتظهر العديد من الحالات أن مثل هذه الشركات لا تحقق أرباحًا أبدًا، حتى إنها لا تسعى لتحقيق الأرباح، وأن أصحاب رؤوس الأموال المجازفة يدعمون التوسع، والتوسع فقط، بغض النظر عن وجود أرباح من عدمها.

حيث كان يقال إن حلم زوكربيرج أيام دراسته كان يتمثل في ربط العالم بعضه ببعض، وأن أعماله المهنية اللاحقة كانت تتمثل في بناء شبكة اجتماعية تتخذ من البيانات مركزًا لها، لربط العالم بأسره. ومع ذلك، وكما أشار نيال فيرغسون، فإن مكانة كل عقدة في الشبكة الاجتماعية ليست متساوية، ولا يتمتع أفرادها (الذين يمكن أن يكونوا أفرادًا، أو شركات، أو منظمات، أو مشاركين آخرين في الأنشطة الاجتماعية) بدرجة الاتصال نفسها. ولذلك فإن ما يسمى بـ»الاتصال» يتمثل بجعل جميع

المعلومات تتركز في مقر القيادة المركزية، لاستخدامها في التخطيط الشامل، وهو ما يعني أن مئات الملايين من الأناس العاديين سيكونون «متصلين» بواسطة هذه الشركات العملاقة. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، تعمل هذه الشركات على إظهار خاصية القدرة الكلية بشكل أو بآخر.

فعلى سبيل المثال، لا تعد أمازون -بأي حال من الأحوال- مجرد شركة تعمل في مجال البيع بالتجزئة المخفض، وإنما تمثل -في الوقت نفسه- منصة تسويق، وشبكة توصيل وخدمات لوجيستية، ومزود خدمات دفع، ومؤسسة إقراض ائتماني، ومقرًا للمزادات، والنشر، وغيرها من الجهات الأخرى في كيان واحد. حيث إن طبيعة التكلفة الهامشية الصفرية في مجالي المالية والتكنولوجيا في عصر الإنترنت، والبيانات الضخمة تشبه إضافة الحطب المساعد على الاشتعال إلى نيران الرغبة. وهنا يتجلى فحو مقولة سي ما تشيان: "في ظل صخب الحياة، يكون كل شيء قائمًا على أساس المصلحة، وفي ظل فوضى العالم التي نعيشها، يسعى كلٌ في طريقه من أجل نيل مصالحه»، وهنا قد نتساءل، أين تكمن مصالح هذه الشركات بالضبط؟ والإجابة هي أن مصالحها تكمن في اكتساب أكبر قدر ممكن من حصة السوق، ومن ثم مزاحمة المنافسين.

وفي هذا الصدد، نجد أنه لطالما كان الاحتكار الناجم عن التركيز العالي، والمفرط للسوق يتمثل في الأعمال الخبيثة. ففي دول أوروبا والولايات المتحدة، يكتشف المزيد والمزيد من الأطراف المعنية، والمراقبين أنه في عصرنا الحالي، توجد علاقة وثيقة بين الأعمال الخبيثة، بدايةً من إحداث تأثير المزاحمة، وإعاقة الابتكار التكنولوجي، واحتكار معلومات آلاف المشاركين وإساءة استخدامها، والاحتيال، والانتهاك، والتشويه، وهو ما يؤدي بدوره إلى إلحاق الضرر بسلسلة التوريد، وحتى ركود نمو الأجور، وعدم المساواة في الدخل، والشعبوية السياسية، وأعمال الاحتكار التي تمارسها هذه الشركات العملاقة. ومن ناحية أخرى، نجد أنه بمجرد أن تسعى أعمال الاحتكار هذه إلى الحماية الحكومية، والإعانات المالية، فإنها تصبح أكثر قوة، وتمثل خطرًا كبيرًا للغاية.

ثالثًا: الأثر المدمر للأحادية

مثلما اشتملت عملية إنتاج القلم الرصاص قبل 60 عامًا على آلاف المنتجين، من البرازيل إلى ولاية أوريغون، ومن جزر الهند الشرقية إلى ولاية كاليفورنيا، ومن سيلان (سريلانكا حاليًا) إلى ولاية ميسيسيبي، والذين لم يعرفوا بعضهم بعضًا، غير أنهم تعاونوا معًا -بشكل وثيق- في ظل آلية الأسعار، فإن سلسلة التوريد العالمية كذلك عبارة عن شبكة من المصنعين والموردين، منتشرة في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من عدم وجود إطار واحد متعدد الأطراف في هذه الشبكة، إلا أنها عبارة عن عملية تعاون متنوعة. فعلى حد تعبير فريدمان، فإن الأشخاص المشاركين في تقسيم العمل ينتمون إلى دول مختلفة، ويتحدثون لغات مختلفة، ويتبعون ديانات مختلفة، حتى إنهم قد يكونون معادين لبعضهم، غير أنه لا يمكن لأي من هذه الاختلافات أن تمنعهم من العمل معًا لإنتاج القلم الرصاص. وبالتالي فنحن في حاجة لإضافة جملة أخرى، وهي أنه لا يمكن لأي شخص كان أن «يستفيد»، أو «يخسر» بشكل مستمر في ظل التعاون.

وعلى صعيد آخر، نجد أن الجمع بين اتجاه الشعبوية في الداخل، والإرادة القومية في العلاقات الدولية، والحمائية في التجارة والاستثمار، سينتج عنه حتمًا أفعالًا أحادية الجانب. ومن خلال أنماط التفكير، والسلوكيات، وتدابير السياسة التي سنصفها فيما يلي، لن يكون من الصعب تحديد المظاهر النموذجية للأحادية، وفي المقابل، سيكون من الممكن كذلك استنتاج أنها قد تتسبب في ضرر لسلسلة التوريد العالمية. وبطبيعة الحال، فأنا أشير هنا -بلا شك- إلى نمط التفكير، والتوجه السياسي الخاص بالولايات المتحدة، وصناع السياسات فيها، وذلك على مستوى الاستهداف الحالي للدراسات.

حيث يرى صناع السياسات الذين ينتهجون الأحادية أن دولتهم «تخسر» خلال مشاركتها في العولمة، وأن هذه «الخسارة» تحدث مع جميع الشركاء التجاريين تقريبًا. وقد يبدو هذا الأمر غريبًا، إلا أنه يمكن إرجاع تكوين وجهة النظر هذه إلى جذورها الأصلية أيضًا. فعلى الأقل منذ التسعينيات، كانت هذه الجولة من العولمة تمتلك خصائص مختلفة عن الماضي. وقبل التسعينيات، أدت المواجهة بين الشرق والغرب،

والعزلة بين الشمال والجنوب، إلى اقتصار التجارة الدولية على دول الغرب فقط، والتي تجلت في شكل تجارة بينية للصناعة. وبعد ذلك، شاركت دول الاقتصاد المخطط في السابق، والدول النامية الكبيرة في تيار العولمة، لتعود التجارة الدولية إلى نمط التجارة بين الصناعات، وهي التجارة التي تحدث بين الدول على مستويات مختلفة من التنمية. ومن الواضح أن الدول النامية تبادل عنصر مقابل عنصر رأس المال الخاص بالدول المتقدمة، بحيث تؤدي نتيجة التجارة في ظل هذا الوضع إلى زيادة كل من دخل العمل في الدول النامية، والمكاسب الرأسمالية للدول المتقدمة على التوالي.

ونظرًا للشيوع الكبير للأفكار الاقتصادية النيوليبرالية في الولايات المتحدة، والاعتقاد فيما يسمى بـ»الاقتصاد المتدفق للأسفل"، وتطبيق سياسات إعادة التوزيع غير المتوافقة مع مكانة الدول الغنية، وعلى الرغم من أن أصحاب رؤوس الأموال قد تمكنوا من جني الكثير من الأموال من العولمة، فلا يمكن للعمالة ذات الدخل المنخفض، والطبقة الوسطى تقاسم فوائد العولمة. ويمكن القول إن استراتيجيات التعامل المبكر تركز على السياسات الاقتصادية للشعبوية في الداخل، مثل تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي الفضفاضة بشكل زائد، وتوجيه الأسر المتعسرة في سداد الديون إلى الرهون العقارية عالية المخاطر، وغيرها من أشكال سلسلة بونزي الحديثة، حتى يؤدي ذلك بدوره إلى اندلاع أزمة مالية عالمية. أما القادة الجدد، فيوجهون رأس الحربة إلى خارج بلادهم، حيث يشكلون مقر قيادة قتالي مركزي على أساس الأحادية، ويتهمون جميع الشركاء التجاريين بأنهم «المستفيدون»، ويتخذون إجراءات حمائية نادرة ضدهم.

وفي حال قلنا إن تغير الميزة النسبية السابق لأوانه، واحتكار الشركات الضخمة سوف يتسبب في تشكيل تأثير الامتداد، ومن ثم إلحاق الضرر -إلى حد معين- بسلسلة التوريد العالمية، وذلك بسبب الضرر الذي تلحقه الدول ذات الصلة بصناعاتها الخاصة، فإن سياسة الأحادية تعد -في حد ذاتها- هجومًا شاملًا من نقطة واحدة، وبالتالي فمهاجمة سلسلة التوريد العالمية من اتجاهات متعددة سيؤدي إلى إتلاف وظائف الروابط المتعددة، وحتى السلسلة بأكملها. ويرجع السبب في ذلك إلى ما يلي: أولًا: تتمثل أكبر نتيجة سلبية للحرب التجارية التي تستخدم التعريفات العقابية في تشويه الأسعار، والتي تعمل بدورها على تشويه المعلومات، وفقًا لفريدمان، مما يجعل سلسلة التوريد لا تعرف المسار الذي يجب عليها أن تسلكه في بيئة المعلومات المضللة. ثانيًا: إن فرض

العقوبات، والحصار على المنتجين في الدول الأخرى الذي يمثلون جزءًا مهمًّا من سلسلة التوريد يعني التأثير المباشر على سلسلة التوريد، وهو ما يتسبب في أضرار جسيمة، أو كسر في السلسلة. وباختصار، يمكن القول إن سياسة الأحادية التي تمارسها الدول العظمى من خلال مهاجمة سلسلة التوريد العالمية، ستؤدي حتمًا إلى إحداث تأثيرات خارجية سلبية كبيرة على الاقتصاد العالمي.

رابعًا: كيفية الحفاظ على سلسلة التوريد العالمية

كل ما تناولناه في المباحث الثلاثة السابقة بعيد كل البعد عن استنفاد العوامل التي شأنها تشويه سلسلة التوريد العالمية، غير أنها تعد أكثر القضايا استهدافًا، وإلحاحًا بالنسبة للصين في الوقت الحالي، خاصةً أن هذه الظواهر الثلاث ليست مجرد احتمالات يمكن حدوثها، بل حقائق تضر بمكانة الصين في سلسلة القيمة العالمية، ونمط مشاركتها فيها، ولهذا، لا ينبغي التعامل مع الأمر باستخفاف، بل ولا ينبغي الجلوس دون حراك. وإنما يتوجب على الصين العمل في ظل الاسترشاد بهذه القضية، على الدفع بالمزيد من الإصلاحات المتعمقة، والانفتاح على مستوى أكبر، وذلك من خلال ما يلي:

أولًا: تعزيز التدفق الكامل لعوامل الإنتاج، وخاصة العمالة. حيث لا تزال الصين تمتلك عمالة زراعية هائلة يتعين نقلها. فبالمقارنة مع متوسط مستوى الشريحة العليا من الدول ذات الدخل المتوسط، ناهيك عن الدول ذات الدخل المرتفع، سنجد أن نسبة العمالة الزراعية في الصين أعلى بخمس نقاط مئوية أيضًا، ووفقًا لإجمالي تعداد السكان النشطين اقتصاديًّا البالغ 810 ملايين في عام 2018م، فإن تحويل 1 نقطة مئوية من العمالة الزراعية يعني زيادة أكثر من 8 ملايين عامل غير زراعي. ومن خلال إصلاح نظام تسجيل الأسر المعيشية، ونظام الأراضي، يمكن أن يؤدي تعزيز نقل العمالة، وتوطين العمالة المهاجرة في المدن إلى التخفيف -بشكل كبير- من نقص العمالة، وكبح اتجاه تزايد الأجور، وإطالة مدة المزايا النسبية للتصنيع في الصين.

ثانيًا: تحويل اتجاه الإصلاح الذي تلعب فيه السوق دورًا حاسمًا في تخصيص الموارد إلى أجندة إصلاح محددة، وبناء بيئة سوق تنافسية بشكل كامل. بحيث يتم استخدام

الترتيبات المؤسسية لضمان معاملة الشركات، بغض النظر عن حجمها، وكونها عامة أو خاصة، معاملتها على قدم المساواة من حيث السياسات، والمشاركة في منافسة السوق بشكل عادل. كما يجب استخدام سياسات التشجيع الحكومية -بشكل أكبر- للشركات المتوسطة، والصغيرة، والجزئية، أما بالنسبة للشركات الكبرى ذات الطبيعة الاحتكارية، فيجب تعزيز اللوائح لمنع السلوكيات الاحتكارية الفعلية قبل حدوثها.

وأخيرًا، توسيع الانفتاح على العالم الخارجي إلى مستوى أعلى. ففي مواجهة الأحادية الأمريكية، تتمثل الاستراتيجية الأساسية للصين في توسيع الانفتاح، ومعارضة الأشكال المختلفة من إجراءات الحمائية، ومقاومتها. فعلى الرغم من أن العولمة تواجه رياحًا معاكسة، إلا أن نمط، ووضع الاقتصاد العالمي لا يزال في صالح الصين. فعلى سبيل المثال، خلال الفترة 1990- 2017م، انخفضت حصة اقتصاد الولايات المتحدة من الاقتصاد العالمي من 23.9٪، إلى 21.6٪، وفي الوقت نفسه، ارتفعت حصة إجمالي الناتج المحلي للدول النامية من الإجمالي العالمي من 22.0٪، إلى 35.3٪، كما انخفضت نسبة التصنيع في الولايات المتحدة من 15.9٪، إلى 11.6٪، بينما ظلت نسبة الصين مرتفعة، لتصل إلى 29.3٪ في عام 2017م. ومن هنا، يمكن ملاحظة أنه ينبغي على الصين امتلاك الثقة الكافية، والحلول العملية، لتقوية علاقاتها الوثيقة مع الاقتصاد العالمي، بدلًا من العودة إلى التنمية «الداخلية»، أو تقبل «الانفصال».

الفصل الثامن

ضرورة التخلي عن "الاقتصاد

المتدفق للأسفل" بشكل كامل

فيما يتعلق بالرأي العام الأمريكي بأن الصين، والاقتصادات الناشئة الأخرى قد سلبت الوظائف، نجد حجة تنعكس في علم الاقتصاد، تفيد بأن الاقتصادات الناشئة تستخدم عوامل إنتاج رخيصة، أو حتى وسائل منافسة غير عادلة، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الوظائف في الولايات المتحدة، وتحولها إلى الخارج من خلال التجارة، والتحول الصناعي. وفي هذا الصدد، قدم بعض الباحثين أدلة تثبت أن السبب في فقدان الوظائف يعود إلى نمط التجارة المعمول به بعد إعادة ترتيب السلسلة الصناعية في عملية العولمة الاقتصادية، لتتجه أصابع الاتهام -مباشرة- إلى الصين، وغيرها من الاقتصادات الناشئة.

وفي الوقت نفسه، لا يوجد نقص في الدراسات التي اكتشفت أن فقدان الوظائف العادية والماهرة في هذه الدول المتقدمة ليس فقط نتيجة لتقسيم العمل في السلسلة الصناعية في الإطار العالمي، بل إنه في الواقع، يكمن فقدان الوظائف الأكثر أهمية وديمومة وعمومية، في استخدام الآلات، والروبوتات في عملية التشغيل الآلي. وفي هذا الصدد، أظهرت الدراسات أن التشغيل الآلي، والزيادة المقابلة في الإنتاجية هما عاملان أكثر أهمية في فقدان الوظائف. فعلى سبيل المثال، أشار أحد المتحدثين في TED إلى أنه خلال الفترة 2000- 2010م، فقدت الولايات المتحدة 5.7 ملايين وظيفة في مجال التصنيع، ويعزى سبب فقد 87٪ منها إلى زيادة إنتاجية العمل من خلال تقنية التشغيل الآلي.

ولذلك في دراسة لأسباب فقدان الوظائف في الولايات المتحدة، تشكلت -في الواقع- معارضة بين «نظرية السبب الرئيس للتجارة»، و«نظرية السبب الرئيس للتكنولوجيا»، أو نقاش حول الأهمية النسبية للعاملين، وكلا الفرضيتين تم التحقق منهما بشكل

تجريبي. فعلى سبيل المثال، وجدت الدراسة التي أجرتها تيريزا فورد، وغيرها من الباحثين، ردًّا على الحجة أحادية الجانب المعروفة باسم «هجوم الصين»، أن عامل التجارة (المنافسة الأجنبية)، وعامل التكنولوجيا (التشغيل الآلي)، قد لعبا دورًا مهمًّا في فقدان الولايات المتحدة للوظائف في مجال التصنيع، وفي الوقت نفسه، اعترف الباحثون أيضًا أنه من الصعب تقدير الأهمية النسبية لكلا العاملين بدقة.

ومع ذلك، فإن بعض الحقائق التي لاحظها هؤلاء الباحثون، عادةً ما تضطر إلى اعتماد تقنية التشغيل الآلي بسبب المنافسة، مما يسمح للشركات بالبقاء، مع تسريح عدد أقل بكثير من الموظفين في الوقت نفسه. ومن هنا، يمكن ملاحظة أن عامل التجارة، وعامل التكنولوجيا عاملان متشابكان، ويصعب الفصل بينهما. ففي المجتمع الحديث، وبغض النظر عما إذا كان الوضع قائمًا على الابتكار المستقل، أو إدخال التجارب الأجنبية والتعلم منها، فإن التكنولوجيا متاحة دائمًا لمعالجة قضية عدم كفاية القدرات التنافسية للشركات، فحتى لو لم تأت المنافسة من الخارج، فقد تأتي أيضًا من مناطق أخرى، أو شركات محلية أخرى. وهذا يعني أن عامل التجارة، وعامل التكنولوجيا ليسا أحداثًا مستقلة يمكن فصلها، بل يحققان تأثيرًا معينًا في التعزيز، والتعاون المتبادلين، سواءً كان تأثيرًا جيدًا أم سيئًا.

أما من وجهة النظر التاريخية، فلا يمكن تجنب عاملي التجارة والتكنولوجيا. فالمعاملات التجارية، والاختراعات دائمًا ما تكون مصحوبة بأنشطة اقتصادية بشرية، وهي تمثل مصدر التقدم، ولذلك لا يمكن أن نأمل في عدم وجودها، أو اختفائها بشكل مصطنع. واليوم، توسعت «عقدة لوديت» هذه التي تنسب ركود الأجور، وفقدان الوظائف إلى استخدام الآلات، والتقدم التكنولوجي، لتواجه التجارة، والتحول الصناعي (التعهيد الخارجي)، وحتى العولمة الاقتصادية. ويدرك السياسيون -بالتأكيد- أن جهودهم في هذا الاتجاه ستكون عديمة الفائدة في نهاية المطاف، إلا أنه يتوجب عليهم -في النهاية- التمسك بهذه القشة المنقذة التي تمتلك تاريخًا طويلاً، وتمت تجربتها واختبارها، وذلك من أجل كسب الأصوات في انتخاباتهم.

ومن المنظور المعرفي، نجد أننا نحتاج إلى التخلي عن نموذج البحث التجريبي الحالي هذا. ففي النهاية، سنجد أن ما نتناقش حوله هنا هو ما يتعلق بتأثير توزيع الدخل

الناتج عن العولمة، والثورة الصناعية، وهو ما يسمى بقضية اقتصاد الرفاهية. حيث أثبت البحث من منظور البحث التجريبي عن أسباب فقدان الوظائف، والتمايز في الدخل، أنه طريق مسدود بالفعل. أما الطريق الآخر، فيتطلب منا فهم القضية، والبحث عن إجابة لها -بشكل أكبر- من منظور الاقتصاد المعياري. وبما أن السيناريوهات المحتملة التي نواجهها هي -في الواقع- هي نتيجة لمقارنة تكاليف وفوائد الخيارات السياسية، أو قرارات السياسات في ضوء عواقب العولمة، والثورة الصناعية، لذا فإن ما نتناقش حوله هو -في النهاية- قضية اقتصاد سياسي.

وعلى مستوى الأساس النظري، نجد أنه قد حان الوقت للتخلي عن فرضية «الاقتصاد المتدفق للأسفل" بشكل كامل. فعلى الرغم من أن "الاقتصاد المتدفق للأسفل" له أصوله التاريخية العميقة كذلك، إلا أن علم الاقتصاد المعاصر لا يدخر جهدًا لإثباته نظريًّا، كما يحاول صناع السياسات إثبات ذلك بشكل تجريبي. حيث يرى بعض الاقتصاديين، وصناع السياسات أنه بمجرد بدء النشاط التجاري من قطاع معين، أو حتى مؤسسة واحدة، فإنه في النهاية سيفيد الاقتصاد بشكل عام، والمجتمع ككل، وذلك من خلال تأثير التدفق للأسفل.

فعلى سبيل المثال، أشار فريدمان إلى أنه في مجتمع السوق الحرة، يكمن المبدأ الأخلاقي للتوزيع الرشيد للدخل في السماح لكل فرد بالحصول على ما ينتجه باستخدام أدواته الخاصة. كما تحدث فريدمان أيضًا عن دور الدولة، غير أنه لم يؤكد على إعادة التوزيع، وإنما أكد على تحديد حقوق الملكية وإنفاذها. وقد كان الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان مؤمنًا بهذه الفكرة على المستوى النظري، وعمل على تطبيقها في سياساته، مما جعلها أساسًا مهمًا لما يعرف بـ«ريغانوميكس» («اقتصاد ريغان»).

وفي المقابل، استعرض بول كروغمان العلاقة بين التوجهات السياسية المختلفة تجاه توزيع الدخل، والدرجة الفعلية لعدم المساواة خلال تناوب السلطة بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة، وخلص في استنتاجه إلى أن سياسة توزيع الدخل التي يتم تبنيها ليست غير مهمة، وإنما لها تأثير ملحوظ للغاية على نتائج توزيع الدخل الناتجة. ومن هنا، نجد أن منطق كروغمان يكون صالحًا أيضًا إذا عكسناه، أي إن نتيجة توزيع الدخل من شأنها التأثير على الرياح السياسية، وبالتالي

على التوجهات السياسية. وتعتبر قضية فقدان الوظائف في الولايات المتحدة أحد الأمثلة في هذا الشأن، والتي تعكس -بشكل كامل- العملية الكاملة لـ»الاقتصاد المتدفق للأسفل" من النظرية حتى التطبيق، ومن الأسباب حتى النتائج، وعلى مستوى تأثير عواقب السياسات السابقة على صياغة السياسات اللاحقة، وما تسبب ذلك فيه من انقسامات سياسية واجتماعية.

وقد خلص الاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتي، وسلفه أنتوني أتكينسون، من بحثهما المتميز حول قضية توزيع الدخل -بشكل لا لبس فيه- إلى أن الحل الوحيد لعدم المساواة في الدخل يتمثل في قيام الحكومة، والمجتمع بإجراء إعادة التوزيع اللازمة للدخل. فعلى سبيل المثال، قام بيكيتي بجمع، وتحليل البيانات التاريخية الغنية لجميع الدول، ووجد أن العائد على رأس المال قد نما على نحو أسرع من معدل النمو الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى زيادة تركيز الثروة بشكل أكبر مع مرور الوقت. ونظرًا لأن هذا الاتجاه يمثل -على التوالي- المسار التاريخي الذي تم الكشف عنه من خلال بيانات السلاسل الزمنية طويلة المدى، والوضع الراهن الموصوف من خلال البيانات عبر الدول، فلا يمكن لآليات السوق، أو القوة الطبيعية للتجاوز الزمني إيقاف أي منهما، وبالتالي لا مفر من التدخل الاجتماعي، وانتهاج السياسات الحكومية.

الفصل التاسع

الصين في آفاق الانتعاش الاقتصادي

العالمي خلال فترة «ما بعد الوباء»

لقد تمكنت الصين من تحقيق نتائج ملحوظة في مكافحتها لوباء الفيروس التاجي المستجد، لتستأنف بسرعة أنشطتها الاقتصادية. فباعتبارها مزودًا عالميًّا للمعدات والخدمات الطبية المهمة، ومدافعًا عن سلسلة التوريد العالمية والعولمة الاقتصادية، ومستهلكًا ومستثمرًا عالميًّا للسلع الأساسية، فإن قدرة الاقتصاد الصيني على التعافي بشكل سلس ستحدد -إلى حد كبير- نتيجة الانتعاش الاقتصادي العالمي.

وقد أتت الإجراءات الصارمة التي اتخذتها الصين لمكافحة انتشار الفيروس التاجي المستجد، بدايةً من تطبيق الحجر الصحي القسري، وحتى الإغلاق، أتت ثمارها، غير أنها أدت كذلك إلى تعطيل جزئي للأنشطة الاقتصادية. ففي الفترة الأخيرة، بلغ عدد الحالات الجديدة المؤكدة داخل بر الصين الرئيس «صفرًا" تقريباً، وأظهر المنحنى الوبائي للفيروس في الصين اتجاهًا هبوطيًّا مقلوبًا على شكل حرف «V". ومع ذلك، فمن ناحية أخرى، لا يزال انتشار الفيروس التاجي المستجد يشهد ارتفاعًا في دول أخرى، ولم يصل إلى ذروته بعد.

وبالمثل، فإن التباطؤ في الاقتصاد العالمي، وخاصةً في الاقتصادات الكبرى الأخرى، يتغير بدوره ليصبح أكثر حدة في الوقت الذي أصبح الاقتصاد الصيني فيه على وشك التعافي. وبالنظر إلى خلفية العولمة الاقتصادية، وتطور وضع تفشي الوباء في العالم، فمن غير المرجح أن يتعافى اقتصاد الصين على طول مسار نموذجي على شكل حرف "V". ومع ذلك، فسواءً كان المسار على شكل حرف "V"، أو "U"، فلا يمكن إنكار التعافي السريع للأنشطة الاقتصادية في الصين. حيث يظهر المسح الذي أجراه المكتب الوطني للإحصاء الصيني أنه حتى الخامس والعشرين من مارس، استأنفت 96.6٪ من الشركات الكبيرة والمتوسطة، التي شملها المسح، استأنفت عملية الإنتاج، بزيادة

قدرها 17.7 نقطة مئوية مقارنةً بالفترة نفسها في فبراير. كما بلغ مؤشر مديري المشتريات الصيني (PMI) في مارس 52.0، بزيادة ملحوظة مقارنةً بشهر فبراير، فوق خط الازدهار والكساد بخمسين درجة.

وهذا يعني أنه على الرغم من أن العالم يواجه توقعات اقتصادية سيئة، فإن الصين تظهر كرائدة للانتعاش الاقتصادي. حيث إنه في الوقت الذي تواجه فيه البشرية تهديد العدو المشترك المتمثل في جائحة الفيروس التاجي المستجد، فإن الانتعاش الاقتصادي الذي تقوده الصين، باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، لا يمثل «لعبة المجموع الصفري». كما أنه لا ينبغي فهم الأنشطة الاقتصادية على أنها مسألة تنافس بين الدول كما هي الحال في الأوقات العادية.

ففي الأعوام الأخيرة، بلغ معدل إسهام الصين في نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي نحو الثلث. ولذلك فإنه في حال تمكنت الصين من استعادة أدائها الاقتصادي في عام 2020م، فستصبح «عامل استقرار»، و»مصدر محرك" للاقتصاد العالمي أثناء فترة تفشي الوباء وبعده. حيث سينعكس دور الصين المهم في العالم في الجوانب التالية:

أولًا: الصين قادرة -بشكل مباشر- على توفير المعدات الطبية، والخدمات الطبية اللازمة، وهو ما يعد احتياجات ملحة لكل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. فالصين ليست واحدة من أكبر منتجي الأجهزة الطبية، والمنتجات الطبية في العالم وحسب، ولكنها أيضًا تعد مركزًا لإنتاج، وتصدير المكونات الدوائية الفعالة (API)، وبحث وتطوير العقاقير، وتدريب الأطقم الطبية. وخلال مكافحتها للفيروس التاجي المستجد خلال الأشهر القليلة الماضية، تراكم لدى الصين الكثير من الخبرات القيمة، فضلاً عن مواردها الطبية الغنية، وهو ما يعني أن الصين قد تكون الوحيدة في العالم التي لديها القدرة، والرغبة لمد يد العون للدول الأجنبية التي تحتاج إلى مساعدات طارئة. وحتى في حال تفاقم الوباء بشكل أكبر، فستظل الصين على استعداد لتقديم المساعدات الإنسانية للدول ذات الدخل المنخفض التي تعاني صحيًّا.

ثانيًا: المساعدة في الحفاظ على سلسلة التوريد العالمية، ومواكبة العولمة الاقتصادية. حيث تتمثل إحدى العواقب الوخيمة للأزمة في أن الموردين أو المشترين العالميين قد يوقفون أنشطة أعمالهم أثناء جائحة الفيروس التاجي المستجد، أو بعدها، مما يتسبب

في تعطيل مؤقت، واحتمال تعطل دائم لسلسلة التوريد العالمية. وفي الوقت الحاضر، يوجد في الصين 41 صناعة رئيسة، و207 صناعات متوسطة، و666 صناعات فرعية، مما يشكل منظومة صناعية حديثة، مستقلة ومتكاملة، لتصبح الدولة الوحيدة في العالم التي تمتلك جميع فئات الفئات الصناعية الموجودة في التصنيف الصناعي للأمم المتحدة. وبالتالي يمكن أن يساعد الانتعاش الاقتصادي الصيني في إصلاح سلسلة التوريد العالمية، والحيلولة دون حدوث انتكاسة في العولمة الاقتصادية.

ثالثًا: عند تعافي العالم بشكل عام، سيكون هناك طلب على السلع الاستهلاكية المستوردة، والاستثمار الأجنبي. وعندما يعود الإنتاج، والحياة في الصين إلى طبيعتهما بشكل كامل، ستكون هناك 3 عوامل رئيسة لتحفيز الاستهلاك، وهي: أولًا: بعد انتهاء الوباء، سوف ينتعش استهلاك السلع التي تأثرت بالوباء، وتدابير مكافحته. ثانيًا: على الرغم من تراجع استهلاك بعض السلع، والخدمات بسبب تأثير الوباء، فإن بعض السلع، والخدمات الأخرى ستستخدم كبدائل لها، وسيشهد استهلاكها ارتفاعًا ملحوظًا. ثالثًا: عمل الوباء على توليد مجالات استهلاك جديدة، مثل المنتجات المتعلقة بالصحة العامة، والتباعد الاجتماعي.

وفي الوقت نفسه، فنحن نمتلك أسبابنا الخاصة لتوقع تطبيق الصين استثمارات واسعة النطاق بعد فترة الوباء، والتي تتمثل فيما يلي: أولًا: تعمل الدولة على توفير السيولة الكافية لجذب المزيد من الاستثمارات على مستوى الشركات، وذلك من أجل مكافحة الانكماش الاقتصادي. ثانيًا: خطط التحفيز الضرورية، بما في ذلك بعض مشروعات البنية التحتية الكبرى، والتي ستساعد في تخفيف ضغط البطالة، والتغلب على الاختناقات في التنمية الاقتصادية. ثالثًا: يوفر الوباء بدوره فرصة لـ»التدمير الإبداعي»، مما يفرض التحول في التصنيع، والارتقاء به. وبالتالي ستعمل الصين على تعزيز إنشاء البنى التحتية الجديدة، مع التركيز على مجالات مثل شبكات 5G، ومراكز البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، وغيرها من المجالات الأخرى.

وباختصار، نقول إن الفيروس التاجي المستجد يمثل عدوًّا مشتركًا للعالم كله، وأن الرغبة المشتركة لجميع الدول تتمثل في احتواء هذه الجائحة، واستعادة النمو الاقتصادي. كما أن الحقيقة التي لا جدال فيها تكمن في أن قدرة الاقتصاد الصيني على التعافي هي التي ستحدد -بدرجة كبيرة- آفاق الاقتصاد العالمي.

الباب الثالث

تفكر حول السياسات وآفاقها

الفصل الأول

ضرورة مواصلة معالجة العلاقة بين

الحكومة والسوق من أجل تعميق الإصلاح

أشارت الجلسة الكاملة الثالثة للجنة المركزية في الدورة الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني إلى أن القضية الجوهرية للإصلاح الاقتصادي تكمن في معالجة العلاقة بين الحكومة والسوق، بحيث يمكن للسوق لعب دور حاسم في تخصيص الموارد، فضلاً عن إطلاق دور الحكومة بشكل أفضل. ومن ناحية أخرى، أكد الأمين العام شي جين بينغ في خطابه خلال الاجتماع الخاص بتقديم تقرير المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني، والاحتفال بالذكرى الأربعين للإصلاح والانفتاح، أكد -مرة أخرى- على ضرورة جعل السوق تلعب دورًا حاسمًا في تخصيص الموارد، وإطلاق دور الحكومة بشكل أفضل. وعلى مدار الأعوام الخمسة الماضية، أو أكثر، أحرزت الصين تقدمًا شاملًا على مستوى إصلاح نظامها الاقتصادي، وحققت إنجازات رائدة على مستوى الإصلاحات الأساسية في «العوارض الأربعة والركائز الثمانية» في المجالات الرئيسة. حيث يدور جوهر الإصلاح في الصين حول تحويل الوظائف، ومعالجة العلاقة بين الحكومة والسوق، وهو ما حقق إنجازات ملحوظة على مستوى إنشاء المناطق التجريبية للتجارة الحرة، وتنمية الاقتصاد الخاص، وتعميق إصلاح الأصول، والشركات المملوكة للدولة، وتنمية اقتصاد الملكية المختلط، وتعزيز تبسيط نظام الإدارة الحكومية، ونظام "تفويض السلطات وتحسين الخدمات"، والابتكار والتحسين في التحكم الكلي، وغيرها من الجوانب الأخرى، وهو ما عمل بدوره على تحفيز حيوية كيانات السوق المختلفة، وتعزيز تحقيق التنمية العلمية، والتنمية عالية الجودة.

ومن أجل تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح حتى النهاية، والاستمرار في تعزيز إصلاح النظام الاقتصادي، لا يزال الأمر يتطلب معالجة العلاقة بين الحكومة والسوق، ووضعها في جوهر السياسات المتبعة. فالعلاقة بين الحكومة والسوق -في الواقع-

قضيـة عالميـة، حيـث إنهـا تمثـل محـور نقاشـات النظريـات الاقتصاديـة، ونقطـة صعبـة في ممارسـات التنميـة الاقتصاديـة في الـدول كافـة كذلـك. فقـد أشـار الاقتصـادي وليـام آرثـر لويـس -ذات مـرة- إلى مفارقـة، بقولـه: «يرجـع سـبب فشـل الحكومـات إلى أنـه إمـا أنهـا تقـوم بالقليـل مـن الأعـمال، أو أنهـا تقـوم بالكثـير مـن الأعـمال». ومنـذ أن طـرح «مفارقـة لويـس» الشـهيرة هـذه في عـام 1955م بنـاءً عـلى ملاحظاتـه حـول تاريـخ الاقتصـاد العالمـي، كان هنـاك دائمًـا خـلاف في النطـاق العالمـي حـول مـا يجـب أن تقـوم بـه الحكومـات مـن أعـمال، ومقـدار هـذه الأعـمال مـن الناحيـة النظريـة، ولا يـزال هـذا الخـلاف دون حلـول عـلى المسـتوى العمـلي. وفي المقابـل، نجـد أن الممارسـات العمليـة عـلى مـدار 40 عامًـا مـن إصـلاح النظـام الاقتصـادي في الصـين، وخاصـةً الاستكشـافات الرائـدة التـي تـم إجراؤهـا منـذ انعقـاد المؤتمـر الوطنـي الثامـن عـشر للحـزب الشـيوعي الصينـي، عملـت جميعهـا عـلى إثـارة القضايـا ذات الصلـة، وتراكـم خـبرات قيمـة كذلـك، وهـو مـا أدى بـدوره إلى اسـتخلاص الحكمـة الصينيـة بشـأن العلاقـة بـين الحكومـة والسـوق، مـما يسـاعدنا عـلى تعميـق الفهـم النظـري، واسـتخدامه لتوجيـه الممارسـات الخاصـة بالمزيـد مـن الإصلاحـات بطريقـة هادفـة، وذلـك مـن خـلال مـا يـلي:

أولًا: يجـب أن تلعـب السـوق دورًا حاسـمًا في مجـال تخصيـص المـوارد، والأنشـطة الاقتصاديـة المبـاشرة. حيـث تظهـر ممارسـات التنميـة الاقتصاديـة في النطـاق العالمـي أن السـوق لا توفـر آليـة التحفيـز الأكـثر فاعليـة للكيانـات الرئيسـة الخاصـة بالأنشـطة الاقتصاديـة وحسـب، وإنمـا يوفـر أيضًـا نمـط التخصيـص الأكـثر فاعليـة لجميـع عوامـل الإنتـاج والمـوارد. وفي ممارسـات الإصـلاح والانفتـاح والتنميـة، تعمـق الحـزب -تدريجيًّـا- في فهـمه لـدور السـوق، والعلاقـة بـين الحكومـة والسـوق. فعـلى سـبيل المثـال، في المرحلـة الأولى مـن الإصـلاح، مـر الحـزب بعـدة مراحـل لفهـم دور السـوق، بدايـةً مـن تهميـش آليـة السـوق، وحتـى اسـتخدام السـوق كوسـيلة مسـاعدة للاقتصـاد المخطـط، ومـن ثـم التأكيـد عـلى الجمـع بـين التخطيـط والسـوق. فقـد أوضـح المؤتمـر الوطنـي الرابـع عـشر للحـزب الشـيوعي الصينـي هـدف الإصـلاح المتمثـل في إنشـاء نظـام اقتصـادي اشـتراكي للسـوق. وبعـد انعقـاد المؤتمـر الوطنـي الخامـس عـشر للحـزب الشـيوعي الصينـي، تـم طـرح ضرورة إفسـاح المجـال للـدور الأسـاسي للسـوق في تخصيـص المـوارد، ووصـولًا إلى الجلسـة الكاملـة الثالثـة للجنـة المركزيـة في الـدورة الثامنـة عـشرة للحـزب الشـيوعي الصينـي، تـم التأكيـد عـلى

ضرورة جعل السوق تلعب دورًا حاسمًا في تخصيص الموارد، فضلاً عن إطلاق العنان لدور السوق بشكل أفضل، وهو ما حقق طفرة جديدة في فهم الحزب الشيوعي لقوانين البناء الاشتراكي ذي الخصائص الصينية، مما يدل على أن تنمية اقتصاد السوق الاشتراكي قد دخلت مرحلة جديدة.

فعندما نقول إن السوق تلعب دورًا حاسمًا في تخصيص الموارد، فهذا يعني أن جميع روابط الأنشطة الاقتصادية، مثل الإنتاج والتداول والاستهلاك، وغيرها من الروابط الأخرى، تعمل من خلال بلورة، وتحسين سوق عوامل الإنتاج، وسوق المنتجات، وبالاعتماد على الندرة النسبية، والعلاقة بين العرض والطلب اللتين تحددان الأسعار، تعمل على تشكيل إشارات استرشادية لكل من المستثمرين، ورجال الأعمال، والمنتجين، والموزعين، والمستهلكين، وبهذه الطريقة، يتم تحقيق تخصيص الموارد، وتوازن العرض والطلب، وتشجيع المنافسة، ومن ثم الوصول إلى الهدف المتمثل في تحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتحفيز الأنشطة الاقتصادية. وقد كان إصلاح النظام الاقتصادي على مدار الأعوام الأربعين الماضية دائمًا ما يتم إجراؤه على أساس إنشاء نظام اقتصاد السوق الاشتراكي، أما التأسيس النهائي للدور الحاسم للسوق، فيكمن في الاستنتاج المنطقي على المستوى النظري، والنتيجة الحتمية على المستوى التطبيقي.

ثانيًا: تتطلب أيديولوجية التنمية التي تتمحور حول الشعب قيام الحكومة بوظائف إعادة التوزيع، لضمان الازدهار المشترك لجموع الشعب. حيث نجد أن السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي كانت شائعة في أوروبا، والولايات المتحدة، وبعض الدول النامية، دائمًا ما كانت تستند في تأسيسها إلى ما يسمى بفرضية «الاقتصاد المتدفق للأسفل»، حيث كانت ترى هذه الدول أن السياسات الاقتصادية التي تجعل القلة أكثر ثراءً ستعمل -في نهاية المطاف- على إفادة الفقراء بطريقة ما. ومع ذلك، هناك الكثير من الحقائق، سواءً في الدول النامية، أو المتقدمة، التي تظهر أنه على الرغم من أن النمو الاقتصادي، والعولمة الاقتصادية، والتغير التكنولوجي يمكن أن يتولد عنها تأثير جعل الكعكة أكبر (مصطلح في الاقتصاد الصيني يعني تعزيز الاقتصاد الكلي)، غير أنه لا يمكن لأي منها ضمان تحقيق التوزيع التلقائي للكعكة (يعني توزيع الدخل)، بل على العكس من ذلك، قد تتسبب في عيوب وعواقب وخيمة تتمثل في اتساع فجوة الدخل، والاستقطاب الاجتماعي. وبالطبع، فإن آلية السوق تعد شرطًا مسبقًا ضروريًّا للنمو

الاقتصادي، وذلك من خلال تخصيص الموارد بشكل فعال، وتحفيز الكيانات الرئيسة في الأنشطة الاقتصادية، إلا أن سياسة إعادة التوزيع التي تقودها الحكومة تعتبر -في حد ذاتها- وسيلة لا غنى عنها لتعزيز العدالة الاجتماعية، وتحقيق الرخاء المشترك. ولذلك فإن معالجة العلاقة بين الحكومة والسوق هي المفتاح لمعالجة مشكلة جعل الكعكة أكبر، وتقسيم الكعكة جيدًا.

وانطلاقًا من أيديولوجية التنمية التي تتمحور حول الشعب، فإنه من الضروري إطلاق العنان لدور الحكومة بشكل أفضل، وتقديم السياسات، والمنتجات التي تعمل على ضمان وتحسين معيشة الشعب خلال التنمية كمنافع عامة. ففي البداية، يهدف تعزيز الحكومة للعدالة الاجتماعية إلى إزالة جميع العقبات القائمة بين الهدفين المتمثلين في جعل الكعكة أكبر، وتقسيم الكعكة جيدًا، وخلق الظروف للجميع لتحقيق فرص التنمية الذاتية من خلال العمل الجاد والدؤوب، وتقاسم ثمار الإصلاح معًا. ثانيًا: يُعد كل من إنشاء وتحسين منظومة الضمان الاجتماعي التي تمتلك طبيعة المساعدة الاجتماعية المشتركة، وتوفير الخدمات العامة الأساسية على قدم المساواة في مجالات المنفعة العامة، وتوجيه إمداد الخدمات العامة في المجالات التي تمتلك طبيعة شبيهة بالمنفعة العامة، يعد كله من مهام الحكومة الواجب أداؤها، ومسؤوليات الحكومة التي لا مفر منها، ولا غنى عنها بأي شكل. وأخيرًا، بالنسبة للفئات الضعيفة اجتماعيًّا التي تولدت عن عوامل تاريخية، وجغرافية، وبيئية متعددة، فضلاً عن الظواهر الصعبة الناتجة عن الكوارث المفاجئة والصدمات، فإنه يتوجب على الحكومة تطبيق سياسات اقتصادية، واجتماعية خاصة، ونسج شبكة ضمان معيشي مكثفة، والعمل من خلال التخفيف من حدة الفقر المادي والفكري، وتقديم المساعدات والدعم، وغيرها من الوسائل الأخرى، على جعل الفئات التي تعاني من المصاعب والصدمات، قادرة على عيش حياة آمنة، والتمتع بالخدمات العامة الأساسية على قدم المساواة.

ثالثًا: تعتمد سياسات التحكم الكلي على تحرير الإشارات الاسترشادية نحو السوق، وتطبيق التعديلات المناهضة للتقلبات الدورية من خلال آليات السوق، وبالاستناد إلى الأساس المتمثل في استجابة الأنشطة الاقتصادية للكيانات الجزئية. فالمشاركون في أنشطة السوق لا يتمتعون دائمًا بالمعقولية، كما يمكن أن تنحرف إشارات الأسعار أو يتم تشويهها، وأن يتأثر العرض والطلب بالإنتاج المحلي والسوق الدولية، وأن يؤثر

جانب العرض والطلب بالسلب على النمو الاقتصادي. وهذا يعني أن اقتصاد السوق دائمًا ما يقع في تقلبات مستمرة، حتى إنه يقع في دورة تشغيل اقتصادي لا مفر منها. ولذلك وفي ظل ظروف اقتصاد السوق، فإنه لا غنى عن سياسات التحكم في الاقتصاد الكلي التي تعتمد -بشكل رئيس- على السياسات النقدية، والمالية كوسائل لها.

ويتمثل الدور الذي تلعبه سياسات الاقتصادي الكلي في استغلال إدارات التحكم الحكومية للوسائل المؤسسية في إصدار إشارات التحكم، لتوجيه سلوكيات كيانات السوق الجزئية، وتحقيق التحكم في الاقتصاد الكلي. ففي العادة، يمتلك الكيان الاقتصادي معدل نمو محتمل تحدده مستويات العرض، والتخصيص الخاصة بعوامل الإنتاج في فترة تنمية محددة، في حين قد يؤدي عامل الاضطرابات الدورية إلى جعل معدل النمو الحقيقي أقل، أو أعلى من قدرات النمو المحتملة، وهو ما سيؤدي -على التوالي- إلى عدم كفاية عوامل الإنتاج، أو تجلي ظاهرة التضخم. ولذلك فإن التعديلات المناهضة للتقلبات الدورية في سياسات الاقتصاد الكلي تعد -في حد ذاتها- تحفيزًا، أو قمعًا لسلوك الاستثمار، وأنشطة الإنتاج من خلال السياسات النقدية الفضفاضة، أو المحكمة، والسياسات المالية الموسعة، أو المنكمشة، بحيث يعود معدل النمو الحقيقي إلى معدل النمو المحتمل. وفي ظل ظروف اقتصاد السوق، لا تكمن صعوبة مثل هذا التحكم في التأثير على إشارات السوق التي توجه الاستثمار والإنتاج وحسب، بل تكمن أيضًا في عدم تشويه أسعار السوق الخاصة بالعوامل والمنتجات، ولمعالجة هذه المشكلة، يتعين اتباع الآتي: أولًا: جعل نية التحكم الكلي، وإشارات السوق الإرشادية تتفاعل -كيميائيًا- مع سلوك كيانات السوق الجزئية. ثانيًا: الاستيعاب الجيد لدرجة، ومدة التحكم في الاقتصاد الكلي، وتعديل توجه السياسات وفقًا لمبدأي الوقت، والوضع. ثالثًا: التركيز على التعديلات المناهضة للتقلبات الدورية، والوقاية من المخاطر المنهجية، وتجنب مزج النوايا السياسية التي لا تنتمي إلى التحكم المناهض للتقلبات الدورية.

رابعًا: ينبغي أن تكون السياسات الصناعية أكثر شمولية، وأن تلتزم بمبدأ الحياد التنافسي، وتركز على الحفاظ على مبدأي التنسيق، والاتساق مع سياسات المنافسة. حيث إن تحقيق الابتكار، والتنمية في ظل توجيه المفاهيم التنموية الخمسة الكبرى يتطلب التغلب على بعض العقبات الشائعة، والتي تتمثل فيما يلي: أولًا: ترى الكيانات الرئيسة في أنشطة الاقتصاد الجزئي أن أنشطة الابتكار التي تعود بالنفع على المجتمع

بـأسره غـير مؤكـدة، وهـو مـا يتطلـب تقديـم تنبـؤات وفـق اتجـاه التطـور التكنولوجـي، والتغـير الديناميـكي للميـزة النسـبية، مـما يجعلهـا تتمتـع بفوائـد النجـاح، وتعـاني كذلـك مـن خطـر الفشـل بـلا شـك. ثانيًـا: ليـس بالـضرورة أن تتغلغـل ثمـار التقـدم التكنولوجـي في جميـع مجـالات المجتمـع، وبالتـالي لا يعنـي هـذا أنـه يمكنهـا تعزيـز الابتـكار، والتنميـة في الكيانـات الاقتصاديـة بأكملهـا. وأخـيرًا، يمتلـك كلٌّ مـن مكافحـة التلـوث، وحمايـة البيئـة في الأنشـطة الاقتصاديـة، وإزالـة الطاقـة الإنتاجيـة الزائـدة أثنـاء تعديـل الهيـكل الصناعـي، آثـارًا خارجيـة، وبالتـالي فالاعتـماد عـلى القـوى الذاتيـة للسـوق لا يكفـي لمعالجـة هـذه المشـكلة. ونظـرًا لوجـود هـذه الظواهـر سـالفة الذكـر، فإنـه مـن الـضروري أن تقـوم الحكومـة بتطبيـق سياسـات صناعيـة تهـدف إلى تشـجيع الكيانـات الرئيسـة الجزئيـة عـلى تحمـل المخاطـر، وإجـراء الابتـكارات، وهـو مـا يعـد كذلـك طريقـة شـائعة في الـدول كافـة حـول العـالم. ومـع ذلـك، فـإن العلاقـة بـين اليـد الملموسـة للحكومـة، واليـد غـير الملموسـة للسـوق هـي أصعـب علاقـة يمكـن اسـتيعابها في هـذه القضيـة.

ويكمـن المفتـاح الرئيـس لتحويـل اليـد الملموسـة إلى غـير ملموسـة في دمـج السياسـات الصناعيـة مـع سياسـات المنافسـة، بحيـث يمكـن إطـلاق دور كل منهـا بشـكل منسـق. كـما ينبغـي تعزيـز المكانـة الأساسـية لسياسـات المنافسـة، ووضـع معايـير للسـلوك الحكومـي، لضـمان عـدم تشـويه مـؤشرات أسـعار العوامـل والمنتجـات، وصحـة آليـة التحفيـز. وفي المقابـل، يتوجـب عـلى الحكومـة معاملـة الكيانـات الرئيسـة في السـوق عـلى قـدم المسـاواة، بغـض النظـر عـن نـوع ملكيتهـا، أو حجمهـا، أو كونهـا شركات صينيـة أو أجنبيـة، والالتـزام بمبـادئ الحيـاد التنافـسي، والمعاملـة الوطنيـة قبـل دخولهـا السـوق، والقائمـة السـلبية، وخلـق بيئـة تنافسـية متكافئـة لجميـع أنـواع الـشركات، وتجنـب انتقـاء الفائزيـن -بشـكل مصطنـع- مـن خـلال امتيـازات السياسـات التفضيليـة. أمـا تطبيـق السياسـات الصناعيـة، فسـينتقل -تدريجيًّـا- مـن الاسـتخدام المفـرط لوسـائل التفضيـل، والانتقائيـة التـي كان يتـم اعتمادهـا في المـاضي، إلى اسـتخدام وسـائل تتسـم بالشـمولية، والعمليـة أكـثر.

وعـلى الرغـم مـن أن تلخيـص الجوانـب الأربعة سـالفة الذكـر قد لا يكـون متكامـلاً، إلا أنها تسـتحق الاهتـمام، والتركيـز -بشـكل كبـير- عـلى الحلـول الأساسـية، لتعميـق إصـلاح النظـام الاقتصـادي مـن خـلال معالجـة العلاقـة بـين الحكومـة والسـوق. ولمزيـد مـن التلخيـص، فإنـه يتعـين خـلال عمليـة تعزيـز الإصـلاح، الالتـزام بالمفاهيـم التاليـة: أولًا: العلاقـة بـين الحكومـة

والسوق ليست ثابتة في حد ذاتها، والإصلاحات حول هذه القضية لا يمكن أن تكون فعالة إلى الأبد. ولذلك فإن فهم هذه القضية يتطلب مواكبة العصر، بحيث يمكن لمحاور الإصلاح أن تشهد تغيرات في المستقبل. ففي الوقت الحالي، لا يزال تركيز الإصلاح منصبًّا على تحويل وظائف الحكومة، وتقليل حجم تخصيص الحكومة المباشر للموارد، وترك مساحة كافية للتعديلات الذاتية في السوق، واستجابة الشركات المعقولة. ثانيًا: من الضروري رسم حدود واضحة بين وظائف الحكومة، والسوق، بحيث يمكن لكل منهما أداء واجباته الخاصة، فضلاً عن إطلاق العنان لدورهما المنسق، لإنتاج نفس تأثير الاتجاه دون احتكاكات بينهما. وأخيرًا، لا يتشكل نظام وآلية اقتصاد السوق بشكل تلقائي، حيث يتطلب الأمر صبرًا تاريخيًّا كافيًا لتطويرهما بشكل كامل، كما يتطلب الأمر رعايتهما بشكل أساسي وعاجل. وكل هذا يتطلب بدوره تعميق الإصلاحات، وتعزيز الابتكار المؤسسي لجميع الكيانات المشاركة بموجب فرضية التصميم عالي المستوى، والأسس القانونية ذات الصلة.

الفصل الثاني

كيفية إجراء تعديلات معقولة لمجموعة

أدوات سياسات الاقتصاد الكلي

طالب مؤتمر العمل الاقتصادي للجنة المركزية الذي انعقد خلال الفترة 19- 21 ديسمبر عام 2018م بضرورة الفهم الشامل والصحيح للسياسات الكلية، والسياسات الهيكلية، وتوجهات السياسات الاجتماعية، لضمان عمل الاقتصاد في نطاق معقول. ويتطلب الحفاظ على معدل النمو الاقتصادي ضمن نطاق معقول الاستخدام المناسب لأدوات السياسة ذات الصلة. وفيما يتعلق بأدوات سياسات الاقتصاد الكلي المستخدمة، فإن الأمر يتطلب التفكير في إجراء مفاضلة للعلاقة بين مختلف نتائج السياسات وفق الأهداف المزعم تحقيقها، للاختيار من بين مجموعة الأدوات.

وبالنسبة لواضعي السياسات في الحكومة الصينية المركزية، لا ينبغي أن تشير نية استخدام مجموعة أدوات السياسة هذه -بشكل أساسي- إلى تخزين المشروعات الاستثمارية الاحتياطية، أو مخزون احتياطي الإيرادات المالية، وإنما ينبغي أن تشير -بشكل أساسي- إلى أدوات السياسة الخاصة بالتحكم في الاقتصاد الكلي. وعلاوةً على ذلك، لا ينبغي أن تكون مجموعة أدوات السياسة هذه ثابتة لا تتغير، بل يمكن إثراؤها على مستوى الكم، وهو ما يعني إضافة إجراءات السياسة التي لم تكن موجودة سابقًا في مجموعة الأدوات، لتصبح قادرة على مواكبة العصر، فضلاً عن إمكانية إجراء تعديلات هيكلية على أدوات السياسة، وهو ما يعني إعادة تصنيف مخزون أدوات السياسة، ووضعها في خليات مختلفة لاختيارها حسب الاقتضاء، لتتماشى مع مبدأ السياسات الدقيقة.

ومن بين عمليات سياسات الاقتصاد الكلي التي سبق تطبيقها في الماضي، سبق أن كانت هناك عدة مرات تم فيها إضافة أدوات سياسات الاقتصاد الكلي. فعلى سبيل المثال، كان الجمع بين سياسة تشديد توريد الأراضي، وسياسة تشديد القروض

الائتمانية يهدف إلى منع دخول الاقتصاد في حالة من النشاط المحموم، ونمو الفقاعات. مثال آخر، منح السياسات الصناعية وظيفة التحكم الكلي، وذلك لتحقيق معدل نمو حاسم، ومستقر بالاعتماد على تطبيق "الإجراءات الحازمة" دون أن يؤدي ذلك إلى تراجعه بشكل مفرط. فعلى الرغم من أن الزمن قد تغير، وأن الحكومة قد دفعت ثمنًا باهظًا جراء استخدام طرق التوسع في أدوات السياسة في الماضي، إلا هذا يوضح أيضًا أن تخزين مجموعة أدوات السياسة وتطبيقها، يجب ألا يقتصر على أداتي سياسات الاقتصاد الكلي التقليديتين المتمثلتين في السياسات النقدية، والسياسات المالية. ومن هنا، سيعمل هذا الفصل، بالاستناد إلى خلفية ارتباط، وتراكب الوضع الطبيعي الجديد للتنمية الاقتصادية، والصدمات الخارجية المحتملة، على تقديم بعض المقترحات لإثراء وتعديل مجموعة أدوات السياسة.

أولًا: ضرورة إدراج إجراءات الإصلاح ذات الأهداف الواضحة في مجموعة أدوات السياسة

يتم تحديد إدراج إصلاح النظام الاقتصادي في مجموعة أدوات سياسات الاقتصادي الكلي من خلال القضايا الخاصة التي تواجه الاقتصاد الصيني. ففي ظل الظروف العامة في الدول الأخرى، لا سيما الدول ذات اقتصاد السوق الناضج، يتمثل الهدف من سياسات الاقتصاد الكلي في تثبيت النمو الاقتصادي عند معدل النمو المحتمل، وهو ما يعني تحقيق معدل نمو يتم فيه الاستغلال الكامل لجميع عوامل الإنتاج، دون أن يتولد عنه معدل نمو في التضخم.

وفي ظل عدم حدوث تغير في مرحلة التنمية الاقتصادية، يكون معدل النمو المحتمل عادةً عند مستوى ثابت لا يتغير، أي إن معدل النمو المحتمل في معظم الدول المتقدمة يكون مستقرًا لفترة طويلة من الزمن، وبالتالي عادةً ما يطلق عليه اسم معدل نمو الاتجاه. ولذلك ففي ظل معاناة النمو الاقتصادي لهذه الدول من صدمات في جانب الطلب، سواءً كان ذلك بسبب النشاط المحموم للاقتصاد الناجم عن الزيادة المفرطة في الطلب، أو التباطؤ الاقتصادي الناجم عن كفاية الطلب، فإن أدوات السياسة القابلة للتطبيق عادةً ما تكون مجرد أدوات لسياسات الاقتصاد الكلي التقليدية، مثل السياسات

النقدية، والسياسات المالية. ويكمن هدف هذه السياسات في قمع، أو تحفيز الطلب، بحيث يعود معدل النمو من حالته المتمثلة في المستوى «الأعلى»، أو «الأقل» من معدل النمو المحتمل، إلى مستوى النمو المحتمل طويل المدى، وذلك لضمان الاستغلال الكامل لعوامل الإنتاج، أو استقرار النقد. أما بالنسبة للوضع الحالي الذي يواجه الاقتصاد الصيني، فنجد أنه يختلف عن وضعه في الماضي، كما يختلف كذلك عن وضع غالبية الدول الأخرى.

ففي البداية، نجد أنه مع التلاشي السريع للعائد الديموغرافي بعد عام 2010م، تقلصت -بشكل ملحوظ- المساحة الخاصة بعرض عوامل الإنتاج، وإعادة تخصيصها، الأمر الذي أدى إلى حدوث تغيرات جذرية في مرحلة التنمية الاقتصادية، فضلاً عن الانخفاض طويل المدى في معدل النمو المحتمل. ولذلك يتعين تغيير أهداف التحكم في سياسات الاقتصاد الكلي، وتجنب التحفيز المفرط، وبالتالي جعل معدل النمو الحقيقي يتجاوز معدل النمو المحتمل.

ثانيًا: نجد أن عيوب النظم، والآليات المختلفة التي لا تزال موجودة في العملية الاقتصادية الحالية تعوق العرض الكامل، والتخصيص الفعال لعوامل الإنتاج، ولذلك لا يزال هناك مجال لزيادة معدل النمو المحتمل، وهو ما يعني أن أي إصلاح يمكنه تحسين عرض عوامل الإنتاج وتخصيصها، فعلى سبيل المثال، يمكن، بل ينبغي، إدراج زيادة إمدادات العمالة في الصناعات غير الزراعية من خلال إصلاح نظام تسجيل الأسر المعيشية، وإعادة توزيع العمالة بين الصناعات، في مجموعة أدوات سياسات الاقتصاد الكلي. ومع ذلك، يتعين الفهم بأن الهدف من هذا الجزء الخاص خلال استخدام أدوات السياسة لا يكمن في تحفيز عامل جانب الطلب، وإنما زيادة معدل النمو المحتمل من جانب العرض.

ثانيًا: ضرورة أن تتضمن أدوات السياسة السياسات الاجتماعية المتعلقة بمعيشة الشعب

في ظل الظروف التي تكون فيها البيئة الخارجية للعملية الاقتصادية معقدة وصارمة، مما يؤدي إلى زيادة عدم اليقين، ومواجهة النمو الاقتصادي ضغوطًا للتراجع، فإن تطبيق السياسات الاجتماعية يعد إجراءً ضروريًّا لضمان استقرار معيشة الشعب

في مواجهة الصدمات الخارجية، كما يعد كذلك وظيفة شبكة أمان يجب تنفيذها في الإصلاح الهيكلي في جانب العرض، والتي يجب أن يتم تطبيقها -جنبًا إلى جنب- مع سياسات الاقتصاد الكلي. ومن ناحية أخرى، فإن تحسين نمط توزيع الدخل من خلال تعديل السياسات، والإصلاح المؤسسي لا يعد إجراءً ضروريًّا لمعالجة التناقضات الرئيسة في المجتمع المتغير وحسب، وإنما أيضًا لتحقيق الاستقرار، والتوازن في عامل الطلب الخاص بالنمو الاقتصادي، وتعويض تأثير صافي الطلب على الصادرات، وضعف الطلب على الاستثمار.

وعلاوةً على ذلك، يمكن أن يكون لتطبيق هذه السياسات تأثير مباشر فيما يتعلق بالتحكم في الاقتصاد الكلي. فعلى سبيل المثال، في ظل المعاناة من صدمات التقلبات الاقتصادية الدورية، فإن التغطية الكاملة، وضمان الدفع الكامل لبرامج التأمينات الاجتماعية، مثل التأمين ضد البطالة، وتأمين الحد الأدنى للمعيشة، من شأنهما المساعدة في ضمان دخل، ومعيشة العمالة العادية، والأسر ذات الدخل المنخفض، مما يساعد بدوره كذلك على استقرار استهلاك السكان، وبالتالي استقرار الطلب الفعال بشكل عام.

ومنذ اندلاع الأزمة المالية العالمية، شهد تكوين عوامل سحب الطلب للنمو الاقتصادي الصيني تغيرات كبيرة. فعلى سبيل المثال، أثناء تكوين إجمالي الناتج المحلي الفرنسي من الإنفاق خلال الفترة 2008- 2017م، انخفضت نسبة صافي الصادرات من السلع، والخدمات بشكل ملحوظ، من 7.6٪، إلى 1.7٪، ومن المتوقع ألا يكون إمكانات كبيرة لتحسين هذه النسبة على المدى القصير. أما نسبة تكوين رأس المال، فكانت مستقرة نسبيًّا، إذ ارتفعت من 43.2٪، إلى 44.6٪، ومن منظور متطلبات التوازن، والاستدامة في النمو، نجد أنه لا يتوجب مواصلة زيادة هذا الجزء على الأقل في المستقبل. وفي المقابل، ازدادت نسبة الطلب على الاستهلاك النهائي من 49.2٪، إلى 53.6٪، ومن بينها، ازداد الاستهلاك الحكومي من 13.2٪، إلى 14.6٪، وازداد استهلاك سكان الحضر من 27.0٪، إلى 30.6٪، وانخفض استهلاك سكان الريف من 9.0٪، إلى 8.6٪.

ووفقًا للتجارب الدولية، لا يزال هناك مجال كبير لتحسين نسبة إسهام الاستهلاك النهائي في الصين في إجمالي الناتج المحلي، فباستثناء حقيقة أن السياسات الاجتماعية يمكنها أن تتحول بسرعة إلى توسع معتدل في الطلب في شكل استهلاك حكومي، وأنها

تتمتع بتأثيرات فورية وسريعة، فإن استهلاك السكان الناتج عن إصلاحات السياسات الاجتماعية، وتحسين الخدمات العامة الأساسية هو عامل الطلب الأطول زمنيًّا، والأكثر موثوقية في «عربة الدفع الثلاثي» التي تعمل على سحب النمو الاقتصادي.

وفي ظل الزيادة الحالية في طلب الاستهلاك في الصين، توجد فئتان خاصتان من السكان تستحقان أكبر قدر من الاهتمام، ولديهما أكبر قدر من الإمكانات، وهما: الأولى، فئة العمال المهاجرين. حيث إنه في عام 2017م، كان هناك 287 مليون عامل مهاجر على مستوى الصين، منهم 172 مليونًا من العمال المهاجرين الذين غادروا مسقط رأسهم للعمل خارجها، أما الجزء الآخر، والذي يمثل 115 مليونًا، فقد عملوا في الصناعات غير الزراعية في مسقط رأسهم، دون مغادرتها. وسواءً غادروا مسقط رأسهم، أو تركوا العمل في مجال الزراعة، فهذا يعني أنهم أصبحوا من أصحاب الدخل، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة طلبهم على الاستهلاك، وطاقتهم الاستهلاكية بشكل ملحوظ. ومع ذلك، فنظرًا لإعاقة سجلاتهم المعيشية لتحصيلهم الخدمات العامة الأساسية على قدم المساواة، وتوقع استقرارهم في المدن، فقد عمل ذلك بدوره على كبت استهلاكهم الحقيقي.

حيث تظهر الدراسات أنه بمجرد الحصول على السجل المعيشي الحضري من خلال إصلاح نظام تسجيل الأسر المعيشية، فحتى لو ظلت الشروط الأخرى ثابتة دون تغيير، فإنه يمكن زيادة الإنفاق الاستهلاكي للعمال المهاجرين بنسبة 27٪. أما الفئة الأخرى، فهي السكان كبار السن. حيث إنه في عام 2017م، كان هناك 240 مليون نسمة على مستوى الصين عند سن الستين فما فوق، وهو ما يمثل 17.3٪ من إجمالي تعداد سكان الصين. وتتمثل إحدى مظاهر سمة "الشيخوخة قبل الثراء" في الصين في أن مستوى دخل السكان يظهر على شكل منحنى على شكل حرف "U" مقلوب مع تقدم العمر، أي إن دخل العمل يبدأ في التولد عند الاقتراب من سن العشرين، ثم يزداد بسرعة ليصل إلى مستوى مرتفع ومستقر عند سن 25- 45، ليعاود الانخفاض التدريجي بعدها، إلى أن يتلاشى بعد سن الستين. وفي المقابل، يبلغ مستوى الاستهلاك ذورته كذلك عند سن 30-40، لينخفض بعدها ببطء. ولذلك فإن المفتاح الأساسي لتحرير الطاقة الاستهلاكية لكبار السن يكمن في استقرار دخل العمل الخاص بهم، وزيادة الدخل الخاص بممتلكاتهم، وتحسين مستوى الضمان الاجتماعي الخاص بهم.

ثالثًا: ضرورة اتخاذ تخفيض الضرائب والرسوم كإجراء للإصلاح الهيكلي في جانب العرض

يعد تخفيض الضرائب والرسوم أداة سياسية مهمة وفعالة. ومع ذلك، ففي مواجهة القضايا التي تعاني منها الصين حاليًا، ينبغي تعزيز هذه الأداة كإجراء للإصلاح الهيكلي في جانب العرض، بدلًا من سياسات تحفيز الاقتصادي الكلي. ففي حال كان الكيان الاقتصاد في مثل هذه الحالة التي يتماشى فيها العبء الضريبي -بشكل عام- مع متطلبات الإنفاق المالي العام، وكان عرض السلع العامة الحكومية متوازنًا -بشكل عام- مع الطلب الاجتماعي، فإن إجراء تخفيض الضرائب الذي يهدف إلى تشجيع استثمارات الشركات، واستهلاك السكان، يصبح أقرب إلى سياسات التحفيز التي تعتمد في حالة حدوث صدمات في جانب الطلب.

ومن الواضح أن الفلسفة الضمنية لسياسات تخفيض الضرائب المؤقتة التي اقترحها بعض الاقتصاديين، أو فكرة تطبيق سياسات تخفيض الضرائب دون التقيد بمعدل العجز المالي التي اقترحها البعض، تتمثل في استخدام سياسات تخفيض الضرائب كأداة لتحفيز للاقتصاد الكلي. ومع ذلك، ففي حال كانت هناك مشكلة العبء الضريبي المفرط لأسباب مؤسسية، فإنه يتوجب تطبيق سياسات تخفيض الضرائب باعتبارها مهمة للإصلاح الهيكلي. وبهذا الشكل، فإنه ليس من الضروري عادةً زيادة مستوى الدين الحكومي لتحقيق ميزان المدفوعات، بل يتطلب الأمر إعادة تنظيم وظائف الحكومة من جديد.

وعلى الرغم من أن كل هذه السياسات المعنية تعمل على تخفيض الضرائب، ويتم تسكينها في مجموعة أدوات السياسة، إلا أن الغرض من تطبيق كل منها مختلف، وتأثيرات تطبيقها مختلفة تمامًا أيضًا، ولذلك فإن الموقع الصحيح لسياسات تخفيض الضرائب في مجموعة أدوات السياسة يساعد بدوره على توضيح أهداف تطبيقها، وتحسين تأثيرات هذا التطبيق، وذلك من خلال ما يلي:

أولًا: إن سياسات تخفيض الضرائب التي يتوجب تطبيقها من خلال توسيع العجز

الحكومي هي -في الواقع- سياسات مالية توسعية لتحفيز الاقتصاد الكلي. فعلى سبيل المثال، في عام 2018م، أظهرت سياسات تخفيض الضرائب التي طبقتها إدارة ترامب في الولايات المتحدة انخفاضًا ملحوظًا في عائدات الضرائب الحكومية، الأمر الذي أدى إلى زيادة بنسبة 17٪ في العجز الفيدرالي.

ثانيًا: تهدف سياسات تخفيض الضرائب، باعتبارها إصلاحًا هيكليًّا في جانب العرض، إلى تحويل وظائف الحكومة، وتقليل التدخل المباشر للحكومة في أنشطة الاقتصاد الجزئي والاستثمار، ومن ناحية أخرى، تهدف إلى تخفيف العبء على الشركات الثقيلة. حيث أظهرت دراسة مقارنة حالة دولية أجراها كل من البنك الدولي، وشركة برايس ووترهاوس كوبرز، أنه في عام 2017م، وبالنسبة لشركات التصنيع متوسطة الحجم، بلغ إجمالي معدل الضرائب في الصين (نسبة جميع أنواع الضرائب المختلفة، والمدفوعات المقررة من الأرباح قبل الضرائب) 64.9٪، وهو أعلى بنسبة 60.6٪ من المتوسط العالمي الذي يضم 190 كيانًا اقتصاديًّا (40.4٪). ومن هنا، يمكن ملاحظة أن سياسات تخفيض الضرائب، باعتبارها إصلاحًا هيكليًّا في جانب العرض، تمتلك الإمكانات، والتأثيرات اللازمة لتقليل العبء على الشركات، وبالتالي زيادة معدل النمو المحتمل.

ثالثًا: تتميز سياسات تخفيض الضرائب، باعتبارها إجراءً إصلاحيًّا، بخصائص التوازن الذاتي على مستوى الإيرادات، والنفقات الحكومية، وهو ما يعني العمل من خلال تأثير «منحنى لافر» على تقليل العبء الضريبي، وفي الوقت نفسه توسيع النطاق الإجمالي للضرائب الناتج عن تحسين أداء النمو.

وأخيرًا، تتمتع سياسات تخفيض الضرائب، باعتبارها إجراء إصلاحيًّا، بتأثير سياسة إعادة التوزيع التدريجي. فعلى عكس اللامبالاة التي كانت لدى إدارة ترامب تجاه الفئات منخفضة ومتوسطة الدخل، والشركات المتوسطة والصغيرة، ورواد الأعمال، وتركز فوائد فوائد التخفيضات الضريبية على أغنى الفئات في المجتمع، فإن نقطة البداية التي انطلقت منها السياسات الاقتصادية، والاجتماعية في الصين دائمًا ما تتمحور حول الشعب، بحيث نجد التكامل في متطلبات تحقيق الاستقرار على مستوى مجالات التوظيف والمالية، والتجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي، والاستثمار المحلي،

وتوقعات السوق، ولذلك ينبغي أن يركز تطبيق سياسات تخفيض الضرائب على خلق بيئة تنافسية أكثر تكافؤًا، وإنشاء آلية البقاء للأصلح، أو آلية التدمير الإبداعي.

رابعًا: ضرورة إدراج سياسات التوظيف الإيجابية في منظومة سياسات التحكم الكلي

بعد مواجهة صدمات التوظيف، وإصلاحات سوق العمل في أواخر القرن العشرين، وضعت الحكومة الصينية سياسات التوظيف الإيجابية في أوائل القرن الحادي والعشرين، وبناءً عليه، تم إدراج التوظيف كأحد الأهداف الأربعة الرئيسة للتحكم في الاقتصاد الكلي. ومن أجل التأكيد -بشكل أكبر- على أهمية ضمان معيشة الشعب على المستوى المفاهيمي، والمكانة البارزة لمعالجة قضية التوظيف، طالما اعتبرت الوثائق المركزية، وتصريحات جميع السياسات المهمة، تأسيس وتحقيق أهداف التوظيف شرطًا لضمان معيشة الشعب، وبالتالي تم إدراجه ضمن نطاق السياسات الاجتماعية. ويؤدي هذا التعامل في التصريحات السياسية إلى تسكين متطلبات استقرار التوظيف في مكانة غير مناسبة في مجموعة أدوات السياسة، مما يجعل من الصعب تحقيق الربط الفعال بين إجراءات استقرار التوظيف، وسياسات الاقتصاد الكلي، مثل السياسات النقدية، والسياسات المالية، فضلاً عن سهولة تجاهل أولويات أهداف التوظيف في عملية تطبيق السياسات.

فمن خلال تعديل مكانة سياسات التوظيف الإيجابية في مجموعة أدوات السياسة، أي إدراج هدف تحقيق التوظيف الكامل، وكل إشارات سوق العمل في خيارات سياسات الاقتصاد الكلي، للنظر فيها، واتخاذ القرارات وتطبيقها، فإنه يمكن لسياسات التوظيف الإيجابية أن يتم تطبيقها بشكل حقيقي، كما سيكون الهدف النهائي، والنتيجة النهائية لسياسات الاقتصاد الكلي أكثر وضوحًا وعملية، وستحظى معيشة الشعب بضمان أفضل.

فعلى سبيل المثال، أصدرت الإحصاءات الرسمية -لفترة طويلة- بيانات عن معدل البطالة الحضرية المسجل، والذي ظل مستقرًا -لفترة طويلة- عند نحو 4٪، بدرجة

تقلبات صغيرة للغاية، مما يعني عدم حساسيته تجاه التغيرات في سوق العمل. ومن هنا، يمكننا اعتباره معدل بطالة طبيعية (مجموع البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية) لا يتأثر بالعوامل الدورية. أما بالنسبة لمعدل البطالة الحضرية على أساس المسح، والذي أوصت به منظمة العمل الدولية، فقد تحسن -تدريجيًّا- بعد أن شهد ارتفاعًا حادًّا في أواخر تسعينيات القرن العشرين، وأوائل القرن الحادي والعشرين، ليستقر عند مستوى 5٪ تقريبًا منذ عام 2008م.

وهنا قد نتساءل، كيف يتعين فهم كل من معدل البطالة الحضرية المسجل، ومعدل البطالة الحضرية على أساس المسح، وفهم ظروف سوق العمل الحالية في الصين من خلال هذين المؤشرين، والعلاقة بينهما؟ والإجابة أنه من خلال دراسة مثل هذا النوع من القضايا، يمكننا أن نرى أن سوق العمل في الصين تمتلك بالفعل مؤشرات نموذجية، وأن سلوكيات سوق العمل التي تستجيب لهذه المؤشرات، تخلق الظروف المواتية لقرارات سياسات الاقتصاد الكلي.

حيث إنه عندما تعرضت سوق العمل الحضري في الصين لصدمة في الأعوام الأولى، وكان يتمتع بسمة العمالة الفائضة، على سبيل المثال قبل عام 2008م، يمكننا اعتبار معدل البطالة الحضرية المسجل البالغ نحو 4٪ معدل بطالة طبيعية، في حين أن الفرق بين معدل البطالة على أساس المسح المرتفع نسبيًّا، ومعدل البطالة المسجل المنخفض نسبيًّا يعتبر معدل بطالة دورية. وعلاوةً على ذلك، نجد أنه نظرًا لأن العمال المهاجرين غير قادرين على التمتع بالتأمين ضد البطالة في المدن، فمن ناحية، لا يمكن تحمل البطالة في المناطق الحضرية، ومن ناحية أخرى، يمكن الاعتماد على مخزون العمالة الفائضة الخاص بالأراضي المتعاقد عليها (الزراعة)، ولذلك عادةً ما يعودون إلى مسقط رأسهم بمجرد أن يصبحوا عاطلين عن العمل، وبالتالي لا تؤثر ظروف سوق العمل لديهم على المعدل الطبيعي للبطالة، ولا على معدل البطالة الدورية.

ومع ذلك، فقد تغيرت الأوضاع الآن. فمن ناحية، ونظرًا للنقص طويل المدى في العمالة الزراعية، فقد كان تقدم عملية استبدال الآلات الزراعية بالعمالة سريع للغاية في الأعوام الأخيرة، ولم تعد الزراعة تمثل مخزونًا للعمالة الفائضة، ومن ناحية أخرى، نجد أن معظم المنتمين للجيل الجديد من العمال المهاجرين ليس لديهم خبرة، أو تجربة

في مجال الزراعة، كما أنه ليس لديهم أي توقع أو استعداد لممارسة الأنشطة الزراعية، وفي الوقت نفسه، فإن وضع الدخل الحالي للأسر الريفية يمكنها من تحمل البطالة على المدى القصير، وبالتالي فحتى لو واجهت صعوبات في التوظيف في المناطق الحضرية، فإن العديد منهم لن يعودوا إلى مسقط رأسهم مرة أخرى. وفي الوقت نفسه، يمكنهم الاعتماد على قبول مستوى أجور منخفضة نسبيًّا لاجتياز فترة البحث عن عمل، بل ويسعدون بذلك أيضًا. وبهذا الشكل، بدأت ظروف سوق العمل الخاصة بالعمال المهاجرين تؤثر على معدلات البطالة الطبيعية والدورية.

ونظرًا لأن معدل البطالة على أساس المسح ظل محافظًا على نسبة 5٪ تقريبًا منذ عام 2008م، فوفقًا لتعريف معدل البطالة الطبيعية، يمكننا اعتبار معدل البطالة عند 5٪ معدل بطالة طبيعية. أما في حال كان معدل النمو الاقتصادي أقل من معدل النمو المحتمل، فستتجلى ظاهرة البطالة الدورية، مما يعني أن معدل البطالة على أساس المسح يكون أعلى من 5٪ بشكل ملحوظ. وبهذا، يكون قد حان الوقت لإطلاق العنان لأدوات السياسة التي تعمل على تحفيز الاقتصاد الكلي.

الفصل الثالث

التوازن بين الأهداف المتعددة من خلال

التركيز على ضمان المستوى المعيشي

فيما يتعلق بالتعامل مع قضايا التقدم، وتحديات التغيير، ومشاكل النمو، والمهام المتعددة التي تواجه الاقتصاد الصيني، بما في ذلك التحديات المحلية والمخاطر الدولية، والعوامل الدورية والعوامل المؤسسية، والتناقضات الإجمالية والتناقضات الهيكلية، والقضايا قصيرة المدى والقضايا طويلة المدى، وغيرها من الأمور الأخرى، فإنه لمعالجة هذه القضايا، يتطلب الأمر اختراق كل واحدة منها، بحيث يجب عدم محاربة كل واحدة منها بشكل منفصل، أو تطبيق السياسات بشكل منعزل، بل يتوجب معالجتها -بشكل منسق- وفق المنهجية المهمة التي طرحها مؤتمر العمل الاقتصادي للجنة المركزية، والتي تتمثل في تحسين نمط الحوكمة الاقتصادية بالانطلاق من نظرية الأنظمة، وتعزيز المفاهيم العامة، والسعي لتحقيق التوازن الديناميكي بين الأهداف المتعددة. بحيث ينصب محور تركيز التنسيق بين الأهداف المتعددة على ضمان معيشة الشعب، ولا سيما ضمان الحياة الأساسية لجموع الفقراء، وتحسينها على نحو فعال. وعلى هذا الأساس، يمكن لجميع الإجراءات السياسية تحقيق التعاون في إطار فرضية اتساق الأهداف النهائية، وهو ما يتولد عنه تأثيرات شاملة ومكبرة.

أولًا: سمات التحديات التي تواجه الاقتصاد الصيني

في عام 2019م، من المتوقع أن يتجاوز متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين 10 آلاف دولار أمريكي. ووفقًا لتصنيف البنك الدولي لفئات الدخل، فهذا يعني أن الصين ستتمكن -قريبًا- من الخروج من مصاف الشريحة العليا من الدول ذات الدخل المتوسط، لتدخل في مصاف الدول ذات الدخل المرتفع. وبهذا، تكون الصين قد تمكنت في مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة من تحقيق قفزة كبيرة في مستويات الدخل،

وخلـق معجـزة غـير مسـبوقة في التاريـخ عـلى مسـتوى التنميـة الاقتصاديـة. وفي الوقـت نفسـه، وبسـبب التزامهـا بمسـار الاشـتراكية ذات الخصائـص الصينيـة، وأيديولوجيـة التنميـة المتمحـورة حـول الشـعب، فقـد تمكنـت الصـين، خـلال فـترة الإصـلاح والانفتـاح، مـن خلـق معجـزة عـلى مسـتوى التنميـة الاجتماعيـة، والاسـتقرار طويـل المـدى. وانطـلاقاً مـن وجهـة النظـر هـذه، نجـد أنـه خـلال مسـيرة التقـدم التـي خاضتهـا الصـين نحـو مسـتوى الدخـل الأعـلى، فـإن الأمـر لا يتعلـق فقـط بالمظهـر العـام الجميـل، وهبـوب الريـاح بمـا تشـتهي السـفن، بـل يتعـين كذلـك التعامـل مـع مختلـف أنـواع المخاطـر، والتحديـات خـلال مسـيرة التقـدم.

حيـث يظهـر تحليـل البيانـات عـبر الـدول أن الـدول التـي تنتمـي إلى الشريحـة العليـا مـن فئـة الـدول ذات الدخـل المتوسـط، أو حتـى تتجـاوز عتبـة الدخـل المرتفـع، تشـهد عـادةً تباطـؤًا في نموهـا الاقتصـادي، ونظـرًا للتبايـن في أسـاليب تعاملهـا، فـإن هنـاك تباينًـا كذلـك في نتائـج هـذا التباطـؤ، ولذلـك يوجـد تمايـز كبـير بـين الـدول التـي تقـع في هـذه المرحلـة. وبمجـرد أن يتعـذر تغيـير نمـط التنميـة، وزخـم النمـو في الوقـت المناسـب، فسـيكون التباطـؤ الطبيعـي المرتبـط بمرحلـة التنميـة شـديدًا للغايـة، حتـى إنـه قـد يتطـور إلى ركـود اقتصـادي. وفي ظـل عـدم التمكـن مـن تكبـير الكعكـة (تعزيـز تنميـة الاقتصـاد الـكلي)، فـإن مجموعـات المصالـح المختلفـة تبـدأ في خـوض الألعـاب المتعلقـة بكيفيـة تقسـيم الكعكـة بينهـم. وفي الـدول التـي تميـل إلى تركيـز حصـص أكـبر مـن الدخـل في أيـدي فئـات قليلـة مـن شـعبها، غالبًـا مـا يـؤدي ذلـك إلى تدهـور توزيـع الدخـل. ومـن أجـل الحفـاظ عـلى مثـل هـذا النمـط مـن توزيـع الدخـل، والـثروات، يميـل النظـام الاقتصـادي والاجتماعـي كذلـك إلى الترسـيخ، مـما يعيـق التدفـق الاجتماعـي، وبالتـالي سـيصاب الشـعب بإحبـاط شـديد عـلى مسـتوى سـعادته. وتسـمى هـذه الظاهـرة باسـم «فـخ الدخـل المتوسـط».

ومـع دخـول التنميـة الاقتصاديـة في الصـين إلى الوضـع الطبيعـي الجديـد، نجـد أنـه مـن الطبيعـي أن ينخفـض معـدل نموهـا الاقتصـادي. وعـلى أسـاس فهـم هـذا الوضـع الطبيعـي الجديـد، والتكيـف معـه، يتعـين كذلـك قيـادة هـذا الوضـع الجديـد، وهـو مـا يعنـي العمـل مـن خـلال توسـيع الإصـلاح والانفتـاح عـلى إزالـة المزيـد مـن العقبـات المؤسسـية التـي تعوق العـرض الكامـل، والتخصيـص الرشـيد لعوامـل الإنتـاج، وتحقيـق التحـول في زخـم النمـو عـن طريـق تغيـير نمـط التنميـة، وذلـك للحفـاظ عـلى النمـو الاقتصـادي ضمـن نطـاق معقـول.

ومـن أجـل التعامـل مـع العديد مـن المخاطـر، والتحديـات، والحفاظ عـلى التنمية المسـتدامة، والصحيـة للاقتصـاد الصينـي، فيتعـين مواجهـة مهـام وأهـداف متعـددة، كـما يتعـين التمييـز -بشـكل صحيـح- بـين مختلـف أنـواع العوامـل، للتمكـن -في النهايـة- مـن معالجـة الأمـراض المسـتوطنة. فعـلى سـبيل المثـال، في الوقـت الـذي يتعـين فيـه الاسـتجابة لعوامـل عـدم اليقـين الخارجيـة، يتعـين -بشـكل أكـبر- التركيـز عـلى القيـام بشـؤوننا الخاصـة بشـكل جيـد. وعنـد الحكـم عـلى مـا إذا كان معـدل النمـو الاقتصـادي ضمـن نطـاق معقـول، فإنـه يتعـين أن نكون جيديـن في التمييـز بـين عوامـل الصدمـات الدوريـة، والعقبـات المؤسسـية. وعنـد تطبيـق سياسـات التوظيـف الإيجابيـة للتعامـل مـع قضيـة النقـص في إجـمالي عـدد الوظائـف، فـإن الأمـر يتطلـب -بشـكل متزايـد- اتخـاذ الإجـراءات للتصـدي لصعوبـات التوظيـف الهيكليـة. وأخـيراً، في الوقـت الـذي يتـم فيـه التعامـل مـع صدمـات السـوق قصـيرة المـدى، وتوفـير الضمانـات الأساسـية للفئـات الضعيفـة، فإنـه يتعـين كذلـك التركيـز عـلى المـدى الطويـل، وتحسـين القـدرات التوظيفيـة لهـذه الفئـات مـن خـلال التعليـم، والتدريـب.

وفي مواجهـة المخاطـر، والتحديـات المتعـددة، والسـعي لإنجـاز المهـام المتعـددة، فإنـه مـن الـضروري الحفـاظ عـلى الاتسـاق بـين جميـع أدوات السياسـة المختلفـة، وكافـة أهـداف المهـام المختلفـة. ومـن أجـل تحقيـق التوافـق المتبـادل للتأثـيرات، وتشـكيل القـوى التعاونيـة، فـإن الأمـر يتطلـب كذلـك تعزيـز التنسـيق بـين السياسـات. وفي هـذا الصـدد، تمتلـك الصـين مزايـا مؤسسـية فريـدة مـن نوعهـا، والتـي تتمثـل أهمهـا في أنـه بغـض النظـر عـن ماهيـة الأهـداف، والإجـراءات المتبعـة التـي يتعـين تحقيقهـا مـن خـلال السياسـات ذات الصلـة، فـإن جميعهـا تتمحـور حـول الشـعب في نهايـة المطـاف. حيـث إنـه مـع الأخـذ في الاعتبـار ضـمان وتحسـين معشـية الشـعب أثنـاء عمليـة التنميـة كمحـور تركيـز، ونقطـة نهايـة لجميـع السياسـات، فإنـه يمكـن تحقيـق النتائـج المتوقعـة خـلال عمليـة السـعي لتحقيـق الأهـداف المتعـددة مـن خـلال أدوات السياسـة المتنوعـة.

ثانيًا: معيشة الشعب تمثل محور التركيز ونقطة النهاية

يكمـن المفتـاح الأسـاسي لتحسـين نمـط الحوكمـة الاقتصاديـة في الالتـزام بأيديولوجيـة التنميـة المتمحـورة حـول الشـعب، واتخـاذ ضـمان وتحسـين معيشـة الشـعب كمحـور

تركيـز، ونقطـة نهايـة لجميـع السياسـات، والإجـراءات في مختلـف المجـالات، بحيـث يمكـن التنسـيق بـين الإجـراءات المتعـددة، وتوحيـد الأهـداف المتعـددة، وذلـك مـن خـلال تحقيـق التوحيـد بـين أهـداف التنميـة، والمهـام قصـيرة المـدى. فمـع مواجهـة الاقتصـاد الصينـي العديـد مـن القضايـا التـي تتطلـب المعالجـة، واختـلاف الأهـداف المبـاشرة لـكل مهمـة مـن المهـام المطلـوب تأديتهـا، واختـلاف محـاور التركيـز الخاصـة بتطبيـق السياسـات كذلـك، فـإن كيفيـة الحفـاظ عـلى التنسـيق، والتوحيـد بـين السياسـات كافـة، والإجـراءات المختلفـة تنطلق -في النهايـة- مـن الأهـداف التنمويـة الخاصـة بالصـين، وهـو مـا يعنـي التركيـز عـلى معالجـة جميـع القضايـا الخاصـة باختـلال التـوازن، وعـدم الكفايـة، بمـا يلبـي الاحتياجـات المتزايـدة لـدى الشـعب لعيـش حيـاة أفضـل.

ومـع دخـول التنميـة الاقتصاديـة إلى الوضـع الطبيعـي الجديـد في الصـين، فـإن عوامـل النمـو التـي تتخـذ مـن عوامـل المدخـلات أساسًـا لهـا، لم تعـد قـادرة عـلى دعـم معـدل النمـو السـابق مـرة أخـرى، فمـن ناحيـة، يتعـين قبـول معـدل النمـو الجديـد، والتكيـف معـه، ومـن ناحيـة أخـرى، يتعـين التوجـه نحـو العمـل مـن خـلال الإصـلاح، والانفتـاح والابتـكار، عـلى زيـادة إنتاجيـة العوامـل الكليـة، وتحقيـق التنميـة عاليـة الجـودة. وفي الوقـت نفسـه، فإنـه في المرحلـة الجديـدة مـن التنميـة، يواجـه كل مـن زيـادة درجـة الإصـلاح والانفتـاح، وزيـادة إنتاجيـة العوامـل الكليـة، صعوبـات جديـدة تتطلـب التغلـب عليهـا، فضـلاً عـن وجـود مخاطـر أكـبر تتطلـب الاسـتعداد لهـا جيـدًا.

وفي هـذا الصـدد، يتمثـل المظهـر الرئيـس في مواجهـة التنميـة عاليـة الجـودة سـتواجه للتدمـير الإبداعـي بـلا شـك. فمـن المنظـور الاقتصـادي، يعتـبر التدمـير الإبداعـي مرادفًـا للابتـكار، وهـو الملجـأ الأخـير الـذي لا مفـر منـه للتنميـة عاليـة الجـودة. وفي الوقـت نفسـه، فإنـه في مرحلـة أعـلى مـن التطـور، سـتضعف وظيفـة وتأثـير سـوق العمـل عـلى مسـتوى تحسـين توزيـع الدخـل. وفي عمليـة تغيـير نمـط النمـو مـن نمـوذج المدخـلات، إلى نمـوذج الابتـكار، سـيتحول مصـدر تحسـين معـدل الإنتاجيـة كذلـك مـن إعـادة تخصيـص المـوارد بـين الصناعـات، إلى بقـاء الأصلـح والأقـوى مـن بـين كيانـات التشـغيل. وبالمشـاركة في تقسـيم العمـل في سلسـلة القيمـة العالميـة في المرحلـة الأعـلى مـن التنميـة، سـيكون التأثـير التنافسـي مـع الـدول المتقدمـة أكـبر مـن التأثـير التكميـلي. وكلـما كان تطبيـق الإصـلاح والانفتـاح أعمـق، صغـر مجـال أمثليـة باريتـو (كفـاءة باريتـو)، وازدادت كذلـك العقبـات المحتملـة أمـام

المصالـح المكتسـبة، فضـلاً عـن ظهـور معضلـة الانتقـال لبعـض فئـات العـمال. وكل هـذا يتطلـب مـن الحوكمـة أن تجمـع بـين دورهـا المتمثـل في التحكـم الـكلي، ووظيفتهـا المتمثلـة في إعـادة التوزيـع.

ومـع دخـول الاقتصـاد الصينـي في مرحلـة الدخـل المرتفـع، فـإن التباطـؤ في معـدل النمـو يصبـح سـمةً مـن سـمات الوضـع الطبيعـي الجديـد للتنميـة الاقتصاديـة. وقـد أصبحـت كيفية الحكـم عـلى تباطـؤ الاتجـاه، وتمييـزه عـن التباطـؤ الـدوري نقطـة صعبـة في عمليـة صنـع القـرار عـلى مسـتوى سياسـات الاقتصـاد الـكلي. وفي هـذا الصـدد، يتمثـل الهـدف الأسـاسي في ضـمان معيشـة الشـعب، والـذي يسـاعد الانطـلاق منـه في اتخـاذ المزيـد مـن القـرارات العلميـة. وفي المقابـل، يتمثـل جوهـر معيشـة الشـعب في التوظيـف، حيـث إن إشـارات سـوق العمـل، مثـل المـؤشرات التـي تعكـس التوظيـف، ليسـت مـؤشرات لمعيشـة الشـعب وحسـب، وإنمـا مـؤشرات بإمكانهـا عكـس أوضـاع الاقتصـاد الـكلي كذلـك، وبالتـالي ينبغـي أن تصبـح الأسـاس الرئيـس لصنـع القـرار الخـاص بالتعديـلات المناهضـة للتقلبـات الدوريـة في سياسـات الاقتصـاد الـكلي. وبالنظـر إلى الاتجـاه طويـل المـدى، نجـد أنـه عندمـا يبلـغ معـدل البطالـة الحضريـة عـلى أسـاس المسـح نحـو 5٪، فهـذا يعنـي أنـه عنـد مسـتوى البطالـة الطبيعيـة، دون وجـود سـمة الدوريـة بشـكل واضـح. وعـلى هـذا الأسـاس، ففـي حـال كانـت هنـاك زيـادة طفيفـة في معـدل البطالـة، فإنـه يمكـن التعامـل معهـا مـن خـلال تعديـل سياسـات الاقتصـاد الـكلي، وبالتـالي تجنـب سـيل التحفيـز القـوي.

ومـن ناحيـة أخـرى، يمكـن لسياسـات الاقتصـاد الـكلي التـي تركـز عـلى معيشـة الشـعب أن تحقـق التوحيـد بـين الهـدف المتمثـل في التعديـلات المناهضـة للتقلبـات الدوريـة، ومتطلبـات تغيـير نمـط التنميـة. فخـلال مرحلـة النمـو السريـع، وفي كل مـرة سـيواجه جانـب الطلـب صدمـات دوريـة، فـإن سياسـات الاقتصـاد الـدولي غالبًـا مـا سـتركز عـلى تحفيـز الطلـب عـلى الاسـتثمار، لا سـيما إطـلاق مجموعـة المشروعـات الاسـتثمارية، لضـمان معـدل نمـو معـين، مـع اسـتقرار التوظيـف، ومسـتوى معيشـة الشـعب. أمـا في مرحلـة التنميـة عاليـة الجـودة، فتـزداد -يومًـا بعـد يـوم- صعوبـة نمـط التحفيـز الـذي تقـوده الحكومـة، والـذي يتمحـور حـول المشروعـات الاسـتثمارية، في تحقيـق النتائـج المتوقعـة. وفي واقـع الأمـر، لا تسـتطيع الإدارات الخاصـة بتطبيـق السياسـات الكليـة، والحكومـات المحليـة التوصـل إلى مشروعـات اسـتثمارية مناسـبة، كـما لا ينبغـي لهـا العـودة إلى النمـوذج التقليـدي المتمثـل في المشـاركة

المباشرة في الأنشطة الاستثمارية. أما السياسات التي تركز -بشكل مباشر- على ضمان وتحسين معيشة الشعب، فيمكنها إطلاق العنان لمزايا السوق الصينية فائقة الحجم، فضلاً عن تحقيق التحول في نمط التنمية، و»الارتقاء المزدوج» للصناعات والاستهلاك، وذلك من خلال استقرار الطلب على الاستهلاك الاستهلاك، وتوسيعها.

ثالثًا: النقاط المهمة والأولويات الرئيسة في مجال معيشة الشعب

إن ضمان، وتحسين معيشة الشعب يعمل -في حد ذاته- على ضمان استقرار ونمو دخل السكان على مستوى الحضر والريف على حد سواء، وتحسين العرض، والمساواة في الخدمات العامة الأساسية، وخاصةً الاستيعاب الحقيقي للمصالح الأكثر مباشرة، وواقعية لعموم الشعب، وضمان الاستقرار في مجالات الضمانات الأساسية، والتي تتمثل في التعليم قبل المدرسي، والتعليم الإلزامي العام، ودخل العمالة، والرعاية الطبية للمرضى، ودعم المسنين، والإسكان، ودعم الفئات الضعيفة، وغيرها من المجالات الأخرى. وتتمثل العلاقة التي يتوجب معالجتها في ضرورة تحقيق التوحيد العضوي بين بذل قصارى الجهد، والتصرف وفق القدرات المتاحة. حيث إن تلبية الاحتياجات المتزايدة لدى الشعب لعيش حياة أفضل هي التي تحدد ضرورة بذل قصارى الجهد لتحسين معيشة الشعب، في حين أن واقع التنمية غير المتوازنة، وغير الكافية يشكل أيضًا قيودًا مالية لا يمكن ظهورها بين عشية وضحاها. وفي هذا الوقت، وأثناء تحقيق التعزيز العام، والتركيز على التوازن، فإنه يتوجب إيلاء الاهتمام -بشكل خاص- لتلك المجالات الرئيسة التي من شأنها المساعدة على ضمان سبل العيش الأساسية، ومنع انتقال الفقر بين الأجيال، والحفاظ على النمو الاقتصادي المستدام، واعتبار كل من هذه الجوانب أولويات لتعزيز معيشة الشعب، بحيث يمكن لتحسين معيشة الشعب أن يصبح من عوائد الإصلاح التي من شأنها دعم تحقيق تحسين أكبر في معيشة الشعب، وذلك من خلال ما يلي:

أولًا: استقرار وزيادة دخل السكان على مستوى الحضر والريف، ومواصلة تضييق فجوة الدخل بكل أنواعه. حيث إن التباطؤ في النمو الاقتصادي يعني أيضًا التباطؤ السريع في تكبير كعكة الدخل، وفي هذا الوقت، يكون الأهم اتباع مفهوم التنمية المشتركة

لتقسيم الكعكة. وفي الوقت نفسه، سيكون لتقلبات الاقتصاد الكلي تأثير سلبي كذلك على التوظيف، والدخل، الأمر الذي يتطلب التغطية الكاملة والأساسية لشبكة الأمان الاجتماعي، لضمان عدم تأثر المستوى المعيشي الأساسي للشعب. وكل هذا يعني أنه يتوجب على الحكومة تحمل المزيد من المسؤوليات بشأن نفقات الخدمات العامة الأساسية، وتطبيق سياسات إعادة توزيع أكثر قوة، وذلك على أساس التوزيع الأولي لسوق العمل نفسها. فوفقاً للتجارب الدولية، نجد أن معامل جيني الصغير نسبيًّا للدول ذات التوزيع المتساوي نسبيًّا للدخل هو -في الواقع- نتيجةً لإعادة التوزيع. فعلى سبيل المثال، نجد أن معامل جيني في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (باستثناء تشيلي، والمكسيك اللتين توجد بهما فجوة كبيرة في الدخل) قد انخفض من متوسط 0.473، إلى 0.306، وقد كان لسياسات إعادة التوزيع الفضل في تحسين الدخل ليرتفع إلى 35.3٪.

ثانيًا: تحسين قدرات المهارات، والقدرات الوظيفية للفئات الرئيسة، والحفاظ على استقرار التوظيف، وتحسين جودته. فمع التعميق المتزايد لتأثير ثورة العلوم والتكنولوجيا على الاقتصاد، تتسارع وتيرة تعديل الهيكل الصناعي في الصين، فضلاً عن التأثر الحتمي لبعض فئات التوظيف. حيث لا يعتمد طول الفترة الزمنية التي يتم فيها نقل هذه العمالة على مهاراتهم الوظيفية وحسب، بل يعتمد كذلك على مستوى خدمات التوظيف الحكومية العامة. وفي المقابل، يمكن لمنصات خدمات التوظيف العامة تحقيق التخفيض الفعال في معدل البطالة الهيكلية، والبطالة الاحتكاكية، وذلك من خلال توفير تدريبات مهارية أكثر استهدافًا، وتوجيهات اختيار الوظائف، والمعلومات الخاصة بالوظائف. وفي هذا الصدد، يتطلب الأمر تعزيز دقة السياسات، وتعويض بعض أوجه القصور فيها، وذلك من خلال ما يلي: أولًا: استهداف الفئات التي تعاني من صعوبات التوظيف، وتقديم الدعم الوظيفي بطريقة مستهدفة، بحيث لا يتخلف أحد عن ركب سوق العمل. ثانيًا: دمج العمال المهاجرين في نظام الضمان الاجتماعي، ومنظومة خدمات التوظيف العامة، حتى يتمكنوا من التمتع بخدمات متساوية. ثالثًا: تعزيز قدرة العمال كبار السن على التكيف مع سوق العمل من خلال التدريب على المهارات، وزيادة رأس المال البشري اللازم لتعاملهم مع التقاعد المتأخر التدريجي، ورفع معدل مشاركة القوى العاملة.

ثالثًا: العمل من خلال تطوير التعليم، وتعميقه على تحقيق الزيادة في رأس المال البشري الخاص بالعمالة الناشئة حديثًا، والحفاظ على التدفق الاجتماعي. فمع تباطؤ النمو الاقتصادي، وتكثيف التغيرات في الهيكل الصناعي، تميل فرص التدفق الاجتماعي الرأسي إلى الانخفاض، وفي المقابل، يميل كل من المكانة الوظيفية، وتصنيف الدخل، والهوية الاجتماعية إلى الترسيخ. ويعد التوسع، والمساواة في التعليم أكثر الوسائل فعالية لكسر هذا النمط، والحفاظ على تدفق فرص كل فئة اجتماعية لأعلى على مستوى السلم المهني، وسلم الدخل، والسلم الاجتماعي، وبالتالي تعد هذه الوسيلة هي الأكثر فعالية لمنع انتقال الفقر عبر الأجيال. ومن ناحية أخرى، تعد وظيفة التعليم أبرز العوامل الخارجية الإيجابية، والتي تتجلى أيضًا في معدل المنفعة الاجتمعية المرتفع نسبيًا. ومن أجل تعزيز تطوير التعليم وتعميقه، يتوجب أيضًا الانطلاق من نوع، ومرحلة التعليم الذي يحقق أعلى منفعة اجتماعية. وفي هذا الصدد، نجد أن تنمية الطفولة المبكرة، والتعليم قبل المدرسي يتمتعان بأعلى معدل منفعة اجتماعية على مستوى جميع مراحل التعليم، كما أنهما المجالات اللذان تتحمل الحكومة مسؤولية الإنفاق فيهما. وعلى صعيد آخر، وفي ظل تعميم التعليم الإلزامي وترسيخه، فقد أصبح التعليم الثانوي -في حد ذاته- طفرة كبيرة في زيادة عدد سنوات تلقي التعليم، وينبغي على الحكومة تحمل تكاليف تطويره كذلك.

الفصل الرابع

نقاش حول «النسخة المطورة لما بعد عام 2020م» الخاصة باستراتيجية التخلص من الفقر

أشارت وثيقة «قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن العديد من القضايا الخاصة بالالتزام بالنظام الاشتراكي ذي الخصائص الصينية وتحسينه، لتعزيز تحديث منظومة الحوكمة، وقدرات الحوكمة الوطنية» التي أقرتها الجلسة الكاملة الرابعة للجنة المركزية في الدورة التاسعة عشرة للحزب الشيوعي الصيني، أشارت إلى ضرورة تحقيق الانتصار الحاسم في معركة التخلص من الفقر، وترسيخ إنجازاتها، وتأسيس آلية فعالة طويلة المدى لمعالجة الفقر النسبي. وعلى صعيد آخر، أكد مؤتمر العمل الاقتصادي للجنة المركزية -بشكل خاص- على ضرورة تأسيس آلية لرصد السكان الذين عاودوا الرجوع إلى الفقر، والفقراء الجدد، وتقديم الدعم لهم. فوفقًا لأيديولوجية التنمية المتمحورة حول الشعب، والالتزام بالأيديولوجيات التوجيهية الصحيحة، وأساليب العمل الراسخة، فضلاً عن الاستناد إلى إنجازات التخفيف من حدة الفقر، والتخلص من الفقر، التي تم العمل على تحقيقها منذ انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني، فإنه بحلول عام 2020م، ستتمكن الصين من تحقيق الهدف المتمثل في تخلص جميع الفقراء في المناطق الريفية من الفقر بشكل كامل، والتحول إلى مجتمع رغيد الحياة بشكل شامل «دون تخلف أي فرد عن الركب».

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عملية ضمان وتحسين معيشة الشعب لا نهاية لها، بل تمتلك نقاط انطلاق جديدة ومستمرة، وكذلك الحال بالنسبة لسياسة التخلص من الفقر. حيث ستتمكن الصين بحلول عام 2020م من انتشال جميع الفقراء على مستوى المناطق الريفية من براثن الفقر وفق معيار الفقر الحالي، وتأسيس آلية طويلة المدى لمعالجة الفقر النسبي، ورصد السكان الذين عاودوا الرجوع إلى الفقر،

والفقـراء الجـدد، وتقديـم الدعـم لهـم، وهنـا، نجـد أن هـذه المتطلبـات الثلاثـة تتسـم بالوحـدة العضويـة عـلى مسـتوى منطـق التفكـير، وأسـاليب العمـل، بحيـث ينبغـي فهمهـا مـن خـلال مسـتوى متكامـل، وموحـد. وهـذا يعنـي أن النقـاش -في الوقـت المناسـب- حـول تأسـيس آليـة فعالـة طويلـة المـدى لمعالجـة الفقـر النسـبي في المسـتقبل، يعـد أيضًـا ضمانًـا مهـمًا لترسـيخ الإنجـازات الحاليـة في مجـال التخلـص مـن الفقـر، والانتصـار في معركـة التخلص مـن الفقـر. وفيـما يخـص الـرد عـلى السـؤال المتمثـل فيـما يتعـين القيـام بـه، وكيفيـة القيـام بـه لمواجهـة قضيـة الفقـر النسـبي بعـد النجـاح في انتشـال جميـع الفقـراء عـلى مسـتوى المناطـق الريفيـة مـن براثـن الفقـر وفـق معيـار الفقـر الحـالي في عـام 2020م، فنحـن نـرى أنـه ينبغـي التفكـر في الجوانـب التاليـة، للنقـاش حـول «النسـخة المطـورة لمـا بعـد عـام 2020م» الخاصـة باسـتراتيجية التخلـص مـن الفقـر:

أولًا: الحفـاظ عـلى اسـتقرار السياسـات واسـتدامتها، وترسـيخ إنجـازات التخلـص مـن الفقـر. حيـث إنـه في المرحلـة الأخـيرة مـن انتشـال الفقـراء عـلى مسـتوى المناطـق الريفيـة مـن براثـن الفقـر، فـإن الأعـمال المنجـزة تتسـم -بـلا شـك- بسـمة الاندفـاع الكامـل. وبعـد بلـوغ الهـدف، سـيظل هنـاك الكثـير مـن الأعـمال الشـاقة التـي يتعـين القيـام بهـا لترسـيخ النتائـج التـي تـم تحقيقهـا، ومنـع العـودة إلى الفقـر بشـكل كبـير. وهنـا، تجـدر الإشـارة إلى أن تحقيـق هـدف التخلـص مـن الفقـر يختلـف عـن تكويـن القـدرة عـلى اسـتقرار التخلـص مـن الفقـر. فعـلى الرغـم مـن أنـه مـن الطبيعـي أن يكـون معـدل احتماليـة عـودة الفلاحـين إلى الفقـر كبـيرًا نسـبيًّا، وذلـك بسـبب مسـتوى دخلهـم القريـب مـن خـط الفقـر، إلا أنـه يتوجـب عـدم تجاهـل هـذا الأمـر. فعـلى سـبيل المثـال، في عـام 2018م، بلـغ متوسـط الدخـل الفـردي القابـل للتـصرف للفلاحـين في الفئـة الأقـل دخـلًا، والذيـن يمثلـون 20٪ مـن الفلاحـين عـلى مسـتوى الصـين، 3666 يوانًـا، وهـو مـا يعـادل -بشـكل عـام- معيـار التخلـص مـن الفقـر الحـالي وفـق السـعر الحاليـة. وبغـض النظـر عـن العوامـل طويلـة المـدى، مثـل تباطـؤ معـدل نمـو القـوى العاملـة الناجـم عـن التغـيرات الديموغرافيـة في الريـف، أو العوامـل الدوريـة، مثـل التقلـب في أسـعار المنتجـات الزراعيـة، فـإن كلهـا تـؤدي بدورهـا إلى عـودة الفلاحـين من فئـة الدخـل هـذه إلى الفقـر مجـددًا. ولذلـك فـإن مفتـاح السياسـات يكمـن في اسـتيعاب التـوازن الديناميـكي بـين التخلـص مـن الفقـر، والعـودة إلى الفقـر، بحيـث يكـون معـدل

التخلص من الفقر دائمًا أكبر من معدل العودة للفقر.

ثانيًا: إيلاء اهتمام وثيق للعوامل الجديدة المسببة للفقر في المناطق الريفية، والاستجابة لها بشكل إيجابي. حيث إنه من السهل أن يتحول وضعان متعلقان بالتغيرات الديموغرافية إلى عوامل جديدة مسببة للفقر، وهما: الأول، بدء دخول الدخل الخاص بسكان الريف في الفئة العمرية 16- 19 في مرحلة النمو السلبي منذ عام 2014م، وهو ما يعني انخفاض تعداد العمال المهاجرين للعمل في الخارج كل عام، مما يؤثر -سلبًا- على دخل الفلاحين من الأجور. والثاني، تعميق شيخوخة السكان، وتوسع حجم فئتي كبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة، والذي سيؤدي بدوره إلى زيادة فئة العاجزين، وبالتالي تشكيل مصدر جديد للفقراء. فالشيخوخة في حد ذاتها، وقضية العجز التي تنتج عنها، تؤدي إلى فقدان أو إضعاف القدرة على العمل. ونظرًا لخروج القوى العاملة من الشباب للعمل خارج القرى، فإن درجة الشيخوخة تكون أكثر خطورة في المناطق الريفية منها في المدن، فعلى سبيل المثال، تظهر بيانات مسح العينة بنسبة 1٪ من السكان في عام 2015م، أن نسبة السكان الذين تبلغ أعمارهم 65 عامًا فأكثر من إجمالي تعداد سكان الصين (معدل الشيخوخة) بلغت 7.7٪ في المناطق الحضرية، في حين وصلت إلى 10.1٪ في المناطق الريفية. وبهذا الشكل، فإن هذه العوامل الديموغرافية ستمثل اتجاهًا طويل المدى لا رجوع فيه، وستشكل دومًا تحديات خطرة أمام ترسيخ إنجازات التخلص من الفقر، ومن هنا، يتطلب الأمر أخذها في الاعتبار في استراتيجيات التعامل مع شيخوخة السكان، كما يتطلب كذلك أن تكون الخبرات الحالية في مجال التخفيف من حدة الفقر، وآلية العمل القائمة قادرة على مواكبة العصر، والتكيف والتعامل بشكل إيجابي مع المتغيرات.

ثالثًا: منع ظاهرة الفقر المتأثر بالمخاطر، والتصدي له. حيث إنه بشكل عام، لا يمكن تفادي الصدمات الدورية، مثل الأزمات المالية، وبالتالي سيستمر تكرار ظاهرة الفقر الناجمة عن ذلك، مما سيؤثر على مجال الزراعة، والاقتصاد الريفي، ولذلك يتطلب الأمر الاهتمام -بشكل وثيق- بأعمال التخلص من الفقر في المناطق الريفية كذلك، بحيث لا يسمح بالركود بأي شكل من الأشكال. إذ يتجلى ضعف الفلاحين -بشكل خاص- عند

مواجهة مخاطر السوق المختلفة. فمن بين الدخل القابل للتصرف الخاص بالفلاحين في عام 2018م في الصين، نجد أن دخل الأجور شكل 41.0٪، وصافي الدخل التشغيلي 36.7٪، بحيث شكل الاثنان مجتمعين 77.7٪. وتتمثل السمة المشتركة بين هذين الجزأين المكونين للدخل في تأثرهما الواضح بمخاطر السوق، فضلاً عن التأثير الهائل لفرص التوظيف في الصناعات غير الزراعية، أو مخاطر سوق المنتجات الزراعية، على دخل الفلاحين. وبشكل خاص، نجد أن الفلاحين ذوي الدخل المنخفض، الذين يكون مستوى دخلهم أعلى، أو أقل من معيار الفقر، يكونون أكثر عرضة لجميع أنواع الصدمات الخارجية. ومن ناحية أخرى، نجد أنه باستثناء العوامل المتعلقة بالظواهر الدورية في الاقتصاد الكلي، مثل المخاطر المتعلقة بسوق المنتجات الزراعية، والبيئة الخاصة بهجرة القوى العاملة، والتغيرات في العرض والطلب على مستوى العمالة، وغيرها من الظواهر الأخرى، فإنه من السهل على الفلاحين الفقراء نسبيًّا التأثر كذلك بالمخاطر الطبيعية الناجمة عن الزراعة، والحوادث الأسرية.

وأخيرًا، العمل في الوقت المناسب على صياغة معايير تقديم الدعم لمن يعانون من الفقر النسبي، واستكشاف استراتيجيات طويلة المدى، ومستدامة للحد من الفقر. حيث طرحت الجلسة الكاملة الرابعة للجنة المركزية في الدورة التاسعة عشرة للحزب الشيوعي الصيني أن الفقر النسبي المقصود في «تأسيس آلية طويلة المدى لمعالجة الفقر النسبي» لا يشير إلى «الفقر النسبي» الخاص بكل فئة من الدخل مقارنةً بفئة الدخل الأعلى، وإنما يقصد به ظاهرة الصعوبات المعيشية بالتزامن مع تغير مرحلة التنمية، والمحددة وفق معيار التخلص من الفقر الذي يواكب العصر. ومن هذا المنظور، نفهم أنه بالنسبة لـ»فترة ما بعد عام 2020م» في الصين، فإن ظاهرة الفقر النسبي سوف تستمر لفترة طويلة، وأن آلية التعامل معها تختلف تمامًا عن آلية القضاء على الفقر المطلق، الأمر الذي يتطلب تحقيق التحول في استراتيجيات، وآليات التخلص من الفقر. وفي الوقت الحاضر، توجد طريقتان مرجعيتان لتحديد معيار الفقر النسبي، بحيث يتم تحديد معيار الفقر النسبي، وآلية تقديم المساعدة بما يتماشى مع الظروف الوطنية، وذلك وفقًا لنمط التخطيط الشامل على مستوى الحضر، والريف على حد سواء. وتتمثل هاتين الطريقتين فيما يلي:

الطريقـة الأولى، وتتمثـل في تحديـد خـط الفقـر النسـبي وفـق النسـبة المئويـة المحـددة مـن متوسـط الدخـل. ففـي منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة، يتـم تحديـد خـط الفقـر النسـبي -بشـكل عـام- بنسـبة 50٪ - 60٪ مـن وسـيط الدخـل الفـردي (الرقـم الـذي يفصـل النصـف الأعـلى مـن العينـة أو المجتمـع عـن النصـف الأدنى، بحيـث يتسـاوى عـلى طرفـه عدد القيـم بعـد ترتيبهـا تصاعديًّـا) عـلى مسـتوى الدولـة. ويختلـف وسـيط الدخـل قليـلاً عـن متوسـط الدخـل الفـردي. فعـلى سـبيل المثـال، في عـام 2018م، بلـغ متوسـط الدخـل الفـردي القابـل للتـصرف الخـاص بسـكان المناطـق الريفيـة عـلى مسـتوى الصـين 14617 يوانًـا، بينـما بلـغ وسـيط الدخـل الفـردي الخـاص بهـم 13066 يوانًـا. كـما بلـغ معيـار التخلـص مـن الفقـر في هـذا العـام نحـو 28٪ مـن وسـيط الدخـل الفـردي. وبعـد تحقيـق التخلـص الكامـل مـن الفقـر في عـام 2020م وفقًـا للمعيـار الحـالي للفقـر، نجـد أنـه حتـى لـو لم تتغـير هـذه النسـبة، فـإن معيـار تقديـم الدعـم لظاهـرة الفقـر النسـبي سـيزداد حتـمًا بالتزامـن مـع الزيـادة العامـة في الدخـل الفـردي القابـل للتـصرف في المناطـق الريفيـة.

والطريقــة الثانيــة، وتتمثــل في وضــع معايــير مختلفــة للفقــر المطلــق وفــق مرحلــة التنميـة، أو مسـتوى الدخـل. فعـلى سـبيل المثـال، بـدأ البنـك الـدولي منـذ أكتوبـر 2017م في العمـل وفـق السـعر الثابـت لعـام 2011م عـلى وضـع معايـير مختلفـة حسـب تعـادل القـوة الشرائيـة للـدول ذات الدخـل المنخفـض، والشريحـة الدنيـا مـن الـدول ذات الدخـل المتوسـط، والشريحـة العليـا مـن الـدول ذات الدخـل المتوسـط، والـدول ذات الدخـل المرتفـع، باعتبارهـا تمثـل خـط الفقـر المطلـق، وهـي 1.9 دولار أمريـكي، و3.2 دولارات أمريـكي، و5.5 دولارات أمريـكي، و21.7 دولارًا أمريكيًّـا في اليـوم الواحـد عـلى الترتيـب. وتجـدر الإشـارة هنـا إلى أن وضـع معيـار آخـر للفقـر للـدول ذات الدخـل المتوسـط، والـدول ذات الدخـل المرتفـع، لا يتمثـل في إجـراء أعـمال التخلـص مـن الفقـر وفـق مسـتويات المعيشـة الأعـلى، وإنمـا يتمثـل في التكلفـة الأعـلى التـي يتطلبهـا الوصـول إلى هـدف التخلـص مـن الفقـر، وذلـك بسـبب انتـماء هـذه الـدول إلى مراحـل تنميـة مختلفـة، وبالتـالي تمتلـك مسـتويات دخـل مختلفـة. فوفقًـا لبيانـات البنـك الـدولي، فقـد بلـغ متوسـط نصيـب الفـرد مـن إجـمالي الناتـج المحـلي في الصـين 9771 دولارًا أمريكيًّـا في عـام 2018م وفـق الأسـعار الحاليـة آنـذاك، وهـو مـا يزيـد بالفعـل عـن متوسـط مسـتوى الشريحـة العليـا مـن الـدول ذات الدخـل المتوسـط. وفي حـال

تـم تطبيـق معيـار الفقـر البالـغ 5.5 دولارًا أمريكيًّـا وفـق تعـادل القـوة الشرائيـة، فسـنجد أنـه لا تـزال هنـاك مهمـة شـاقة للحـد مـن الفقـر بعـد التمكـن مـن انتشـال جميـع الفقـراء عـلى مسـتوى المناطـق الريفيـة في الصـين مـن براثـن الفقـر، وذلـك وفقًـا لمعيـار الفقـر الحـالي في الصـين (4000 يـوان في عـام 2020م، وهـو مـا يعـادل نحـو 3.2 دولارات أمريـكي في اليـوم الواحـد). أمـا في حـال تجـاوز متوسـط نصيـب الفـرد مـن إجـمالي الناتـج المحـلي في الصـين مسـتوى التقسـيم الخـاص بالـدول ذات الدخـل المتوسـط، والـدول ذات الدخـل المرتفـع في عـام 2020م (مثـل 12055 دولارًا أمريكيًّـا)، فسـيتعين عـلى الصـين مواجهـة تحديـات أكـبر مـن ذي قبـل.

الفصل الخامس

الانتصار الحاسم في معركة التخلص من

الفقر هو الهدف الأساسي لبناء مجتمع رغيد

الحياة بشكل شامل

على مدار أكثر من 40 عامًا من الإصلاح والانفتاح، تمكنت سياسة التخفيف من حدة الفقر التي انتهجتها الصين من انتشال مئات الملايين من سكان الريف من الفقر المطلق، مما ساهم بأكثر من 76٪ في مجال الحد من الفقر العالمي. حيث إن الخطة الاستراتيجية التي وضعها المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني لانتشال جميع الفقراء في المناطق الريفية -بحلول عام 2020م- من براثن الفقر وفقًا لمعيار الفقر الحالي في الصين، تمثل المهمة البارزة، والهدف الأساسي لبناء مجتمع رغيد الحياة بشكل شامل. وقد طالبت الجلسة الكاملة الرابعة للجنة المركزية في الدورة التاسعة عشرة للحزب الشيوعي الصيني بضرورة تحقيق الانتصار الحاسم في معركة التخلص من الفقر، وترسيخ إنجازاتها، وتأسيس آلية فعالة طويلة المدى لمعالجة الفقر النسبي. كما أكد مؤتمر العمل الاقتصادي للجنة المركزية -بشكل خاص- على ضرورة تأسيس آلية لرصد السكان الذين عاودوا الرجوع إلى الفقر، والفقراء الجدد، وتقديم الدعم لهم. وعلى صعيد آخر، اعتبر «تقرير عمل الحكومة» الذي تمت مراجعته، والموافقة عليه خلال الاجتماع الثالث للدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، اعتبر التخفيف من حدة الفقر مهمة شاقة يتوجب استكمالها لبناء مجتمع رغيد الحياة بشكل شامل، كما وضع التقرير الترتيبات اللازمة لضمان انتشال ما تبقى من الفقراء من براثن الفقر، وترسيخ إنجازات سياسة التخلص من الفقر. ومن هذا المنطلق، تعمل الصين -في الوقت الحاضر- على الوصول إلى اللحظة الحاسمة لتحقيق هذا الهدف العظيم.

أولًا: تحقيق الهدف المتمثل في التخلص من الفقر وفق المعيار الحالي

منذ انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني، حققت الصين إنجازات تاريخية في معركتها للتخلص من الفقر. فخلال الفترة 2012- 2019م، تمكنت من انتشال ما مجموعه 93.48 مليون نسمة من براثن الفقر، بمتوسط يزيد على 13 مليون نسمة يتم انتشالهم من الفقر سنويًّا. ووصولًا إلى نهاية عام 2019م، لم يكن يتبق سوى 5.51 ملايين فقير فقط في المناطق الريفية على مستوى الصين كلها، لينخفض معدل الفقر إلى 0.6٪، وبهذا، يكون 94٪ من المحافظات الفقيرة قد تحررت من الفقر بالكامل، وتم معالجة قضية الفقر الإقليمي بشكل عام. وهذا يعني أن الصين على بعد خطوة واحدة فقط من القضاء على ظاهرة الفقر المطلق في ربوع أراضيها، حتى إنه يتوجب عليها ترك المساحة اللازمة للتعامل مع إمكانية ظهور المعاودين إلى الفقر، والفقراء الجدد بسبب الأحداث الطارئة، وذلك بهدف معالجة قضية «الميل الأخير» التي هي أصعب من قضية التخلص من الفقر نفسها.

فمع تفشي وباء الفيروس التاجي المستجد منذ ربيع عام 2020م، والذي اتسم بالانتشار الأسرع، ونطاق العدوى الأكبر، وصعوبات المكافحة الأكبر من بين الفيروسات الأخرى منذ تأسيس الصين الجديدة، أدى ذلك إلى توقف الأنشطة الاقتصادية لفترة من الزمن، ليتحول بعدها إلى جائحة عالمية، الأمر الذي تسبب في حدوث صدمات اقتصادية، مثل انقطاع سلسلة التوريد، وصعوبات في تحقيق الانتعاش الاقتصادي. ففي الربع الأول من العام، انكمش الاقتصاد الصيني بنسبة 6.8٪، وانخفض الدخل القابل للتصرف لسكان الحضر، والريف بنسبة 3.9٪، و4.7٪ على الترتيب. وتحت القيادة القوية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني برئاسة الرفيق شي جين بينغ، عملت الصين على الالتزام بوضع سلامة الشعب وصحته في المقام الأول، لتتمكن من تحقيق إنجازات استراتيجية كبرى في مجال مكافحة الوباء، ومن ثم استئناف العمل على مستوى الإنتاج، والأسواق، والشركات.

وفي ظل هذا الوضع، لم يضع «تقرير عمل الحكومة» لعام 2020م هدفًا محددًا لمعدل النمو الاقتصادي على مدار العام، وهي المرة الأولى من نوعها منذ أعوام عديدة، لكنها تعبر عن التعديلات الواقعية والمناسبة التي تم إجراؤها استجابةً لحالة عدم اليقي من

الجائحة العالمية، والوضع الاقتصادي والتجاري العالمي. وفي الوقت نفسه، أكد التقرير -مجددًا- على ضرورة تحقيق الانتصار الحاسم في معركة الصين للتخلص من الفقر، والسعي -بجد- لتحقيق الهدف المتمثل في بناء مجتمع رغيد الحياة بشكل شامل. حيث إن الالتزام بأيديولوجية التنمية التي تتمحور حول الشعب، واعتبار المنفعة المستمرة للشعب هدفًا أساسيًّا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجعل ضمان استكمال مهمة الانتصار الحاسم في معركة التخلص من الفقر هدفًا أساسيًّا لبناء مجتمع رغيد الحياة بشكل شامل، تمثل جميعًا المهمة الصعبة التي لا تتغير لعام 2020م، والتعريف الأكثر جوهرية لهدف بناء مجتمع رغيد الحياة بشكل شامل. ومن هنا، نجد أن هذا القرار العظيم الذي اتخذته اللجنة المركزية للحزب، ومجلس الدولة الصيني يتسم بأهمية تاريخية كبيرة تتمثل فيما يلي:

أولًا: تسليط الضوء على تفوق النظام الاشتراكي ذي الخصائص الصينية. حيث إنه من بين الأهداف السبعة عشر لـ"مخطط التنمية المستدامة لعام 2030م" الذي صاغته الأمم المتحدة في عام 2015م، يحتل القضاء على جميع أنواع الفقر على مستوى العالم المركز الأول. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المعيار الحالي للتخلص من الفقر في المناطق الريفية في الصين يبلغ 2300 يوان وفق السعر الثابت لعام 2011م، وسيصل إلى 4000 يوان وفق السعر الحالي في عام 2020م، ويتجلى هذا المعيار -بشكل أساسي- في توفير الغذاء، والكساء، وضمان التعليم الإلزامي، والرعاية الطبية الأساسية، وسلامة الإسكان. وهو ما يتجاوز -بشكل ملحوظ- تعريف الفقر المطلق، ومعيار التخلص من الفقر التابع للبنك الدولي، والبالغ 1.9 دولار أمريكي في اليوم الواحد (وفق حساب القوة الشرائية لعام 2011م). ووفقًا لهذا المعيار المرتفع، تمكنت الصين من انتشال ما يقرب من 100 مليون مواطن من براثن الفقر، وهو ما يدل على تحقيق الصين هدفًا من أهداف التنمية قبل 10 أعوام من الموعد المقرر له، ويدل كذلك على إسهامات الصين الكبرى في مجال الحد من الفقر العالمي، والتنمية البشرية بشكل عام.

ثانيًا: إن الانتصار في معركة التخلص من الفقر، وضمان معيشة الشعب يعني استكمال أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث إن المفتاح الرئيس للانتصار في معركة التخلص من الفقر يكمن في مهمة التخلص من الفقر التي تواجه الصين في عام 2020م، بما يتضمن مساعدة 5.51 ملايين مواطن فقر على التخلص من الفقر،

وتحرير 52 محافظة فقيرة، و2707 قرية فقيرة من الفقر بشكل كامل. وعلاوةً على ذلك، نجد أن التركيز على الصعوبات الخاصة للتخلص من الفقر لدى من تبقى من السكان الفقراء على مستوى المحافظات، والقرى الفقيرة، والالتزام في ضوء الصدمات الاقتصادية الناتجة عن تفشي وباء الفيروس التاجي المستجد باستخدام جميع الوسائل الفعالة المختلفة لتحقيق سياسة استهداف التخفيف من حدة الفقر، وضمان عدم تغير سياسات تقديم الدعم، وعدم تغير قوة إجراءات تقديم الدعم قبل، وبعد تحقيق هدف التخلص من الفقر، من شأنها جميعًا ضمان بناء مجتمع رغيد الحياة بشكل شامل، دون تخلف أي فرد عن الركب، فضلاً عن الإسهام -بشكل مباشر- في نمو الدخل القابل للتصرف لسكان الريف، وتحقيق الهدف المتمثل في ضمان، وتحسين معيشة الشعب. فوفقًا للسعر الثابت لعام 2010م، فقد وصل متوسط الدخل القابل للتصرف للسكان على مستوى الصين بالفعل إلى 24582 يوانًا في عام 2019م، وعلى هذا المنوال، ستضمن الجهود المبذولة للتخلص من الفقر، واستقرار مستوى معيشة الشعب بحلول عام 2020م، تزامن زيادة دخل الأسر مع نمو إجمالي الناتج المحلي، بحيث أنه طالما تم تحقيق معدل نمو قدره 1.9٪، فإنه يمكن تحقيق الهدف المتمثل في مضاعفة الدخل.

ثالثًا: من شأن تحقيق هدف التخلص من الفقر المساعدة في بدء مسيرة جديدة لبناء الصين كدولة اشتراكية حديثة على نحو شامل، على مستوى نقطة انطلاق أعلى لمعيشة الشعب. حيث إن أهداف "المئويتين" التي تعتبر تحسين مستوى معيشة الشعب، ورفاهيته نقطة انطلاق أساسية، ونقطة نهاية لها، تعد متعاقبة على المستوى الزمني، فضلاً عن الارتباط المتبادل بين الأهداف، ووسائل تحقيقها. ففي حال اعتبرنا عامي 2020م، و2021م نقطة التقاء تاريخية، فستكون الصين قد حققت الهدف «المئوي» الأول، لتبدأ في مسيرة جديدة لتحقيق الهدف «المئوي» الثاني. وبهذا الشكل، ستتمكن الصين من خلال الانتصار في معركة التخلص من الفقر فقط، من تخليص الفقراء في المناطق الريفية، والمحافظات الفقيرة من الفقر بشكل كامل وفق المعيار الحالي فيها، ومعالجة الفقر الإقليمي العام بشكل أساسي، وإنجاز الأهداف والمهام التي تتوافق مع مرحلة التنمية في الصين، وفي الوقت نفسه، تحديد نقطة انطلاق مناسبة للمرحلة الجديدة من بناء الصين كدولة اشتراكية حديثة على نحو شامل، ووضع، وتحديد الهدف التالي الذي ستناضل من أجله.

ثانيًا: تأسيس آلية طويلة المدى لمعالجة قضية الفقر النسبي

إن عملية ضمان وتحسين معيشة الشعب لا نهاية لها، بل تمتلك نقاط انطلاق جديدة ومستمرة، وكذلك الحال بالنسبة لسياسة التخلص من الفقر، إذ إنه لا توجد نهاية لتطبيقها، ولا يتم إنجازها بين عشية وضحاها كذلك. وبالنسبة لمرحلة التنمية الاقتصادية التي تنتمي إليها الصين باعتبارها دولة نامية، فإن الإنجاز الذي حققته، والمتمثل في تلاشي ظاهرة الفقر بين أكثر من 500 مليون مواطن على مستوى المناطق الريفية، يعد إنجازًا نادرًا في تاريخ البشرية، فضلاً عن إسهامه الهائل في مجال مكافحة الفقر البشري. ومع ذلك، فإن تحقيق الهدف المتمثل في انتشال جميع الفقراء في المناطق الريفية في الصين من براثن الفقر بحلول عام 2020م وفقًا للمعيار الحالي، لا يعني بالضرورة استكمال مهمة التخلص من الفقر على مستوى كامل المجتمع، والمناطق الريفية.

ففي عام 2019م، بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين 10 آلاف دولار أمريكي، لتتجاوز بهذا متوسط مستوى الشريحة العليا من الدول ذات الدخل المتوسط، غير أنها لم تتمكن بعد من الوصول إلى العتبة التي حددها البنك الدولي للانتقال إلى مستوى الدول ذات الدخل المرتفع (12 ألف دولار أمريكي)، وهو ما يعني أن الصين قد حققت الهدف «المئوي» الأول المتمثل في بناء مجتمع رغيد الحياة بشكل شامل، وبدأت مسيرتها الجديدة لبناء نفسها كدولة اشتراكية حديثة على نحو شامل، بحيث يتمثل الهدف المباشر الأول من هذه المسيرة في الدخول في مصاف الدول ذات الدخل المرتفع. ولذلك فإن معالجة قضية الفقر النسبي تعد امتدادًا طبيعيًّا لاستراتيجية التخلص من الفقر وفق المعيار الحالي. حيث تتسم ظاهرة الفقر نفسها بخاصية مطلقة، وخاصية نسبية. فمن ناحية، نجد أن معالجة الفقر المطلق تعد ضمانًا لمستوى المعيشة الأساسي لجميع فئات المجتمع، ومن ناحية أخرى، يتغير مستوى المعيشة الأساسي كذلك مع تغير مرحلة التنمية، وزيادة متوسط الدخل الفردي العام. وفي المقابل، تتسم ظاهرة الفقر بخصائص مرحلية على مستوى مراحل التنمية المختلفة.

حيث إنه بالانطلاق من خصائص مراحل التنمية، يمكننا فهم المهمة التالية للتخلص من الفقر من خلال طريقتين لتحديد معيار الفقر. إذ إنه في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يتم تحديد خط الفقر النسبي عادةً بنسبة 50٪- 60٪ من وسيط الدخل الفردي. ومن منظور هذه النسبة، نجد أنه في عام 2019م، كان متوسط الدخل الفردي القابل للتصرف للفلاحين في الفئة الأقل دخلاً، والذين يمثلون 20٪ من الفلاحين على مستوى الصين، يعادل نحو 27٪ فقط من متوسط مستوى الأسر الريفية. ومن ناحية أخرى، بدأ البنك الدولي -منذ عام 2017م- في محاولة صياغة معايير الفقر التي تتزايد بشكل منظم، والتوصية بها لدول فئات الدخل المتمثلة في الدول ذات الدخل المنخفض (التي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي -بشكل عام- عن 1000 دولار أمريكي)، والشريحة الدنيا من الدول ذات الدخل المتوسط (التي يبلغ فيها متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 1000- 4000 دولار أمريكي تقريبًا)، والشريحة العليا من الدول ذات الدخل المتوسط (التي يبلغ فيها متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 4000- 12000 دولار أمريكي تقريبًا)، والدول ذات الدخل المرتفع (التي يزيد فيها متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عن 12000 دولار أمريكي). وفي ظل ما سبق، فإنه يتعين علينا تحديد معيار جديد للتخلص من الفقر على أساس فهم طبيعة الفقر النسبي.

ففي حال كان الفقر المطلق المحدد بالمعيار الحالي ظاهرة في مرحلة معينة من التنمية، فإن ظاهرة الفقر النسبي سوف تستمر لفترة طويلة من الزمن، ولذلك يتطلب الأمر تأسيس، وتحسين آلية طويلة المدى لمعالجة هذه القضية طويلة المدى. والجدير بالذكر أنه منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، وبخاصة منذ انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني، شكلت الصين سلسلة من الممارسات الفعالة في معركتها للتخلص من الفقر، والتي يتعين الارتقاء بها وتطبيعها، لتتحول إلى آليات مستقرة، وموحدة بشكل نسبي. ولمواجهة الخصائص الجديدة لظاهرة الفقر النسبي في مرحلة التنمية الجديدة، فإنه يتوجب الارتقاء بأعمال التخلص من الفقر وآلياتها، إلى مرحلة جديدة تواكب العصر، وإضفاء ملمح جديد لأعمال التخلص من الفقر وفق الخصائص الجديدة لقضية الفقر نفسها، وذلك من خلال ما يلي:

أولًا: إيلاء اهتمام وثيق للمخاطر الجديدة للفقر الناجمة عن شيخوخة السكان،

والتعامل معها بشكل إيجابي. فالصين الآن تدخل في مرحلة تسارع شيخوخة السكان، حيث إنه في عام 2019م، وصلت نسبة السكان الذين يبلغون 65 عامًا فأكثر إلى 12.6٪ من إجمالي تعداد السكان، ونظرًا لخروج القوى العاملة من الشباب للعمل خارج القرى، وتحولهم إلى مقيمين دائمين في المناطق الحضرية (بالمعنى الإحصائي)، فقد تسبب ذلك في أن درجة الشيخوخة أصبحت أكثر خطورة في المناطق الريفية منها في المدن. إذ إنه وفقًا لبيانات مسح العينة بنسبة 1٪ من السكان في عام 2015م، فقد كان معدل الشيخوخة في المناطق الريفية أعلى بنسبة 31.2٪ من نظيره في المناطق الحضرية. ومع تعمق درجة الشيخوخة، سيظهر اتجاهًا توسعيًّا في حجم فئتي كبار السن والعاجزين، وستصبح قضية النقص الناجم في العمالة الأسرية حافزًا مهمًّا لحدوث فقر جديد. ولهذا السبب، ينبغي أن تقترن السياسات، والوسائل المستقبلية الخاصة بالتخلص من الفقر -بشكل وثيق- مع إجراءات التعامل مع شيخوخة السكان.

ثانيًا: منع عامل الفقر المتأثرة بالمخاطر، والتصدي له. حيث إنه من بين الدخل القابل للتصرف الخاص بالفلاحين في عام 2019م في الصين، نجد أن دخل الأجور شكل 41.1٪، وصافي الدخل التشغيلي 36.0٪، بحيث شكل الاثنان مجتمعين 77.1٪. وفي ظل حدوث صدمات ناتجة عن قوى قهرية لا يمكن التحكم فيها، وسواءً على مستوى عوامل السوق، أو العوامل الطبيعية، فإن الصدمات التي يتعرض لها هذان الجزآن المكونان للدخل تؤثر بدورها على دخل الفلاحين، ومستوى معيشتهم الأساسية. والجدير بالذكر أن وباء الفيروس التاجي المستجد الذي تفشى مؤخرًا ينتمي إلى هذا النوع من مخاطر الصدمات، ويمتلك خاصية الاحتمالية العالية لوقوع أحداث في النهاية على المدى الطويل، مثل الأحداث الموافقة لنظرية «وحيد القرن الرمادي»، أو أحداث غير متوقعة، وغير مؤكدة، مثل الأحداث الموافقة لنظرية «البجعة السوداء»، وهو ما يتسبب حتمًا في صدمات للمناطق الريفية، والفلاحين ذوي الدخل المنخفض، والسكان، والذين يحتلون جميعًا مكانة ضعيفة نسبية. وينبهنا هذا أيضًا بأن الآلية طولية المدى لمعالجة قضية الفقر النسبي تتطلب أخذ عامل المخاطر هذا في الحسبان بشكل كامل، وتشكيل منظومة إنذار مبكر للتصدي له في الوقت المناسب، فضلًا عن الآليات، والإجراءات، والوسائل الفعالة للتعامل معه.

ثالثًا: تحسين إجراءات تقديم المساعدة للمعاودين للفقر، والفقراء الجدد

يلوح في الأفق الانتصار الحاسم في معركة تخليص الفقراء على مستوى المناطق الريفية في الصين، ليقترب بهذا فناء شبح الفقر المطلق الذي ظل يعيث في الأراضي الصينية على مدار آلاف الأعوام. وفي الواقع، ففي عام 2019م، بلغ معدل الفقر على مستوى 17 مقاطعة صينية أقل من 0.5٪ بالفعل. ومع ذلك، فبالانطلاق من أيديولوجية التنمية التي تتمحور حول الشعب، نجد أن هذه البيانات التي لم تعد تتسم بالبروز على المستوى الإحصائي، تمثل السكان الذين سيتم تخليصهم من الفقر في النهاية، وتمثل كذلك النقطة الرئيسة، والصعبة لتحقيق بناء مجتمع رغيد الحياة بشكل شامل «دون تخلف أي فرد عن الركب». وعلى صعيد آخر، نجد أن وسائل مساعدة الفئات الأشد فقرًا وكثافتها، لا تقرر استكمال أهداف ومهاف التخلص من الفقر وحسب، وإنما تقرر أيضًا مدى ترسيخ إنجازات التخلص من الفقر، ومنع ظاهرة المعاودين إلى الفقر، والفقراء الجدد. ولذلك يتوجب وضع هذه الفئة في صميم أعمال التخلص من الفقر، واعتبارها محور تقديم المساعدة في المعركة الحالية للتخلص من الفقر، وذلك من خلال ما يلي:

أولًا: ضرورة تحقيق التركيز العالي، وتطبيق السياسات الدقيقة في التعامل مع الشريحة الموجة الأخيرة من الفقر، وتحسين الطابع العلمي، والفعال في أعمال التخفيف من حدة الفقر. حيث إنه كلما تم الاقتراب إلى مرحلة الانتصار الحاسم في معركة التخلص من الفقر، كلما تطلب الأمر القيام بالأعمال بدقة أكبر، ومنع التعامل مع الوضع بإهمال، أو بمبالغة، بل يتعين استخدام طريقة الاستهداف الدقيق في تقديم المساعدات، وذلك من خلال تأسيس منظومة للرصد الصحيح. أما بالنسبة لأولئك الذين لم يتم تخليصهم من الفقر بعد، وأولئك الذين يسهل عليهم العودة إلى الفقر من جديد، والفقراء الجدد، فينبغي اعتماد إجراءات للمساعدة والدعم تتوافق مع الظروف الوطنية، وظروف السكان، وتطبيقها على مستوى الأسر والأفراد، وبالتالي استهداف العوامل المحددة المسببة للفقر، وأسباب العودة إلى الفقر، وخوض الميل الأخير للانتصار في معركة التخلص من الفقر.

ثانيًا: اعتبار توظيف العمالة الذي من شأنه تعزيز المناطق الفقيرة، والأسر الفقيرة

محـورًا لتقديـم المسـاعدات، جنبًـا إلى جنـب مـع خاصيـة الصدمـات التـي يتسـم بهـا وبـاء الفـيروس التاجـي المسـتجد. فلطالمـا كان توسـيع نطـاق التوظيـف في الصناعـات غـير الزراعيـة وسـيلة مهمـة للتخلـص مـن الفقـر في المناطـق الريفيـة. حيـث تعتمـد العمالـة الفائضـة في المناطـق الريفيـة عـلى سـوق العمـل، للذهـاب للعمـل في الخـارج، وزيـادة مشـاركة العمالـة، وارتفـاع دخـل الأجـور، مـما يـؤدي إلى زيـادة دخـل الفلاحـين بشـكل كبـير. وفي المقابـل، يعـد اسـتخدام تحويـل العمالـة كوسـيلة لتخليـص فئـات فقـيرة معينـة مـن براثـن الفقـر، وسـيلة مسـاعدة حكوميـة كذلـك، مـن شـأنها تجـاوز وظيفـة سـوق العمـل نفسـها، وبخاصـة في ظـل الصدمـات الناتجـة عـن وبـاء الفـيروس التاجـي المسـتجد، حيـث تـم تعليـق الأنشـطة الاقتصاديـة بشـكل مؤقـت، وواجـه العـمال المهاجـرون في المناطـق الفقـيرة صعوبـات كبـيرة في الخـروج للعمـل، وشـهدت سـوق العمـل نوعًـا مـن التعطـل. وهـذا يتطلـب اعتبـار تشـجيع العمالـة عـلى العمـل خـارج بلداتهـم -في حـد ذاتـه- مهمـة خاصـة بتحقيـق هـدف التخلـص مـن الفقـر، والتنسـيق بـين الحكومـات المحليـة فيـما يتعلـق بسياسـة الخـروج والدخـول عـبر المقاطعـات، وإعطـاء الأولويـة لتوظيـف العمالـة عـلى مسـتوى المناطـق الفقـيرة، والأسر الفقـيرة.

ثالثًـا: النقـاش حـول تشـكيل حـدود معقولـة بـين السياسـات الاجتماعيـة الأساسـية، وإجـراءات التخفيـف مـن حـدة الفقـر، وتحقيـق الاتصـال السـلس بينهـما. حيـث إن بعـض الفقـراء لا يتسـمون بقـدرة كافيـة للعمـل والتوظيـف، وذلـك بسـبب عوامـل مثـل الهيـكل الديموغـرافي، والصحـة البدنيـة لـلأسرة، وغيرهـا مـن العوامـل الأخـرى، ليصبحـوا بهـذا غـير قادريـن -بشـكل مؤقـت أو دائـم- عـلى الاعتـماد عـلى قواهـم الذاتيـة لتخليـص أنفسـهم مـن الفقـر، وهـو مـا يتطلـب دعـم أنظمـة الضـمان الاجتماعـي، مثـل تأمـين الحـد الأدنى للمعيشـة باسـتخدام المعايـير المناسـبة. ومـن ناحيـة أخـرى، يتعـين تحديـد المسـتهدفين مـن الضـمان الاجتماعـي بدقـة، وتحديـد مسـتوياته التـي تعتمـد عليهـا السياسـات الاجتماعيـة بشـكل معقـول، وذلـك وفقًـا لمتطلبـات الضـمان المعيـشي للفئـات الضعيفـة التـي تحتـاج إلى الدعـم، والمعايـير الحاليـة للتخفيـف مـن حـدة الفقـر، فضـلاً عـن ضرورة اعتبـار الممارسـات ذات الصلـة جـزءًا مهـمًّا مـن الآليـة طويلـة المـدى الخاصـة بمعالجـة قضيـة الفقـر النسـبي بعـد اسـتكمال مهمـة التخفيـف مـن حـدة الفقـر.

وأخـيرًا، التنسـيق بـين تحقيـق هـدف التخلـص مـن الفقـر بحلـول عـام 2020م،

وتشكيل آلية طويلة المدى لمعالجة قضية الفقر النسبي، وإجراءات تقديم المساعدات لمنع ظهور المعاودين إلى الفقر، والفقراء الجدد، وربطها جميعًا مع استراتيجيات تعزيز النهضة الريفية، وتوسيع إنجازات التخلص من الفقر وترسيخها. بحيث يتوجب الالتزام بعدم تغير سياسات تقديم الدعم، وعدم تغير قوة تقديم الدعم، وصياغة وإصدار إجراءات جديدة، وآلية طويلة المدى -في الوقت المناسب- لمعالجة قضية الفقر النسبي، واتخاذ تدابير قوية أكثر استهدافًا للفقراء المتبقين في النهاية، والذين تسهل عودتهم إلى الفقر مجددًا، والفقراء الجدد المحتملين، وذلك لضمان عدم توقف أعمال التخلص من الفقر، واستمرارها دون انقطاع، وارتباطها بالآليات ذات الصلة، وامتداد تأثيراتها.

الفصل السادس

ضرورة زيادة جهود إعادة التوزيع

بشكل كبير خلال فترة «الخطة

الخمسية الرابعة عشرة»

خلال فترة «الخطة الخمسية الرابعة عشرة»، ستتمكن الصين من تجاوز «عتبة» الدول ذات الدخل المرتفع وفق تصنيف البنك الدولي (الدول التي يبلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فيها إلى 12235 دولارًا أمريكيًّا). ووفقًا للتجارب الدولية، فإنه خلال عملية الانتقال من الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط، إلى فئة الدخل المرتفع، لا مفر من مواجهة بعض صعوبات النمو التي تستحق استخلاص الدروس المستفادة منها، والتعامل معها على مستوى السياسات، وبشكل استباقي. حيث يميل النمو الاقتصادي في معظم الدول إلى التباطؤ خلال هذه المرحلة على وجه الخصوص. وهذه -بالطبع- ظاهرة تتوافق مع قوانين تغير مراحل التنمية، إلا أنه، وبسبب اختلاف السياسات، والتدابير الخاصة بالتعامل مع التباطؤ، وآثاره، فإن هناك تمايزًا واضحًا على مستوى أداء النمو الاقتصادي بين الدول.

وفي ظل تباطؤ النمو، وما ينتج عنه من ضعف تأثير جعل الكعكة أكبر، فإن الأهم هو فهم كيفية تقسيم الكعكة جيدًا. حيث إنه في حال لم يتم التعامل مع هذا الوضع بشكل صحيح، فسيتشكل اتجاه لتركيز الدخل، والثروات في أيدي فئات قليلة من الشعب، مما يؤدي إلى اتساع فجوة الدخل. فمن منظور النطاق العالمي، نجد أن الدول ذات الدخل المتوسط، وحتى عدد قليل من الدول التي تجاوزت عتبة الدخل المرتفع، يتركز معظمها في نطاق عدم المساواة في الدخل الذي يتجاوز فيه معامل جيني 0.4. وفي ظل انخفاض معدل النمو الاقتصادي، يتدهور توزيع الدخل، وهو ما يؤدي بدوره إلى تراجع شعور الناس بالربح، والسعادة، وضعف التماسك الاجتماعي، والتأثير على أداء النمو الاقتصادي. ومن هنا، يمكن ملاحظة أنه عادةً ما توجد علاقة مصاحبة بين

فخ الدخل المتوسط، وعدم المساواة في الدخل.

حيث تظهر البيانات عبر الدول أن متوسط معامل جيني يبلغ 0.404 للدول ذات الدخل المنخفض، و0.393 للدول ذات الدخل المتوسط (من بينها، يبلغ متوسط معامل جيني 0.415 للدول التي يبلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فيها 6000- 10000 دولار أمريكي)، و0.321 للدول ذات الدخل المرتفع. ومن ناحية أخرى، نجد أنه بدايةً من الفجوة الكبيرة نسبيًّا في مرحلة الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط، وحتى التوزيع الرشيد نسبيًّا للدخل في مرحلة الدخل المرتفع، فإن الأمر لا يبدو كما يوحي منحنى كوزنتس، بل هو نتيجة طبيعية ينبغي أن تنسب إلى سياسات إعادة التوزيع الأكثر قوة.

فعلى سبيل المثال، نجد أن متوسط معامل جيني في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (باستثناء تشيلي، والمكسيك اللتين لديهما توزيع غير متساو للدخل) يبلغ 0.306. ومع ذلك، فإنه يتم تحصيل نتيجة التوزيع الرشيد للدخل هذه -في الواقع- على أساس التوزيع الأولي البالغ 0.473، ومن خلال الضرائب، والمدفوعات المحولة، بحيث ينسب الفضل إلى هاتين الوسيلتين لإعادة التوزيع في تحسين معامل جيني، ليرتفع إلى 35.3٪.

وفيما يتعلق بالصين، فنجد أن صعوبات النمو التي لا بد من مواجهتها خلال هذه الفترة تتشابه مع الدول الأخرى ذات الدخل المتوسط، وتتسم أيضًا بالعديد من السمات الخاصة المتعلقة بالظروف الوطنية. حيث تشكل كل هذه العوامل الأسباب التي تجعل الحكومة بحاجة إلى تعزيز تطبيق سياسات إعادة التوزيع في مرحلة التنمية الجديدة، والتي تتمثل فيما يلي:

أولًا: تتطلب تنمية زخم النمو مساندة آلية التدمير الإبداعي. حيث تتزامن مرحلة النمو الاقتصادي السريع في الصين مع فترة انتقال ديموغرافي محددة، ومن خلال الإمداد الكامل للعمالة، والتحسين السريع لرأس المال البشري، ومعدل الادخار المرتفع، ومعدل العائد على الاستثمار، وتحسين معدل الإنتاجية الناتج عن إعادة تخصيص العمالة، تمكنت الصين من تحقيق الاستغلال الكامل للنافذة الديموغرافية الخاصة

بهـذه الفـترة، وتحقيـق أسرع معـدل نمـو عـلى مسـتوى العـالم خـلال الفـترة نفسـها. ومـع انخفـاض تعـداد السـكان في سـن العمـل، وزيـادة نسـبة الإعالـة السـكانية بعـد عـام 2020م، تـلاشى سريعًـا العائـد الديموغـرافي الـذي مـن شـأنه دعـم النمـو السريـع، وضعفـت القـوى الدافعـة لعوامـل المدخـلات الخاصـة بالنمـو الاقتصـادي.

فبشـكل عـام، يتعـين أن تكـون إنتاجيـة العوامـل الكليـة قـادرة عـلى أن تصبـح المحـرك الرئيـس للنمـو المسـتدام عـلى المـدى الطويـل. ومـع ذلـك، فـإن الوصـول إلى مصـادر جديـدة للنمـو ليـس بالأمـر اليسـير. إذ أدى تضييـق الفجـوة التكنولوجيـة بـين الصـين، والـدول المتقدمـة، إلى إضعـاف ميـزة تقدمهـا المتأخـر عـن غيرهـا مـن الـدول، كـما أدت العمالـة الزراعيـة الفائضـة إلى تضييـق المسـاحة المتاحـة لتخصيـص المـوارد، وتباطـؤ إنتاجيـة العوامـل الكليـة في المقابـل. ووفقًـا لتجـارب الـدول المتقدمـة، فـإن مصـدر التحسـين الإضـافي لإنتاجيـة العوامـل الكليـة يكمـن في بقـاء الأصلـح بـين الـشركات، وهـو مـا يعنـي السـماح للـشركات الفعالـة بدخـول السـوق والبقـاء فيهـا، والـشركات غـير الفعالـة بالانسـحاب منـه، أو التـلاشي بشـكل عـام. ويطلـق جوزيـف شـومبيتر عـلى هـذا اسـم التدمـير الإبداعـي.

ويقصـد بالتدمـير الإبداعـي ضرورة التخلـص مـن شركات الزومبـي، والقضـاء عـلى طاقـات الإنتـاج التقليديـة، فضـلاً عـن ضرورة تحديـث الوظائـف في الصناعـات التقليديـة كذلـك. ومـع ذلـك، فـإن هـذا لا يعنـي «تدمـير» كل شيء، وإنمـا يتوجـب حمايـة مسـتوى المعيشـة الأساسـية للعـمال، والسـكان عـلى الـدوام. ولذلـك يتطلـب الأمـر مواصلـة تعزيـز سياسـات إعـادة التوزيـع التـي تهـدف إلى ضـمان وتحسـين معيشـة الشـعب، إذ يتمثـل أسـاس السياسـات الاجتماعيـة في تشـكيل فرضيـة بيئـة التدمـير الإبداعـي. حيـث تظهـر تجربـة دول منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة أنـه كلـما ازداد إنفـاق الحكومـة عـلى ضـمان معيشـة الشـعب، ازداد بـروز تأثـير زيـادة إنتاجيـة العمـل.

ثانيًـا: تضـاؤل تأثـير التوزيـع الأولي لسـوق العمـل. حيـث إنـه أثنـاء عمليـة إعـادة تخصيـص مـوارد العمـل مـن خـلال تطبيـق سياسـة الإصـلاح والانفتـاح، قـام سـكان الحـضر، والريـف -أولًا- بزيـادة دخلهـم مـن خـلال توسـيع فـرص العمـل في الصناعـات غـير الزراعيـة، وتقاسـم ثمـار النمـو السريـع، ومـن ثـم، اسـتفادت العمالـة غـير الماهـرة، والأسر ذات الدخـل المنخفـض مـن موجـة ارتفـاع الأجـور في ظـل نقـص العمالـة، لتتمكـن مـن زيـادة دخلهـا

بشكل أسرع خلال فترة زمنية محددة، وهو ما أدى بدوره إلى انعكاس تدهور مؤشرات توزيع الدخل، مثل مؤشر معامل جيني، في عام 2008م تقريبًا. ومن هنا، يمكن القول إنه في المرحلة السابقة من التنمية، كانت المشاركة العامة للتنمية الاقتصادية في الصين تعتمد -إلى حد كبير- على وظيفة التوزيع الأولي في سوق العمل.

ومع تغير الأوضاع، فإنه من الحتمي أن يضعف دور آليات سوق العمل في تحسين توزيع الدخل، وذلك للأسباب التالية: أولًا: الانخفاض الملحوظ في العمالة المتاحة للنقل في المناطق الريفية، وضعف تأثير التوزيع الخاص بتوسيع نطاق التوظيف. حيث إنه منذ عام 2014م، دخل سكان المناطق الريفية الذين تتراوح أعمارهم بين 16، و19 عامًا (خريجو المرحلتين الإعدادية والثانوية) في حالة نمو سلبي، مما أدى في المقابل إلى انخفاض تعداد العمال المهاجرين خارج المناطق الريفية، وانخفاض معدل نمو دخل أجور الفلاحين. ثانيًا: على الرغم من أن انخفاض إمداد العمالة بسبب التغيرات الديموغرافية يعبر عن اتجاه طويل المدى، إلا أن عملية التقدم التكنولوجي بالشركات، وتعزيز وتيرة استبدال الآلات بالعمالة قد تسارعت بشكل تدريجي كذلك، بحيث لم يعد التعامل مع صعوبات التوظيف، ونقص العمالة من خلال رفع الأجور لجذب العمال، طريقة عادية بعد الآن. وفي الوقت نفسه، أصبح تحسين توزيع الدخل يمثل أمرًا مهمًا وملحًا على نحو غير مسبوق في هذه المرحلة الجديدة من التنمية، بحيث يتوجب سد الفجوة في وظائف آليات السوق من خلال سياسات إعادة التوزيع.

ثالثًا: يتطلب الحفاظ على التدفق الاجتماعي (الرأسي) وتعزيزه، بذل المزيد من الجهود. حيث إنه خلال فترة النمو السريع التي تم فيها تحصيل العائد الديموغرافي، عمل تطوير التعليم، وتوسيع العمالة على تعزيز التدفق الأفقي، والرأسي للسكان. ويرجع الفضل إلى كل من تعميم التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات، والتوسع في الالتحاق بالجامعات، وتحسين مستوى المساواة في التعليم على مستوى الحضر والريف على حد سواء، وكذلك التوسع في التصنيع، وتطوير سوق العمل، في زيادة معدل مشاركة العمالة في الصناعات غير الزراعية بشكل كبير، مما خلق مساحة كبيرة نسبيًا للتدفق الاجتماعي. وخاصةً تحقيق التدفق الاجتماعي الرأسي على مستوى الوظائف، والدخل، والهوية الاجتماعية، وذلك من خلال كسر حواجز النظم التقليدية، وعلى أساس التدفق الأفقي للعمالة.

فعلى سبيل المثال، خلال الفترة 2000- 2010م، ازداد متوسط سنوات تلقي التعليم للسكان من الفئة العمرية 25 - 29 بنسبة 15.9٪، وفي المقابل، ازدادت فرص عملهم في أن يصبحوا فنيين متخصصين بنسبة 501٪، كما ازدادت هاتان النسبتان -بشكل كبير- للسكان من الفئة العمرية 30 - 35، بنسبة 152٪، و70.0٪ على الترتيب. ويمتلك هذا النوع من التدفق الاجتماعي القائم على علاقة المطابقة بين تحسين المستوى العام لرأس المال البشري الخاص بالعمالة، وزيادة فرص العمل، والارتقاء بمستوى الوظائف، يمتلك طبيعة أمثلية باريتو (كفاءة باريتو)، وهو ما يعني تحسين الوظائف، والدخل، والهوية الاجتماعية لبعض الفئات، دون التأثير على عدد الفرص الخاصة بالفئات الأخرى.

ونتيجةً لتغير مرحلة التنمية، فقد تباطأت وتيرة كل من النمو الاقتصادي للصين، وتحسين رأس المال البشري، وزيادة العمال تعداد العمال المهاجرين، كما بدأت نسبة التصنيع في الانخفاض من إجمالي الناتج المحلي في عام 2006م. وقد عملت كل هذه التغيرات -في المقابل- على تغيير طبيعة التدفق الاجتماعي، وجعله يتسم بخاصية «لعبة المجموع الصفري»، بحيث أصبح تدفق بعض الفئات لأعلى على طول السلم الاجتماعي قد يصاحبه تراجع في بعض الفئات الأخرى، كما أنه قد يتحول التدفق أحادي الاتجاه في السابق إلى تدفق ثنائي الاتجاه. ويحلق هذا «مفارقة تركيبية» في التدفق الاجتماعي، مفادها أن كل أسرة تبذل الجهود لتحقيق التدفق لأعلى، بحيث تحاول الفئات في المناصب الوظيفية الأعلى الحفاظ على نمطها الحالي، في حين تأمل الفئات في المناصب الوظيفية المتدنية في تحطيم نمطها الحالي، غير أن التدفق الاجتماعي العام قد يشهد تحسنًا بشكل ملحوظ.

وفي المقابل، نجد أنه من المحتمل أن تخلق طبيعة لعبة المجموع الصفري هذه ظاهرة عدم التناغم الاجتماعي. ومن أجل تجنب حدوث مثل هذه النتيجة، يتطلب الأمر تدخل الحكومة، لاتخاذ الترتيبات المؤسسية اللازمة لتعزيز التدفق الاجتماعي، كما ينبغي عليها أيضًا تصميم المزيد من سياسات إعادة التوزيع التي تتخذ من توفير الخدمات العامة الأساسية وسيلة رئيسة لها، لتعزيز دعم الفئات الضعيفة.

وأخيرًا، بتطلب تقاسم ثمار الابتكار، وريادة الأعمال إطلاق العنان لدور الحكومة

بشكل أفضل. حيث إنه خلال مرحلة النمو السريع بعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، استفادت التنمية الاقتصادية للصين -بشكل أساسي- من ميزة تقدمها المتأخر عن غيرها من الدول، وهو ما يعني العمل من خلال إصلاح وتطوير المؤسسات المملوكة للدولة، وتوسيع الاقتصاد الخاص، ودخول شركات الاستثمار الأجنبي، على إدخال التكنولوجيا المتقدمة، والخبرات الإدارية من الدول المتقدمة، والتعلم منها، ومن ثم تحقيق الابتكار، وريادة الأعمال، واللحاق بركب التكنولوجيا بسرعة في نهاية المطاف. وفي ظل الدخول إلى مرحلة التنمية عالية الجودة، تمكنت الصين من تقليص الفجوة التكنولوجية بينها وبين الدول المتقدمة بشكل كبير، إلا أن بناء منظومة اقتصادية حديثة فيها لا يزال يتطلب كذلك زيادة قوى الابتكار المستقل. وفي المقابل، نجد أنه استجابةً لتحديات المرحلة الجديدة من التنمية، ظهرت أعداد متزايدة من شركات الابتكار العلمي والتكنولوجي الكبيرة، لتمسك زمام القيادة في مواجهة ثورة التكنولوجيا الجديدة، وتساعد الصين على الاقتراب باستمرار من المستوى العالمي للعلوم والتكنولوجيا.

وفي ظل ثورة العلوم والتكنولوجيا الجديدة، فإن قانون الاحتكار الناتج عن زيادة العوائد لم يتغير، بل على العكس من ذلك، فقد نتج عن الثورة التكنولوجية الجديدة التي يتمثل طابعها الأبرز في زيادة العوائد ميلاً حتميًّا، وغير مسبوق نحو الاحتكار، وهو ما لم يساعد على تقاسم إنجازات التنمية. بحيث ترتب عليه ما يلي: (1) سينتج عن الاحتكار حتمًا تعزيز مكاسب رأس المال، وقمع مكاسب العمالة. (2) بالنسبة للشركات التكنولوجية الكبيرة التي تتسم بالتطور السريع، لا يمكن أن يكون تأثير الشمولية ناتجًا -بشكل طبيعي- من الطبيعة الخاصة بها. (3) سوف ينتهك التركيز غير المقيد للشركات حتمًا مصالح المستهلكين العاديين، في حين سيتحمل المستثمرون العموميون عواقب افتقار الشركات إلى الانضباط المالي. وأخيرًا، يعمل الاحتكار على إعاقة عملية دخول المنافسين، وتقليل أنشطة ريادة الأعمال، وفرص العمل في المجتمع.

وعلى هذا المنوال، يمثل كل من التغير التكنولوجي وتقاسم الإنجازات هدفين لا غنى عنهما في تطبيق مفهوم التنمية الجديد. وللتغلب على الصراع بين هذين الهدفين، وتحقيق الوحدة العضوية بينهما، يتطلب الأمر أن تلعب الحكومة دورًا أفضل في إعادة التوزيع، وأن تحطم نظريًّا سوء الفهم القائل بأنه لا بد من اعتماد أحد الهدفين فقط

دون الآخر على مستوى العلاقة بين الكفاءة والإنصاف، والقضاء على «مفارقة الاختيار» بين السياسات على أساس اختيار إحداها دون الأخرى. وهذا يعني أنه في الوقت الذي تحافظ فيه الحكومة على القدرة التنافسية الكاملة، فإنها تعمل على تقليل الآثار السلبية -إلى أقصى حد- للتقدم التكنولوجي، وتوسع الشركات على العمالة العادية، وخاصةً من خلال بناء منظومة الضمان الاجتماعي، وضمان عدم تأثر المستوى المعيشي بصدمات التوظيف والدخل.

الفصل السابع

الالتزام بالأساس الاستراتيجي

المتمثل في توسيع الطلب المحلي

وتعزيز تشكيل نمط جديد للتنمية

أشارت الجلسة الكاملة الخامسة للجنة المركزية في الدورة التاسعة عشرة للحزب الشيوعي الصيني إلى ضرورة تسريع وتيرة تأسيس نمط جديد للتنمية يقوم على أساس الدورة المحلية الكبرى، والتعزيز المتبادل للدورة المزدوجة المحلية والدولية. ومع تمكن الصين من بناء مجتمع رغيد الحياة بشكل شامل، وبدء مسيرة جديدة لبناء نفسها كدولة اشتراكية حديثة على نحو شامل، والدخول في مرحلة جديدة من التنمية، تعمل اللجنة المركزية للحزب وفقًا للتغيرات الجديدة على مستوى البيئة، والظروف التي تواجهها الصين، على وضع مخططات استراتيجية مهمة من أجل إعادة تشكيل المزايا الجديدة للصين على مستوى التعاون والتنافس الدوليين. وقد أكد الأمين العام شي جين بينغ على ضرورة النظر إلى الفرص، والتحديات الجديدة في مرحلة التنمية الجديدة من خلال المنطق الجدلي. وعلى صعيد آخر، يعد تشكيل نمط جديد للتنمية يعد أحدث تخطيط وضعته اللجنة المركزية للحزب لتحقيق الفهم الدقيق للتغيرات، والاستجابة العلمية، والمبادرة إلى السعي نحو التغيير، وذلك لضمان تمكن الصين من تحقيق التنمية ذات الجودة الأعلى، والأكثر كفاءة وإنصافًا واستدامة وأمانًا خلال فترة «الخطة الخمسية الرابعة عشرة»، وفترة ما قبل عام 2035م.

ويتضمن التخطيط الاستراتيجي الخاص بتعزيز تشكيل نمط تنمية جديد ذي دورة مزدوجة، سلسلة من التوازنات الديناميكية عالية المستوى التي تركز بدورها على الدفع بتوازن الدورة المحلية، والدورة الدولية، والتعزيز المتبادل بينها، والدفع بتوازن الطلب الخارجي والطلب المحلي، والتعزيز المتبادل بينهما، والدفع بتوزان جانب العرض وجانب الطلب، والتعزيز المتبادل بينهما، وغيرها من أشكال التوازنات الأخرى، والتي

تتطلب التركيز على الجوانب الثلاثة التالية كمحاور رئيسة، وإصدار إجراءات، وتدابير عملية وفعالة: أولًا: الالتزام بالأساس الاستراتيجي المتمثل في توسيع الطلب المحلي، ومواصلة التنقيب عن مزايا، وإمكانات السوق فائقة الحجم في الصين، وإطلاق العنان لدورها بشكل كامل، وتشكيل وتحسين الكيان الرئيس المتمثل في الدورة المحلية. ثانيًا: تحقيق السلاسة على مستوى الدورة المحلية، والدورة الدولية، وتحسين آلية الربط، والتعزيز المتبادل بينها. ثالثًا: إفساح المجال بالكامل للدور الحاسم للسوق في تخصيص الموارد، وإطلاق العنان لدور الحكومة بشكل أفضل، وتحفيز حيوية جميع أنواع الكيانات المشاركة في السوق، وتشكيل نمط تنمية جديد من خلال تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح.

أولًا: إمكانات الطلب المحلي تنبع من تأثير الحجم وتأثير السرعة

منذ عام 2010م، أصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وفي عام 2019م، وصل إجمالي حجم الناتج المحلي فيها إلى 99.09 تريليون يوان، أو 14.3 تريليون دولار أمريكي وفقًا لإحصاءات البنك الدولي. ومع وجود هذا الحجم الاقتصادي الكبير، فقد بلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في الصين 6.1٪ في عام 2019م، وهو أسرع نمو من بين الاقتصادات الكبرى في العالم، وأعلى -بشكل ملحوظ- من المستوى المتوسط للشريحة العليا من الدول ذات الدخل المتوسط البالغ 3.8٪، والمستوى المتوسط العالمي البالغ 2.5٪، والمستوى المتوسط للدول ذات الدخل المرتفع البالغ 1.7٪. وبدمج هذين التأثيرين (تأثير الحجم، وتأثير السرعة)، تمكنت الصين من ترسيخ مكانتها المهمة في الاقتصاد العالمي. فخلال الفترة 2009- 2019م، بلغت مساهمة اقتصاد الصين في النمو الاقتصادي العالمي 28٪. وتجدر الإشار هنا إلى أن إجمالي حجم الناتج المحلي، ومعدل نموه لا يدلان على القدرة الإنتاجية القوة للصين وحسب، بل يحددان كذلك قدرة الطلب فائقة الحجم في الصين، وهو ما يشكل ميزة فريدة على مستوى إجمالي الحجم الاقتصادي، وحجم السوق.

فخلال الأعوام الأخيرة، وفي ظل التغيرات العميقة في البيئة الاقتصادية الدولية، ومرحلة التنمية في الصين، تمكنت الصين من إحراز تقدم جديد في تحويل نمطها

الخاص بالتنمية الاقتصادية، كما خضعت خصائص دورة الاقتصاد لتغيرات مهمة من الناحية الموضوعية، الأمر الذي عمل بدوره على تعزيز توازن الاقتصاد الوطني، والمساهمة كذلك في توازن الاقتصاد العالمي. فعلى سبيل المثال، انخفضت نسبة فائض الحساب الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي المحسوب وفق طريقة الإنفاق في الصين من 9.95٪ في عام 2007م، إلى 0.99٪ في عام 2019م. ومن بين إجمالي الناتج المحلي المحسوب وفق طريقة الإنفاق في الصين في عام 2019م، بلغت نسبة الاستهلاك النهائي (معدل الاستهلاك) 55.4٪، 70٪ منها تمثل استهلاك السكان. كما بلغت نسبة تكوين إجمالي حجم رأس المال (معدل تكوين رأس المال) 43.1٪، ونسبة صافي الصادرات من السلع والخدمات (معدل الطلب الخارجي) 1.5٪ فقط. ومن بين معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي البالغ 6.1٪ في نفس العام، ساهمت المتطلبات سالفة الذكر، والتي تمثل «عربة دفع ثلاثي»، بما مقداره 3.5 نقطة مئوية، و1.9 نقطة مئوية، و0.7 نقطة مئوية على الترتيب. ولا يعني ظهور هذه السمة الجديدة لدورة الاقتصاد أن اقتصاد الصين قد تحول إلى نمط التنمية المتوجه إلى الداخل، كما لا يعني أن التحول في نمط التنمية الاقتصادية في الصين قد اكتملت أركانه بالفعل، إذ إن دورة الاقتصاد في الصين لا تزال يتمتع بإمكانات هائلة أكثر توازنًا.

وعلى صعيد آخر، لا يزال الطلب الخارجي يتمتع بإمكانات هائلة لسحب النمو الاقتصادي في الصين، ويتطلب التنقيب عن الإمكانات مواصلة تعزيز تشكيل نمط للتعاون المفتوح يتسم بالشمولية، وتعدد المستويات، والتنوع، والاستغلال الجيد للأسواق، والموارد على المستويين المحلي والدولي. فالصين هي أكبر مصدر للسلع في العالم في الوقت الحاضر. وفي حال الدمج بين كل من صادرات المنتجات والخدمات، والمكاسب الرئيسة، فنجد أنها قد بلغت 9.7٪ من الإجمالي العالمي في عام 2019م. وفي حال قمنا بتنقيح التحليلات بشكل أكبر، لا سيما من منظور سلسلة القيمة، والمزيد من العناصر الأخرى، فسيمكننا استنتاج أن المشاركة الدولية لاقتصاد الصين لا تزال واضحة بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، ومع الأخذ في الاعتبار عوامل سلسلة القيمة الأكثر تعقيدًا، نجد أن هناك دراسة أجرتها جامعة الاقتصاد والتجارة الخارجية تظهر أن معدل مساهمة الطلب الخارجي للصين في نمو إجمالي حجم الناتج المحلي أعلى بـ19 نقطة مئوية من التقديرات المستندة إلى بيانات صافي الصادرات فقط. كما يظهر تقرير

ماكينـزي أيضًـا أنـه مـن خـلال المراقبـة الشـاملة للتجـارة، ورأس المـال، والتكنولوجيـا، لا يـزال اعتـماد الـدول، والمناطـق الأخـرى في العـالم عـلى الصـين يتزايـد بشـكل كبـير.

ثانيًا: التنقيب عن الإمكانات الخفية للسوق الصينية فائقة الحجم

طرحـت الجلسـة الكاملـة الخامسـة للجنـة المركزيـة في الـدورة التاسـعة عـشرة للحـزب الشـيوعي الصينـي ضرورة العمـل عـلى قيـادة، وخلـق الطلـب مـن خـلال محـرك الابتـكار، والإمـداد عـالي الجـودة. ومـن أجـل توسـيع مسـاحة الاسـتثمار، والتنقيـب عـن إمكانـات مسـاهمة تكويـن رأس المـال في النمـو الاقتصـادي في النمـو الاقتصـادي، يتطلـب الأمـر دمجهما -بشـكل وثيـق- مـع تحـول نمـط التنميـة، وتحقيـق التنميـة عاليـة الجـودة. حيـث إن نمـوذج النمـو الاقتصـادي الـذي كان يعتمـد -بشـكل مفـرط- عـلى محـرك الاسـتثمار في المـاضي غـير مسـتدام، ولا يـزال يحتـاج إلى مواصلـة تعديلـه، لتحقيـق تغيـير جوهـري في نمـط التنميـة. وفي الوقـت نفسـه، فـإن زيـادة الإنتاجيـة وتعزيـز التنميـة عاليـة الجـودة يتطلبـان أيضًـا دعـم الاسـتثمارات. وفي الواقـع، فإنـه عـادةً مـا تتخفـى العديـد مـن نقـاط النمـو الجديـدة للحفـاظ عـلى التنميـة المسـتدامة طويلـة المـدى لاقتصـاد الصـين في شـكل أوجـه القصـور، أو القيـود التـي تواجـه التنميـة، بحيـث يعـد تعويـض أوجـه القصـور، وتشـكيل نقـاط نمـو جديـدة نقطـة دمـج واتجاهًـا مهـمًا للاسـتثمار المسـتقبلي.

فعـلى سـبيل المثـال، لا تنعكـس المتطلبـات الجديـدة للنمـو الاقتصـادي المدفـوع بالابتـكار، والـذي يتخـذ مـن تنميـة الاقتصـاد الرقمـي اتجاهًـا رئيسًـا لـه، تجـاه إنشـاء البنيـة التحتيـة في التوسـع عـلى مسـتوى الكـم والحجـم وحسـب، وإنمـا ينعكـس -بشـكل أكـبر- في تحسـين المحتـوى العلمـي والتكنولوجـي. ومـن ناحيـة أخـرى، سـيعمل تعزيـز النمـوذج الجديـد مـن التمـدن، والـذي يقـوم عـلى أسـاس توطـين العـمال المهاجريـن، عـلى تشـكيل متطلبـات البنـاء القائمـة عـلى أسـاس توفـير خدمـات عامة متسـاوية للمواطنـين الجدد. كـما أن تطبيق سلسـلة مـن اسـتراتيجيات التنميـة الإقليميـة، وتعويـض أوجـه القصـور في البنيـة التحتيـة الإقليميـة، سـيتولد عنـه حتـمًا الطلـب عـلى الاسـتثمار في ظـل توجيـه مفاهيـم التنميـة الجديـدة. وأخـيرًا، نجـد أن تسريـع البنـاء الاجتماعـي، وتعويـض أوجـه القصـور عـلى مسـتوى المسـاواة في الخدمـات العامـة الأساسـية، وقطـاع الصحـة العامـة، والتـي كشـفها تفـشي وبـاء الفـيروس

التاجي المستجد، قد أدى بدوره أيضًا إلى ظهور طلب هائل على الاستثمار.

وفي المقابل، يمثل الاستهلاك، خاصةً استهلاك السكان، الطلب المحلي الذي يتمتع بأكبر قدر من الإمكانات، كما أنه يعد أيضًا تجسيدًا مباشرًا للسوق فائقة الحجم. ففي عام 2019م، مثل إجمالي تعداد السكان في الصين 18.2٪ من إجمالي تعداد سكان العالم، واحتل إجمالي الناتج المحلي فيها 16.4٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي وفق سعر الصرف آنذاك، ومع ذلك، لم يمثل حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي للصين سوى 12.1٪ من الإجمالي العالمي. وفي حال تمكنت الصين من جعل نسبة إنفاقها الاستهلاكي من الإجمالي العالمي متساوية مع إجمالي الناتج المحلي فيها، فهذا يعني أنه سيظل هناك أكثر من 4 نقاط مئوية من إمكانات الاستهلاك يمكن التنقيب عنها واستغلالها، وبهذا ستعادل الزيادة الناتجة في الاستهلاك إجمالي حجم الاستهلاك الحالي في بريطانيا على سبيل المثال. ومن هنا، يمكننا تخيل أنه في حال ازدادت نسبة استهلاك الصين من الإجمالي العالمي إلى مستوى يتوافق مع نسبة سكان الصين، فإن الطلب الجديد الذي يمكن توليده سيكون أكثر بروزًا وأهمية.

فوفقًا لبيانات البنك الدولي، في عام 2018م، بلغت نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي للصين من إجمالي الناتج المحلي فيها (أي معدل الاستهلاك) 55.1٪، وهو ما لا يزال يعد مستوى منخفضًا نسبيًّا، حيث يقل عن متوسط مستوى الدول ذات الدخل المرتفع بـ17.9 نقطة مئوية، ويقل عن متوسط مستوى الشريحة العليا من الدول ذات الدخل المتوسط بـ9.2 نقطة مئوية. ومع ذلك، فإن هذه الفجوة تنكمش بشكل سريع. فعلى مدار الأعوام، لم يكن معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي النهائي للصين أسرع بكثير من الاقتصادات الأخرى في العالم وحسب، بل كان أيضًا أعلى من نمو إجمالي الناتج المحلي للصين نفسها، إذ بلغ معدل استهلاك الصين 6.1 نقطة مئوية خلال الفترة 2010-2018م. ويعود الفضل في النمو السريع للإنفاق الاستهلاكي، والزيادة الملحوظة في معدل الاستهلاك، إلى الزيادة الكبيرة في دخل السكان، وتحسين توزيع الدخل، وخاصةً مع الحفاظ على تزامن زيادة دخل سكان الحضر والريف مع نمو إجمالي الناتج المحلي منذ انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني.

ووفقًا لحساب قدرة النمو المحتملة لإجمالي الناتج المحلي للصين، فسنجد أنه خلال

فـترة «الخطـة الخمسـية الرابعـة عـشرة»، ومـا بعدهـا، لا يـزال الاقتصـاد الصينـي قـادرًا عـلى الحفـاظ عـلى معـدل نمـو متوسـط/ مرتفـع، بحيـث يمكـن أن يسـتمر معـدل النمـو ليصبـح أعـلى -بشـكل ملحـوظ- مـن معظـم الاقتصـادات الكـبرى في العـالم. ولإطـلاق العنـان بالكامـل لإمكانـات النمـو هـذه، يتطلـب الأمـر وجـود ضـمان لإجـمالي الطلـب بمـا يتوافـق معهـا. وبالحفـاظ عـلى التزامـن الأسـاسي بـين نمـو دخـل السـكان، والنمـو الاقتصـادي، يمكـن -مـن ناحيـة- العمـل مـن خـلال التوسـع المطـرد لاسـتهلاك السـكان، عـلى ضـمان تلبيـة الاحتياجـات المتزايـدة لـدى الشـعب لعيـش حيـاة أفضـل، ومـن ناحيـة أخـرى، يمكـن ضـمان تحقيـق التـوازن، والكفايـة في التنميـة بشـكل أكـبر، وذلـك مـن خـلال تحقيـق نمـط جديـد للتنميـة يقـوم عـلى أسـاس الـدورة المحليـة.

ثالثًا: سلاسة الدورة المحلية والدورة الدولية والترابط والتفاعل بينها

يتطلـب النمـو الاقتصـادي قـوة دافعـة مـن جانـب العـرض، بمـا يتضمـن عـرض عوامـل الإنتـاج المختلفـة كافـة وتخصيصهـا، ويتطلـب كذلـك قـوة سـحب مـن جانـب الطلـب، بمـا يتضمـن الطلـب عـلى الصـادرات، والطلـب عـلى الاسـتثمار، والطلـب عـلى الاسـتهلاك. ومـن أجـل التمكـن مـن تدويـر الاقتصـاد الوطنـي، لا بـد مـن توافـر عوامـل، وشروط متنوعـة عـلى جانبـي العـرض والطلـب. ونظـرًا لأن هـذه العوامـل، والظـروف تنشـأ -في الأصـل- مـن المـوارد والأسـواق المحليـة والدوليـة، لـذا ينبغـي كذلـك أن تتمثـل دورة الاقتصـاد الصحيـة، والمسـتدامة في الترابـط، والتعزيـز المتبـادل بـين الـدورة المحليـة، والدوليـة. وفي ظـل التغـيرات عـلى مسـتوى مرحلـة التحـول الديموغـرافي، ومرحلـة التنميـة الاقتصاديـة، تمكنـت التنميـة الاقتصاديـة في الصـين مـن الدخـول في الوضـع الطبيعـي الجديـد، بحيـث انتقلـت مـن مرحلـة النمـو السريـع، إلى مرحلـة التنميـة عاليـة الجـودة. ومـع تمكـن الصـين مـن بنـاء مجتمـع رغيد الحيـاة بشـكل شـامل، وبـدء مسـيرة جديـدة لبنـاء نفسـها كدولـة اشـتراكية حديثـة عـلى نحـو شـامل، نجحـت الصـين بهـذا في دخـول مرحلـة جديـدة مـن التنميـة. وفي هـذه المرحلـة، يتعـين -مـن ناحيـة- العمـل عـلى تحسـين واسـتقرار معـدل النمـو المحتمـل مـن خـلال تطبيق مفاهيـم التنميـة الجديـدة، وزيـادة إنتاجيـة العوامـل الكليـة، ومـن ناحيـة أخـرى، يتعـين كذلـك العمـل مـن خـلال الانفتـاح عـالي المسـتوى عـلى العـالم الخارجـي، وتطويـر نقـاط النمـو الاقتصـادي الجديـدة، وتحسـين مسـتوى دخـل السـكان، عـلى توسـيع الطلـب الداخـلي

والخارجي باستمرار، بحيث يكون عامل الطلب قادرًا على التطابق مع معدل النمو المحتمل، وضمان كون النمو الاقتصادي ضمن نطاق معقول.

وتنعكس خصائص السوق فائقة الحجم في الصين كذلك في حجم المعروض من عوامل الإنتاج، وإمكانات زيادة الإنتاجية، وتضمن هذه المزايا قدرة الاقتصاد الصيني على الحفاظ على معدل نمو معقول لفترة طويلة، كما تمتلك كذلك قوة جذب لا تقاوم للدول والمناطق والشركات الراغبة في التعاون مع الصين. وفي الوقت الحاضر، يشكل إجمالي حجم رأس المال في الصين 26.8٪ من الإجمالي العالمي، ويشكل إجمالي حجم العمالة فيها 22.6٪ من إجمالي حجم العمالة على مستوى العالم، ونظرًا للتطور السريع للغاية على مستوى التعليم في الصين، فإن تعداد العمالة الضخم هذا يتضمن بداخله كذلك مخزونًا كبيرًا من رأس المال البشري. ومع تحقيق التخصيص الفعال لعوامل إنتاج فائقة الحجم بهذا الشكل، فسيكون حجم دورة الاقتصاد الناتجة عنها هائلة أيضًا، فضلاً عن اتسامها بالحيوية الكبيرة والمتانة العالية.

وفي المقابل، يوجد اتجاه جديد للتجارة العالمية، والذي يتمثل في التحول من تجارة المنتجات التقليدية، إلى الاعتماد على تجارة سلسلة القيمة بشكل أساسي، إذ يتم أكثر من ثلثي التجارة العالمية من خلال سلاسل القيمة. وقد أدى تطور سلاسل القيمة العالمية، وما يقابلها من تغيرات في نمط التجارة، إلى توسيع دلالة الميزة النسبية. حيث إنه على الرغم من أن الدول في مراحل مختلفة من التنمية تمتلك مستويات مختلفة من التكنولوجيا وهبة العوامل، وغيرها من الظروف التنموية الأخرى، فضلًا عن وجود تباين كذلك على مستوى القوى التنافسية للشركات ذات الأحجام المختلفة، إلا أنه في الوقت الحاضر، يمكنها جميعًا اكتساب الميزة النسبية للمشاركة في التقسيم العالمي للعمل إلى حد أكبر. وبشكل خاص، يمكن العمل من خلال تصميم وحدات معيارية للإنتاج، وجعلها مستقلة بعضها عن بعض، على تخفيض عتبة دخول الدول النامية، والشركات المتوسطة، والصغيرة إلى سلسلة القيمة ذات رأس المال الكثيف بشكل كبير، وبالمثل، تعزيز تغلغل عوامل وتكنولوجيا الإنتاج في الصين في الصناعات كنتيجة حتمية لما سبق.

وفي ظل هذا النمط الجديد من تقسيم العمل العالمي، يشكل اكتمال الهيكل الصناعي في الصين ميزة جديدة على مستوى الحجم. ففي الوقت الحاضر، يوجد في الصين

41 صناعة رئيسة، و207 صناعات متوسطة، و666 صناعات فرعية، مما يشكل منظومة صناعية حديثة مستقلة ومتكاملة، لتصبح الدولة الوحيدة في العالم التي تمتلك جميع فئات الفئات الصناعية الموجودة في التصنيف الصناعي للأمم المتحدة. وبالتالي تمتلك الصين مكانة مهمة على مستوى جميع روابط سلاسل القيمة العالمية، بدايةً من الروابط الأقل، وحتى الروابط الأعلى. كما أن الصناعات في الصين قادرة على أن تصبح جزءًا متأصلاً لا يتجزأ من سلسلة التوريد العالمية، وذلك بالاعتماد على المزايا النسبية لسلاسل القيمة على مستوى العديد من عمليات الإنتاج والروابط التكنولوجية. وفي الوقت نفسه، لا شك أن تخصيص العوامل في الصين سيمتلك كذلك تأثير امتداد إيجابي هائل على الدول الأخرى، وحتى الاقتصاد العالمي. ففي ظل سحب الطلب المحلي فائق الحجم، نجد أنه كلما كانت الدورة المحلية في الصين أكثر سلاسة، كلما كان تأثير الامتداد هذا أكثر قوة، وهو ما يؤدي بدوره إلى تعزيز ارتقاء مكانة الصين -بشكل أكبر- في الاقتصاد العالمي، وتوثيق علاقتها معه بشكل أكبر، فضلاً عن توفير فرص سوق أكثر اتساعًا، والمزيد من المنتجات الدولية، وموارد العوامل للدول الأخرى.

رابعًا: الاستخدام الكافي والجيد للمفتاح الرئيس المتمثل في سياسة الإصلاح والانفتاح

سبق أن أشار الأمين العام شي جين بينغ إلى أن الإسراع في تشكيل نمط جديد للتنمية يقوم على أساس الدورة المحلية الكبرى، والتعزيز المتبادل للدورة المزدوجة المحلية، والدولية، يمثل قرارًا استراتيجيًّا يتم اتخاذه وفقًا لمرحلة التنمية، والتغيرات في ظروف البيئة في الصين، وتغييرًا منهجيًّا معمقًا يتعلق بالوضع العام. ولن تتمكن الصين من توفير قوة الدفع القوية اللازمة لإنشاء نمط جديد للتنمية، إلا من خلال تعزيز إصلاحات أعمق، وتطبيق مستوى أعلى من الانفتاح. فمع دخول الصين مرحلة جديدة من التنمية بعد تمكنها من بناء مجتمع رغيد الحياة بشكل شامل، وبدء مسيرة جديدة لبناء نفسها كدولة اشتراكية حديثة على نحو شامل، فإنها ستواجه سلسلةً من الفرص الجديدة، والتحديات الجديدة، الأمر الذي يتطلب تعميق الإصلاح وتوسيع الانفتاح، واتخاذ إجراءات جديدة لمعالجة القضايا التي تواجهها في مسيرة تقدمها. وفيما يتعلق بتعزيز تشكيل نمط جديد للتنمية، ينبغي أن تركز الإجراءات الجديدة للإصلاح والانفتاح على

تحطيم العقبات النظامية، والمؤسسية ذات المستويات العميقة، وتعزيز الدورة المحلية الصحية، والدورة المزدوجة المحلية الدولية المنفتحة. ووفقًا للتخطيط الذي وضعته الجلسة الكاملة الخامسة للجنة المركزية في الدورة التاسعة عشرة للحزب الشيوعي الصيني، فإن الجوانب التالية تمثل إجراءات الإصلاح الأكثر استهدافًا، وإلحاحًا في تعزيز نمط التنمية الجديد ذي الدورة المزدوجة:

أولًا: زيادة مستوى دخل السكان، وتحسين توزيع الدخل، وتعزيز المساواة في الخدمات العامة الأساسية. حيث إن مفتاح زيادة نمو دخل السكان بشكل ثابت يتمثل في الحفاظ على التزامن الأساسي مع النمو الاقتصادي. ومع ذلك، لا يمكن تحويل الزيادة في الدخل العام إلى استهلاك فائق الحجم تلقائيًا، بل يتطلب الأمر كذلك إصلاح نظام توزيع الدخل، ولا سيما التركيز على زيادة دخل الفئة ذات الدخل المنخفض، وتوسيع الفئة ذات الدخل المتوسط، وتعديل فئة الدخل المفرط، وهو ما سيؤدي بدوره إلى تضييق فجوة الدخل بشكل ملحوظ. وعلى صعيد آخر، فإن تحسين نظام الضمان المعيشي على مستوى الحضر والريف على حد سواء، وتحسين منظومة الخدمات العامة الأساسية في مجالات الضمانات الأساسية، والتي تتمثل في التعليم قبل المدرسي، والتعليم الإلزامي العام، ودخل العمالة، والرعاية الطبية للمرضى، ودعم المسنين والإسكان، ودعم الفئات الضعيفة، وغيرها من المجالات الأخرى، يتطلب تسريع وتيرة التمدن الجديد، وتعزيز إجراء سلسلة من الإصلاحات في مجال معيشة الشعب، وذلك بما يتضمن إصلاح نظام تسجيل الأسر المعيشية.

ثانيًا: التعامل -بشكل إيجابي- مع ظاهرة الشيخوخة، وتطوير مجالات استهلاك، ونقاط نمو جديدة، وتلبية الاحتياجات المتزايدة لدى الشعب لعيش حياة أفضل. فمثلها مثل التحديات الأخرى، فإن الشيخوخة توفر فرصًا جديدة للتنمية. وقد طرحت الجلسة الكاملة الخامسة للجنة المركزية في الدورة التاسعة عشرة للحزب الشيوعي الصيني ضرورة تطبيق استراتيجيات وطنية للتعامل مع الشيخوخة بشكل إيجابي، وهو الأمر الذي يتطلب تطبيق اتخاذ إجراءات شاملة وفق مبدأ الإصلاح، وبخاصة العمل من خلال زيادة معدل مشاركة كبار السن في العمل، وتحسين مستوى دفع التأمينات المعاشية لهم، على تعبئة موارد المجتمع بأسره لبناء مجتمع صديق للمسنين، وتحسين منظومة دعم سياسات تطوير الصناعات المتعلقة برعاية المسنين وخدمتهم، واستكشاف فرص

التنمية الصناعية، وإمكانات الاستهلاك الناتجة عن ظاهرة الشيخوخة.

ثالثًا: تحسين سوق موحدة وفعلية، وبناء منظومة سوق عالية المستوى، مما يعمل بدوره على تخصيص الموارد الضخمة بشكل معقول، وتطوير الأسواق فائقة الحجم بشكل فعال. حيث إن السوق هو الوسيط الأساسي لتداول المنتجات، والخدمات، وتخصيص العوامل، كما أن مستوى تطوير هيكل السوق، وآلية تكوين الأسعار، هما اللذان يحددان كفاءة استهلاك السلع والخدمات، وتوزيع العوامل. ومن أجل تعزيز التدفق المستقل والمنظم، والتخصيص الفعال والعادل للمنتجات والخدمات والعوامل، فإن الأمر يتطلب تحقيق المزيد من السلاسة في السوق المحلية الموحدة، وتعزيز إنشاء نظام سوق العوامل، وإصلاح تحديد سوق أسعار العوامل. وفي الوقت نفسه، يتطلب الأمر كذلك تعزيز الرقابة على السوق، والتي تتركز بدورها في حماية حقوق مصالح المستهلكين، ومكافحة المنافسة غير العادلة، ومعاقبة التعدي على حقوق الملكية الفكرية، وغيرها من الأمور الأخرى.

أخيرًا، العمل من خلال مستوى أعلى من الانفتاح على العالم الخارجي على التنقيب عن إمكانات الطلب الخارجي وفق الخصائص الجديدة للدورة المزدوجة المحلية الدولية، وتحقيق التعزيز المتبادل للدورة المزدوجة المحلية والدولية المنفتحة. ويتطلب هذا توسيع مجالات الانفتاح من خلال الانفتاح على العالم الخارجي على مستوى أعلى، والمشاركة في الترابط، والتبادل الاقتصادي على المستوى الدولي، وتعزيز التنمية عالية الجودة ضمن مبادرة «الحزام والطريق»، وتحصيل زخم التنمية الاقتصادية بالصين من خلال الانفتاح على العالم الخارجي. وفي الوقت نفسه، يتطلب الأمر أيضًا تنسيق العلاقة بين التنمية والانفتاح والأمن، وخلق مزايا جديدة على مستوى التعاون والتنافس الدوليين في المرحلة الجديدة من التنمية في الصين، وذلك من خلال تحسين القدرة التنافسية الذاتية، وتعزيز القدرة الإدارية، والقدرة على منع المخاطر، ومكافحتها، والمشاركة -بشكل إيجابي- في إصلاح منظومة الحوكمة الاقتصادية العالمية.

الباب الرابع

تشغيل محركات جديدة للنمو

الفصل الأول

ثلاثة نماذج اقتصادية لفهم

الاقتصاد الصيني

يعبر الجميع عن قلقهم إزاء الوضع الاقتصادي الحالي، والذي لا يقصد به الوضع الاقتصادي في العام الجاري، أو الربع الحالي منه، أو الشهر الحالي فقط، وإنما الوضع الاقتصادي على مدار الأعوام الأخيرة بشكل عام. حيث يصفه الجميع باستخدام لغات اقتصادية مختلفة، ففي بعض الأحيان يقول بعض الأشخاص إنهم عاجزون عن رؤيته بشكل واضح، أو لا يفهمونه جيدًا، ونظرًا لأن ما يقوله شخص ما لا يتماشى مع الاتجاه الفكري لما يقوله شخص آخر، فلذلك تصعب أحيانًا مناقشة الوضع الاقتصادي، ولذلك يتطلب الأمر مني تلخيص هذه الأقوال في البداية. حيث إنني أجد أن معظم هذه المناقشات تدور -بلا شك- حول ثلاثة نماذج اقتصادية. وهنا، أؤكد أنني لا أدعو إلى استخدام هذه النماذج الثلاثة لفهم الاقتصاد الصيني في الوقت الحاضر، وإنما أقصد أن هناك ثلاثة نماذج شائعة خلال المناقشات حول الوضع الاقتصادي الصيني في الوقت الحاضر، وهي التي تهيمن على تفكير الجميع بشكل عام.

حيث يتمثل النموذج الأول في «مقايضة فيليبس» (Philips trade-off)، والذي يشار إليه عادةً في الدوائر الأكاديمية باسم «منحنى فيليبس»، وقد صنفه الاقتصادي الأمريكي غريغوري مانكيو كواحد من المبادئ العشرة للاقتصاد، ويتعلق بقضية دورة الاقتصاد. ويتمثل النموذج الثاني في «ارتداد كانيمان» (Kahneman regression)، حيث يعد دانيال كانيمان خبير في الاقتصاد السلوكي، ولم يستخدم هذه الظاهرة -في الأصل- لدراسة قضية دورة الوضع الاقتصادي، أو قضية النمو، إلا أنها استخدمت أيضًا لشرح النمو الاقتصادي في الصين. أما النموذج الثالث، فيتمثل في «تقارب سولو» (Solow convergence)، حيث إنه نظراً لأن الصين كانت في حالة تقارب على مستوى نموها الاقتصادي خلال الأعوام القليلة الماضية، لذا فمن الطبيعي أن يؤثر ذلك أيضًا على

الأوساط الأكاديمية. وفي رأينا، لا تكفي أي من هذه النماذج لشرح الوضع الاقتصادي الحالي بالصين. ولذلك سأناقش -فيما يلي- وجهات النظر التي ينبغي اتخاذها لفهم الاقتصاد الصيني من 3 جوانب.

أولًا: مؤشرات الحكم على وضع الاقتصاد الكلي

بادئ ذي بدء، هناك معضلة صعبة -في الوقت الحالي- أثناء الحكم على وضع الاقتصاد الكلي في الصين، ألا وهي ماهية المؤشر الذي يتوجب استخدامه لتقييم ما إذا كان الوضع الاقتصادي جيدًا أم سيئًا. ففي الماضي، كنا جميعًا نستخدم مؤشر معدل النمو، بحيث كان توافق معدل النمو مع المستوى المتوقع يعد أمرًا جيدًا. أما إذا كان أقل من المستوى المتوقع، فيتطلب الأمر تحفيزه، وإعادته إلى المستوى المتوقع. وهنا قد نتساءل، ما هو معدل النمو الذي يتوافق مع المستوى المتوقع إذًا؟ ففي الماضي، كان الخبراء الاقتصاديون يحددونه بما لا يقل عن 8٪ على الأقل، بحيث يتم «ضمان معدل 8٪» خلال الأزمات الاقتصادية، أو الوضع الاقتصادي غير الجيد. وباختصار، ترى الأوساط الأكاديمية أن هناك معدل نمو محتمل، والذي يعني أنه في حال كان معدل النمو أقل من معدل النمو المحتمل، فينبغي حينها السماح له بالعودة إلى معدل النمو المحتمل. فبشكل عام، نجد أن معدل النمو المحتمل يتسم بالاستقرار النسبي في اقتصاد السوق الناضج، أو الاقتصاد الراكد التقليدي. ولذلك يمكن اعتباره معدل نمو للاتجاه.

ومع ذلك، فإن القضية التي تواجه الصين اليوم تتمثل في حدوث تحول في مرحلة التنمية الاقتصادية. ويعني هذا التغير المرحلي أن مجموعة من الظروف التي كانت تدعم النمو الاقتصادي في الماضي قد تغيرت بالفعل. وهو ما يتمثل في تغير كل من تراكم رأس المال، ومعدل العائد على رأس المال، وإمداد العمالة، ومعدل تحسن رأس المال البشري، وتحسين معدل الإنتاجية. وعندما تتغير هذه الظروف، سيتغير معها -في المقابل- معدل النمو المحتمل. ولذلك يبدو أنه لا يمكن معرفة مقدار معدل النمو المحتمل، سواءً كان 10٪، أو 8٪، أو 6٪. وعلى الرغم من أن الاقتصاديين بكافة مذاهبهم الفكرية قد حاولوا تباعًا قياس معدل النمو المحتمل، إلا أن كل واحد منهم كان يقوم بالقياس بشكل مختلف عن الآخرين، وكانت طريقة كل فريق منهم مختلفة عن البقية،

وبالتالي كانت الاستنتاجات النهائية مختلفة تمام الاختلاف كذلك. ولذلك فنحن نرى أنه لن يعد من الضروري الحكم على وضع الاقتصاد الكلي من خلال معدل النمو الاقتصادي، وذلك بسبب صعوبة إيجاد أساس مشترك للقياس.

وتشكل العلاقة بين معدل التضخم، ومعدل البطالة ما يسمى بـ»مقايضة فيليبس». حيث طرح «تقرير عمل الحكومة» لعام 2019م ضرورة إدراج سياسة أولوية التوظيف في مستوى السياسات الكلية. وهنا قد نتساءل عن كيفية القيام بهذا الأمر، وهنا نقول إن الطريقة الأفضل للقيام بهذا الأمر تتمثل في استخدام معدل البطالة، وخاصةً معدل البطالة على أساس المسح، لتقييم تقدم أو تراجع الاقتصاد الكلي، وذلك بهدف تقرير احتياجه للتحفيز من عدمه. ومع ذلك، توجد أيضًا بعض إدارات التحكم الكلي التي تشكك في ذلك، حيث تقول إن نية استخدام معدل البطالة كمؤشر للحكم جيدة في حد ذاتها، غير أن معدل البطالة يعد مؤشرًا متأخرًا في الواقع، وبالتالي كيف يمكن استخدام مؤشر متأخر كأساس للتحكم المسبق؟

وهنا قد نتساءل، لماذا تقول إدارات التحكم الكلي إن معدل البطالة مؤشر متأخر؟ وفي هذا الصدد، تحققت ووجدت أن الاقتصاديين عادةً ما يقولون إن معدل البطالة مؤشر متأخر بالفعل. وبالنسبة للمؤشرات المتأخرة، توجد مؤشرات رائدة، بالإضافة إلى مؤشرات متزامنة. ومع ذلك نتساءل، متى أصبح معدل البطالة مؤشرًا متأخرًا؟ ومن الذي قال عنه إنه متأخر؟ وهنا وجدت أن معظم الأمريكيين يقولون -بشكل رئيس- إن معدل البطالة مؤشر متأخر.. لماذا؟ لأنه منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، واجه الاقتصاد الأمريكي قضية تعرف باسم «انتعاش العاطلين عن العمل». والتي تتمثل في أنه في كل مرة بعد حدوث أزمة اقتصادية، وعندما يوشك الوضع العام على التعافي، يعود الاقتصاد إلى سابق عهده بالفعل، غير أن معدل البطالة لا ينخفض بدوره. ولذلك أصبح معدل البطالة مؤشرًا متأخرًا في الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى، وسواءً كان معدل البطالة مؤشرًا رائدًا أو متأخرًا أو متزامنًا، فهو في معظم الأحوال يمثل رأي الأشخاص المشاركين في السوق، وهو ما يعني رأس المستثمرين، ولا ينبغي أن يكون رأي إدارات التحكم الكلي. وفي الواقع، فقد تخلى الكثير من المستثمرين بالفعل عن هذا الرأي في أنشطتهم العلمية. وعلى كل حال، فإن الحكم على وضع الاقتصاد الكلي يجب أن يتحول من مستوى معدل النمو، إلى مستوى قضية البطالة.

ثانيًا: التباطؤ الاقتصادي الحالي في الصين ليس ظاهرة دورية

هل ما زالت «مقايضة فيليبس» تتجلى في الوقت الحاضر أم لا؟ للحكم على هذا السؤال، يمكن الاستناد إلى الإحصاءات ذات الصلة. إذ يرى الاقتصاديون عمومًا أن هناك علاقة بين أسعار المستهلكين، ومعدل البطالة الحضرية على أساس المسح. وفي المقابل، لم تظهر علاقة المقايضة بين هذين الجانبين في الصين في الوقت الحاضر. حيث إنه لا يقتصر الأمر على انخفاض معدلي التضخم والبطالة وحسب، بل لا توجد كذلك علاقة مقايضة بينهما كما هو متوقع. وهذا يعني أننا لا نستطيع تقديم دليل على التقلبات الدورية في النمو الاقتصادي بالصين.

فمن المنظور طويل المدى، نجد أن معدل البطالة في الصين ظل عند مستوى مستقر للغاية، ومنخفض نسبيًّا كذلك. وعلى وجه التحديد، يمكن القول إن معدل البطالة الحضرية على أساس المسح يحافظ على استقراره بشكل كبير للغاية، عند 5٪ تقريبًا، مع وجود تقلبات طفيفة، ومستوى عام منخفض. وبشكل عام، يمكن الحكم كذلك وفق التعريفات ذات الصلة، حيث إن معدل 5٪ يمثل معدل بطالة طبيعية على مستوى المناطق الحضرية في الصين، وهو ما يعني أن معدل البطالة يقع قيد حالة التوظيف الكامل. وعندما نقول إن الاقتصاد يتمتع بسمة التوظيف الكامل، فهذا لا يعني أنه لا يوجد معدل بطالة، كما لا يعني أن معدل البطالة يساوي صفرًا، ففي حال كان معدل البطالة يمثل معدل بطالة طبيعية، فهذا يعني أنه يمثل التوظيف الكامل، وأن عدم القدرة على تحقيق التوظيف الكامل يعني إضافة البطالة الدورية إلى معدل البطالة الطبيعية. ويدل وجود البطالة الدورية على أن الاقتصاد الكلي في فترة هبوط على مستوى الدورة الاقتصادية، وأنه لم يتم استخدام الطاقة الإنتاجية بشكل كامل.

ومن خلال النظر إلى معدل النمو الاقتصادي، ومعدل البطالة لبعض الدول منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في عام 2008م، يمكننا أن نرى أن العديد من الدول قد شهدت تقلبات اقتصادية، وتقلبات في معدل البطالة المرتبط بالتقلبات الاقتصادية، كما يمكننا كذلك أن نرى ظهور «مقايضة فيليبس» في هذه التقلبات. ومع ذلك، فإن معدل النمو الاقتصادي في الصين هو الوحيد الذي شهد تراجعًا ثابتًا وبطيئًا، ليحافظ معدل

البطالة على مستوى منخفض نسبيًّا، ومستقر بدرجة كبيرة كذلك، دون أن تظهر تقلبات في دورة اقتصاد الدول الأخرى. ولذلك فعلى الأقل من منظور الاتجاه الدائم، نجد أن قضية دورة الاقتصاد ليست القضية الرئيسة التي تواجه الصين في الوقت الحاضر. وبالطبع فإنه مع تصاعد الاحتكاكات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، فستكون هناك حتمًا صدمات ناجمة عن انخفاض الطلب الخارجي، كما أنه قد تحدث الظواهر الدورية في ذلك الوقت.

ثالثًا: الاتجاه الأخير للاقتصاد الصيني لا علاقة له بـ"العودة"

أعرب الاقتصادي الأمريكي لورانس سامرز عن العديد من آرائه حول الاقتصاد الصيني. ومن بين هذه الآراء، أن هناك قانونًا لا يمكن لأي كان تجنبه، وهو ما يعرف باسم «العودة إلى المتوسط». ولا يوجد أحد يعلم ما المقصود بالمتوسط هنا. ومع ذلك، فقد فسرها سامرز بقوله إن المتوسط الذي يشير إليه يمكن فهمه على أنه «متوسط معدل النمو العالمي»، والذي لا يزيد على 3٪ تقريبًا بأي حال. ومن هنا، استند سامرز إلى هذا القانون للقيام بتنبؤ حول الاقتصاد الصيني، وتوصلت إلى استنتاج في ذلك الوقت، مفاده أنه لا بد أن يعود معدل نمو الاقتصاد الصيني في عام 2015م إلى المتوسط. وبالنظر إلى الوقت الحاضر، نجد أنه بغض النظر عن الطريقة التي ننظر بها إلى الاقتصاد الكلي، وسواءً كانت تتفق مع الإحصائات المحددة أو لا، فأخشى أنه لن يصدق أي أحد كان بأن الاقتصاد الصيني قد عاد بالفعل إلى معدل نمو قريب من المتوسط العالمي في عام 2015م.

وبناءً عليه، فقد فشل سامرز بالفعل في حكمه على الاقتصاد الصيني. والغريب هنا أن سامرز لا يعد متحدثًا سيئًا عن الاقتصاد الصيني، ولذا يتوجب علينا أن نفهم -من وجهة نظر منهجية- سبب إصداره مثل هذا الحكم، وهو ما سيساعدنا بدوره على فهم الاقتصاد الصيني بمنهجية صحيحة. ففي الواقع، إن ما يسميه سامرز «العودة إلى المتوسط» هو ظاهرة اكتشفها خبراء الاقتصاد السلوكي. وهي ظاهرة عادةً ما تشاهد في الحياة اليومية أيضًا، مثل ما يحدث في لعبة البيسبول في الولايات المتحدة، حينما يرى الجمهور لاعبًا يتمتع بأداء استثنائي في الموسم الحالي، وهو ما يؤدي عادةً إلى تدهور

أدائه -بشكل كبير- في الموسم التالي. وهو ما يعني أن معدل النمو المحتمل لهذا اللاعب ثابت لا يتغير، وبغض النظر عن أدائه الجيد أو السيئ، فإنه يميل إلى العودة إلى معدل النمو المحتمل في نهاية المطاف. وهذا هو ما يطلق عليه اسم «ارتداد كانيمان».

أما الظاهرة المقابلة لاستخدام هذه الظاهرة سالفة الذكر للقياس على الاقتصاد الكلي، أو تطبيق هذا التلخيص في التحليلات الاقتصادية، فتتمثل في ظاهرة دورة الاقتصاد الكلي. ومع ذلك، ينبغي ألا يكون من المناسب تطبيقها في سياق الاقتصاد الصيني الذي يشهد تغيرات مرحلية على مستوى التنمية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، لدى سامرز فرضية شهيرة تسمى «فرضية الركود طويل المدى»، وقد شرحت هذه الفرضية -في البداية- الاقتصاد الأمريكي. إلا أنه نظرًا لأن الاقتصاد الأمريكي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالاقتصادات المتقدمة الأخرى في العالم، لذا يمكن لهذه الفرضية كذلك شرح الاقتصادات المتقدمة الأخرى. وفي الوقت نفسه، تعتبر الاقتصادات المتقدمة مهمة للغاية بالنسبة للاقتصاد العالمي بشكل عام، ولهذا، يبدو أن هذه الفرضية قادرة أيضًا على شرح الاقتصاد العالمي.

ومع ذلك، فقد نسي البروفيسور سامرز -بطريقة ما- التوقف عند هذه النقطة، وبدلًا من ذلك، عمل على استنتاجها لاستخدامها في شرح الاقتصاد الصيني. ونظرًا لأن الاقتصاد الصيني يمر حاليًا بتغيرات هيكلية، ومرحلية، فنحن نرى أن حكمه على «العودة إلى المتوسط العالمي» لا ينطبق على الصين بشكل واضح. إذ إن الحكم على العودة على المدى المتوسط، أو القصير ليس له علاقة تذكر بالصين من الأساس.

وفي هذا الصدد، يتطلب الأمر منا كذلك معرفة ما إذا كان سامرز يتحدث عن ظاهرة دورية، أم ظاهرة نمو. وعلى كل حال، فإن العودة إلى معدل النمو المحتمل يعد ظاهرة دورية، في حين تعد العودة إلى المتوسط العالمي ظاهرة نمو. وهنا، نرى أنه قد أصدر هذا الحكم من منظور الظاهرة الدورية. ففي حال كنا نتحدث عن الأوضاع خلال الأعوام الثلاثين الأولى من تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، وعند ملاحظة معدل نمو منخفض نسبيًا يختلف عن الماضي، فإن الحكم على معدل النمو الحالي بعودته إلى معدل النمو المحتمل الخاص بالصين قد يكون صحيحًا، إلا أن إطار التحليل الاقتصادي هذا لا يفيد كثيرًا التغير في مرحلة التنمية، مثل تلاشي العائد الديموغرافي.

وقد سبق أن شهد الاقتصاد الصيني مثل هذه الأوضاع في الماضي، حيث إنه عندما كان معدل النمو المحتمل يبلغ 10٪، وفي كل مرة كان معدل النمو أقل، أو أعلى منه، فإنه يعود -في النهاية- إلى هذا المتوسط. ومع ذلك، ففي حال اعتبرنا أن عام 2010م يمثل نقطة حرجة، أو نقطة تحول، فإن ما قبل عام 2010م يمثل فترة العائد الديموغرافي للاقتصاد الصيني، وما بعد عام 2010م يمثل فترة العائد الديموغرافي. وخلال فترة العائد الديموغرافي، يكون هناك وفرة في إمداد العمالة، ويتحسن رأس المال البشري بسرعة، ويرتفع معدل الادخار، والعائد على رأس المال، كما يصبح بالإمكان تحقيق الزيادة السريعة في معدل الإنتاجية من خلال إعادة تخصيص الموارد، وكل هذه العوامل تساعد بدورها على تحقيق نمو مرتفع. وفي ذلك الوقت، كان معدل النمو المحتمل يبلغ 10٪ تقريبًا. وبعد عام 2010م، شهدت كل هذه العوامل تغيرات جذرية بسبب النمو السلبي للسكان في سن العمل، ولهذا، فمن غير المرجح أن يعبر هذا عن معدل النمو المحتمل الأصلي.

وفي حال افترضنا أن الصين قد عادت بالفعل إلى المتوسط العالمي، فهذا يعني أن الصين لم تعد تتمتع بميزة تقدمها المتأخر عن غيرها من الدول، ولم يعد لديها الفرصة للحاق بركب الاقتصادات المتقدمة، أو تحقيق التقارب مع مستوى التنمية في الدول ذات الدخل المرتفع. ولذلك فإنها ستعود بسرعة إلى المتوسط العالمي. وعلى كل حال، فإن الأمر يتطلب منا استخدام الأساليب العلمية للحكم على مرحلة التنمية الاقتصادية في الصين، وفهم إمكانات النمو الاقتصادي فيها. وبشكل عام، يمكن القول إن الوقت مبكر للغاية لإصدار الحكم في هذا الشأن.

رابعًا: الصين لا تزال تتمتع بإمكانات هائلة للحاق بالركب الاقتصادي

هنا نتحدث عن نموذج «تقارب سولو». حيث يعرف التقارب بأنه كلما انخفض متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في دولة ما عند نقطة بدايتها، بسبب تناقص العائد على رأس المال، كلما تسارع معدل النمو اللاحق لهذه الدولة. وبهذه الطريقة، ستتمكن من الحفاظ على معدل نمو أسرع من معدل نمو الدول الغنية الأخرى لفترة من الزمن. وفي حال تمكنت معظم الدول النامية من النمو بشكل أسرع

مـن الـدول المتقدمـة، فـإن الاقتصـاد العالمـي سـيميل إلى أن يكـون أكـثر مسـاواة. ولفـترة طويلـة مـن الزمـن، عـلى الأقـل قبـل عـام 1990م، لم يسـبق أبـدًا أن ظهـر تقـارب في الاقتصـاد العالمـي، وإنمـا ظهـر «تقـارب الأنديـة» فقـط، وهـو مـا يعنـي حـدوث تقـارب عـلى مسـتوى كل مجموعـة مـن الاقتصـادات عـلى حـدة، مثـل مجموعـة الاقتصـادات المتقدمـة، ومجموعـة الاقتصـادات المتأخـرة. ومـع ذلـك، لم يسـبق أن كان هنـاك تقـارب بـين الاقتصـادات المتقدمـة والمتأخـرة.

وبعـد عـام 1990م، ومـع زيـادة درجـة انفتـاح الصـين عـلى العـالم الخارجـي، وانضـمام الاتحـاد السـوفيتي، ودول أوروبـا الشرقيـة، التـي اعتمـدت الاقتصـاد المخطـط، إلى السـوق العالميـة، وتقسـيم العمـل في الاقتصـاد العالمـي، فضـلاً عـن انفتـاح بعـض الدول الآسـيوية على الخـارج، عـادت التجـارة العالميـة إلى النمـوذج الريـكاردي، وهـو مـا يعنـي القيـام بالتجـارة البينيـة للصناعـة، وتحصيـل المكاسـب منهـا عـلى التـوالي. ونتيجـةً لذلـك أصبـح الاقتصـاد العالمـي متقاربًـا بحـق. وعـلى الرغـم مـن الحاجـة إلى القيـام باختبـارات صارمـة للحكـم عـلى ظاهـرة التقـارب، إلا أنـه يمكننـا أن نـرى عـلى الأقـل مـن خـلال الإحصـاءات الوصفيـة، أنـه منـذ عـام 1990م، وحتـى اليـوم، أنـه كلـما انخفـض متوسـط نصيـب الفـرد مـن إجـمالي الناتـج المحـلي في دولـة مـا عنـد نقطـة بدايتهـا، تسـارع معـدل النمـو اللاحـق لهـذه الدولـة فعـلاً، وهـي مـا تعـد ظاهـرة إحصائيـة وصفيـة بسـيطة لم تحـدث في العـالم قبـل عـام 1990م كذلـك. ولهـذا يمكـن القـول إن هنـاك بـوادر تقـارب بـدأت تظهـر بالفعـل. وتعـد الصـين النمـوذج الأكـثر مثاليـة للـدول التـي تتسـم بأقـل متوسـط لنصيـب الفـرد مـن إجـمالي الناتـج المحـلي عنـد نقطـة بدايتهـا، وأسرع معـدل نمـو في هـذا المتوسـط لاحقًـا كذلـك.

فمنـذ بدايـة الإصـلاح والانفتـاح في الصـين، كان متوسـط نصيـب الفـرد مـن إجـمالي الناتـج المحـلي فيهـا يبلـغ أكـثر مـن 100 دولار أمريـكي فقـط، واليـوم، يقـترب مـن 10 آلاف دولار أمريـكي. ووفقًـا للقوانـين العامـة، ومـع ارتفـاع مسـتوى الدخـل الفـردي، فـإن معـدل التقـارب يشـهد تباطـؤًا بشـكل مـا، مـما يعنـي أن معـدل النمـو المحتمـل في الصـين آخـذٌ في الانخفـاض. ومـع ذلـك، لا تـزال الصـين تنتمـي إلى الشريحـة العليـا مـن الـدول ذات الدخـل المتوسـط، ولا تـزال هنـاك فجـوة كبـيرة بينهـا، وبـين الاقتصـادات المتقدمـة، إلا أنـه لا يـزال هنـاك مسـاحة لتحقيـق التقـارب المسـتمر. كـما نجـد أنـه حتـى مـن بـين الشريحـة العليـا مـن الـدول ذات الدخـل المتوسـط، لا تـزال الصـين دولـة ذات دخـل منخفـض نسـبيًا. ففـي عـام

2017م، وبالاستناد إلى معيار متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين، كان المتوسط الحسابي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الشريحة العليا من الدول ذات الدخل المتوسط يبلغ 1.12 ضعف مثيله في الصين، وكان يبلغ المتوسط الحسابي في الدول ذات الدخل المرتفع 5.67 ضعف مثيله في الصين، في حين كان يبلغ المتوسط الحسابي للولايات المتحدة 7.25 ضعف مثيله في الصين.

وبهذا المعنى، يمكن القول إن تباطؤ النمو الاقتصادي بالصين ليس ظاهرة دورية بالتأكيد، وبالتالي لا توجد إمكانية لعودته إلى معدل النمو عالي السرعة، وهو ما يعني أنه لن يحافظ على معدل النمو السريع كما كانت الحال في العقود القليلة الماضية، وذلك بسبب ضعف ميزة التقدم المتأخر عن غيرها من الدول. ومع ذلك، فإن قدرة الصين على اللحاق بالركب لم تضعف أبدًا، لذا فهي بحاجة إلى مواصلة النمو من خلال الإصلاحات. وخلال فترة زمنية طويلة إلى حد ما، من المتوقع أن تكون حتى قبل عام 2050م، يتوجب على الصين أن تكون قادرة على الحفاظ على معدل نمو أعلى من المتوسط العالمي، وهو ما يعني أن العودة إلى المتوسط سيكون عبارة عن ظاهرة تحدث بعد عقود من الآن.

خامسًا: خاتمة

باختصار، نقول إن التباطؤ الاقتصادي الحالي في الصين ليس ظاهرة دورية ناجمة عن أسباب تتعلق بجانب الطلب، كما أنه ليس من المناسب استخدام «مقايضة فيليبس» للحكم على الوضع الاقتصادي الحالي في الصين. وبالطبع فإنه مع تصاعد الاحتكاكات التجارية بين الصين، والولايات المتحدة، سيصبح تأثير عامل جانب الطلب أقوى مع مرور الوقت، كما أن صدمات الطلب ستشكل خطرًا محتملاً كذلك، إلا أن هذا العامل لا يلعب دورًا على المدى الطويل. وفي الوقت نفسه، نجد أنه مع إغلاق نافذة العائد الديموغرافي، فقد تراجع بالفعل معدل النمو المحتمل للصين عامًا تلو الآخر، لذا لا يوجد داعٍ لاستخدام معدل النمو الأصلي كمعيار للحكم على الوضع الاقتصادي مرة أخرى. بل يتوجب أن تكون توقعات معدل النمو عبارة عن معدل نمو محتمل جديد.

ومع ذلك، لا تزال الصين تنتمي إلى فئة الدول ذات الدخل المتوسط، أو قد تتحول في

غضـون أعـوام قليلـة إلى دولـة ذات دخـل منخفـض نسـبيًّا ضمـن فئـة الـدول ذات الدخـل المرتفـع، كـما أنهـا لا تـزال تمتلـك الفرصـة للحـاق بالركـب، وتحقيـق التقـارب. وهـذا يعنـي أنـه لا داعٍ لتوقـع عـودة معـدل النمـو الاقتصـادي بالصـين إلى معـدل النمـو الأصـلي، أو الاعتقـاد بـأن معـدل النمـو بالصـين سـيعاود الرجـوع إلى المتوسـط العالمـي. ومـن أجـل الحفـاظ عـلى معـدل نمـو معـين في ظـل تقـارب التأثـير الحـدي المتناقـص، فإنـه يتعـين تطبيـق إجـراءات للإصـلاح والانفتـاح بشـكل أكـبر مـن ذي قبـل.

الفصل الثاني

المفتاح الرئيس لسعي الاقتصاد

الصيني نحو نمو مستدام طويل المدى

خلال الأعوام الثلاثين الأولى بعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح في الصين، تمكن الاقتصاد الصيني من الحفاظ على نمو عالي السرعة بشكل غير مسبوق في التاريخ. ومنذ عام 2012م، بدأ النمو الاقتصادي في التباطؤ عامًا تلو الآخر. ومن هنا، يتطلب معرفة كيفية التعامل مع هذا التباطؤ في النمو، والمواضع التي تكمن فيها إمكانات النمو المستدام للاقتصاد الصيني في المستقبل، يتطلب إجراء دراسة نظرية وتجريبية متعمقة. وعلى هذا الأساس فقط، سيمكننا استيعاب المفتاح الرئيس للحفاظ على نمو طويل المدى، وصياغة أفكار سياسة صحيحة وفقًا لذلك وتطبيقها على مستوى الأعمال الاقتصادية الحقيقية.

أولًا: نقطة التحول البارزة على مستوى تغير مرحلة التنمية

لفهم تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين، يتوجب -بالطبع- التركيز على صدمات الطلب المحتملة، ومع ذلك، ففي ضوء الوضع الحالي، يتوجب -بشكل عام- التخلي عن طريقة العثور على إجابات من الإطار التحليلي الخاص بـ»عربة الدفع الثلاثي» التي سبق وتحدثنا عنها، وإجراء التحليل بالانطلاق من دالة الإنتاج. وفي السياق الخاص بالصين، نجد أن هذا التحليل يتطلب وضع كل من العائد الديموغرافي وعامل تلاشيه، والمظاهر المحددة للتغير على مستوى متغيرات النمو الاقتصادي في الاعتبار بشكل كامل.

وعلى وجه التحديد، فقد استخدمنا الوقت الذي يصل فيه تعداد السكان في سن العمل، والذين تتراوح أعمارهم بين 15، و59 عامًا، إلى الذروة (ليدخلوا بعدها في مرحلة النمو السلبي) كمعيار لإجراء المقارنة، ووجدنا أنه في الواقع، تعادل مرحلة التنمية في

الصين في عام 2010م المرحلة التي كانت تشهدها كل من اليابان خلال الفترة 1990-1995م، وكوريا الجنوبية خلال الفترة 2010- 2015م، وسنغافورة خلال الفترة 2015-2020م. وفي حال استخدمنا نسبة الإعالة السكانية (نسبة السكان الذين يبلغون من العمر 14 عامًا فأقل، والسكان الذين يبلغون 60 عامًا فأكثر، إلى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15، و59 عامًا) كمؤشر بديل للعائد الديموغرافي، سنجد أن النقطة الزمنية التي ازدادت فيها نسبة الإعالة -بشكل ملحوظ- في كل من اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة متأخرة -بشكل كبير- عن النقطة الزمنية التي يحددها متوسط مستوى الدخل الفردي.

فعلى الرغم من انخفاض نسبة الإعالة السكانية في اليابان إلى أدنى نقطة لها في عام 1970م تقريبًا، إلا أنها بدأت في الارتفاع -بشكل ملحوظ- خلال فترة التسعينيات. أما كوريا الجنوبية وسنغافورة، فوصلت نسبة الإعالة فيهما إلى القاع في وقت أبكر بكثير من الصين، لتستقر أيضًا عن نقطة منخفضة لفترة طويلة من الزمن، ولذلك فإن ارتفاع نسبة الإعالة في هاتين الدولتين متماثل على المستوى الزمني مع الصين، وتايلاند بشكل عام. ومن هنا، تكشف هذه المقارنة مع اليابان، ودول شرق آسيا المتقدمة الأخرى -بشكل كامل- سمة الشيخوخة قبل الثراء في الصين.

وخلال عملية تغير مرحلة التحول الديموغرافي، أو باعتبارها نتيجةً لما سبق، فإنه تظهر على أرض الواقع كذلك علامات تحول مقابلة. فعلى وجه التحديد، شهدت التنمية الاقتصادية في الصين أهم نقطتي تحول في هذه المرحلة، وهو ما عمل بدوره على تحويل التغير في عملية التحول الديموغرافي إلى تغير مقابل في مرحلة التنمية الاقتصادية.

ففي البداية، نجد أنه بمجرد تجاوز نمو الطلب على العمالة قدرة إمداد العمالة، فهذا يعني أن الإمداد غير المحدود للعمالة في الاقتصاد الصيني لفترة طويلة من الزمن لن يكون بارزًا كما كانت الحال في الماضي، وسيدخل الاقتصاد المزدوج على نمط لويس المرحلة التالية. ولذلك نطلق على نقطة التحول هذه نقطة تحول لويس. ووفقًا لوثائق الاقتصاد التنموي، وتجارب التنمية الاقتصادية، فإن نقطة التحول هذه لا تحتاج إلى التحقق منها باستخدام الأساليب الاقتصادية القياسية، ومن خلال تقدير الإنتاجية الحدية للعمالة، وإنما يتطلب الأمر فقط ملاحظة ما إذا كان نقص العمالة، وارتفاع

الأجـور قـد أصبحـا وضعًـا طبيعيًّـا. وبنـاءً عليـه، يمكـن اعتبـار عـام 2004م عامًـا تمثيليًّـا لنقطـة التحـول هـذه.

ومـن ناحيـة أخـرى، ومـع النمـو السـلبي للتحـول الديموغـرافي للسـكان في سـن العمـل، تتحـول نسـبة الإعالـة السـكانية مـن مرحلـة الانخفـاض، إلى مرحلـة الارتفـاع، لتصـل عمليـة التحـول الديموغـرافي إلى طفـرة كبـيرة مـن مسـتوى التغـير الكمـي، إلى مسـتوى التغـير النوعـي. وهـو مـا يعنـي أن جميـع المتغـيرات المتعلقـة بالخصائـص الديموغرافيـة، والتـي تسـاعد في تحقيـق النمـو السريـع، سـيكون لهـا تأثـير سـلبي عـلى النمـو الاقتصـادي، وهـو مـا سـيؤدي بـدوره إلى تـلاشي العائـد الديموغـرافي بسرعـة. ونطلـق عـلى هـذا التغـير نقطـة التحـول الخاصـة بتـلاشي العائـد الديموغـرافي، وهـي مـا حدثـت بالفعـل في عـام 2010م.

فمـع تجـاوز الاقتصـاد الصينـي نقطـة تحـول لويـس التـي تتسـم بنقـص العمالـة، وارتفـاع الأجـور، ونقطـة التحـول الخاصـة بتـلاشي العائـد الديموغـرافي، والتـي اتسـمت بالنمـو السـلبي في تعـداد السـكان في سـن العمـل، وارتفـاع نسـبة الإعالـة السـكانية، لم تعـد العوامـل التـي دفعـت النمـو الاقتصـادي في المـاضي تلعـب دورًا واضحًـا، وهـو مـا أدى إلى انخفـاض معـدل النمـو المحتمـل، فضـلاً عـن أنـه لم يعـد مـن الممكـن الحفـاظ عـلى معـدل النمـو الاسـتثنائي.

وفي هـذا الصـدد، فـإن مـا يمكـن أن نتوقعـه بنـاءً عـلى النظريـات الاقتصاديـة، فضـلاً عـن سلسـلة العوامـل التـي تمـت ملاحظتهـا حتـى اليـوم، قـد أدت جميعًـا إلى تراجـع معـدل النمـو المحتمـل للاقتصـاد الصينـي، وذلـك للأسـباب التاليـة: أولًا: تسـبب نقـص العمالـة في ارتفـاع الأجـور بسرعـة كبـيرة، بمـا يتجـاوز القـدرة الداعمـة لنمـو إنتاجيـة العمـل. ثانيًـا: الزيـادة السريعـة في نسـبة رأس المـال إلى العمـل، ومـا ينتـج عنهـا مـن انخفـاض كبـير في معـدل العائـد عـلى الاسـتثمار. ثالثًـا: انخفـاض العمالـة الناشـئة حديثًـا، ومـا ينتـج عنهـا مـن تباطـؤ في تحسـين رأس المـال البـشري. رابعًـا: تباطـؤ نقـل العمالـة الريفيـة، ومـا ينتـج عنـه مـن ضعـف لتأثـير إعـادة تخصيـص المـوارد، وانخفـاض معـدل نمـو إنتاجيـة العوامـل الكليـة. وبهـذا، فقـد دخـل الاقتصـاد الصينـي إلى وضـع طبيعـي جديـد يتسـم بتراجـع معـدل النمـو، وتعديـل الهيـكل الصناعـي، وتسـارع تغـير نمـط التنميـة.

وعلى صعيد آخر، تظهر تقديراتنا أن معدل النمو المحتمل للصين سوف ينخفض تدريجيًّا، وصولًا إلى ما بعد تحقيق التحديث الكامل للصين، أي بعد عام 2050م تقريبًا، ومن ثم، سيعاود الرجوع إلى ما أسماه سامرز «المتوسط». وقد أكد مسار وإيقاع واتجاه التباطؤ في النمو الحقيقي -حتى اليوم- هذا التوقع بالفعل. ويطرح هذا متطلبات عاجلة تجاه تعديل الهيكل الصناعي، ومواجهة التحديات على أساس تعميق الإصلاحات الاقتصادية.

ويرى الكثيرون أن تعداد السكان متغير بطيء، وأن التباطؤ الملحوظ في النمو الاقتصادي يحدث على المدى القصير، مما يجعل من غير المنطقي استخدام العوامل الديموغرافية لتفسير هذا التباطؤ. فعلى سبيل المثال، يمكن للمرء الجدال حول أنه في حال دخل السكان في سن العمل في حالة النمو السلبي، فإن إجمالي حجم هذه الفئة السكانية سيظل هائلًا، وأنه حتى لو دخلت نسبة الإعالة السكانية في حالة ارتفاع، فستحافظ على مستوى منخفض نسبيًّا لفترة زمنية محددة. ويعكس مثل هذا النوع من التساؤلات والتمثيلية التي يتسم بها منطق التفكير الكامن ورائها، افتقار الناس للفهم الشامل لآلية عمل العائد الديموغرافي.

وفيما يتعلق بالعائد الديموغرافي، لا يتعين اعتباره مفهومًا ديموغرافيًّا، وإنما يتطلب الأمر مناقشته كمفهوم اقتصادي في إطار النمو الاقتصادي طول المدى. ويشير النمو الاقتصادي إلى العلاقة بين الزيادة السنوية لإجمالي الناتج المحلي، وإجمالي حجمه، ويمثل تقلبًا فوريًّا لإجمالي حجم الاقتصاد. وعلى الرغم من أن التباين الكلي للسكان في أعوام محددة ليس بالضرورة أن يغير -بشكل مباشر- معدل النمو الاقتصادي، إلا أن الاتجاه الناتج عن مرحلة التحول الديموغرافي، والذي يتمثل في عرض عوامل الإنتاج، وزيادة الإنتاجية، يدل على تغير مرحلة التنمية الاقتصادية، وهو ما سيؤدي حتمًا إلى تغيير معدل النمو المحتمل.

ومن ناحية أخرى، نجد أنه طالما كانت نسبة الإعالة السكانية في الصين منخفضة قبل عام 2010م، ومن ثم ازدادت بسرعة بعد أن وصلت إلى القاع، كما كانت التغيرات المقابلة في نسبة السكان في سن العمل متشابهة أيضًا، إذ ازدادت بسرعة، لتصل إلى الذروة في عام 2010م، ومن ثم دخلت في مرحلة النمو السلبي. وقد أدى هذا التغير

في اتجاه الهيكل الديموغرافي، أو التبديل بين الإشارات الإيجابية والسلبية، إلى حدوث تغيرات جذرية في قدرة الإمداد الخاصة بتعداد العمالة، وكفاءتها، ومستوى معدل الادخار، والعائد على رأس المال، وصعوبة زيادة إنتاجية العوامل الكلية.

وبالرجوع خطوة إلى الوراء، سنجد أن الحالات المتكررة على مستوى التاريخ الاقتصادي تؤكد أن حتمية الاتجاه طويل الأجل لا تتجلى على نحو بطيء، وإنما تتجلى دائمًا بشكل مفاجئ تحت تأثير حافز خاص قصير الأجل، ودائمًا ما يرتبط تكوين هذا الحافز قصير الأجل بعدم التمكن من إصدار حكم صحيح حول حتمية طول الأجل.

فعلى سبيل المثال، بعد سبعينيات القرن العشرين، تلاشى العائد الديموغرافي لليابان تدريجيًّا، وبدأ النمو الاقتصادي فيها يتباطأ. ومع ذلك، ونظرًا لأن الاقتصاديين، وصناع السياسات الاقتصادية في اليابان قد أجمعوا تقريبًا على أن التباطؤ يرجع إلى عامل جانب الطلب، فقد تم تحويل سياسات الاقتصاد الكلي إلى اتجاه التحفيز، خاصةً في فترة الثمانينيات، عندما تبنت الحكومة مجموعة متنوعة من سياسات التحفيز، بدايةً من ظهور الفقاعة الاقتصادية في المجالات كافة، وحتى ما أدى إليه انفجار الفقاعة من تدهور اقتصادي حاد، وركود طويل الأجل على مستوى النمو.

وفي المقابل، عند الظهور الأول لعلامات تلاشي العائد الديموغرافي في سنغافورة، اتخذت الحكومة -عن قصد أو غير قصد- إجراءات من جانب العرض، بهدف الحفاظ على استدامة النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، أدى كل من إلغاء القيود المفروضة على توظيف العمالة الأجنبية، بهدف تأخير العائد الديموغرافي، وكسب الوقت، إلى تعزيز تحقيق الإنجازات على مستوى زيادة إنتاجية العوامل الكلية، وبالتالي استقرار معدل النمو، وتجنب التباطؤ الحاد، وهو ما أدى بدوره في النهاية إلى تحصيل مصادر جديدة للنمو أيضًا، لتصبح سنغافورة بهذا واحدة من أكثر الدول التي تتمتع بالتنافسية والابتكار على مستوى العالم.

ثانيًا: من العوائد الديموغرافية إلى عوائد الإصلاح

يختص علم الاقتصاد بازدهار المجتمع، ومنفعة أفراده، لذا فإن التباين في تفسير

الظواهـرة الاقتصاديـة يعـد -في حـد ذاتـه- وضعًـا طبيعيًّا بـين الأوسـاط الأكاديميـة الاقتصادية، وفي الوقـت نفسـه، يتجـلى هـذا التبايـن حتـمًا في فحـوى السياسـات، وتداعيـات تطبيقهـا كذلـك. ومـن خـلال فهـم التباطـؤ الاقتصـادي مـن جانـب الطلـب، نجـد أن اسـتنتاجات السياسـات تتمثـل في التركيـز عـلى تطبيـق سياسـات الاقتصـاد الـكلي، والسياسـات الصناعيـة التحفيزيـة. وبمجـرد إدراك أن السـبب الرئيـس للتباطـؤ الاقتصـادي في الصـين يكمـن في جانـب العـرض، فلـن يكـون مـن الصعـب اسـتنتاج قـدرة النهـج سـالف الذكـر عـلى زيـادة معـدل النمـو الحقيقـي، ليصـل إلى مسـتوى أعـلى مـن معـدل النمـو المحتمـل فقـط، وبهـذا الشـكل، لا تتسـق نتائـج الإنتـاج مـع نوايـا السياسـات الأصليـة. وفي المقابـل، تركـز جهـود السياسـات مـن جانـب العـرض عـلى رفـع معـدل النمـو المحتمـل.

فوفقًـا لتوقعـات نظريـة النمـو، وتجـارب التنميـة في مختلـف الـدول، نجـد أن تباطـؤ معـدل النمـو أمـر لا يمكـن تجنبـه خـلال عمليـة الانتقـال مـن مرحلـة تنميـة الاقتصـاد المـزدوج القائمـة عـلى أسـاس اللحـاق بالركـب الاقتصـادي، إلى النمـو الكلاسـيكي الجديـد القائم عـلى أسـاس التقـدم التكنولوجـي. ومـع ذلـك، يوجـد اختـلاف كبـير بـين الـدول فيـما يتعلـق بمـدى الانخفـاض عـلى مسـتوى معـدل النمـو المحتمـل، وبالتـالي مـدى تباطـؤ معـدل النمـو الاقتصـادي الحقيقـي، وهـو مـا سـيؤدي بـدوره إلى عواقـب مختلفـة عـلى المـدى الطويـل. أمـا بالنسـبة للصـين، التـي تواجـه تغـيرات في هـذه المرحلـة، فلـن تتمكـن مـن تجنـب الركـود طويـل الأجـل في مرحلـة الدخـل المتوسـط، وتحقيـق أهـداف التحديـث الوطنـي كـما هـو مقـرر لهـا، إلا مـن خـلال تعميـق إصـلاح النظـام الاقتصـادي، وتعزيـز تحـول نمـط التنميـة، واستكشـاف إمكانـات محـركات النمـو التقليديـة، وتنشـئة محـركات نمـو جديـدة، والحفـاظ عـلى معـدل نمـو محتمـل معقـول، وتحقيـق نمـو حقيقـي متوسـط/ عـالي السرعـة.

وتظهـر العديـد مـن الدراسـات أنـه مـن شـأن الإصـلاح والانفتـاح خلـق آفـاق مختلفـة تمامًـا للنمـو الاقتصـادي في الصـين. فعـلى سـبيل المثـال، عملـت الدراسـة التـي أجراهـا أنطـون تشـيرموخيم (Anton Cheremukhim)، وغـيره مـن الباحثـين، عـلى اتخـاذ أداء النمـو الاقتصـادي خـلال الفترتـين 1978- 2012م، و1966- 1975م، كسـيناريوهات مرجعيـة لإمكانيـة الإصـلاح مـن عدمهـا، وبنـاءً عليـه، أجـرى محـاكاة للنمـو الاقتصـادي الصينـي في عـام 2050م، والتـي أظهـرت الفـرق الهائـل بـين الجانبـين (الإصـلاح، والنمـو). وتتمثـل المعلومـات الأكـثر أهميـة في أنـه لا توجـد علاقـة إحـلال بـين الإصـلاح والنمـو تفـضي

بـضرورة اختيـار أحدهـما دون الآخـر، وأن الإصـلاح يمتلـك تأثـيراً واضحًـا في تعزيـز النمـو الاقتصـادي. وتظهـر تجربـة ومنطـق الإصـلاح والانفتـاح في الصـين أن عوائـد الإصـلاح تنعكـس -في نهايـة المطـاف- في تعزيـز النمـو الاقتصـادي، وتحسـين مسـتوى معيشـة الشـعب.

وفي هـذا الصـدد، نجـد أنـه يوجـد مصـدران لزيـادة معـدل النمـو المحتمـل للاقتصـاد الصينـي، وهـما: الأول، الحفـاظ عـلى محـركات النمـو التقليديـة. ولا يعنـي هـذا بالـضرورة الحفـاظ عـلى نمـط التنميـة الاقتصاديـة التقليـدي القائـم عـلى المدخـلات، وإنمـا التركيـز عـلى استكشـاف إمكانـات عوامـل الإنتـاج، وخاصـةً إمـداد العمالـة، فضـلاً عـن تمديـد العائـد الديموغـرافي. والثـاني، تفعيـل محـركات جديـدة للنمـو. ويكمـن هـذا -بشـكل رئيـس- في زيادة كثافـة تراكـم رأس المـال البـشري، وزيـادة إنتاجيـة العوامـل الكليـة، ومسـاهمتها في النمـو الاقتصـادي. ويحتـاج مصـدرا النمـو الاقتصـادي هـذان إلى التنميـة مـن خـلال الإصلاحـات الهيكليـة مـن جانـب العـرض، وينعكـس هـذان المصـدران -بشـكل أسـاسي- في الجوانـب التاليـة:

أولًا: زيـادة مشـاركة العمالـة في القطاعـات عاليـة الإنتاجيـة؛ حيـث إنـه نظـرًا لأن تقريبًـا جميـع العوامـل التـي تـؤدي إلى انخفـاض معـدل النمـو المحتمـل للاقتصـاد الصينـي ترتبـط -في النهايـة- بتـلاشي ميـزة الإمـداد غـير المحـدود للعمالـة، فـإن زيـادة إمـدادات العمالـة مـن شـأنها تأخـير انخفـاض معـدل النمـو المحتمـل بشـكل كبـير. ونتيجـةً للتغـيرات في الهيـكل العمـري للسـكان، فقـد دخـل السـكان في سـن العمـل، والذيـن تـتراوح أعمارهـم بـين 15، و59 عامًـا، إلى حالـة النمـو السـلبي بالفعـل، وحتـى مـع الأخـذ في الاعتبـار المعـدل الحـالي لمشـاركة العمالـة، فنجـد أن السـكان النشـطين اقتصاديًّـا، والـذي تـتراوح أعمارهـم بـين 15، و59 عامًـا، قـد دخلـوا في حالـة النمـو السـلبي كذلـك، وذلـك بعـد عـام 2017م. وبالتـالي لم يعـد إجـمالي حجـم العمالـة يتمتـع بإمكانـات النمـو بعـد الآن، وبهـذا، نجـد أن الطريقـة الوحيـدة لاستكشـاف إمكانـات إمـداد العمالـة تكمـن في زيـادة معـدل المشـاركة في العمـل.

ثانيًـا: زيـادة معـدل الخصوبـة الـكلي (total fertility rate، ويعـرف اختصـارًا بـ TFR)، لموازنـة الهيـكل العمـري للسـكان في المسـتقبل. حيـث إنـه وفقًـا لتجربـة الصـين، والتجـارب الدوليـة، نجـد أن الانخفـاض في معـدل الخصوبـة يعـد نتيجـة للتنميـة الاقتصاديـة

والاجتماعية، وأن الدور الذي يمكن أن تلعبه سياسة الخصوبة نفسها هو -في الواقع- دور محدود. ومع ذلك، ونظرًا لأن الصين طبقت سياسة «الطفل الواحد» لتحديد النسل لمدة 35 عامًا منذ عام 1980م، فمن المتوقع أن تؤثر سياسة السماح بإنجاب طفلين اثنين في زيادة معدل الخصوبة خلال فترة زمنية معينة.

ثالثًا: الحفاظ على سرعة تراكم رأس المال البشري. حيث اكتشف الاقتصادي الياباني ماساهيكو أوكي من خلال تجربة التنمية الاقتصادية في شرق آسيا، أنه بعد مرور أي دولة أو منطقة بمرحلة التنمية الاقتصادية التي تتسم بالتعديل الهيكلي على غرار منحنى كوزنتس، فإنها تحتاج إلى المرور بفترة من التنمية الاقتصادية المدفوعة برأس المال البشري، قبل دخولها في مرحلة ما بعد التحول الديموغرافي. وبالنسبة للصين، لا بد أن توقيت الانتقال المرحلي هذا يتمثل في نقطة تحول لويس التي سبق أن لاحظناها بالفعل. وهذا يعني أنه بالنسبة لمرحلة التنمية، فقد دخلت الصين في حقبة تتطلب الاعتماد على رأس المال البشري بشكل أكبر، للحصول على مصادر للنمو.

رابعًا: زيادة إنتاجية العوامل الكلية، والحصول على مصادر نمو أكثر استدامة. فمن الناحية النظرية، يمكن توقع ما اكتشفته التحليلات الاقتصادية القياسية كذلك، وهو أنه على الرغم من أن زيادة معدل مشاركة العمالة في الصناعات غير الزراعية من شأنها المساعدة في زيادة معدل النمو المحتمل، إلا أن هذا التأثير سيضعف -تدريجيًّا- مع مرور الوقت، أما بالنسبة للدور الذي تلعبه زيادة إنتاجية العوامل الكلية في تعزيز معدل النمو المحتمل، فنجد أنه سيظهر -في البداية- تأثيراً فوريًّا، ومن ثم، سيظهر خاصية الاستمرارية.

ومع التحول المتزايد إلى مرحلة النمو الكلاسيكي الجديد، فسيعتمد الاقتصاد الصيني -بشكل متزايد- على التنمية العلمية، والابتكار التكنولوجي، للحفاظ على استدامة النمو الاقتصادي، ومن ناحية أخرى، لا يزال هناك مجال كبير للغاية لتحقيق كفاءة إعادة تخصيص الموارد عن طريق إزالة العقبات المؤسسية.

وفي النهاية، لن تتمكن صدمات جانب الطلب قصيرة المدى من تغيير مرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد الصيني، والذي يتميز بطبيعة طول الأمد، والاستقرار على نحو

أكبر. وبالتالي فإن سياسات الاقتصاد الكلي الخاصة بالتعامل مع الصدمات لا تعد بدائل للحلول طويلة المدى التي تركز على الإصلاح، كما أن تحفيز النمو الاقتصادي لا يمكنه سوى الاسترشاد بمعدل النمو المحتمل المتغير. وعلاوةً على ذلك، نجد أنه حتى عند تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي الفضفاضة والتوسعية، يتعين كذلك منع ظاهرتي المديونية المفرطة، وانخفاض الإنتاجية الناجمتين عن الاستثمارات غير السليمة.

ثالثًا: "فخ العتبة» الخاص بالأندية ذات الدخل المرتفع

يمكن النظر إلى النمو الاقتصادي عالي السرعة الناتج عن الإصلاح والانفتاح في الصين على أنه عملية يعمل فيها الإصلاح -باستمرار- على خلق بيئة مؤسسية مناسبة لتراكم عوامل الإنتاج، وتخصيصها بشكل فعال، وبالتالي تحقيق العائد الديموغرافي. وحتى اليوم، عملت الحكومة الصينية على الاستجابة للمتطلبات المؤسسية الخاصة بمرحلة معينة من التنمية الاقتصادية، وطرح وتعزيز إصلاح كل من آلية التحفيز، وهيكل حوكمة الشركات، وآلية تكوين الأسعار، ونموذج تخصيص الموارد، ونظام الانفتاح، وبيئة السياسات الكلية.

ومع ذلك، وبالنظر إلى الوضع الحالي، والتطلع إلى المستقبل، يتطلب الأمر أيضًا تعديل النقاط الرئيسة والصعبة، وأساليب التقدم، وحتى التوجهات الخاصة بالحفاظ على الإصلاح والتنمية والمشاركة، وذلك بالتزامن مع تغير مرحلة التنمية. وعلى الرغم من أن هذه المهام ليس مقدرًا لها أن تصبح عقبات لا يمكن التغلب عليها، إلا أن صعوبتها تزداد -بشكل كبير- مقارنةً بالماضي. ومن منظور تجربة التنمية، نجد أن ظهور هذه الصعوبات يمتلك -إلى حد ما- طبيعة قوانين التنمية الحتمية. وفيما يلي، نستعرض الجوانب التي تنعكس فيها الصعوبة المتزايدة لمهام مرحلة التنمية الجديدة، وحتميتها:

أولًا: مع انتقال الصين من مصاف الشريحة العليا من الدول ذات الدخل المتوسط، إلى مصاف الدول ذات الدخل المرتفع، تزداد صعوبة الحفاظ على النمو المستدام، وبالتالي يتطلب الأمر أن يكون نمط النمو الاقتصادي مدفوعًا بالإنتاجية. فوفقًا لإحدى التقديرات، فإنه خلال الفترة 1979- 2010م، والتي يعود الفضل فيها في تحقيق

النمـو الاقتصـادي الصينـي إلى العائـد الديموغـرافي، سـاهمت المتغـيرات المتعلقـة بالعائـد الديموغـرافي بنسـبة وصلـت إلى 84٪ في متوسـط معـدل النمـو الحقيقـي السـنوي البالـغ 9.9٪. وباسـتثناء هـذه العوامـل، فقـد سـاهمت إنتاجيـة العوامـل الكليـة بنسـبة 16٪. وعـلى الرغـم مـن أن الأمـر يتطلـب منـا قبـول حقيقـة تـلاشي العائـد الديموغـرافي، وانخفـاض معـدل النمـو المحتمـل، وعـدم توقـع اسـتمرارية الحفـاظ عـلى معـدل النمـو الأصـلي في المسـتقبل، إلا أننـا نجـد أن كيفيـة زيـادة معـدل النمـو، ومسـتوى المسـاهمة الخـاص بإنتاجيـة العوامـل الكليـة مرتبطـان بإمكانيـة حفـاظ الصـين عـلى نمـو اقتصـادي مسـتدام مـن عدمـه، وذلـك قبـل وبعـد دخولهـا في مصـاف الـدول ذات الدخـل المرتفـع. ولا يمكـن إنجـاز هـذه المهمـة الشـاقة إلا مـن خـلال التصميـم عـلى تطبيـق سياسـة الإصـلاح والانفتـاح بشـكل أكـبر، وزيـادة درجـة الابتـكار.

ثانيًـا: كلـما ازداد الاقـتراب مـن مرحلـة اكتـمال نظـام اقتصـاد السـوق الاشـتراكية، ازدادت صعوبـة تعزيـز الإصـلاح. فبشـكل عـام، في مواجهـة نظـام اقتصـادي يتسـم بعـدم كفايـة التحفيـز لفـترة طويلـة مـن الزمـن، وبالتـالي انخفـاض الكفـاءة، فـإن الإصـلاح يبدأ مـن تحطيم الروابـط الخاصـة بعـدم كفايـة التحفيـز في هـذه الحلقـة المفرغـة، ليكـون مـن السـهل تعزيـز الإصـلاح مـن خـلال مسـار أمثليـة باريتـو (كفـاءة باريتـو)، وبالتـالي تغيـير طريقـة تخصيـص المـوارد، وتصحيـح نمـط سـوء تخصيصهـا. ومـع التقـدم الـرأسي العميـق للإصـلاح، تقـل -مـع الوقـت- فـرص أمثليـة باريتـو التـي لا تـضر بـأي فئـة مـن الفئـات. وهـو مـا يعنـي أنـه في ظـل الظـروف التـي تـؤدي فيهـا الإصلاحـات حتـمًا إلى إجـراءات تعديـلات عميقـة في نمـط المصالـح، لـن يكـون هنـاك تحفيـز كافٍ للإصلاحـات، بـل سـتكون هنـاك مقاومـة، وتدخـل مـن فئـات المصالـح الخاصـة.

وبشـكل خـاص، في ظـل عـدم التطابـق الكامـل بـين الكيانـات الرئيسـة التـي تتحمـل تكاليـف الإصـلاح، والكيانـات الرئيسـة التـي حصلـت عـلى فوائـد الإصـلاح، فإن تعزيـز الإصلاح سـيواجه قضيـة عـدم توافـق التحفيـز بينهـما. وفي مواجهـة هـذه النقطـة الصعبـة، يتوجـب التركيـز عـلى تقاسـم تكاليـف الإصـلاح، وعوائـده، وإعـادة تحديـد مسـؤوليات الإنفـاق المـالي اللازمـة لتأسـيس نظـام جديـد، وتقديـم التعويضـات اللازمـة للأطـراف المتـضررة، وخاصـةً تقديـم دعـم السياسـات الاجتماعيـة للعمالـة التـي قـد تتأثـر إزاء هـذا الوضـع. ولا يتطلـب هـذا الأمـر العزيمـة السياسـية عـلى دفـع عجلـة الإصـلاح وحسـب، بل يتطلـب كذلـك الحكمة

السياسية للتعامل مع التناقضات بشكل صحيح.

ثالثًا: خلال مرحلة أعلى من التنمية، وعملية إصلاح أكثر عمقًا، ستواجه الصين المزيد من المصاعب المتزايدة خلال تطبيق المزيد من الإصلاح والانفتاح. وخلال عملية خلق بيئة تنافسية من التدمير الإبداعي لبقاء الأصلح، ستقع بعض العمالة وكيانات الأعمال في صعوبات عملية. حيث سيضعف تأثير تحسين توزيع الدخل في آلية السوق نفسها، وسيتحول مصدر تحسين معدل الإنتاجية كذلك من إعادة تخصيص الموارد بين الصناعات، إلى بقاء الأصلح من بين كيانات التشغيل، وبالتالي سيتم تعزيز دور آلية التدمير الإبداعي. وبالمشاركة في تقسيم العمل في سلسلة القيمة العالمية في المرحلة الأعلى من التنمية، سيكون التأثير التنافسي مع الدول المتقدمة أكبر من التأثير التكميلي. وكل هذا يتطلب العمل في ظل قيادة أيديولوجية التنمية التي تتمحور حول الشعب، على تجسيد الشمولية في كامل عملية التنمية القائمة على تطبيق المزيد من الإصلاح والانفتاح، وزيادة جهود الحكومة في إعادة التوزيع، وإطلاق العنان للوظائف الأساسية للسياسات الاجتماعية.

وللتغلب على مصاعب النمو، لا يمكن الجلوس دون اتخاذ إجراءات مضادة مناسبة. فعلى سبيل المثال، في هذه المرحلة من التنمية، يكون للتنافس المتزايد -أحيانًا- تأثير سلبي على التوظيف. حيث إنه في حال كان قائمًا على أساس حماية الوظائف، فإنه سيمتد -حتميًّا- إلى حماية الشركات، بحيث يكون من الصعب السماح للصناعات، والشركات بالانسحاب، ومن ناحية أخرى، في حال تم السماح للسوق بتدمير الوظائف بشكل عفوي، فسوف يعمل هذا على دخول بعض العمالة، وأسرها في وضع صعب. ويكمن مفتاح القضاء على هذه المعضلة في تغيير حماية الوظائف إلى حماية العمالة نفسها، وذلك بالاستناد إلى شبكة الضمان الاجتماعي الراسخة. بحيث إنه كلما كانت السياسات الاجتماعية أقوى، كان الانسحاب أكثر أمانًا وسلاسة.

رابعًا: خاتمة

يشكل تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين منذ عام 2012م وضعًا طبيعيًّا جديدًا

مصحوبًا بتغير في مرحلة التحول الديموغرافي، ومرحلة التنمية الاقتصادية، وبغض النظر عن الأسباب الرئيسة، أو شكل الأداء، فإن هذا التباطؤ يختلف تمامًا عن الظاهرة الدورية السابقة التي نتجت -بشكل رئيس- عن صدمات جانب الطلب. وفي المقابل، وسواءً على مستوى محاور تركيز السياسات، أو أولوياتها، وكذلك اختيار أدوات السياسة المحددة، فنجد أنه لا بد أن تكون جميعًا مختلفة كذلك. ويقال إن الاقتصادي الأمريكي جيمس توبين (James Tobin) قال ذات مرة هذه الجملة: يتطلب الأمر مجموعة من "مثلثات هاربرغر" لملء "فجوة أوكين". وفيما يتعلق بهذين المفهومين الاقتصاديين اللذين ذكرهما توبين، فإن المفهوم الأول يشير إلى خسارة الرفاعية بسبب عوامل مؤسسية، مثل الاحتكار، وتشويه الأسعار، ويشير الثاني إلى الفجوة التي يكون فيها النمو الاقتصادي الحقيقي أقل من قدرة النمو المحتمل، وكلاهما يتجلى في انخفاض إجمالي الناتج المحلي بمقدار محدد.

ونظرًا لندرة موارد البحث والسياسات، فإن المجال الذي يتعين تخصيصه له يجب أن يتبع -بلا شك- مبدأ تعظيم الفوائد. ولذلك فمن الواضح أن جملة بوتين هذه تذكر الناس بضرورة الانطلاق من منظور النفعية، والتركيز على قضايا الاقتصاد الكلي بدلًا من القضايا المؤسسية، بحيث يتوجب تخصيص موارد السياسة على مستوى الجهود المبذولة لتضييق «فجوة أوكين» الناتجة عن عامل جانب الطلب. وهنا، يتضح لنا عدم اكتمال هذه النظرية، وذلك لأنها لا تميز بين نوعية القضايا التي تواجه الاقتصاد بالضبط. ففي حال أخذنا هذه النظرية كمبدأ عام، سنجد أنها لا تنخرط في تحقيق السعي النفعي المفرط لدى خبراء الاقتصاد الكلي وحسب، بل تشجع أيضًا صناع السياسات على الميل إلى الكسول على مستوى التفكير، على أمل أن تكون سياسات التحفيز فعالة على المدى القصير.

وتكمن المشكلة هنا في أن سبب التباطؤ الاقتصادي في الصين يتمثل في الانخفاض في معدل النمو المحتمل، وليس أن معدل النمو الحقيقي أقل من معدل النمو المحتمل، وبالتالي لا توجد «فجوة أوكين» واضحة. حيث إن الهوس بتبني سياسات الاقتصاد الكلي لتحفيز النمو الاقتصادي هو مجرد «وهم لدى توبين»، إذ لا يمكنه الحفاظ على آثار طويلة المدى، بل -على العكس- يجلب العديد من الآثار الجانبية، مثل تأخير الإصلاحات، وتراكم الديون. ومن منظور الدروس المستفادة من تجربة اليابان، نجد

أن صياغة سياسات الاقتصاد الكلي في ظل هذا الوهم، وجعلها طويلة المدى، يمثل سبب وقوعها في «فخ الدخل المرتفع». وبالحكم وفقًا لنفس المنطق المتشابه مع حالة اليابان، وبالنسبة للدول التي توشك على الدخول في مصاف الدول ذات الدخل المرتفع، أو الأعضاء الجدد فيها، فإنه بمجرد الوقوع في هذا الوهم، فهذا يعني زيادة مخاطر الوقوع في «فخ العتبة».

ولذلك وعلى العكس من ذلك، فإن مفتاح النمو المستدام طويل المدى للاقتصاد الصيني لا يكمن في استخدام حافز جانب الطلب المألوف في الاقتصاد الكلي، بل يتوجب التركيز على جانب العرض، واستهداف العقبات المؤسسية التي من شأنها إعاقة الإمداد الكامل، والتخصيص الفعال لعوامل الإنتاج، وتعزيز الإصلاحات الهيكلية، وتحرير إمكانات الأنظمة، وتحقيق الهف المتمثل في زيادة معدل النمو المحتمل. وفي ضوء ذلك، فإن كل الإصلاحات التي تتمثل في الزيادة في كمية ونوعية المعروض من عوامل الإنتاج من جانب العرض بهدف خفض تكاليف الإنتاج، وبالتالي الحفاظ على المزايا النسبية الصناعية، وخفض تكاليف المعاملات عن طريق تحويل الوظائف الحكومية، والاعتماد على زيادة إنتاجية العوامل الكلية في الحفاظ على التعديلات السياسية، والإصلاحات المؤسسية على مستوى الصناعات والشركات، كلها تنتمي إلى نطاق الإصلاحات الهيكلية، ويتعين إعطاؤها الأولوية، وتعزيزها وفقًا للتأثير المتوقع لزيادة معدل النمو المحتمل.

الفصل الثالث

إيقاف منحنى التناقص ومواجهة

تحديات الشيخوخة

في الوقت الحاضر، تدخل شيخوخة السكان في الصين في فترة تسارع. فوفقًا لأحدث التوقعات السكانية للأمم المتحدة بشأن الفترة 2015- 2050م، فإن متوسط الزيادة السكانية في معدل شيخوخة السكان (نسبة السكان الذين يبلغون 60 عامًا فأكثر) يتمثل فيما يلي: المتوسط العالمي 1.59٪، ومتوسط الدول المتقدمة 0.93٪، ومتوسط الدول النامية باستثناء الصين1.99٪، ومتوسط الصين 2.39٪. وبهذا المعدل، سوف يصل معدل شيخوخة السكان في الصين إلى 35.1٪ في عام 2050م، ليتجاوز متوسط الدول المتقدمة (32.9٪)، ويتجاوز بكثير متوسط الدول النامية باستثناء الصين (16.4٪)، والمتوسط العالمي (21.3٪). ووفقًا لتجربة الدول ذات الصلة فيما يتعلق بانخفاض معدل الخصوبة، وتعمق الشخوخة، فإن الحكم الأساسي تمثل في أنه حتى لو كان من شأن إجراء سياسات خصوبة فضفاضة أكثر أن يؤدي إلى انتعاش معدل الخصوبة خلال فترة زمنية معينة، فإن هذا لن يغير الاتجاه العام لشيخوخة السكان في الصين.

ومع ذلك، لا داعي للخوف بشأن شيخوخة السكان. حيث إن الاتجاه الهبوطي لمعدل الخصوبة يعد نتيجة حتمية بالتزامن مع زيادة مستوى متوسط الدخل الفردي، ومن منظور المسار الذي سبق أن سلكته الدول المتقدمة، فإن كل الدول من شأنها مواجهة هذه القضية خلال عملية التنمية. ففي حال كان معدل الزيادة في إنتاجية العمل يتزامن مع معدل الشيخوخة، فسيكون الاقتصاد قادرًا على الاستمرار في النمو، وسيمكن معالجة القضايا المرتبطة بالشيخوخة. وهذا يتطلب تحويل النمو الاقتصادي إلى مسار النمو المدفوع بالإنتاجية، ومن ناحية أخرى، تحويل عامل الشيخوخة إلى عائد يعزز الإنتاجية.

وهـذا يعنـي أنـه لا داعـي للقلـق، أو القيـام بـأي إجـراء مضـاد خـلال مواجهـة شـيخوخة السـكان. حيـث تمثلـت متطلبـات تقريـر المؤتمـر الوطنـي التاسـع عـشر للحـزب الشـيوعي الصينـي في التعامـل مـع الشـيخوخة بشـكل إيجـابي، وإنشـاء منظومـة سياسـية، وبيئـة اجتماعيـة لرعايـة كبـار السـن، وتعزيـز الدمـج بـين الرعايـة الطبيـة، ورعايـة المسـنين، والإسراع في تطويـر الأعـمال المتعلقـة بالتعامـل مـع الشـيخوخة، والصناعـات ذات الصلـة. ومـن أجـل تحسـين فهـم خصوصيـة الشـيخوخة في الصـين، سنسـتعرض في هـذا الفصـل سـمتين مـن سـمات شـيخوخة الصـين التـي مـن شـأنها التأثـير عـلى النمـو الاقتصـادي، وهـما منحنيـا التناقـص، ومـن خـلال تحليـل قـدرة التوظيـف، والقـدرة الاسـتهلاكية لكبـار السـن، سنكشـف عـن القيـود التـي تعـوق فتـح نافـذة العائـد الديموغـرافي لكبـار السـن، وسـنطرح توصيـات السياسـات التـي مـن شـأنها إيقـاف منحنـى التناقـص بشـكل عـام.

أولًا: كيفية تأثير العوامل الديموغرافية على النمو الاقتصادي

في المـاضي، كان مفهـوم النـاس للعائـد الديموغـرافي ضيقًـا للغايـة، إذ إنهـم لم يـروه سـوى مـن منظـور إمـداد العمالـة فقـط. وهـذا الفهـم لا يسـاعد بـدوره في الإدراك الصحيـح لتأثـير التحـول الديموغـرافي عـلى النمـو الاقتصـادي طويـل المـدى، مـما يـؤدي إلى تقليـل دور العائـد الديموغـرافي، وإسـاءة الحكـم عـلى حالـة التحـول الديموغـرافي، وتأخـير توقيـت تعديـل السياسـات. وفي هـذا الصـدد، سـيكون مـن الجيـد اسـتخدام الحجـة القائلـة بـأن الصـين لا تـزال تمتلـك أكـبر تعـداد مـن السـكان في سـن العمـل في العـالم، لإثبـات أن العائـد الديموغـرافي التقليـدي لا يـزال متواجـدًا لفـترة طويلـة مـن الزمـن، غـير أن هـذه الحجـة تفتقـر إلى الأسـاس العلمـي، ولا تمتلـك أي دلالات سياسـية، كـما أنهـا غـير مجديـة مـن الناحيـة العمليـة. ونظـرًا لأننـا نتحـدث هنـا عـن تأثـير العوامـل الديموغرافيـة عـلى النمـو الاقتصـادي، فنحـن بحاجـة إلى فهـم العائـد الديموغـرافي مـن منظـور الاقتصـاد نفسـه.

حيـث تظهـر النظريـات الاقتصاديـة، وتقديـرات القيـاس الفعليـة أن العائـد الديموغـرافي يشـير إلى سلسـلة مـن الآثـار المفيـدة للنمـو الاقتصـادي، والتـي تولدت بسـبب التعـداد الكبير، والنمـو السريـع للسـكان في سـن العمـل، والانخفـاض المسـتمر في نسـبة الإعالـة السـكانية. وتتمثـل هـذه الجوانـب -عـلى التـوالي- فيـما يـلي: الإمـداد الـكافي لتعـداد العمالـة؛ والتحسـين

المتسارع لجودة العمالة (رأس المال البشري)؛ وانخفاض نسبة الإعالة السكانية، والذي يساعد بدوره على زيادة معدل الادخار، وبالتالي تعزيز تراكم رأس المال؛ والإمداد الكامل للعمالة، والذي يساعد بدوره على تأخير ظاهرة تناقص العائد على رأس المال وضمان عائد مرتفع على الاستثمار؛ ونقل العمالة الفائضة، وما ينتج عنه من كفاءة على مستوى إعادة تخصيص الموارد، وزيادة إنتاجية العوامل الكلية. وقد ساهمت كل هذه العوامل المتعلقة بالسكان في تحقيق النمو السريع، ولذلك يمكن القول إن العائد الديموغرافي كان يمثل المصدر الرئيس للنمو الاقتصادي بالصين قبل عام 2010م.

وبعد عام 2010م، دخل السكان في سن العمل في الصين حقبة من النمو السلبي، وفي المقابل، استمرت نسبة الإعالة السكانية في الارتفاع، مما أدى إلى تغيير الاتجاه الديموغرافي السابق، وبالتالي تلاشي العائد الديموغرافي. ولا يعد هذا تغييراً بالمعنى الكمي البسيط، وإنما يعد نوعًا من التغيير التحولي الذي يؤثر بالسلب على إمداد العمالة، ويؤثر بالسلب كذلك على النمو الاقتصادي، وذلك من منظور جميع المتغيرات سالفة الذكر. ويمثل هذا السبب الأساسي لعامل السكان الذي أدى إلى انخفاض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي -عامًا تلو الآخر- بعد عام 2012م. إذ إنه نظرًا لأن عامل السكان يؤثر على قدرة النمو طويلة المدى لجانب العرض، فإن هذا الاتجاه يثبت أيضًا الحكم المهم الذي أصدرته الحكومة المركزية، والذي يفيد بـ»دخول التنمية الاقتصادية إلى الوضع الطبيعي الجديد».

ومن خلال ما سبق ذكره حول كيفية ظهور العائد الديموغرافي في شكل زخم للنمو الاقتصادي من جانب العرض، يمكننا أن نرى أيضًا كيفية مساعدة الهيكل الديموغرافي المناسب في سحب النمو الاقتصادي من جانب الطلب. وفي ظل وجود العائد الديموغرافي بهذا الوضوح، سيساعد الهيكل الديموغرافي الشاب على تحقيق التوسع المستمر في الطلب الاستهلاكي للسكان؛ وتحويل مورد العمالة الوفيرة إلى منتجات تصنيع كثيفة العمالة، واكتساب المزايا التنافسية، والقدرات التنافسية من خلال منظومة تقسيم العمل العالمي، مما يساعد على توسيع الطلب الخارجي، والحفاظ على قوته؛ فضلاً عن مساعدة معدل الادخار، ومعدل الاستثمار المرتفعين في الحفاظ على التوسع المستمر لحجم الاستثمار؛ ونقل العمالة -على نطاق واسع- من المناطق الريفية، مما يعمل على تعزيز تمدن السكان. فمن ناحية، أدت الزيادة في دخل العمال المهاجرين إلى تحفيز

الطلب الاستهلاكي، ومن ناحية أخرى، أدى التوسع في حجم التمدن إلى تحفيز الطلب على الاستثمار. وفي المقابل، لا يدل تلاشي العائد الديموغرافي على إضعاف قوة جانب العرض في النمو الاقتصادي وحسب، وإنما يدل كذلك على الإضعاف الملحوظ في قوة سحب جانب الطلب للنمو الاقتصادي.

ثانيًا: شيخوخة السكان ومنحنى تناقص رأس المال البشري

على الرغم من أن تأثير السكان على النمو الاقتصادي لا يعد عاملاً من عوامل إمداد العمالة فقط، إلا أن جميع العوامل غير المواتية الأخرى قد نتجت عن عدم كفاية إمداد العمالة. فعلى سبيل المثال، نظرًا العمالة الشابة قد تلقت تعليمًا بدرجة أكبر، لذا فإن انخفاض تعداد العمالة الناشئة حديثًا سيؤدي إلى تباطؤ وتيرة تحسين رأس المال البشري العام، كما سيؤدي انخفاض العمالة الناشئة حديثًا في القرى إلى انكماش حجم تدفق العمالة، وتقليل سرعة إعادة تخصيص الموارد، مما يجعل إمكانات زيادة الإنتاجية أقل. ومن ناحية أخرى، يؤدي نقص العمالة إلى ارتفاع تكاليف الأجور، مما يدفع رأس المال إلى استبدال العمالة بشكل عاجل، وبالتالي انخفاض معدل العائد على رأس المال. ومن هنا، يمكن ملاحظة أن نقص العمالة يمثل بالفعل العامل السلبي الأول الناتج عن الشيخوخة.

ولذلك يتمثل الهدف من زيادة إمدادات العمالة عن طريق تأخير سن التقاعد في أحد المقترحات السياسية العامة للتعامل مع الشيخوخة. وقد عملت العديد من الدول المتقدمة التي تمتلك درجة عالية من الشيخوخة بالفعل على رفع سن التقاعد بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، في الدول التابعة لـ"نادي الدول الغنية" ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومن بين العمالة المشاركة في العمل في عام 2016م، بلغ متوسط سن التقاعد المتوقع 65.8 عامًا للرجال، و65.5 عامًا للنساء، ومن بينها، سيتجاوز متوسط سن التقاعد 70 عامًا في دول مثل الدنمارك، وهولندا، وإيطاليا، وغيرها من الدول الأخرى.

وتشير التقديرات إلى أنه تم رفع سن التقاعد في الصين من 60 عامًا، إلى 65 عامًا،

ومن المتوقع أن يزداد إجمالي تعداد السكان في سن العمل أكثر من 80 مليونًا، بزيادة قدرها 9.1٪. ونظرًا لانخفاض معدل مشاركة العمالة من كبار السن في الصين، فإنها تتمتع بإمكانات كبيرة في استكشاف ما يتعلق بسن التقاعد. ففي الوقت الحاضر، وبالنظر إلى البيانات المقطعية، نجد أن معدل مشاركة العمالة في سن العمل في الصين شهد انخفاضًا ملحوظًا بدايةً من سن 45 عامًا. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن سن التقاعد الحقيقي في الصين يقل بكثير عن 60 عامًا. وفي حال أصبح عدد أكبر من السكان كبار السن من القوى العاملة الفعالة، فسوف يرتفع معدل المشاركة في العمل في الصين في المقابل، وهو ما سيكون له آثار مفيدة على النمو الاقتصادي على مستوى العمالة، ورأس المال البشري، ومعدل الادخار، والعائد على رأس المال، وكفاءة إعادة التخصيص.

ولهذا السبب على وجه التحديد، وضعت الصين خطة لتأخير سن التقاعد بشكل تدريجي. إلا أن العديد من العمال الذين يتوقع تأثرهم بهذه السياسة غير راضين بقبول هذا الأمر، مما يجعل من الصعب المضي قدمًا في هذه الخطة. ويرجع السبب في هذا الوضع إلى أن الصين تمتلك سمات مختلفة عن الدول المتقدمة فيما يتعلق بالعلاقة بين سن العمالة، ومستوى تلقيها للتعليم. فالدول المتقدمة تتمتع بمستوى تعليمي مرتفع، ونظام تعليمي ناضج نسبيًّا، فضلًا عن تراكم رأس المال البشري قد استغرق فترة طويلة من الزمن، ولهذا، تتمتع العمالة من كبار السن كذلك بفترة طويلة نسبيًّا من تلقي التعليم، وهو ما يكفي لتمكينهم من تأخير سن التقاعد، بهدف توسيع إمداد العمالة بشكل عام. ومع ذلك، وفي ضوء خصائص التوزيع العمري لمستوى تلقي السكان للتعليم في الصين، فإنه من الصعب الوصول إلى تحقيق الأثر المنشود من خلال تأخير سن التقاعد.

ويتضمن هذا الشأن منحنى تناقص رأس المال البشري المصاحب للتقدم في العمر. وبعبارة أخرى، فبالنسبة للصين التي تتمتع بالتطور السريع في التعليم رغم بدايته المتأخرة، فإن المستوى التعليمي للسكان في سن العمل يظهر انخفاضًا ملحوظًا في المستوى التعليمي بالتزامن مع التقدم في العمر. وانطلاقًا من البيانات الخاصة بالمستوى التعليمي للسكان في سن العمل في الصين، نجد أن نحو 40٪ من فئة السكان الذين يبلغون 18 عامًا قد تلقت التعليم حتى المرحلة الإعدادية (فيما دونها). وقد ازدادت هذه النسبة لتصل إلى 61٪ في فئة السكان الذين يبلغون 25 عامًا، وازدادت

أكثر لتصل إلى 77٪ في فئة السكان الذين يبلغون 40 عامًا، إلا أنه وبمجرد تجاوز سن الخمسين، وصلت هذه النسبة إلى 84٪.

وعلى الرغم من هذه الفئة من الكبار في السن ينتمون إلى السكان في سن العمل، إلا أنه نظرًا لصعوبة تكيف قدراتهم المعرفية، ومهاراتهم مع متطلبات ترقية الهيكل الصناعي، فإنه من السهل عليهم أن يصبحوا عرضة لصعوبات التوظيف الهيكلية، أو صدمات سوق العمل، مع وجود الاستبدال التدريجي للمهارات القديمة. وهذا هو السبب في أن العمال -بشكل عام- لديهم شكوك حول سياسة تأخير سن التقاعد، كما أنه عامل خطير يتعين مراعاته -بشكل كامل- عند تطبيق سياسة تأخير سن التقاعد بشكل تدريجي.

ثالثًا: شيخوخة السكان ومنحنى تناقص القدرة الاستهلاكية

يعتمد النمو الاقتصادي على دفع عامل جانب العرض، وسحب عامل جانب الطلب. ويتضمن عامل جانب الطلب ثلاثة جوانب، وهي صافي الصادرات (أي الطلب الخارجي)، والطلب المحلي على الاستثمار، والطلب المحلي على الاستهلاك، والتي يشار إليها عادةً باسم «عربة الدفع الثلاثي». ومع دخول اقتصاد الصين إلى الوضع الطبيعي الجديد، وتحوله إلى التنمية عالية الجودة، أصبح الطلب الاستهلاكي للسكان يلعب دورًا متزايد الأهمية في سحب النمو الاقتصادي. خاصةً تحت تأثير العديد من العوامل، مثل تراجع العولمة الاقتصادية، وتصاعد الاحتكاكات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، وتراجع المزايا النسبية للتصنيع في الصين، بحيث سيميل صافي الطلب على الصادرات إلى الضعف. ومع تحسن ظروف البنية التحتية بشكل كبير نسبيًا، فإن الطلب على الاستثمار سيدخل -على المدى الطويل- في دورة النمو المنتظم. ولذلك فمن الضروري العمل -بشكل موضوعي- على جعل الطلب على الاستهلاك النهائي يمثل الركيزة الأساسية لسحب النمو الاقتصادي.

ومع الزيادة السريعة في معدل الشيخوخة في الصين، يتوسع حجم فئة كبار السن في المقابل. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يتجاوز تعداد السكان الذين تبلغ أعمارهم

60 عامًا فأكثر 245 مليونًا في عام 2020م. ومن هنا، نجد أن دور هذه الفئة العمرية الضخمة يزداد أهمية -مع مرور الوقت- بكونها مستهلكة، ولا يمكن التغافل عنه بأي حال. ومن القضايا المهمة التي تواجه الصين كيفية استشكاف إمكانات الطلب الاستهلاكي للسكان كبار السن، حتى يتمكنوا من لعب دور أكبر في تحفيز الطلب على الاستهلاك المحلي، وبالتالي سحب النمو الاقتصادي.

ومع ذلك، تواجه الصين في هذا الصدد منحنى تناقص آخر يتعلق بالشيخوخة، والذي يتمثل في ظاهرة تناقص القوة الاستهلاكية مع تقدم العمر. حيث اكتشفت الدراسات الدولية أن القوة الاستهلاكية لدى الفئات السكانية المتمثلة فيمن اقترب من سن التقاعد والمتقاعدين بالفعل، تميل إلى الضعف. وفي الدول المتقدمة، تتناقض هذه الظاهرة مع حقيقة تقدم الناس في العمر، إذ إنهم يمتلكون حينها مستوى دخل أعلى، فضلاً عن تراكم المزيد من الثروات لديهم، ولهذا يطلق على هذا الوضع «لغز استهلاك التقاعد». ومن منظور العلاقة بين عمر السكان، والاستهلاك في الصين، نجد أنه على الرغم من وجود اتجاه ضعف في القدرة الاستهلاكية مع تقدم العمر، إلا أنه لا يعد «لغزًا" في حد ذاته، وذلك لأن تغير مستوى الاستهلاك وتغير مستوى الدخل متسقان بعضها مع بعض، وبالتالي فإن الدخل المنخفض يؤدي حتمًا إلى تقييد الاستهلاك.

وبالنظر إلى البيانات المقطعية، نجد أن مستوى دخل السكان في الصين يزداد بالتزامن مع تقدم العمر، ليظهر -في الواقع- على شكل حرف «U" مقلوب، وهو ما يعني أن دخل العمل يبدأ في التولد عند الاقتراب من سن العشرين، ثم يزداد بسرعة ليصل إلى مستوى مرتفع ومستقر عند سن 25- 45، ليعاود الانخفاض التدريجي بعدها، إلى أن يتلاشى بعد سن الستين. وفي المقابل، يبلغ مستوى الاستهلاك ذورته كذلك عند سن 30- 40، لينخفض بعدها ببطء. وتعرف التغيرات على مستوى دخل العمل، والاستهلاك بعد بلوغ الذروة باسم منحنى تناقص القوة الاستهلاكية.

ومن هنا، يمكن ملاحظة أن العائق الأساسي الذي يقف أمام التوسع في استهلاك كبار السن، وإسهامهم في الطلب الاستهلاكي في الاقتصاد الكلي، يتمثل في انخفاض مستوى دخلهم العام. وعلاوةً على ذلك، ونظرًا لانخفاض سن التقاعد الفعلي، وهو ما يعني ترك الكثير من الأشخاص سوق العمل مبكرًا قبل بلوغ سن التقاعد القانوني، لذا يصبح

منحنى تناقص القوة الاستهلاكية أكثر وضوحًا مع مرور الوقت. ومن ناحية أخرى، نجد انخفاض معدل التغطية، ومستوى الضمان الخاص بأنظمة الضمان الاجتماعي، ومنها التأمينات المعاشية، وهو ما يشكل كذلك مصدر قلق لاستهلاك فئة السكان كبار السن.

رابعًا: كيفية استكشاف العائد الديموغرافي لكبار السن

تعد الشيخوخة نتيجةً للتغيرات في الهيكل العمري للسكان، وزيادة متوسط العمر المتوقع والعمر الصحي. ولذلك فإن المورد البشري الخاص بكبار السن، بما في ذلك العمالة، ومخزون رأس المال البشري الذي يمتلكه، يعد من عوامل الإنتاج القيمة التي ينبغي استكشافها، وبالتالي جعلها تستمر في إسهامها في النمو الاقتصادي. ووفقًا لاتجاه شيخوخة السكان في الصين، وتجارب الدول الأخرى، فإنه من الصعب زيادة إمدادات العمالة من خلال تأخير سن التقاعد، إلا أنه من الضروري القيام به. ووفقًا لخصائص السكان كبار السن في الصين، يتطلب الأمر تعزيز السياسات اللازمة وتعديلها من الجوانب التالية:

أولًا: العمل من خلال دعم السياسات على زيادة معدل مشاركة العمالة من السكان كبار السن، كما يتوجب تغيير التوجه الاستراتيجي للتعامل مع الشيخوخة من نموذج التكيف السلبي إلى نموذج التكيف الإيجابي. ويتمثل جوهر هذا التغير في تحسين رأس المال البشري الخاص بمخزون العمالة، بما في ذلك تعزيز إنشاء منظومة للتعلم مدى الحياة، وتعزيز تنشئة مهارات العمالة، وجعل موارد التدريب تميل نحو فئات العمالة الأكبر سنًّا، وتحسين رأس المال البشري الخاص بهذه الفئة من خلال استهداف المتطلبات الخاصة، وبالتالي تعزيز قدرتها التنافسية في سوق العمل. بالإضافة إلى دمج هذه الإجراءات مع إصلاح نظام ضمان تأمينات المعاشات، وتصميم آلية تحفيز لتعزيز زيادة معدل مشاركة فئة كبار السن من العمالة في سن العمل في العمل، بدلًا من استعجالها على ترك سوق العمل. ومن منظور التوجهات السياسية، نجد أن الهدف التشغيلي لسياسة التأخير التدريجي لسن التقاعد يجب أن يتمثل في زيادة معدل مشاكة العمالة، بدلًا من تخفيض مدفوعات تأمينات المعاشات، فضلًا عن تركيز

وسائل التطبيق على رفع سن التقاعد الفعلي، بدلًا من تعديل سن التقاعد القانوني. كما ينبغي العمل على تطبيق استراتيجيات أولوية التوظيف، وسياسات التوظيف الإيجابية على نحو أكثر دقة، مع التركيز -بشكل خاص- على ضمان الاستقرار الوظيفي لهذه العمالة من كبار السن.

ثانيًا: العمل من خلال استقرار دخل العمل، وزيادة دخل الممتلكات، وتحسين مستوى الضمان الاجتماعي، على تحرير الطاقة الاستهلاكية للسكان كبار السن. حيث إنه لا يمكن تحقيق استقرار وتوسيع القوة الشرائية لهذه الفئة من السكان، إلا من خلال تحقيق استقرار التوظيف، والحفاظ على دخلها من التناقص مع تقدم العمر، وتراكم الممتلكات الشخصية اللازمة لديها. كما أنه لا يمكن القضاء على قلق كبار السن بشأن الاستهلاك، إلا من خلال تحسين نظام الضمانات الاجتماعية الأساسية الخاصة بالشيخوخة، وترسيخ الأساس الاقتصادي لاستهلاك فئة المتقاعدين. ومن أجل معالجة قضية التغطية الكاملة لتأمينات الشيخوخة، يتوجب تعزيز شمولية الضمانات الاجتماعية الخاصة بها، وجعل الجميع قادرين -تدريجيًّا- على الحصول على التأمينات الأساسية بعد بلوغ السن المعينة، بغض النظر عن دفعهم للمستحقات ذات الصلة أم لا. وعلى هذا الأساس، يتم تعزيز تراكم التأمينات المعاشية، ودعمها من خلال آلية تشغيل صناديق التأمينات القادرة على الحفاظ على قيمتها وزيادتها، وفي الوقت نفسه، يتم استخدام أشكال مختلفة كمعاشات تكميلية، مثل الحسابات الشخصية، أو المعاشات السنوية الخاصة بالشركات.

ثالثًا: تعزيز البحث حول استراتيجيات التنمية السكانية، وتقييم تأثير سياسة «السماح الشامل بإنجاب طفلين»، وتعزيز انتقال سياسة تحديد النسل إلى نمط تحديد النسل المستقل. حيث تمثل التنمية السكانية مخطط الألفية المتعلق ببقاء الأمة الصينية وتطورها، وبما أن سياسات الزيادة المعقولة في الرغبة في الإنجاب تمتلك طابع التمسك بالمنفعة العامة، لذا يتطلب الأمر صياغة وتطبيق السياسات العامة ذات الصلة، وتشكيل نمط تحفيزي تتحمل فيه الحكومة مسؤولية التشجيع، ويقوم على أساس اختيار الأسر للإنجاب بشكل مستقل، وتتعاون الشركات فيه مع بعضها وفقًا للوائح ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، ينبغي العمل بالتماشي مع تعديل سياسات تحديد النسل، على تعزيز توفير الخدمات العامة بطريقة هادفة، للقضاء على مخاوف الأزواج الشباب، فضلًا عن

الاستمرار في تطوير سوق العمل، وتحسين نظامه، وزيادة رغبة الأسر الشابة في إنجاب الأطفال، وقدراتها على تربيتهم، وزيادة معدل الخصوبة الكلي، وتحقيق تنمية سكانية متوازنة، وطويلة المدى. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تساعد هذه السياسات أيضًا في تخفيف العبء -عبر الأجيال- عن كاهل السكان كبار السن، وبالتالي لا يضطرون إلى الادخار -بشكل مفرط- لدعم أطفالهم، أو حتى أحفادهم في المستقبل.

وأخيرًا، ضرورة الانتباه خلال عملية تنشئة شريحة السوق الاستهلاكية الأكثر نضجًا، إلى المتطلبات الاستهلاكية لفئة كبار السن، ودراسة خصائص استهلاكها المهمة والفريدة من نوعها، وزيادة تسهيل عملية استهلاكهم. فوفقًا لبيانات المسح، نجد أنه من بين الأسر كبيرة السن، يوجد انخفاض ملحوظ على مستوى الاستهلاك المرتبط بالتوظيف، واستهلاك التعليم، إذ ينخفض كلاهما بنسبة 34.8٪، و80.8٪ على الترتيب عن الأسر الشابة. وفي الوقت نفسه، يزيد استهلاك الغذاء في الأسر كبيرة السن بمقدار 21.4٪ عن الأسر الشابة، كما يزيد استهلاكها في مجال الرعاية الصحية بشكل أكبر، بمقدار 21.3٪. وعلاوةً على ذلك، لا يزال الطلب على رعاية المسنين بعيد كل البعد عن التلبية الفعالة. إذ يتوجب على الحكومة صياغة سياسات مقابلة، لتقديم الدعم على مستوى الضرائب، والمالية، والمرافق العامة، وإمداد الأراضي، وغيرها من الجوانب الأخرى، وتعزيز تطوير خدمات رعاية المسنين، والصناعات المتعلقة باستهلاك فئة كبار السن. ولا يمثل هذا جزءًا متأصلاً من أعمال التأمينات الاجتماعية الخاصة بالمسنين وحسب، وإنما يمكنها كذلك تنمية نقاط نمو استهلاك جديدة، لجعل العائد الديموغرافي لكبار السن يصبح قوة سحب جديدة للنمو.

الفصل الرابع

السياسات الخاصة بخلق العائد

الديموغرافي الثاني

عادةً ما تشرح النظريات التقليدية مصدر العائد الديموغرافي الأول من منظور عرض رأس المال البشري، مع التأكيد على أن تأثير الارتفاع في معدل الادخار الناتج عن انخفاض نسبة الإعالة السكانية، وهو ما يساعد بدوره في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. وفي المقابل، ترى هذه النوعيات من النظريات أنه في ظل تعمق درجة شيخوخة السكان، وبالتالي ارتفاع نسبة الإعالة السكانية، فإنه يمكن تحصيل العائد الديموغرافي الثاني في حال استيفاء الشرطين التاليين: الشرط الأول، والذي يتمثل في دافع الادخار الاستباقي، وهو ما يعني استجابة الناس الإيجابية تجاه قرب ظهور مجتمع الشيخوخة، وبالتالي يعملون على زيادة مدخراتهم من أجل التقاعد. والشرط الثاني، وهو الذي يتمثل في الآلية المقابلة التي من شأنها تحفيز الادخارات المتعلقة برعاية المسنين، الأمر الذي يتطلب من المجتمع، وليس الأسرة، تحمل وظائف رعاية المسنين، وفي الوقت نفسه، جعل صناديق التأمينات المعاشية تقوم على أساس التراكمية، وليس الدفع أولًا بأول. وبمجرد تحقيق تحفيز دافع الادخار من أجل التقاعد، واستمرار زيادة معدل الادخار، سيكون من الممكن ضمان عرض رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي، وبالتالي خلق العائد الديموغرافي الثاني. غير أن وجهة النظر هذه ليست شاملة بالشكل الكافي.

فقد شهدت الصين فترة تحول ديموغرافي ساعدت بدورها على النمو الاقتصادي، حققت خلالها أيضًا نموًّا سريعًا بفضل العائد الديموغرافي. وخلال الفترة 1980- 2010م، وهي الفترة التي تحقق فيها أسرع نمو اقتصادي على الإطلاق، ازداد متوسط تعداد السكان في سن العمل، والذين تتراوح أعمارهم بين 15، و59 عامًا، بنسبة 1.8٪ على أساس سنوي، وكان متوسط معدل النمو السنوي لتعداد السكان في غير سن العمل يحوم حول -0.2٪. ولا يضمن هذا التغير الديموغرافي الإمداد الكافي للعمالة وحسب،

بـل يعمـل كذلـك عـلى تحقيـق التحسـين المسـتمر لـرأس المـال البـشري في عمليـة اسـتبدال مخـزون العمالـة بسـبب مسـتوى التعليـم الأعـلى لـدى القـوى العاملـة الناشـئة حديثًـا، فضـلاً عـن زيـادة معـدل الادخـار مـن خـلال تحقيـق نسـبة الإعالـة المنخفضـة، وإبطـاء تناقـص العائـد عـلى رأس المـال بسـبب الإمـداد غـير المحـدود للعمالـة، وتحسـين كفـاءة تخصيـص المـوارد مـن خـلال نقـل العمالـة مـن قطـاع الزراعـة إلى الصناعـات غـير الصناعيـة. وتسـاهم كل هـذه العوامـل في تعزيـز النمـو السريـع للاقتصـاد الصينـي.

ومـن خـلال تجربـة الصـين، نجـد أن نظريـات العائـد الديموغـرافي تحتـوي -عـلى الأقـل- عـلى عيبـين اثنـين، وهـما: أولًا: تأكيـد النظريـات التقليديـة عـلى المتغـير الفـردي المتمثـل في نسـبة الإعالـة فقـط، إلا أنـه في الواقـع، ترتبـط جميـع المتغـيرات التـي تسـاعد عـلى تحقيـق النمـو الاقتصـادي بالعوامـل الديموغرافيـة، بحيـث يتمثـل معـدل النمـو المحتمـل الأعـلى الـذي تـم تكوينـه في العائـد الديموغـرافي نفسـه. ثانيًـا: بالحديـث عـن تراكـم رأس المـال، وباسـتثناء معـدل الادخـار المرتفـع المرتبـط بالعوامـل الديموغرافيـة، والتـي تركـز عليهـا النظريـات التقليديـة، فـإن المعـدل المرتفـع لعائـد الاسـتثمار المرتبـط بالعوامـل الديموغرافيـة يعـد أكـثر أهميـة. وتظهـر تجربـة الصـين في تحصيـل العائـد الديموغـرافي الأول أن المفتـاح الرئيـس لتحصيـل العائـد الديموغـرافي الثـاني لا يكمـن فقـط في معـدل الادخـار، وهـو مـا يعنـي إمـداد العمالـة، ولكـن يكمـن أيضًـا في العائـد عـلى الاسـتثمار، وهـو مـا يعنـي القـدرة عـلى منـع ظاهـرة تناقـص العائـد عـلى رأس المـال مـن عدمهـا. وهنـا قـد نتسـاءل، كيـف يمكـن خلـق الظـروف اللازمـة مـن المنظـور السـكاني، للحفـاظ عـلى مسـتوى العائـد عـلى رأس المـال إذًا؟

فبشـكل عـام، ينتمـي العائـد الديموغـرافي الأول إلى ميـزة التقـدم المتأخـر عـن الـدول الأخـرى، لـذا فـإن سـمته التـي تسـاعد عـلى تحقيـق النمـو الاقتصـادي ليسـت سـوى نتـاج مرحلـة معينـة مـن التطـور فقـط. وبمجـرد أن تتضـاءل هـذه الميـزة، أو حتـى تتـلاشى، بالتزامـن مـع التغـير في مرحلـة التحـول الديموغـرافي، فلـن يكـون بإمـكان النمـو الاقتصـادي الاعتـماد عـلى المصـادر المرتبطـة بالعمليـة الديموغرافيـة، والتـي لا يمكـن الرجـوع فيهـا، مثـل تعـداد السـكان، والهيـكل العمـري، بـل سـيتطلب الأمـر الاعتـماد -بشـكل أكـبر مـع مـرور الوقـت- عـلى تلـك المصـادر التـي يمكـن تشـكيلها وتطويرهـا. وتظهـر نظريـات التنميـة الاقتصاديـة، والتجـارب ذات الصلـة أن أهـم مصـادر النمـو الجديـدة هـذه تتمثـل في إنتاجيـة العوامـل الكليـة، ورأس المـال البـشري، وتوجـد بينهـما علاقـة شرطيـة قائمـة عـلى التعزيـز

المتبادل.

وتمثل إنتاجية العوامل الكلية -في جوهرها- نوعًا من كفاءة التخصيص، أي الكفاءة الناتجة عن التخصيص الأمثل لعوامل الإنتاج في ظل تحديد كمية المدخلات. ونظرًا لأن الكيانات الرئيسة لتخصيص العوامل تتمثل في مهارات العمالة، وقدرات رواد الأعمال، فلا يمكن فصل زيادة إنتاجية العوامل الكلية عن تحسين رأس المال البشري. وعلى الرغم من أنه يمكن تحسين رأس المال البشري المتجسد في مهارات العمالة، وقدرات رواد الأعمال، من خلال «التعلم بالممارسة»، إلا أنه يتعين تحسينه -بشكل أساسي- من خلال التطوير العام للتعليم. وعلاوةً على ذلك، فإن أساس رأس المال البشري الذي وضعته جميع المراحل المختلفة، وأنواع التعليم المختلفة، هو الذي يقرر كذلك تأثير «التعليم بالممارسة».

ويتجلى تطوير التعليم -في البداية- في التوسع الكمي، والذي يقاس في الدراسات -عمومًا- بـ"سنوات تلقي التعليم". وبالطبع، فإن تطوير التعليم له بعد نوعي أيضًا، إلا أن تحسين نوعية (جودة) التعليم تفترض -عمومًا- التوسع الكمي في التعليم كبداية. حيث إنه كلما ازدادت سنوات تلقي التعليم في ظل تحقيق جودة التعليم، ازداد حجم إجمالي رأس المال البشري الذي يتجلى -في الوقت نفسه- على المستوى الكمي والنوعي. وليس بالضرورة أن يكون المنطق العكسي لهذا صحيحًا، أي إنه من الصعب تحسين جودة التعليم دون التوسع على المستوى الكمي له. وذلك لأن التعليم، باعتباره قطاع إنتاج رأس المال البشري، عبارة عن مجال يمتلك عوامل خارجية خاصة، وبالتالي يتطلب تحقيق ارتفاع الجودة تحقيق الزيادة الكمية في بادئ الأمر.

أما الجودة، فيقصد بها الكفاءة؛ حيث يعتمد تحسين الكفاءة على تحقيق التنافس الكامل، وتنحية ما دون الأصلح، وهو ما يعني أن الأمر يتطلب تطبيق عملية التدمير الإبداعي. ومع ذلك، ونظرًا لأن «المنتجات» في مجال التعليم تختلف عن مجال الإنتاج المادي، وهو ما يعني أن التعليم ليس مجرد وسيلة لزيادة رأس المال البشري فقط، وإنما يخدم أيضًا هدف تلبية متطلبات التنمية البشرية الشاملة، وبالتالي يمكن «إنشاء» عملية تطوير التعليم فقط، وليس «تدميرها»، كما لا يمكن جعل المدارس «تفلس»، أو مقاطعة العملية التعليمية للطلاب فيها.

ولهـذا، فـإن تنميـة رأس المـال البـشري، وتراكمـه تتطلـب توسـيع حجـم التعليـم، وتمديـد سـنوات تلقـي العمالـة للتعليـم مـن خـلال زيـادة وقـت تعلمهـم، وفي الوقت نفسـه، تحسـين جـودة التعليـم. حيـث تظهـر تجربـة التنميـة داخـل الصـين، وخارجهـا، أن تمديـد فـترة التعليـم الإلزامـي (عـلى أسـاس التعليـم الإلزامـي لمـدة تسـع سـنوات) إلى الأمـام (المرحلـة الثانويـة)، وإلى الخلـف (مرحلـة التعليـم قبـل المـدرسي) لـه تايـر واضـح عـلى تحسـين رأس المـال البـشري. خاصـةً عندمـا يكـون معـدل الالتحـاق بالتعليـم الإلزامـي مشـبعًا، فـإن تمديـد وقـت التعليـم الإلزامـي يعـد الطريقـة الأكـثر فاعليـة لزيـادة عـدد سـنوات تلقـي التعليـم.

وفي ظـل ظـروف محدوديـة المـوارد، فإنـه يمكـن المـضي قدمًـا في تمديـد وقـت التعليـم الإلزامـي خطـوة بخطـوة. ويتمثـل مبـدأ خطـوة بخطـوة في تحديـد الأولويـات وفـق حجـم معـدل العائـد الاجتماعـي، ولذلـك يتعـين إعطـاء الأولويـة لإدراج التعليـم قبـل المـدرسي ضمن مراحـل التعليـم الإلزامـي. حيـث تظهـر الدراسـات التجريبيـة أن المراحـل التعليميـة، بدايـةً مـن المراحـل المتدنيـة وحتـى المراحـل المتقدمـة، تتسـم بتناقـص معـدل العائـد الاجتماعـي، وهـو مـا يعنـي أن تنميـة الطفولـة المبكـرة، والتعليـم قبـل المـدرسي مـن شـأنهما تحقيـق أعـلى معـدل للمنفعـة الاجتماعيـة عـلى مسـتوى جميـع مراحـل التعليـم، وبالتـالي يتعـين على الحكومـة تحمـل مسـؤولية الإنفـاق فيهـما. وعـلى صعيـد آخـر، نجـد أن التعليـم المبكـر يمتلك أكـبر تأثـير بالنسـبة لوظيفـة التعليـم المتمثلـة في «منـع الفقـر مـن الانتقـال عـبر الأجيـال». وأخـيرًا، نقـول إنـه يمكـن للتعليـم قبـل المـدرسي الـذي تتحمـل الحكومـة تكاليفـه أن يخفـف مـن مخـاوف الأسرة المتعلقـة بالماليـة والوقـت، مـما يجعـل تعـداد المواليـد محكومًـا برغبـة الأسرة في الإنجـاب، مـع خضوعـه للوائـح السياسـية ذات الصلـة كذلـك.

الفصل الخامس

تحسين رأس المال البشري وتسريع

الدخول في مرحلة الدخل المرتفع

وضعت الجلسة الكاملة الرابعة للجنة المركزية في الدورة التاسعة عشرة للحزب الشيوعي الصيني، تخطيطًا لإنشاء منظومة تعليمية تخدم التعلم مدى الحياة لجميع فئات الشعب، واعتبارها مهمة أساسية لدعم وتحسين نظام الضمان المعيشي على مستوى الحضر والريف. وفي هذا الشأن، طالبت الجلسة -بشكل خاص- بتسريع تطوير المنظومة التعليمية على نحو يجعلها تستهدف كل فرد، وتناسب الجميع، وتكون أكثر انفتاحًا، ومرونة، لبناء مجتمع ذي طابع تعليمي. ويتسم هذا التخطيط بالاستهداف والأهمية، والإلحاح فيما يتعلق بمرحلة التنمية في الصين، والتحديات المقابلة التي تواجهها. حيث إن إنشاء منظومة تعليمية تخدم التعلم مدى الحياة لجميع فئات الشعب لا تخدم هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحد ذاته فقط، وإنما تخدم تنشئة، وتحسين رأس المال البشري كذلك، وبالتالي فهي وسيلة مهمة للتعامل -بشكل فعال- مع جميع أنواع المخاطر، والتحديات خلال عملية انتقال الصين من مرحلة الدخل المتوسط، إلى مرحلة الدخل المرتفع.

أولًا: التعامل مع تباطؤ النمو الاقتصادي

مع دخول التحول الديموغرافي، والتنمية الاقتصادية في الصين إلى مرحلة جديدة، انخفضت أو تلاشت المصادر التقليدية للنمو، والتي تتسم بسمة العائد الديموغرافي، وهو ما يتطلب تسريع وتيرة الانتقال من نموذج النمو القائم على أساس تراكم عوامل الإنتاج، والمدخلات كقوة دافعة له، إلى نموذج نمو جديد يعمل على زيادة إنتاجية العوامل الكلية من خلال الإصلاح والابتكار. فعلى سبيل المثال، مع دخول السكان في سن العمل والسكان النشطين اقتصاديًا في حالة نمو سلبي في عامي 2011م و2017م، لم

يعد إمداد العمالة يساهم -بشكل إيجابي- في النمو الاقتصادي، كما أدى تلاشي سمة الإمداد غير المحدود للعمالة إلى تجلي ظاهرة تناقص العائد على رأس المال، وبالتالي يصبح النمو الاقتصادي المعتمد فقط على تراكم رأس المال غير مستدام.

وخلال عملية التعامل مع تباطؤ النمو، يتطلب الأمر تحسين رأس المال البشري من خلال التعليم، والتدريب، وتحطيم العديد من الاختناقات التنموية. ففي البداية، نجد أنه لا مفر من استبدال العوامل لتعزيز التنمية عالية الجودة في مرحلة أعلى، وهو ما يعني إحلال العمل محل رأس المال، أو إحلال الآلات (الروبوتات) محل العمالة. وتعد هذه العملية مسارًا لا مفر منه لتحقيق الارتقاء الصناعي، غير أن هناك أيضًا بعض المشاكل المحتملة، والتي تتمثل فيما يلي: أولًا: في حال كان رأس المال البشري الخاص بالعمالة غير قادر على التكيف مع ارتقاء هذه الصناعة، فإن استبدال رأس المال بالعمل يعني فقدان الوظائف. ثانيًا: تقليص المساحة المخصصة لإعادة تخصيص الموارد التي تعتمد -بشكل أساسي- على نقل العمالة بين المناطق الحضرية، والريفية، وبين الصناعات وبعضها، وذلك وفق اتجاه زيادة الإنتاجية، فضلًا عن تراجع إمكانات إنتاجية العوامل الكلية من خلال هذا المسار، أو بشكل عام، يمكن القول إن زيادة إنتاجية العوامل الكلية سيصبح أمرًا صعبًا على نحو متزايد مع مرور الوقت.

وتتمثل الطريقة الوحيدة الفعالة للتعامل مع التحديات سالفة الذكر في تحسين قدرة التوظيف، ومهارات العمل الخاصة بالعمالة من خلال تعميق التعليم، والتدريب الموجه، وذلك لجعلهم يصبحون مساهمين في التغيير التكنولوجي، والارتقاء الصناعي، بدلًا من أن يكونوا ضحايا لهما. حيث تؤكد الدراسات القائمة على أساس تجارب التنمية الاقتصادية داخل الصين وخارجها، أنه بعد تضاؤل دور العوامل التقليدية، مثل رأس المال والعمالة، فإن مساهمة رأس المال البشري في النمو تكون أكبر من مساهمة الإنتاجية. ومن ناحية أخرى، فإن تحسين رأس المال البشري يؤثر بدوره أيضًا في زيادة الإنتاجية، مما يضاعف مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي.

ومنذ حدوث ظاهرة نقص العمالة في المناطق الساحلية بالصين في عام 2004م، انتشرت ظاهرة نقص العمالة بالفعل في جميع أنحاء البلاد، الأمر الذي تسبب في استمرار ارتفاع أجور العمالة العادية. فعلى سبيل المثال، تضاعفت أجور العمال المهاجرين الذين

غـادروا مسـقط رأسـهم لأكـثر مـن نصـف عـام، ثـلاث مـرات بـين عامـي 2003م و2018م. ويعمـل هـذا -مـن ناحيـة- عـلى زيـادة دخـل الأسر ذات الدخـل المنخفـض، والأسر الريفيـة، وتحسـين توزيـع الدخـل، وفي الوقـت نفسـه، يشـكل كذلـك إشـارة في سـوق العمـل تفيـد بانخفـاض معـدل العائـد عـلى رأس المـال البـشري، مـما تسـبب في عـدم رغبـة الكثـير مـن الأسر في السـماح لأطفالهـم بالاسـتمرار في الذهـاب إلى المدرسـة، أو الارتقـاء في المرحلـة التعليميـة. وفي حـال اسـتمر هـذا الوضـع، فـإن تراكـم رأس المـال البـشري في الصـين لـن يكـون قـادرًا عـلى التكيـف مـع متطلبـات تغيـير النمـط، وتعديـل الهيـكل، وتغيـير الزخـم، وبالتـالي سـتكون آفـاق التوظيـف الخاصـة بالعمالـة العاديـة مثـيرة للقلـق. وللتغلـب عـلى هـذا الفشـل في سـوق العمـل، يتطلـب الأمـر أن تلعـب الحكومـة دورهـا -بشـكل أفضـل- في توفـير السـلع العامـة. فمـن ناحيـة، يتوجـب عـلى الحكومـة تحمـل مسـؤوليات الإنفـاق الأساسـية، وتسريـع وتـيرة تطبيـق المخططـات الاسـتراتيجية الخاصـة بتعميـم التعليـم الخـاص بالمرحلـة الثانويـة، مثـل دمـج هـذه المرحلـة في مراحـل التعليـم الإلزامـي، وذلـك بهـدف تقليـل عـبء الإنفـاق الأسري، وتخفيـض تكاليـف الفـرص، ومـن ناحيـة أخـرى، تركـز خدمـات التوظيـف العامـة -بشـكل أكـبر- عـلى تنميـة رأس المـال البـشري، وتوفـير تدريـب هـادف، وفعـال عـلى المهـارات للعمالـة التـي دخلـت سـوق العمـل بالفعـل.

ثانيًا: منع اتساع فجوة الدخل

يميـل النمـو الاقتصـادي إلى التباطـؤ في مسـتوى الشريحـة العليـا مـن الدخـل المتوسـط، أو حتـى في مرحلـة الدخـول إلى عتبـة الدخـل المرتفـع، وهـو مـا يعنـي -في المقابـل- تباطـؤ وتـيرة جعـل الكعكـة أكـبر، وتحـول كيفيـة تقسـيم الكعكـة إلى تحـد سـياسي بالـغ الأهميـة. وتظهـر التجـارب الدوليـة أن عـدم التمكـن مـن التعامـل مـع هـذا التحـدي بشـكل فعـال، يعنـي المخاطـرة بالوقـوع في فـخ الدخـل المتوسـط. وفي واقـع الأمـر، وعـلى الرغـم مـن أن الاقتصاديـين لم يجمعـوا عـلى اسـتنتاج حـول مـا إذا كان تدهـور توزيـع الدخـل يـؤدي بالدولة إلى الوقـوع في فـخ الدخـل المتوسـط، أم إذا كان الوقـوع في فـخ الدخـل المتوسـط يـؤدي إلى اتسـاع فجـوة الدخـل، إلا أنـه بغـض النظـر عـن ماهيـة العلاقـة السـببية، فإنـه يوجـد ارتبـاط وثيـق بـين فـخ الدخـل المتوسـط، وتدهـور توزيـع الدخـل، وهـو مـا يمكـن تأكيـده مـن خـلال البيانـات عـبر الـدول.

فعلى سبيل المثال، يمكننا من خلال استخدام البيانات عبر الدول ملاحظة العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في كل دولة (الذي يعكس خصائص مرحلة التنمية)، ومعامل جيني (الذي يعكس توزيع الدخل). بحيث يتم استخدام معامل جيني بنسبة 40٪ كنقطة فاصلة للتمييز بين توزيع الدخل «الجيد نسبيًّا" (أقل من 40٪)، أو «السيئ نسبيًّا" (أكبر من 40٪). ومن هنا، نجد أن هناك اتجاهًا إحصائيًّا يمكن رؤيته بشكل عام، وهو أن معظم الدول ذات الدخل المرتفع موزعة في نطاق معامل جيني الصغير نسبيًّا، في حين أن بعض الدول ذات الدخل المتوسط، والدول ذات الدخل المنخفض موزعة في نطاق معامل جيني الكبير نسبيًّا، ومع ذلك، فإن معظم التوزيعات في نطاق معامل جيني الكبير نسبيًّا تتمثل في الدول ذات الدخل المتوسط.

ففي عام 2018م، بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين 9771 دولارًا أمريكيًّا، وبالحساب وفق معدل النمو الحالي، فإن الصين على وشك الدخول في مصاف الدول ذات الدخل المرتفع. ومع ذلك، ومثلما لا يوجد «تأثير التدفق لأسفل» في إمكانية أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى تحسين الدخل بشكل تلقائي، وهو ما يعني الوشك على الدخول في عتبة الدخل المرتفع، فإنه لا يمكن أن يصبح مبررًا للاستخفاف بمسألة توزيع الدخل. حيث إنه بعد ظهور اتجاه تراجع على مستوى معامل جيني الخاص بدخل سكان الحضر والريف في عام 2009م، فقد بدأ في التوقف عن التراجع في عام 2016م. ومن ناحية أخرى، نجد أنه في حال لاحظنا المجموعات الخمس لمتوسط الدخل الفردي لسكان الحضر والريف، فسيمكننا أن نرى أنه على الرغم من أن كل مجموعة قد شهدت زيادة في متوسط الدخل، إلا أنه في الأعوام الأخيرة، كان الاتجاه المتمثل في أن معدل نمو الدخل في مجموعة الدخل المنخفض أبطأ من مجموعة الدخل المرتفع نسبيًّا، أكثر وضوحًا مع مرور الوقت.

وفي الواقع، فإنه في هذه المرحلة من التنمية، يوجد العديد من العوامل التي تساعد على تحسين توزيع الدخل، منها ما يلي: أولًا: مع تقلص المساحة الخاصة بإعادة تخصيص الموارد الناتجة عن التزامن بين توسع التوظيف، ونمو الدخل من جهة، وزيادة الإنتاجية من جهة أخرى، فإن زيادة الإنتاجية تتطلب -بشكل أكبر مع مرور الوقت- الاستناد إلى آلية التدمير الإبداعي، حيث لم تعد وظيفة التوزيع الأولي لسوق

العمل كافية لمعالجة تقسيم الكعكة. ثانيًا: مع انخفاض القوى العاملة الناشئة حديثًا، تباطأت وتيرة تحسين رأس المال البشري العام الخاص بالعمالة، وأصبح التحول في تعديل الهيكل الصناعي، مثل التحول من قطاع التصنيع إلى قطاع الخدمات، لا يقترن بالضرورة بزيادة الإنتاجية، مما يخلق عقبات معينة أمام زيادة الأجور، والتدفق الاجتماعي.

ولمنع اتساع فجوة الدخل مرة أخرى، وتحقيق السلاسة في قنوات التدفق الاجتماعي، ومنع انتقال الفقر عبر الأجيال، يتطلب الأمر من الحكومة زيادة جهودها في تطبيق سياسات إعادة التوزيع. ويمكن القول إن استكمال بناء المنظومة المؤسسية للخدمات الأساسية العامة الوطنية، وتحسين نظام الضمان الاجتماعي الذي يغطي جميع فئات الشعب، يمثلان الإطار الأساسي لتطبيق سياسات إعادة التوزيع الوطنية، ومن بين هذه السياسات، تمتلك سياسة الالتزام بإعطاء الأولوية لتطوير التعليم استهدافًا مباشر أكثر من غيرها من السياسات. ونظرًا لأن التعليم، بأنواعه ومراحله المختلفة، يمتلك تأثيرات خارجية مختلفة، فإنه ينبغي استخدام معدلات العائد الاجتماعي لكل منها كأساس لتحديد أولويات التنمية. فعلى سبيل المثال، في مجال التعليم قبل المدرسي، تتحمل الحكومة مسؤوليات إنفاق أكبر، وهو ما يمكنها من تحصيل عوائد اجتماعية لا تحصى، كما أنه يعد الوسيلة الأكثر أساسية، وفاعلية لمنع انتقال الفقر عبر الأجيال.

ثالثًا: معالجة معضلة الشيخوخة قبل الثراء

وفقًا لتوقعات الأمم المتحدة، فإنه في عام 2020م، سيشكل سكان الصين الذين تبلغ أعمارهم 60 عامًا فأكثر 17.5٪ مقارنةً بـ10.3٪ على مستوى الدول النامية باستثناء الدول الأكثر تأخرًا والصين، و25.9٪ على مستوى الدول المتقدمة. ومن هنا، يمكن ملاحظة أن درجة الشيخوخة في الصين أقرب إلى تلك الموجودة في الدول المتقدمة منها في الدول النامية. وتظهر هذه الميزة الإحصائية -في المقابل- بعض السمات التي من شأنها التأثير على ظاهرة الشيخوخة قبل الثراء على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين هذه السمات، تتمثل السمة الاستثنائية في معدل المشاركة في العمل المنخفض نسبيًّا لدى السكان كبار السن، وهو ما سيؤدي بدوره إلى انخفاض

معدل المشاركة في العمل -بشكل عام- بالتزامن مع شيخوخة السكان.

وفي حال لاحظنا معدل المشاركة في العمل في الصين وفق الفئات العمرية المختلفة، فسيمكننا أن نرى أنه يظهر على شكل منحنى على شكل حرف «U" مقلوب، أي أنه يبدأ في الارتفاع -عامًا تلو الآخر- عند سن العمل البالغ 16، ثم يصل إلى الذروة، ويعاود الانخفاض من جديد. ويتماثل معدل المشاركة في العمل لدى الفئتين العمريتين 20- 24، و50- 54 مع المتوسط العالمي، بينما يرتفع معدل مشاركة كافة الفئات العمرية الأخرى بينهما عن المتوسط العالمي، أما فئة 55 عامًا فأكثر، فيشهد معدل مشاركتها في العمل انخفاضًا حادًّا مقارنةً بالمتوسط العالمي. ووفقًا لبيانات مسح العينات السكانية لعام 2015م، فقد بلغ معدل المشاركة في العمل لدى الفئة العمرية 35- 39 أعلى نقطة، وهي 86.4٪، ليعاود الانخفاض بعد ذلك بالتزامن مع التقدم في العمر، حيث انخفض إلى 58.4٪ في الفئة العمرية 55- 59، و40.5٪ في الفئة العمرية 60- 65، و19.4٪ في الفئة العمرية 66 عامًا فأكثر.

والجدير بالذكر أن ظاهرة تناقص معدل المشاركة في العمل مع تقدم القمر تتجلى في الدول كافة، وتتسم بالانتشار إلى حد ما. ومع ذلك، فنظرًا لوجود مظهر آخر من مظاهر معضلة الشيخوخة قبل الثراء، وهي انخفاض المستوى التعليمي بالتزامن مع تقدم العمر، فإن تناقص معدل المشاركة في العمل يكون بارزًا بشكل استثنائي. فمن خلال قياس رأس المال البشري باستخدام متوسط سنوات تلقي التعليم، يمكننا أن نرى -بشكل عام- أن أعلى متوسط لسنوات تلقي التعليم هو الذي لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 20 عامًا، وأكثر من 30 عامًا. وينخفض هذا المتوسط -تدريجيًّا- لدى الفئات العمرية اللاحقة، أما بعد سن الخمسين، وخاصةً عند الاقتراب من سن التقاعد القانوني، فتنخفض عدد سنوات تلقي التعليم إلى مستوى يصعب فيه التكيف مع متطلبات سوق العمل.

وتتمثل المهمة الرئيسة في التعامل الإيجابي مع شيخوخة السكان في العمل من خلال الانطلاق من تحسين رأس المال البشري، على تحسين معدل المشاركة في العمل لدى الفئات العمرية الكبيرة نسبيًّا من السكان في سن العمل. وفي هذا الصدد، يتعيَّن أن تتمثل نقطة البداية لتطبيق التأخير التدريجي لسن التقاعد في زيادة معدل المشاركة

الفعلية في العمل، بدلًا من مجرد رفع سن التقاعد القانوني، من أجل رفع الحد الأدنى لتلقي المعاشات. ويتمثل التطور الحالي للتعليم في الصين في تراكم رأس المال البشري من أجل المستقبل، ومن أجل التخلص من القيود الحالية المتمثلة في عدم كفاية رأس المال البشري، يتطلب الأمر الانطلاق من الاستمرار في العملية التعليمية، والتدريبات أثناء العمل، وتحسين قدرات التوظيف، ومستوى المهارات لدى كامل فئة العمالة، وفقًا لمتطلبات المتغيرة في الهيكل الصناعي.

الفصل السادس

إنتاجية العمل في قطاع الزراعة

هي أساس التنمية الحضرية الريفية المتكاملة

يمكن تقسيم الهيكل الاقتصادي للدولة إلى أقسام مختلفة، مثل المناطق الحضرية والمناطق الريفية، والصناعة والزراعة، والمناطق الساحلية والمناطق الوسطى والغربية، وغيرها من الأقسام الأخرى. وتمر التنمية الاقتصادية بالدولة بعدة مراحل، وفي بعض المراحل، يكون مستوى التنمية غير متوازن على المستوى الهيكلي بما يقتضيه المعنى التصنيفي سالف الذكر، وفي المقابل، يظهر النمو الاقتصادي أيضًا سمة التدرج خلال فترة زمنية معينة. ويمتلك نموذج التنمية هذا أصوله التاريخية، كما أنه يقدم كذلك إسهامات مهمة في النمو السريع خلال فترة الإصلاح والانفتاح، غير أنه في الوقت نفسه يدفع كذلك ثمنًا مقابل التنمية الاقتصادية غير المتوازنة.

ويهدف تحول الاقتصاد الصيني من النمو السريع، إلى التنمية عالية الجودة، إلى تعزيز تكامل الهيكل الاقتصادي، وتحقيق التنمية المتكاملة. ومن ناحية أخرى، تعتبر العلاقة بين المناطق الحضرية، والمناطق الريفية جوهر جميع الهياكل، ولذلك فإن التنمية الحضرية الريفية المتكاملة تعد كذلك من أبرز الأمور الملحة، وتتمثل نقطة بدايتها في قيام المناطق الحضرية، والريفية بمعالجة التحديات التي يواجهها الاقتصاد الصيني بشكل مشترك، وضمان الاستدامة طويلة المدى للنمو الاقتصادي في الصين من خلال التنمية الحضرية الريفية المتكاملة. وبناءً عليه، فإن زيادة إنتاجية العمل في قطاع الزراعة تمثل أساس التنمية الحضرية الريفية المتكاملة.

أولًا: الوضع الراهن لإنتاجية العمل في قطاع الزراعة

بـدأ الإصـلاح في الصـين مـن الريـف، وتميـز بتطبيـق نظـام مسـؤولية العقـد الأسريـة، وإلغاء نظـام الكوميونـات الشـعبية. وتمثـل الشـكل المحـدد لنظـام مسـؤولية العقـد الأسريـة في «شـمولية التطبيـق عـلى مسـتوى الأسر كافـة"، وبتعبـير مجـازي، يمكـن القـول إنـه يعنـي التعاقـد عـلى الأرض مـع الفلاحـين في شـكل منـح حقـوق تشـغيلها عـلى المـدى الطويـل، والمنتجـات التـي ينتجهـا الفلاحـون مـن الأرض المتعاقـد عليهـا «يتـم تسـليم مـا يكفـي منهـا إلى الدولـة والقريـة، وإبقـاء الفائـض لاسـتخدامهم الشـخصي». وقـد أدى تعميـم تطبيـق نظام مسـؤولية العقـد الأسريـة، إضافـةً إلى عوامـل الإصـلاح الأخرى مثل زيـادة سـعر شراء المنتجات الزراعيـة، إلى تحفيـز حـماس الفلاحـين للعمـل، وتحسـين كفـاءة الإنتـاج بشـكل كبـير.

ويمتلـك الإصـلاح الريفـي أهميـة بعيـدة المـدى، والتـي تتمثـل فيـما يـلي: أولًا: الزيـادة الكبـيرة في إنتـاج المنتجـات الزراعيـة، الأمـر الـذي أدى -بشـكل سريـع- إلى معالجـة قضيـة الفقـر المدقـع للفلاحـين الذيـن لا يجـدون الطعـام أو الكسـاء، والقضـاء -تدريجيًّـا- عـلى النقـص في الإمـدادات الغذائيـة في المناطـق الحضريـة عـن طريـق نظـام القسـائم، وفي النهايـة، القضـاء -بشـكل أسـاسي- عـلى الفقـر المدقـع وفـق معيـار البنـك الـدولي (والـذي يقـدر بـ1.9 دولار أمريـكي في اليـوم الواحـد وفـق حسـاب القـوة الشرائيـة لعـام 2011م). ثانيًـا: خلـق ظـروف مواتيـة لنقـل العمالـة الفائضـة الزراعيـة، وتشـجيع العـمال المهاجريـن -عـلى نطـاق واسـع- عـلى دخـول المـدن، والانخـراط في الصناعـات غـير الزراعيـة فيهـا، وتحسـين الهيـكل الصناعـي، وهـو مـا أدى بـدوره إلى تحقيـق كفـاءة إعـادة تخصيـص المـوارد. ففـي عـام 2018م، غـادر 173 مليـون عامـل ريفـي مسـقط رأسـهم للعمـل في الخـارج، منهـم 78٪ دخلـوا المناطـق الحضريـة بـكل مسـتوياتها. وأخـيرًا، تحسـين مسـتوى التحديـث الزراعـي باسـتمرار، بالتزامـن مـع التراجـع التدريجـي لنسـبة الزراعـة، مـما عمـل بـدوره عـلى دعـم النمـو الاقتصـادي السريـع.

وكل هـذه الإسـهامات للإصـلاح الريفـي في الاقتصـاد الوطنـي لا تنفصـل عـن زيـادة إنتاجيـة العمـل في قطـاع الزراعـة. فخـلال الفـترة 1978- 2017م، ازداد متوسـط القيمـة

المضافة الزراعية لكل قوة عاملة وفق الحساب بالسعر الثابت (وهو ما يعني إنتاجية العمل في قطاع الزراعة) بمقدار 6.26 ضعفًا، بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 5.2٪. وتعكس خصائص نمو إنتاجية العمل في قطاع الزراعة، والتي تمت ملاحظتها في فترات مختلفة، الخصائص المرحلية للإصلاح والتنمية أيضًا.

فخلال الأعوام التي تم فيها تعميم نظام مسؤولية العقد الأسرية بسرعة، أي خلال الفترة 1980- 1984م، ازدادت إنتاجية العمل في قطاع الزراعة بشكل سريع نسبيًّا. ومع ذلك، ونظراً لأن هذا الإصلاح كان له تأثير لمرة واحدة فقط، فقد تباطأ معدل زيادة إنتاجية العمل في قطاع الزراعة بعد منتصف فترة الثمانينيات. وبعد إلقاء دنغ شياو بينغ لخطابه أثناء جولته الجنوبية في عام 1992م، عمل تطور التصنيع في المناطق الساحلية على زيادة الطلب على العمالة، وتسارعت وتيرة نقل العمالة الفائضة، وشكلت الزيادة في إنتاجية العمل في قطاع الزراعة نقطة ذروة لها، وبعد ذلك، وبسبب إصلاح نظام تسريح الموظفين، وتحسين الكفاءة في شركات التوظيف في المناطق الحضرية، فقد أدت زيادة ضغط التوظيف إلى حدوث تباطؤ في نقل العمالة الزراعية، كما تباطأ معدل زيادة الإنتاجية مرة أخرى.

ومع انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001م، تضخم -مرة أخرى- الطلب على العمالة في مجال التصنيع الموجه للتصدير، وفي عام 2004م، دخل الاقتصاد الصيني في نقطة تحول لويس، وأصبح نقص العمالة، وارتفاع أجور العمالة غير الماهرة يمثل وضعًا طبيعيًّا منذ ذلك الحين، فضلاً عن تسارع معدل زيادة إنتاجية العمل في قطاع الزراعة مرة أخرى. وبهذا المعدل، تم الحفاظ على هذه السرعة لأعوام عديدة حتى اليوم، ولم يحدث أي نوع من التباطؤ فيها بعد.

وقد أرست الزيادة الكبيرة في إنتاجية العمل في قطاع الزراعة الأساس لنقل العمالة إلى خارج قطاع الزراعة، والتمدن السريع، وفي الواقع، يعد هذا ضمانًا أساسيًّا للنمو السريع للاقتصاد الصيني خلال كامل فترة الإصلاح والانفتاح. وعلى هذا الأساس، يمكن تحقيق العائد الديموغرافي، والذي يتجلى في الإمداد الكافي للعمالة، والتحسين السريع لجودة العمالة (رأس المال البشري)، وانخفاض نسبة الإعالة السكانية بما يساعد على رفع معدل الادخار، وبالتالي سيساعد تعزيز تراكم رأس المال، والإمداد

الـكافي للعمالـة عـلى تأخـير ظاهـرة تناقـص العائـد عـلى رأس المـال، وضـمان معـدل عائـد مرتفـع عـلى الاسـتثمار، ونقـل العمالـة الفائضـة، ومـا ينتـج عنـه مـن زيـادة في كفـاءة في إعـادة تخصيـص المـوارد، وارتفـاع إنتاجيـة العمـل الكليـة.

وعـلى الرغـم مـن زيـادة إنتاجيـة العمـل في قطـاع الزراعـة بسرعـة، وخاصـةً في بعـض الأعـوام اللاحقـة للدخـول في نقطـة تحـول لويـس، لدرجـة أنهـا كانـت أسرع مـن نظيرتهـا في الصناعـة الثانيـة والصناعـة الثالثـة، إلا أن التقلبـات خـلال هـذه الفـترة جعلـت هـذا المعـدل غـير قـادر عـلى تجـاوز معـدل زيـادة إنتاجيـة العمـل في الصناعـات غـير الزراعيـة بشـكل عام، وبالتـالي لم يتـم التمكـن بعـد مـن تضييـق الفجـوة بـين إنتاجيـة العمـل في قطـاع الزراعـة، وإنتاجيـة العمـل في الصناعـات غـير الزراعيـة. فعـلى سـبيل المثـال، خـلال الفـترة 1978-2017م، ازداد متوسـط القيمـة المضافـة السـنوية للعمـل في الصناعـة الثانيـة بنسـبة 7.5٪، وفي الصناعـة الثالثـة بنسـبة 5.0٪، بحيـث كان معـدل الزيـادة مرتفعًـا للغايـة كذلـك، وبالتـالي اسـتمر وجـود الفجـوة بـين إنتاجيـة العمـل في قطـاع الزراعـة، وإنتاجيـة العمـل في الصناعـات غـير الزراعيـة.

فعـلى سـبيل المثـال، في عـام 1978م، بلغـت إنتاجيـة العمـل في الصناعـة الثانيـة، والصناعـة الثالثـة 7 أضعـاف، و5.1 ضعـف مثيلهـا في الصناعـة الأولى عـلى الترتيـب، وبعـد ذلـك، تقلصـت إلى مسـتوى أدنى، غـير أنـه سـبق لهـا أن وصلـت أيضًـا إلى مسـتوى مرتفـع للغايـة، مثلـما حـدث في عـام 2003م، إذ بلـغ متوسـط القيمـة المضافـة للعمالـة في الصناعـة الثانيـة، والصناعـة الثالثـة 19.0 ضعفًـا، و6.4 أضعـاف قطـاع الزراعـة عـلى الترتيـب. وفي عـام 2017م، كانـت إنتاجيـة العمـل في هاتـين الصناعتـين لا تـزال تبلـغ 16.4 ضعفًـا، و4.8 أضعـاف مثيلهـا في قطـاع الزراعـة عـلى الترتيـب. ويشـكل هـذا الوضـع عائـقًا أمـام التنميـة النسـقة عـلى مسـتوى المناطـق الحضريـة والريفيـة، والحفـاظ عـلى النمـو الاقتصـادي المسـتدام، والصحـي في الصـين، وهـو مـا يتطلـب -بشـكل ملـح- تحقيـق طفـرات كـبرى في هـذا مجـال الإصـلاح.

ثانيًا: نقطة تحول التنمية وفترة تحول الزخم

بعد التمتع بالعائد الديموغرافي، وتحقيق النمو السريع، شهد الاقتصاد الصيني منذ بداية القرن الحادي والعشرين، العديد من نقاط التحول البارزة، والتي تتمثل فيما يلي: أولًا: النقص في العمال المهاجرين في منطقة دلتا نهر اللؤلؤ -لأول مرة- في عام 2004م، مما أدى إلى حدوث ظاهرة نقص العمالة، والارتفاع المفرط في أجورها على مستوى الصين، والتي تمتد حتى يومنا الحاضر. وبما أن هذه الظاهرة تتوافق مع التعريف الكلاسيكي لنظرية تنمية الاقتصاد المزدوج، فأننا نطلق عليها اسم نقطة تحول لويس. ثانيًا: ارتفاع تعداد السكان في سن العمل، والذين تتراوح أعمارهم بين 15، و59 عامًا، ليصل إلى ذروته، ومن ثم دخوله في نمو سلبي، وتسارع معدل سيخوخة السكان، وهو ما يمكن أن نطلق عليه اسم نقطة التحول في تلاشي العائد الديموغرافي. ثالثًا: بلوغ تعداد سكان الريف الذين تتراوح أعمارهم بين 16، و19 عامًا، باعتباره مكونًا رئيسًا للانتقال إلى المناطق الحضرية، ذروته في عام 2014م، ومن ثم دخوله في نمو سلبي، وهو ما نطلق عليه اسم نقطة التحول في تباطؤ نقل العمالة.

وفي واقع الأمر، مثلت نقاط التحول الثلاثة هذه ثلاث مراحل متزايدة باستمرار في نفس العملية، وهو ما أدى بدوره إلى التلاشي السريع للعائد الديموغرافي. وفي المقابل، خضعت جميع المتغيرات التي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي، والمتعلقة بالعوامل الديموغرافية، لتغيرات عكسية، وهو ما أدى حتمًا إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي. ولا تعد هذه الظاهرة غير متوقعة، وإنما تعكس حتمية التغير في مرحلة التنمية. وقد أدرك الباحثون، وصناع السياسات أيضًا أن إضعاف عوامل النمو الاقتصادي التقليدية يتطلب تحولًا سريعًا في زخم النمو الاقتصادي، وهو ما يعني التحول من محرك عوامل الإنتاج، إلى محرك الإنتاجية. ومع ذلك، فبعد اجتياز الاقتصاد الصيني مجموعة نقاط التحول تلك، فإن إمكانية تحقيق التحول في زخم النمو من عدمها تعتمد على فهمنا القوي لدور إنتاجية العمل في قطاع الزراعة.

ومن ناحية أخرى، فقد اعتدنا أن نقول إن النمو السريع خلال الأعوام الثلاثين قبل تطبيق الإصلاح والانفتاح كان نتيجةً للشرط الضروري المتمثل في العائد الديموغرافي.

كـما أننـا قـد اسـتخدمنا -بشـكل متكـرر- نتائـج التقديـرات الحكميـة لإثبـات هـذا الاسـتنتاج. ومـع ذلـك، يتوجـب علينـا أن نـرى أيضًـا أن العوامـل المتعلقـة بالخصائـص الديموغرافيـة، والتـي تسـاعد عـلى عـرض عوامـل الإنتـاج وتخصيصهـا، وبالتـالي تعزيـز النمـو الاقتصـادي السريـع، لا تتحـول -في نهايـة المطـاف- إلى زخـم للنمـو، إلا مـن خـلال زيـادة إنتاجيـة العمالـة في قطـاع الزراعـة باسـتمرار. كـما أن نقـل العمالـة -عـلى نطـاق واسـع- عـبر المناطـق والصناعـات، سـواءً أدى ذلـك إلى زيـادة إمـدادات العمالـة، أو زيـادة كفـاءة إعـادة تخصيـص المـوارد، يجـب أن يتـم عـلى أسـاس زيـادة إنتاجيـة العمـل في قطـاع الزراعـة.

وتجـدر الإشـار هنـا إلى أن هنـاك آليتـين مختلفتـين لزيـادة إنتاجيـة العمـل في قطـاع الزراعـة، والتـي تحتـل دور الهيمنـة في عمليـة تنميـة الاقتصـاد المـزدوج. فقبـل الدخـول في نقطـة تحـول لويـس، وغيرهـا مـن نقـاط التحـول الأخـرى، كانـت إنتاجيـة العمـل في قطـاع الزراعـة تتسـم بالزيـادة السـلبية. وخـلال فـترة الاقتصـاد المخطـط، عمـل نظـام الكوميونـات الشـعبية، ونظـام تسـجيل الأسر المعيشـية، عـلى إعاقـة وتـيرة تدفـق العمالـة، وتراكـم قـدر كبـير مـن العمالـة الفائضـة في قطـاع الزراعـة لفـترة طويلـة، وبالانطـلاق مـن هـذه النقطـة، نجـد أن كـم العمالـة الفائضـة الـذي يمكـن أن تسـتوعبه الصناعـات غـير الزراعيـة، وعمليـة التمـدن، سـيعمل بـدوره عـلى زيـادة إنتاجيـة العمـل في قطـاع الزراعـة بنفـس الدرجـة. وبعـد تجـاوز العديـد مـن نقـاط التحـول المختلفـة، لا بـد أن تـزداد إنتاجيـة العمـل في قطـاع الزراعـة بشـكل تلقـائي، وبعبـارة أخـرى، يمكـن القـول إن الدرجـة التـي سـتزداد بهـا إنتاجيـة العمـل في قطـاع الزراعـة هـي التـي سـتقرر ضـمان الأمـن الغـذائي للشـعب الصينـي، وسـتقرر كذلـك السرعـة، والمـدة، والمـدى الخـاص بنقـل العمالـة.

ويكمـن السـؤال هنـا فيـما إذا كان لا يـزال هنـاك فائـض في العمالـة الزراعيـة، وبالتـالي مـا إذا كانـت هنـاك حاجـة للقيـام بالمزيـد مـن نقـل العمالـة. فمـن مرحلـة التنميـة التـي يمـر بهـا الاقتصـاد الصينـي، يمكننـا أن نـرى مـا إذا كانـت نسـبة العمالـة الزراعيـة لا تـزال مرتفعـةً وفقًـا للمقارنـة الدوليـة. حيـث سـبق أن قارنـا نسـبة العمالـة الزراعيـة في الصـين، بنظيرتهـا في الشريحـة العليـا مـن الـدول ذات الدخـل المتوسـط، والتـي يـزداد متوسـط نصيـب الفـرد مـن إجـمالي الناتـج المحـلي فيهـا عـن الصـين. وأظهـرت النتائـج أن نسـبة العمالـة الزراعيـة في الصـين تمثـل أكـثر مـن ضعـف المتوسـط الحسـابي لهـذه الـدول. وهـذا يعنـي أنـه لـكي تدخـل

الصين في مصاف الدول ذات الدخل المرتفع في المستقبل القريب، فيتوجب عليها تضييق الفجوة مع هذه الدول على مستوى سمة الهيكل الصناعي المتمثلة في توزيع التوظيف.

ثالثًا: التنمية الحضرية الريفية المتكاملة الموجهة نحو معالجة القضايا

دعونا هنا نجيب عن سؤال ما إذا كانت العمالة الزراعية بحاجة إلى نقلها باستمرار أم لا، بطريقة أكثر توجهًا نحو القضايا ذات الصلة ومعالجتها. فنظرًا لتباطؤ معدل نقل العمالة بالفعل، والذي يتمثل -على سبيل المثال- في انخفاض متوسط معدل النمو السنوي للعمال المهاجرين الذين غادروا مسقط رأسهم -بشكل كبير- من 7.1٪ خلال الفترة 2000- 2009م، إلى 1.9٪ خلال الفترة 2009- 2018م، فقد تم تسليط الضوء -بشكل كبير- على قضية نقص العمالة، وزيادة الأجور، وهو ما أدى بدوره إلى إضعاف الميزة النسبية، والقدرة التنافسية للتصنيع بشكل ملحوظ، والذي كان يتمتع بهبة وفرة العمالة لفترة طويلة من الزمن في السابق. وهذا يدل على أن الزيادة في حجمي الطاقة الإنتاجية الحالية، والاستثمار، ستتحول حتمًا نحو الخارج. فباستثناء نقل جزء من التصنيع من المناطق الساحلية، إلى مناطق غرب ووسط الصين، سنجد أن هناك أيضًا جزءًا لا يمكن تغافله من العمالة التي تم نقلها إلى دول تتسم بتكاليف العمالة المنخفضة.

ومن بين النتائج المباشرة لهذا الأمر، نجد تباطؤ معدل نمو التصنيع، وهو الذي أدى بدوره إلى تراجع نسبة التصنيع بشكل عام. وعلى الرغم من أن نسبة التصنيع قد لا تعكس تمامًا درجة، ومستوى التصنيع في الدولة، إلا أن تغير نسبة التصنيع بإمكانه الكشف عن اتجاه التصنيع في هذه الدولة. فمن تجارب الدول المختلفة، نجد أن التصنيع الوطني لا يتقدم وفق مسار خطي، وإنما يتغير وفق منحنى غير منتظم على شكل حرف «U" مقلوب. فعلى سبيل المثال، عادةً ما تمر نسبة القيمة المضافة للتصنيع من إجمالي الناتج المحلي -في البداية- بعملية زيادة تدريجية، لتصل إلى مرحلة معينة من التطور، ومن ثم تصل هذه النسبة إلى الذروة، لتنخفض بعدها ببطء. حيث بلغت نسبة التصنيع في الصين ذروتها عند 36.8٪ في عام 1996م، إلا أنها لم تنخفض -بشكل ملحوظ- في الأعوام العشرة التالية، وإنما ظلت مستقرة بشكل نسبي. ولم

تنخفض هذه النسبة إلا بعد عام 2006م، حيث اتخذت مسار انخفاض بداية من مستوى 36.2٪.

وهنا نتساءل، هل يعد تراجع نسبة التصنيع في الصين ظاهرة طبيعية ناضجة، أم أنها ظاهرة سابقة لأوانها؟ فقد يكون الانخفاض في نسبة التصنيع نتيجةً للتطور الطبيعي للهيكل الصناعي في مرحلة التصنيع العالي نسبيًّا، أو ربما كذلك ما يسمى بـ»تراجع التصنيع» السابق لأوانه عندما لا تكون الظروف مهيأة بعد. حيث شهدت العديد من الدول التي سبق أن حققت مكانة مهمة في تطوير التصنيع، شهدت عملية انخفاض في نسبة التصنيع بالفعل، مما يجعلها نموذجًا يستحق الدراسة في هذا الشأن. ومن هنا، يمكننا مقارنة الوضع في الصين، بمجموعتين أخريين من الدول.

حيث تتمثل المجموعة الأولى في دولتي الولايات المتحدة واليابان المتقدمتين. ففي عام 1953م، بدأت نسبة القيمة المضافة للتصنيع من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة في الانخفاض بعدما كانت قد وصلت إلى 26.8٪، ووفق السعر الثابت لعام 2010م، بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة 16443 دولارًا أمريكيًّا في ذلك العام، وانخفضت نسبة العمالة الزراعية إلى 7٪ من إجمالي حجم العمالة. أما في اليابان، فقد بدأت نسبة القيمة المضافة للتصنيع من إجمالي الناتج المحلي في الانخفاض من مستوى 34.1٪ في عام 1970م، وبلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 18700 دولار أمريكي، وبلغت نسبة العمالة الزراعية 19٪ من إجمالي حجم العمالة. وبهذا الشكل، تنتمي هاتان الدولتان -عند نقطة التحول في انخفاض نسبة التصنيع- إلى مصاف الدول ذات الدخل المرتفع، بحيث تمتلك كلتاهما قيمة إنتاج زراعي، ونسبة عمالة منخفضة.

أما المجموعة الثانية، فتتمثل في دولتي الأرجنتين والبرازيل من دول أمريكا اللاتينية. حيث بدأت نسبة التصنيع في الأرجنتين في الانخفاض من مستوى 37.9٪ في عام 1976م، وبلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فيها 7292 دولارًا أمريكيًّا، وبلغت نسبة العمالة الزراعية 15٪. وفي البرازيل، بدأت نسبة التصنيع في الانخفاض من مستوى 30.3٪ في عام 1980م، وبلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فيها 8317 دولارًا أمريكيًّا، وبلغت نسبة العمالة الزراعية 38٪. وهذا

يعني أن نسبة التصنيع في هاتين الدولتين قد بدأت في الانخفاض عندما أصبحت كلتاهما تنتميان إلى الشريحة العليا من فئة الدول ذات الدخل المتوسط.

ويمكن القول إن انخفاض نسبة التصنيع في المجموعة الأولى سالفة الذكر يعد ظاهرة طبيعية. حيث إنه بعد انخفاض النسبة، تسارع ارتقاء مكانة التصنيع في سلسلة القيمة العالمية، واستمرت إنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد بأكمله في الازدياد، لتظل دول هذه المجموعة محافظة على مكانتها كقوة تصنيع متقدمة. أما المجموعة الثانية، فيعد انخفاض نسبة التصنيع فيها ظاهرة سابقة لأوانها. حيث إنه بعد انخفاض النسبة، لم تنجح عملية الارتقاء بالتصنيع، وانخفضت القدرة التنافسية الدولية لدول هذه المجموعة، ولم يعد معدل الزيادة في إنتاجية العمل كافيًا لدعم استدامة الاقتصاد ونموه الصحي. وباستخدام متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في إصدار الحكم، فإن العديد من دول المجموعة الثانية لم تتمكن -حتى اليوم- من الدخول في مصاف الدول ذات الدخل المرتفع.

وبناءً على ما سبق، يمكننا استخلاص العديد من الخبرات، والدروس المستفادة، والتي تتمثل فيما يلي: أولًا: إن متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، باعتباره مؤشراً رمزيًّا، يكشف أنه في مرحلة معينة من التنمية، تتلاشى -تدريجيًّا- مصادر التصنيع عالي السرعة، وعند التحول إلى مرحلة التصنيع القائم على دلالات الابتكار والارتقاء، يصبح انخفاض نسبة التصنيع أمراً حتميًّا. ثانيًا: عندما تنخفض نسبة الزراعة إلى مستوى متدنٍ، فهذا يعني أنه لم يعد هناك ضغط على تقل العمالة الزراعية الفائضة، وفي الوقت نفسه، عندما تصل الصناعة الثالثة إلى نسبة مرتفعة نسبيًّا، فلن يؤدي الانخفاض في نسبة التصنيع إلى انخفاض في إنتاجية العمل. ثالثًا: ليس بالضرورة أن يدل انخفاض نسبة التصنيع على تراجع أهمية الصناعات ذات الصلة، بل على العكس من ذلك، فإن مرحلة التصنيع الحديث تعد فترة أساسية بالنسبة للتصنيع في تسلق سلم سلسلة القيمة.

وبالمقارنة مع التجارب الدولية، نجد أن الانخفاض في نسبة التصنيع في الصين يعد ظاهرة سابقة لأوانها. حيث إنه عندما وصلت نسبة التصنيع إلى ذروتها في عام 1996م، كان متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين يبلغ 1335

دولارًا أمريكيًّا فقط وفق الحساب بالسعر الثابت لعام 2010م، وهو ما يزيد قليلاً عن عتبة الشريحة الدنيا من الدول ذات الدخل المتوسط، كما وصلت نسبة العمالة الزراعية إلى 51٪. وعندما بدأت نسبة التصنيع في الانخفاض في عام 2006م، كان كان متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين يبلغ 3069 دولارًا أمريكيًّا فقط، لتظل الصين في مصاف الشريحة الدنيا من الدول ذات الدخل المتوسط، وظلت نسبة العمالة الزراعية فيها مرتفعة، لتصل إلى 43٪.

وعندما بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين 7329 دولارًا أمريكيًّا في عام 2017م، انخفضت نسبة التصنيع إلى 29.3٪، وبلغت نسبة العمالة الزراعية 27٪. ومن خلال مؤشرات مراحل التطور، وخصائص الهيكل الصناعي، نجد أن هناك فجوة كبيرة نسبيًّا على مستوى انخفاض نسبة التصنيع بين الصين من جهة، والولايات المتحدة واليابان من جهة أخرى، وأن مستوى الصين أقرب لمستوى الأرجنتين والبرازيل، وهذا يعني أنه حتى مع الأخذ في الاعتبار الارتفاع الكبير للغاية في نسبة التصنيع في الصين، والذي يتطلب درجة معينة من التعديل، فلا يزال يتعين استخدام المستوى الحالي كخط تحذير، فضلاً عن ضرورة إيقاف الاتجاه الهبوطي المستمر له. ومن أجل منع ظاهرة تراجع التصنيع السابق لأوانه، يتوجب -من ناحية- إتاحة الوقت الكافي للارتقاء بالتصنيع إلى مستوى متقدم يتسم بالتكنولوجيا المكثفة، ونقل العمالة الفائضة في مجال الزراعة، وتطوير صناعة الخدمات، وزيادة إنتاجية العمل، ومن ناحية أخرى، يتوجب توفير مساحة كافية لاكتساب مكانة جديدة في سلسلة القيمة العالمية في الطرف الأعلى من الصناعات، وذلك من أجل التركيز على ابتكار التكنولوجيا الأساسية، وتحسين القدرات التنافسية الأساسية.

رابعًا: كيفية زيادة إنتاجية العمل في قطاع الزراعة

تظهر القوانين العامة للتنمية أن هناك ثلاث طرق لزيادة إنتاجية العمل، وهي: الأولى. من خلال تعميق رأس المال. وهو ما يعني زيادة نسبة رأس المال من خلال زيادة مدخلات رأس المال، حيث إنه نظرًا لأن كل عامل مجهز بمزيد من الآلات والمعدات، فإنه يمكن تحقيق تأثير نمو متوسط إنتاج العمالة. والثانية، من خلال زيادة

رأس المـال البـشري. حيـث يمكـن أن يـؤدي رفـع مسـتوى تلقـي التعليـم لـدى العمالـة، أو تحسـين مهاراتهـا، إلى زيـادة متوسـط إنتـاج العمالـة، بـشرط أن تظـل العوامـل الأخـرى ثابتـة دون تغيـير. والثالثـة، مـن خـلال زيـادة إنتاجيـة العوامـل الكليـة. وهـو مـا يعنـي زيـادة إنتـاج العمـل مـن خـلال اسـتخدام المدخـلات بشـكل أكـثر كفـاءة، وبـشرط أن يظـل مسـتوى مدخـلات عوامـل الإنتـاج ثابتًـا دون تغيـير. وبنـاءً عـلى مـا سـبق، سـنجد أن زيـادة إنتاجيـة العمالـة الزراعيـة سـتتبع -بـلا شـك- هـذه المسـارات، وفي الوقـت نفسـه، سـتتأثر كذلـك بخصائـص هـذه الصناعـة، وسـتكون أيضًـا أكـثر اسـتهدافًا للقضايـا القائمـة في الأنظمـة الحاليـة، وذلـك عـلى النحـو التـالي:

أولًا: بعـد تجـاوز الصـين نقطـة لويـس، ارتفـع مسـتوى التشـغيل الآلي في مجـال الزراعـة بشـكل كبـير، ليصبـح قـوة دافعـة لزيـادة إنتاجيـة العمـل في قطـاع الزراعـة. فعـلى سـبيل المثـال، خـلال الفـترة 1978- 2017م، ازدادت القـوة الإجماليـة للتشـغيل الآلي في مجـال الزراعة بمعـدل سـنوي متوسـط قـدره 5.6٪. ومـع تجـلي ظاهـرة نقـص العمالـة في المناطـق الريفيـة، أصبـح الطلـب عـلى زيـادة إنتاجيـة العمـل أكـثر إلحاحًـا مـع مـرور الوقـت، وخـلال الفـترة 2003- 2017م، تجـاوز متوسـط معـدل النمـو السـنوي لتعـداد الجـرارات الزراعيـة الكبـيرة، والمتوسـطة الحجـم التـي تتسـم بتوفـير العمالـة، وأدواتهـا الزراعيـة الداعمـة 14٪. ويعـد هذا نقصًـا نموذجيًّـا في العمالـة ناجـمًا عـن عمليـة التغيـير التكنولوجـي الموفـرة للعمالـة، فضـلاً عـن أنـه يتوافـق كذلـك مـع القوانـين العامـة لتعميـق رأس المـال.

ومـع ذلـك، فـإن الزيـادة الكبـيرة في المدخـلات الماديـة في مجـال الزراعـة تـؤدي بدورهـا إلى ظهـور مشـكلة انخفـاض العائـد عـلى الاسـتثمار. وفي علـم الاقتصـاد، يعتـبر تناقـص العائـد عـلى رأس المـال ظاهـرة منتظمـة، وعـادةً مـا تحـدث بسـبب القيـود في عوامـل الإنتـاج الأخـرى. ومـن ناحيـة أخـرى، يتـم تحديـد الإنتـاج الزراعـي -بشـكل أسـاسي- مـن خـلال مدخـلات ثلاثـة عوامـل للإنتـاج، وهـي: رأس المـال، والعمالـة، والأراضي. وعـلى الرغـم مـن أن التـلاشي التدريجـي لسـمة الإمـداد غـير المحـدود للعمالـة، إلا أن مـا يصـل نسـبته إلى 27٪ مـن العمالـة تنتـج قيمـة مضافـة زراعيـة لا تمثـل سـوى 7.6٪ مـن إجـمالي الناتـج المحـلي، وهـو مـا يؤكـد عـلى أن عوامـل العمـل لم تفـرض قيـودًا عـلى التنميـة الزراعيـة بعـد. أمـا الأراضي فتعتـبر بالفعـل عامـلاً محـدودًا، ونـادرًا للإنتـاج في الصـين، غـير أن المهـم هنـا ليـس إجـمالي حجـم مـوارد الأراضي الصالحـة للزراعـة، وإنمـا حجـم تشـغيلها. ونظـرًا لأنـه لا يـزال تـداول

الأراضي يتسم بعدم السلاسة، وتركيزها ليس مرتفعًا بالدرجة الكافية، فإن الأراضي التي يشغلها كل أسرة من أسر الفلاحين في الصين تتسم بصغر الحجم والتشتت.

ويعرف البنك الدولي الفلاحين الذين تقل مساحة أراضيهم عن هكتارين اثنين باسم صغار ملاك الأراضي، في حين أن متوسط حجم الأراضي الخاصة بأسر الفلاحين في الصين لا يتجاوز ثلث حجم الأراضي الخاصة بصغار ملاك الأراضي، وهو ما يعد حجمًا ضئيلًا للغاية من المنظور الدولي. وباستمرار المدخلات المادية على مستوى هذا الحجم المحدود من الأراضي الزراعية، فإنه سيؤدي حتمًا إلى انخفاض معدل العائد على رأس المال. ومن خلال تقدير الإنتاجية الحدية لثلاثة أنواع من محاصيل الحبوب الغذائية، يمكننا رؤية اتجاه واضح للغاية لتناقص معدل العائد على رأس المال. حيث إنه بمقارنة المتوسط خلال الفترة 2007- 2013م، بمتوسط الفترة 1978- 1990م، نجد انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص بأرز الجابونيكا والذرة والقمح بنسبة 27٪، و29٪، و19٪ على الترتيب.

ثانيًا: مع ارتفاع مستوى تعليم السكان في سن العمل في الصين، ازداد رأس المال البشري بشكل ملحوظ. ومع ذلك، وبسبب تشويه تخصيص العمالة الريفية، فإن رأس المال البشري للعمالة الزراعية يميل -في المقابل- إلى الضعف. وبسبب نظام تسجيل الأسر المعيشية، وتدفق العمالة في الوقت الحالي، انقسمت العمالة التي تمتلك سجلًا معيشيًا في الريف إلى فئتين: جزء بقي في الريف، والذي يعتبر معظمه عمالة زراعية، وجزء آخر غادر الريف للعمل في الخارج، ليصبحوا عمالًا مهاجرين داخل بلداتهم أو خارجها.

وبشكل عام، نجد أن العمالة الزراعية المنقولة تتميز بكونها شابة، وتمتلك مستوى تعليميًا مرتفعًا، فعلى سبيل المثال، من بين جميع العمال المهاجرين في عام 2018م، شكل العمال دون سن الأربعين 52٪، وشكل الحاصلون على مستوى تعليمي أعلى من المرحلة الإعدادية 83٪. ومن بينهم، يتمتع الفلاحون المهاجرون الذين غادروا مسقط رأسهم بخصائص ديموغرافية أكثر إنتاجية. وعلى العكس من ذلك، فإن العمالة الزراعية التي بقيت في الريف تتسم بخصائص الشيخوخة، وتمتلك مستوى تعليميًا منخفضًا. وبسبب تطبيق نظام تسجيل الأسر المعيشية، فإن أفراد الأسرة ينفصلون

بعضهم عن بعض على مستوى النشاط الاقتصادي، ومناطق التوظيف، ووفقًا لخصائصهم الإنتاجية، وهو ما يعد السبب المؤسسي لتشويه توزيع العمالة الريفية.

وأخيرًا، تتضمن طرق زيادة إنتاجية العوامل الكلية الإصلاح المؤسسي، والابتكار التكنولوجي، وإعادة تخصيص الموارد. حيث عمل الإصلاح على مدار الأعوام الأربعين الماضي على إنشاء آلية تحفيز حيوية للإنتاج والتشغيل في مجال الزراعة، كما تم إحراز تقدم كبير على مستوى تطبيق، ونشر البحوث العلمية، والتكنولوجيا في مجال الزارعة. وفي المقابل، يتمثل أكبر قيد في الوقت الحاضر في أن مورد الأراضي لا يمكنه التدفق -بشكل كامل- بين المشغلين، كما أنه لا يتركز في أيدي المشغلين الأكثر مهارة، لتحقيق تخصيص أكثر كفاءة.

وفي الواقع، فإنه بدايةً من فترة أواخر الثمانينيات، ومع تجلي ظاهرة فائض العمالة الزراعية بشكل تدريجي، ازداد الضغط على نقل العمالة تدريجيًّا، وأصبح هناك حاجة إلى استغلال وفورات الحجم، وبالتالي تشكل الطلب على تداول الأراضي. ويعد هذا -بحد ذاته- مطلبًا لنظام الأراضي، إذ إنه يطالب بإخراج آلية لتدوال الأراضي. فعلى مدار أعوام من الاستكشاف، اكتسب الفلاحون، والحكومات المحلية أيضًا الكثير من الخبرات. وقد طرح تقرير المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني تحسين نظام الفصل بين «الحقوق الثلاثة» للأراضي المتعاقد عليها مع الفلاحين (حقوق الملكية، وحقوق التعاقد، وحقوق التشغيل)، واعتباره اتجاهًا إصلاحيًّا لنظام الأراضي بالمناطق الريفية، وهو ما يتمثل في التجارب العملية لهذه الابتكارات المؤسسية. ومن ناحية أخرى، نجد أن درجة توسيع حجم تشغيل الأراضي مشروطة، ومقيدة -بشكل متبادل- مع معدل سرعة، واستقرار نقل العمالة الزراعية.

ومن هنا، يمكن ملاحظة أن الحجم الصغير لتشغيل الأراضي -في حد ذاته- عبارة عن قانون تناقص العائد على رأس المال الذي من شأنه تقييد زيادة إنتاجية العمل في قطاع الزراعة، في حين أن النقل غير الكامل للعمالة يعمل على تقييد زيادة إنتاجية العمل في قطاع الزراعة من خلال تراكم رأس المال البشري، وإنتاجية العوامل الكلية. وتنعكس سياسات تعزيز معالجة القضايا من اتجاهين -بشكل كامل- في وثيقة «آراء حول إنشاء وتحسين آلية مؤسسية، ومنظومة سياسية للتنمية الحضرية الريفية المتكاملة»

التـي أقرتهـا اللجنـة المركزيـة للحـزب الشـيوعي الصينـي، ومجلـس الدولـة الصينـي، والتـي تشـير إلى مـا يـلي: أولًا: تعميـق إصـلاح نظـام تسـجيل الأسر المعيشـية بشـكل فعـال ومنظـم، وتخفيـف القيـود المفروضـة عـلى تسـجيل الأسر في المناطـق الحضريـة، باسـتثناء عـدد قليـل مـن المـدن الكـبرى. ثانيًـا: تحسـين نظـام الفصـل بـين «الحقـوق الثلاثـة» لـلأراضي الريفيـة المتعاقـد عليهـا، وتحقيـق المسـاواة في حمايـة حقـوق تشـغيل الأراضي، وتخفيـف القيـود ذات الصلـة بشـكل أكـبر، وذلـك في إطـار فرضيـة حمايـة الملكيـة الجماعيـة، وحقـوق الفلاحـين التعاقديـة وفـق القانـون. وبنـاءً عليـه، لـن يتـم التمكـن مـن الحفـاظ عـلى الزيـادة المسـتمرة في إنتاجيـة العمـل في قطـاع الزراعـة، ودعـم التنميـة الحضريـة الريفيـة المتكاملـة بشـكل فعـال، إلا مـن خـلال التطبيـق الفعـلي لهذيـن المطلبـين.

الفصل السابع

إطلاق زخم جديد.. البناء والتنمية عالية

الجودة في منطقة الخليج الكبرى

سبق أن قال الحكيم كونفوشيوس ذات مرة: «عند بلوغ سن الأربعين، يبدأ المرء في تحصيل الحكمة، وفهم العالم بشكل صحيح». وبناءً عليه، فإنه يمكن استخدام التجربة الناجحة للإصلاح والانفتاح التي استمرت على مدار 40 عامًا في الصين، والحكمة الصينية المتجسدة فيها، كمرجع للدول النامية، وإثراء مكتبة الاقتصاد التنموي، والأهم هو استخدامها كدليل إرشادي لاستمرار التنمية بالصين في المستقبل. حيث يحتاج الاقتصاد الصيني، للتحول من النمو السريع إلى التنمية عالية الجودة، إلى اكتساب زخم نمو جديد، وذلك وفقًا لمفهوم التنمية المعتاد، ومنطق الإصلاح والانفتاح، ومن خلال تحقيق المزيد من الإصلاح والانفتاح بشكل عام. ويعكس بناء منطقة خليج قوانغدونغ - هونغ كونغ - ماكاو الكبرى، مفهوم التنمية الجديدة ومتطلباتها، ويمثل مخططًا استراتيجيًّا شاملا، ونقطة انطلاق مهمة للسياسات. وبناءً عليه، سنستعرض في هذا الفصل -بإيجاز- مسيرة وتجربة الإصلاح والانفتاح والتنمية، وفي إطار فهم المنطق الكبير للتنمية الاقتصادية في الصين، سنستعرض حتمية وضرورة بناء منطقة الخليج الكبرى، وسنطرح المقترحات ذات الصلة على أساس التحليل النظري، ومن مستوى السياسات.

أولًا: تحليل النمو الاقتصادي السريع بالصين

تمكن الاقتصاد الصيني من تحقيق نمو عالي السرعة غير مسبوق في التاريخ، على مدار 40 عامًا، معتمدًا في ذلك على إصلاح النظام الاقتصادي الموجه نحو السوق، والانفتاح على العالم الخارجي المحتضن للعولمة. وبالنظر إلى فعالية سياسة الإصلاح والانفتاح من جانب العرض، نجد أنه تم تحسين آلية تحفيز للكيانات الجزئية، وتحويل

تخصيص عوامل الإنتاج نحو آلية السوق، وتحطيم اختناقات تراكم عوامل الإنتاج النادرة، وهو ما أدى بدوره إلى استغلال عوامل الإنتاج الوفيرة بشكل أكبر، وتسريع وتيرة ارتفاع مستوى التكنولوجيا، والإدارة من خلال جذب الاستثمار. وبالنظر إلى تأثير الإصلاح والانفتاح من جانب الطلب، نجد ازدياد دخل الشعب بالتزامن مع النمو الاقتصادي، واكتساب كل من البناء، والاستثمار على نطاق واسع، والمشاركة في العولمة الاقتصادية، قوة هائلة في سحب الطلب. وكل هذه الجوانب عبارة عن حقائق واضحة للعيان، يمكن فهمها ضمن الإطار الاقتصادي القائم حاليًا.

ومع ذلك، ففيما يتعلق بسبب تمكن الاقتصاد الصيني من تحقيق معدل نمو غير مسبوق هذا (مثل متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الذي بلغ 9.5٪ خلال الفترة 1978- 2017م، 10.4٪ منه تحقق خلال الفترة 1990- 2011م)، وسبب بداية النمو الاقتصادي في التباطؤ في الأعوام الأخيرة (مثل بلوغه 7.2٪ خلال الفترة 2011- 2017م)، فإن الاقتصاديين لم يتوصلوا بعد إلى توافق في الآراء، ووجهات نظرهم منقسمة في هذا الشأن، ولذا فنحن بحاجة إلى مراقبة ظروف النمو الخاصة، وتغيراتها في الصين خلال هذه الفترة.

فقد تزامنت الأعوام الثلاثون الأولى من الإصلاح والانفتاح في الصين مع مرحلة خاصة من التحول الديموغرافي، حيث إنه خلال الفترة 1980- 2010م، تمثلت سمة التغير الديموغرافي في النمو السريع في تعداد السكان في سن العمل، في حين اقترب نمو السكان خارج سن العمل من الصفر. وفي الواقع، فتح الهيكل الديموغرافي المتمثل في "الإنتاج الكثير، والاستهلاك القليل"، والناتج عن هذا التحول الديموغرافي، فتح نافذة الفرص للصين، إذ عمل على خلق عائد ديموغرافي من خلال معدل الادخار المرتفع والعائد المرتفع على رأس المال، والإمداد الكافي للعمالة ورأس المال البشري، وإعادة تخصيص الموارد، وغيرها من الجوانب الأخرى، وتحقيق النمو الاقتصادي السريع من خلال الإصلاح والانفتاح. وهذا يعني أن معدل النمو قبل التباطؤ في عام 2012م كان وثيق الصلة بالعوامل الديموغرافية المواتية، أما التباطؤ اللاحق فكان بسبب التغيرات المعاكسة في العوامل الديموغرافية.

ومع تحول السكان في سن العمل إلى مرحلة النمو السلبي بعد عام 2010م، ازدادت

نسبة الإعالة السكانية بسرعة، وبدأ العائد الديموغرافي التقليدي يتلاشى بسرعة، وذلك للأسباب التالية: أولًا: أدى نقص العمالة إلى زيادة مستمرة في الأجور، لتتجاوز -حتى اليوم- درجة زيادة ارتفاع إنتاجية العمل، فضلاً عن ضعف المزايا النسبية للتصنيع. ثانيًا: تباطؤ معدل تحسين جودة العمالة، بالتزامن مع انخفاض تعداد العمالة الناشئة حديثًا. ثالثًا: أدى نقص العمالة، وما نتج عنها من عملية استبدال رأس المال بالعمل، إلى تناقص العائد على الاستثمار الرأسمالي، وبالتالي انخفاض العائد على الاستثمار. وأخيرًا، تباطؤ معدل نقل العمالة الزراعية، وتباطؤ عملية إعادة تخصيص الموارد، مما يؤدي حتمًا إلى صعوبة زيادة الإنتاجية. وبناءً على الأسباب سالفة الذكر، نجد أن النمو الاقتصادي المدفوع بعوامل الإنتاج نمو غير مستدام. ولذلك فمن أجل الحفاظ على النمو المستدام للاقتصاد الصيني، فإنه يتعين تغيير نمط النمو الاقتصادي، وإيجاد زخم جديد له، وتحويله إلى تنمية عالية الجودة. وفي هذا الصدد، نجد أن بناء منطقة خليج قوانغدونغ - هونغ كونغ - ماكاو الكبرى يقع ضمن المنطق الكبير للتنمية الاقتصادية بالصين.

ثانيًا: مسيرة الإصلاح والانفتاح والتنمية المتدرجة

تعرف سياسة الإصلاح والانفتاح في الصين بخاصية التدرج، كما يتميز النمو الاقتصادي بخاصية التدرج على المستوى الإقليمي. فمن منظور الانفتاح الإقليمي على العالم الخارجي، نجد أنه في عام 1979م، وبمبادرة من الرفيق دنغ شياو بينغ، قررت الحكومة المركزية الصينية إنشاء 4 مناطق اقتصادية خاصة، وفي عام 1984م، تم إنشاء 14 مدينة مفتوحة في المناطق الساحلية، وفي عام 1988م، تم تأسيس مقاطعة هاينان، وجعلها منطقة خاصة، وفي عام 1988م أيضًا، تم توسيع درجة انفتاح المناطق الساحلية بشكل أكبر، وطرح استراتيجية التنمية الاقتصادية المفتوحة بالمناطق الساحلية في الصين. وعلى هذا الأساس، وبعد إلقاء دنغ شياو بينغ لخطابه أثناء جولته الجنوبية في عام 1992م، تطور التصنيع الموجه إلى الخارج، والذي يتسم بكثافة العمالة، بشكل سريع في المناطق الساحلية، وهو الأمر الذي أدى إلى تحويل هبة عامل وفرة العمالة إلى ميزة مقارنة صناعية، وقدرة تنافسية، ومن هنا، يمكن ملاحظة أن نقطة النمو التي شكلها التدرج ليست فقد مصدر طاقة للاقتصاد الكلي، ولكنها أيضًا

أصبحت مركزًا نموذجيًّا للإصلاح والانفتاح، ومصدر امتداد لنموذج النمو.

ويرجع السبب في اشتهار الصين لفترة طويلة بكونها مركز التصنيع في العالم إلى تطور الصناعات كثيفة العمالة، وتصدير المنتجات. وتعتمد هذه المكانة الصناعية وتبلورها، على نظريتين اقتصاديتين مرتبطتين بالتجارة، وهما مبدأ الميزة النسبية الذي وضعه علم الاقتصاد الكلاسيكي، ومبدأ وفورات الحجم الذي وضعه علم الاقتصاد التجاري الجديد. حيث تفسر النظرية الأولى سبب امتلاك الصين الشروط اللازمة لتصبح مركز التصنيع الجديد في العالم، والذي يتمثل في وجود العمالة الوفيرة ذات المستوى التعليمي اللازم، وهو ما يعد ميزة نسبية للصين في حد ذاته. أما النظرية الثانية، فتفسر سبب اعتماد الصين المناطق الساحلية، وليس مناطق وسط الصين ذات العمالة الوفيرة، لتشكيل مركز التصنيع فيها في البداية، والذي يتمثل في امتلاكها الظروف الجيدة للنقل والمواصلات، ومرافق البنية التحتية الأخرى، وقدرات الدعم الصناعي، وهو ما يمثل وفورات الحجم. وعلى هذا المنوال، تشكلت خاصيتا الأقلمة والتدرج في النمو الاقتصادي الصيني.

فمن أجل معالجة قضية اختلال التوازن في التنمية الإقليمية، وتسريع وتيرة تعزيز تدرج النمو الاقتصادي، يتطلب الأمر تعميق الإصلاح والانفتاح -بشكل تدريجي- في مناطق وسط وغرب الصين، وفي الوقت نفسه، معالجة قضايا نقص رأس المال البشري، وضعف البنية التحتية، وأحادية الهيكل الصناعي، والاعتماد المفرط على الموارد، وغيرها من القضايا التي من شأنها تقييد التنمية الاقتصادية في هذه المقاطعات، وبناءً عليه، ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين، بدأت الحكومة المركزية في تطبيق استراتيجية تنمية المناطق الغربية، ومن ثم أطلقت استراتيجية نهضة مناطق الوسط، واستراتيجية إحياء القواعد الصناعية القديمة في شمال شرق الصين، وغيرها من الاستراتيجيات الأخرى، وأصبح الاستثمار في البنية التحتية، والخدمات العامة الأساسية يميل -بشكل كبير- نحو مناطق وسط وغرب الصين، كما تم تطبيق سلسلة من مشروعات البناء الكبرى فيها. وقد عملت استراتيجيات التنمية الإقليمية هذه، وتطبيق سلسلة مشروعات البناء، على تحسين ظروف التنقل، والبنية التحتية، وقدرة ضمان الخدمات العامة الأساسية، ومستوى رأس المال البشري في مناطق وسط وغرب الصين، فضلاً عن تعزيز تطوير أسواق المنتجات، وأسواق العوامل، وتحسين ظروف الاستثمار، وبيئة التنمية

فيها.

وفي العقد الأول من القرن الحادي عشر، مرت التنمية الاقتصادية في الصين بنقطتي تحول مهمتين، وهما: أولًا: استمرار نقص العمالة منذ عام 2004م، مما أدى إلى ارتفاع سريع في أجور العمالة العادية، وبالتالي ارتفاع تكاليف العمل. ثانيًا: بلوغ تعداد السكان في سن العمل، والذين تتراوح أعمارهم بين 15 و59 عامًا، ذروته في عام 2010م، ليدخل بعدها في مرحلة النمو السلبي، وترتفع نسبة الإعالة السكانية بعدما كانت منخفضة، وهذا يدل على تحول العوامل الديموغرافية إلى عوامل غير مواتية للنمو الاقتصادي. ويتحلى تأثير نقطة التحول هذه -في البداية- في زيادة تكاليف العمالة في المناطق الساحلية، وبالتالي ضعف مزايا التصنيع، الأمر الذي أدى إلى صعوبة حفاظ النمو الاقتصادي على معدله السابق. وفي حال الاعتماد -بشكل كامل- على تجارب التنمية السابقة، أي اتباع ما يسمى بنمط الإوز الطائر في النقل الصناعي الدولي، فإن تراجع المزايا النسبية للتصنيع في الصين سيؤدي إلى نقل العمالة -على نطاق واسع- إلى الدول ذات تكاليف العمالة المنخفضة.

ثالثًا: المنطق الاقتصادي الخاص بمنطقة الخليج الكبرى

لخص الاقتصاديون النقل الصناعي بين اقتصادات شرق آسيا الناتجة عن الاختلافات، والتغيرات في المزايا النسبية في اسم نمط الإوز الطائر. وتوجد ثلاث نقاط رئيسة يجب التأكيد عليها بالنسبة لهذا النموذج، أي في حال تم مراقبة التنمية الاقتصادية من منظور العلاقة بين الاقتصادات المختلفة، أو المناطق المختلفة، وهي: أولًا: امتلاكه سمة التدرج في الفئات، حيث إن الاقتصاد العالمي، أو التنمية الاقتصادية الإقليمية تحتوي على رواد ولاحقين بالركب، مثلما يوجد الأوز القائد، والسرب الذي يلحق به. ثانيًا: امتلاكه سمة التدرج التنموي، بحيث يحدد كل كيان اقتصادي نموذجه التنموي وفقًا للتغيرات الطارئة في هبة الموارد، والمزايا النسبة لخاصة به. ثالثًا: امتلاكه سمة الديناميكية، حيث إنه مع تغير المزايا النسبية، وغيرها من الظروف الأخرى، تتغير المكانة النسبية للاقتصادات المختلفة، ويتغير نموذجها التنموي الأصلي كذلك. ووفقًا للمنطق الداخلي لنموذج مصفوفة الأوز، وليس ظواهره السطحية، يمكننا أن نتوقع،

ونـرى بأنفسـنا أن نمـط الإوز الطائـر الموجـود المتمثـل في الانتقـال الصناعـي لليابـان إلى «النمـور الآسـيوية الأربعـة»، وتحـول الأخـيرة إلى دول الآسـيان، والنقـل الصناعـي في بـر الصـين الرئيـس، قـد خضـع لتغـيرات مورفولوجيـة بالفعـل، والتـي نسـتعرضها فيـما يـلي:

أولًا: مـع ظهـور تأثـيرات اسـتراتيجية تنميـة المناطـق الغربيـة، واسـتراتيجية نهضـة مناطـق الوسـط، ونظـرًا لأن هـذه المناطـق لا تـزال محافظـة -بشـكل نسـبي- عـلى ميـزة تكاليـف العمالـة المنخفضـة، وعـلى الرغـم مـن انتقـال التصنيـع إلى دول أخـرى، فقـد حـدث النقـل الصناعـي -بشـكل عـام- بـين المناطـق السـاحلية، ومناطـق وسـط وغـرب الصـين، وأصبـح نمـط الإوز الطائـر عـلى المسـتوى الـدولي يمثـل النسـخة المحليـة بالصـين. ولقـد رأينـا -حتـى اليـوم- أنـه قـد تـم البـدء في تسريـع وتـيرة انتقـال التصنيـع كثيـف العمالـة إلى مناطـق وسـط وغـرب الصـين، وهـو مـا يتجـلى في النمـو الرائـد للاسـتثمار الصناعـي في مقاطعـات وسـط وغـرب الصـين، فعـلى سـبيل المثـال، نجـد أنـه منـذ عـام 2005م، تجـاوز معـدل نمـو الأصـول الثابتـة للـشركات الصناعيـة فـوق الحجـم المحـدد في مناطـق وسـط وغـرب الصـين -بشـكل كبـير- مثيلـه في مناطـق شرق الصـين. ونتيجـةً لذلـك تسـارع النمـو الاقتصـادي في مناطـق وسـط وغـرب الصـين بشـكل نسـبي، وتقلصـت الفـوارق الإقليميـة عـلى مسـتوى الصـين بوجـه عـام.

ثانيًـا: مـع اسـتمرار ارتفـاع مسـتوى الدخـل الفـردي، وتغلغـل ظاهـرة نقـص العمالـة في مقاطعـات الصـين الداخليـة بأكملهـا، وبالتـالي تقـارب مسـتويات الأجـور -بشـكل أكـبر- بـين كافـة المناطـق، فـإن المزايـا النسـبية للصـين في بعـض الصناعـات كثيفـة العمالـة سـتتلاشى عاجـلًا أم آجـلًا، وبالتـالي سـيفقد نمـط الإوز الطائـر حتـمًا العـودة إلى نسـخته الدوليـة، أي أن التصنيـع كثيـف العمالـة سـينتقل إلى الـدول التـي لا تـزال تتمتـع بنافـذة الفـرص الديموغرافيـة. والجديـر بالذكـر هنـا أن الترويـج لمبـادرة «الحـزام والطريـق» التـي تعمـل على تطبيـق التجربـة الفعالـة التـي أثبتتهـا ممارسـات الإصـلاح والانفتـاح والتنميـة، والمشـاركة في الصـين، والتركيـز عـلى تحسـين ظـروف البنيـة التحتيـة في الـدول الواقعـة عـلى طـول الخـط، وتحقيـق الترابـط البينـي عـلى مسـتواها، وإجـراء التعـاون الـدولي بينهـا، وتحقيـق الروابـط بـين الشـعوب مـن خـلال التبـادلات الإنسـانية والثقافيـة، يعمـل -بحـد ذاتـه- عـلى تنميـة النسـخة الدوليـة مـن نمـط الإوز الطائـر.

ثالثًا: مثلما أن التجارة، والتعاون لا يعتمدان فقط على تكامل عوامل الإنتاج كفرضية وحيدة، فقد كان لتأثير وفورات الحجم أيضًا تأثير مهم على التخطيط الموضعي للتصنيع التقليدي، بحيث يتعين أن يمثل المستوى الأعلى من تأثير التكتل، ووفورات الحجم، الأساس الاقتصادي لبناء منطقة خليج قوانغدونغ - هونغ كونغ - ماكاو الكبرى، والمطلب الحتمي لتحسين مكانة الصناعة في سلسلة القيمة العالمية، وهو ما يمكن أن نطلق عليه اسم نسخة وفورات الحجم لنمط الإوز الطائر. وفي المقابل، يعد نموذج التعاون الإقليمي هذا أيضًا نقطة انطلاق مهمة للاقتصاد الصيني، ليصبح أكثر انفتاحًا، ويكتسب زخمًا جديدًا، مما يمكنه من تحقيق تنمية عالية الجودة، والأكثر كفاءة، وإنصافًا، واستدامة.

رابعًا: كيفية تعزيز مزايا منطقة الخليج الكبرى

تعد مقاطعة قوانغدونغ منطقة رائدة للإصلاح والانفتاح على مستوى الصين، حيث تضم ثلاث مناطق اقتصادية خاصة، من بين أول أربع مناطق اقتصادية خاصة تنشئها الحكومة الصينية، وتعد أيضًا واحدة من مجموعة المناطق التجريبية للتجارة الحرة التي أنشأتها الحكومة الصينية. وفي المقابل، تتمتع منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بمزايا خاصة نظرًا لدرجة الانفتاح العالية، والحرية الاقتصادية الكبيرة فيها، فضلاً عن امتلاكها ميزة خاصة باعتبارها مركزًا للمالية والتجارة، وقطاع الخدمات الحديثة. أما منطقة ماكاو الإدارية الخاصة، فتمتلك مزايا فريدة على مستوى قطاع الخدمات السياحية، وخاصية موقعها المتميز. وفي ضوء تحديد وظيفة التعاون في منطقة خليج قوانغدونغ - هونغ كونغ - ماكاو الكبرى، فإنه ينبغي الاستناد إلى الظروف، والخصائص الأولية لهذه المنطقة أثناء تعزيز وظيفتها، وفي الوقت نفسه الذي يتم فيه إطلاق العنان لمزايا كل منطقة في الخليج، ينبغي التركيز على تكثيف مزايا وفورات الحجم، وتأثير التكتل بشكل عام، للتمكن -في النهاية- من استكمال مهمتها الفريدة بنجاح. وفي الوقت نفسه، وفي إطار فرضية التنفيذ الكامل للتصميمات على مستوى عالٍ، ينبغي تلخيص، وتشكيل المزيد من الخبرات العامة في الوقت المناسب أثناء التشغيل التجريبي الأولي، بحيث يمكن نشر هذه الخبرات، والاستفادة منها، وتكرارها على المستوى النظري والعملي على حد سواء. وذلك من خلال ما يلي:

أولًا: إفساح المجال -بالكامل- للمزايا الحالية للبنية التحتية ذات الدرجة العالية في الكثافة والشبكات، مثل النقل، والاتصالات، وتعزيز الربط البيني داخل المنطقة بشكل أكبر، وخاصةً تحسين درجة تكامل كل من المالية، والتأمين، وصناعة الخدمات الإنتاجية الحديثة، وتشكيل مزايا إقليمية، وجعلها تمتد إلى خارج البلاد، وتعزيز تدفق كل من الأفراد، والخدمات اللوجيستية، ورأس المال، والمعلومات، وخدمة الاقتصاد الحقيقي في المنطقة، وتعزيز تحسين الصناعات الوطنية والارتقاء بها، وخدمة الترويج لمبادرة «الحزام والطريق»، لتصبح بهذا مركزًا للخدمات المتخصصة، مثل المالية والابتكار والتكنولوجيا على مستوى التصنيع الوطني، وحتى العالمي.

ثانيًا: تعزيز تدفق وتكتل عوامل الإنتاج، واستكشاف تجربة تحسين إنتاجية العوامل الكلية من خلال التخصيص الأكثر كفاءة للموارد في ظل التنمية عالية الجودة، بما يوفر مرجعًا مفيدًا للصين بأكملها. حيث تتمتع هذه المنطقة بميزة خاصة لا تتمتع بها مناطق الخليج الأخرى في العالم، ألا وهي أنها لا تزال تحتفظ بإمكانات العائد الديموغرافي لفترة معينة من الزمن، في ظل زيادة إنتاجية العمل، الأمر الذي يتطلب العمل على استكشافها. وبناءً عليه، يتطلب الأمر أن تأخذ مقاطعة قوانغدونغ زمام المبادرة في اختراق العقبة الأخير لإصلاح نظام تسجيل الأسر المعيشية على مستوى الصين بأكملها، وتعزيز عملية التمدن للعمال المهاجرين، وتحسين مستوى المشاركة في التنمية الاقتصادية الإقليمية، ومنع العمالة الوافدة من التدفق العكسي نحو مسقط رأسها، وتشكيل مكان تكتل لجذب جميع أنواع المواهب، والعمالة الوافدة، والحفاظ على العائد الديموغرافي في المنطقة، وجعله يستمر لأطول فترة ممكنة.

ثالثًا: جمع وتنشئة وتوسيع فئة رواد الأعمال، وتحفيز زيادة أعداد رواد الأعمال الذين يتمتعون بحس الابتكار، وريادة الأعمال، وتعزيز أنشطة الابتكار، وريادة الأعمال النشطة. ففي هذه المرحلة الجديدة من التنمية الاقتصادية في الصين، ينبغي تحقيق زيادة الإنتاجية من خلال التدمير الإبداعي، وبالتالي تعزيز تحول الاقتصاد الصيني إلى مرحلة التنمية عالية الجودة. ولذلك عاود رواد الأعمال أدراجهم من كونهم مستثمرين، ومدراء فقط، إلى كونهم عاملين في مجال الابتكار كما يجب أن يكون عليه الحال، فضلاً عن عملهم، خلال عملية الغربلة، وإبقاء الأصلح من بينهم، على تطبيق التكنولوجيا الجديدة، والمنتجات الجديدة، وتطوير الأسواق، وتشكيل أعمال جديدة،

وابتكار أشكال التنظيم الصناعي، وبالتالي دخول جولة جديدة من الثورة التكنولوجية، والثورة الصناعية.

رابعًا: التعلم من التجارب الدولية المفيدة واستيعابها، واتباع القواعد والممارسات الدولية، وتعزيز الاتصال الفعال بين السياسات والأنظمة، والقواعد عبر المنطقة، وتعزيز توحيد وتحسين وتكامل سوق المنتجات، وتشكيل آلية السوق، والنظام اللازمان للمنظومة الاقتصادية الحديثة. حيث إن منطقة الخليج الكبرى تمتلك فئات صناعية قوية، وفي الوقت نفسه تعد أيضًا سوقًا استهلاكية ضخمة، ووجهة تصدير للمنتجات عالية الجودة، وكل هذا يقرر بدوره مدى تطور، وتحسين سوق المنتجات في هذه المنطقة، حيث إنها لا تلعب دورًا حاسمًا في تحديد مكانتها وحسب، بل تمتلك أيضًا أهمية نموذجية كبيرة على مستوى الصين بأكملها.

الفصل الثامن

كيفية تحقيق توازن

جناحي «التنين الطائر»

في حال نظرنا إلى الصين في نطاق الاقتصاد العالمي، أو وضعنا منطقة في نطاق الاقتصاد الصيني ككل، فسنرى تجلي نمط الإوز الطائر الذي يتغير بدوره بشكل ديناميكي، وهو ما يعني تحويل الميزة التنافسية للتصنيع بين الاقتصادات تباعًا، بحيث يمكن لكل اقتصاد عادةً الحفاظ على موقع ريادي في هذا النوع من الصناعة لفترة معينة من الزمن. ويصف هذا النموذج -بشكل جيد- حقيقة تميز نموذج التنمية الاقتصادية في شرق آسيا، فضلاً عن خضوعه كذلك لبعض التغيرات بناءً على ممارسات، وتجارب التنمية في الصين. فبشكل خاص، نجد أن تجارب تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة، وتطوير التصنيع، وخصائصه الإقليمية منذ بداية تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح في الصين، قد أثْرت هذا النموذج، وطورته من جانبين، هما:

أولًا: تعد الصين من الاقتصادات الضخمة التي تتسم بالتنوع الإقليمي، ومن هنا، توسع نمط الإوز الطائر من نسخته الدولية، والتي تعني نقل الميزة التنافسية للتصنيع من دولة لأخرى، إلى نسخة دولية ونسخة محلية، ويقصد بالنسخة المحلية النقل المتسلسل للميزة التنافسية للتصنيع بين مناطق الدولة الواحدة، وهو ما يطلق عليه اسم «النسخة المحلية من نمط الإوز الطائر».

ثانيًا: تظهر تجربة الصين أن تكوين الميزة التنافسية في التصنيع لا يعتمد فقط على تأثير الميزة النسبية، بل يعتمد كذلك على تأثير التكتل، أو تأثير وفورات الحجم، بما في ذلك عامل الموقع، والنقل والمواصلات، والبنية التحتية، والمرافق الصناعية، إلى آخره. وبالمقارنة مع تأثير الميزة النسبية، نجد أن هذا الأخير يلعب دورًا متزايد الأهمية مع مرور الوقت.

ويعد هذا التوسع في نمط الإوز الطائر التقليدي نتيجةً للتجارب الفعلية، فضلاً عن أنه يتوافق أيضًا مع التوقعات النظرية في المقابل، بما في ذلك مثل تناقص العوائد، وزيادة العوائد، وغيرها من الافتراضات النظرية الأخرى. وهذا التطور النظري يتمتع بأهمية كبيرة، إذ إنه يعمل على توسيع القوة التفسيرية، ونطاق التفسير لهذه الفرضية.

وعلاوةً على ذلك، نجد أن الهدف الموصوف لنمط الإوز الطائر الذي لاحظناه حتى اليوم، يتمثل في نقل الميزة التنافسية للتصنيع كثيف العمالة. وفي حال كان التفسير النظري مقصورًا على هذا الأمر، فسنجد أنه حتى لو تم إنتاج النسخة المحلية من نمط الإوز الطائر، فإنه مع التغيرات الديناميكية للميزة النسبية، أي تلاشي ميزة الإمداد غير المحدود للعمالة في الصين بشكل عام، ستنتقل هذه الصناعة إلى الخارج في نهاية المطاف، أو بعبارة أخرى، سينتقل التصنيع -في النهاية- إلى الدول، والمناطق التي تتسم بانخفاض أسعار عوامل الإنتاج فيها بشكل أكبر.

ومع ذلك، فإنه مع أخذ الميزة التنافسية للتصنيع كمستهدف للملاحظة والبحث، ومراعاة تأثير وفورات الحجم، يمكن للنسخة الأعلى من نمط الإوز الطائر أن تساعدنا على فهم منظور آخر محتمل، والذي يتمثل في استمرار الحفاظ على الميزة التنافسية للتصنيع لفترة طويلة من الزمن في شكل النقل ثنائي الاتجاه، والمتكرر بين المناطق في الصين. ولوصف هذه الظاهرة بشكل أكثر دقة، يمكننا أن نطلق عليها اسم «نمط التنين الطائر»، والذي لا يؤكد على الحجم الهائل للاقتصاد الصيني وحسب، بل يعني أيضًا أن «أصبح يرى رأس التنين بدلًا من ذيله» (كناية عن الغموض، وتلاشي الشيء بمجرد ظهوره).

وفي هذا الصدد، يمكن القول إن اختلال توازن التنمية الاقتصادية سيظل موجودًا على الدوام، فبمجرد القضاء على اختلال التوازن القديم، سيظهر اختلال جديد بطبيعة الحال. ومن المنظور الوطني، نجد أن التنمية الاقتصادية تتحقق -في الواقع- من خلال التحول المستمر للاختلالات، والتوازنات الإقليمية، وهو ما يتطلب خلق توازن نسبي في عملية التنمية. وبالنسبة لأي منطقة، فإنه في حال تمكنت من استيعاب جناحي التنين المتمثلين في تأثير الميزة النسبية، وتأثير وفورات الحجم، فسيكون بإمكانها أن تظل في مكانة لا تقهر على الدوام.

وتظهر الدراسات أنه خلال الفترة 1998- 2008م، ومن بين المحددات الموضعية للتصنيع في الصين، انخفض دور تأثير وفورات الحجم بنسبة 46.5٪، وازداد دور تأثير التكلفة، مثل مستويات الأجور، وأسعار الأراضي، أو تأثير الميزة النسبية بنسبة 80٪ خلال الفترة نفسها. ووفقًا لنموذج التنين الطائر، فإننا نتوقع أن دور وفورات الحجم في تحديد موضع التصنيع يمكن تحسينه بشكل كامل مرة أخرى. وفي الوقت نفسه، لا يعني هذا أنه يتوجب العودة إلى التركيز على وفورات الحجم كأساس للتأثير، وإنما يتوجب تحقيق التوازن بين جناحي التنين الطائر، حيث إنه بقيام أي منطقة بتحقيق هذه النقطة، سيتمكن التصنيع من الاستمرار في التحليق عاليًا.

والجدير بالذكر أن الصين بأكملها قد شهدت عملية إطلاق العنان لدور تأثير وفورات الحجم، وتأثير الميزة النسبية في الوقت نفسه، إلى أن تضاءل تأثير وفورات الحجم، وتوسع تأثير الميزة النسبية. ونتيجةً لذلك تحول التصنيع من المناطق الساحلية، إلى مناطق وسط وغرب الصين. وفي هذه العملية، ومثل مناطق دلتا نهر اللؤلؤ الأخرى تمامًا، حاولت منطقة شنتشن الاقتصادية الخاصة -ذات مرة- "إخلاء القفص، وتغيير الطائر" (ما يعني نقل التصنيع كثيف العمالة في دلتا نهر اللؤلؤ إلى مناطق أخرى، ونقل العمالة عالية الجودة إلى المناطق المتقدمة، أو صناعات أخرى، في دلتا نهر اللؤلؤ). وقد يبدو هذا النوع من الجهد غير فعال بشكل ملحوظ، إلا أنه ليس أمرًا سيئًا في الواقع. حيث إنه في حال تم استبدال فكرة إخلاء القفص وتغيير الطائر، بفكرة ولادة طائر العنقاء من جديد وحصوله على الحياة الأبدية (استعارة لروح القتال، والإرادة القويتين)، فهذا يعني أنه لا يمكن لمدينة شنتشن أن تكون بلا تصنيع، غير أنها ستتحرك فقط نحو مستوى أعلى من التصنيع. وفي الوقت نفسه، وفي ظل تحسين التصنيع، والارتقاء به، سيكون تطوير صناعة الخدمات على نحو عالٍ ومستدام.

وبالنسبة لمدينة شنتشن، فإنه لا يمكن التخلي عن التصنيع في المستقبل. ففي الماضي، كان يعتقد أن الاقتصادات المتقدمة بشكل كبير لا يمكن أن تحتاج إلى التصنيع، أو العمالة غير الماهرة، إلا أن الحقائق اللاحقة أظهرت أن هذا النهج يؤدي -في النهاية- إلى عواقب وخيمة للغاية، والتي ستتجلى -بشكل رئيس في البداية- في دول أمريكا اللاتينية، ويمكن تسميتها بـ»مرض أمريكا اللاتينية»، وفي وقت لاحق سيكون بالإمكان تسميتها «المرض الأمريكي»، وهو -في الواقع- مرض شائع في العديد من الدول، والمناطق

المتقدمة الأخرى. ولقد أثبتت الحقائق أنه من دون التصنيع، والارتقاء به، لا يمكن أن يكون لدى العمالة العادية أحلام أو مستقبل، فضلاً عن أن الطبقة الوسطى ستنكمش حتمًا، ولن يكون هناك تماسك قوي في المجتمع.

وفي المقابل، يوفر بناء مناطق نموذجية رائدة للاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وبناء منطقة خليج قوانغدونغ - هونغ كونغ - ماكاو الكبرى، يوفر لمدينة شنتشن فرصة لا تتكرر في العمر، لخلق وفورات حجم راقية، وإعادة تشكيل ميزتها النسبية، كما يقدم لمدينة شنتشن ميزتين كبيرتين لتشكيل جناحي التنين الطائر، وهما وفورات الحجم بمنطقة الخليج الكبرى (تأثير التكتل الراقي)، والموارد البشرية في مناطق وسط وغرب الصين الشاسعة، وهو ما لا يتوفر في أي منطقة متقدمة في العالم، وبالتالي لا يمكن لمدينة شنتشن -بأي شكل- التخلي عن مخططاتها، أو إهدار أو إساءة استخدام المزايا المتوفرة فيها.

وفي الآونة الأخيرة، أشار الرئيس السابق لمجلس المحافظين للنظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، آلان جرينسبان، إلى أن شيخوخة السكان تعد السبب الجذري لانكماش الاستثمار العالمي. وفي هذا الصدد، نقول إن هذا الحكم ليس دقيقًا تمامًا، غير أنه حتى لو كان نصفه صحيحًا، فهذا يعني أنه في القرن الحادي والعشرين، ستتمكن أي منطقة تمتلك تركيزًا كبيرًا للسكان من المشاركة في الحوكمة العالمية بشكل ما. وعلى صعيد آخر، لم يعد الدور «النموذجي» لمدينة شنتشن يتمثل في السرعة العالية، وإنما في الجودة العالية، وهو ما يعمل بدوره على تعزيز التدفق الأفقي للسكان فيها، والأهم هو بناء سلم للتدفق الاجتماعي الرأسي بها، لتكون بهذا رائدة في مجال التنمية المتمحورة حول الشعب.

الفصل التاسع

فهم السوق الاستهلاكية فائقة

الحجم وإطلاق العنان لدورها

ينظر مؤتمر العمل الاقتصادي للجنة المركزية إلى مزايا السوق فائقة الحجم، وإمكانات الطلب المحلي باعتبارها إحدى المزايا، والضمانات للاتجاه الأساسي لاستقرار الاقتصاد الصيني واستدامته، وبناءً عليه، طالب المؤتمر التنقيب -بشكل كامل- عن مزايا السوق فائقة الحجم، وإطلاق العنان للدور الأساسي للاستهلاك والاستثمار. حيث توفر السوق فائقة الحجم المذكورة هنا، الطلب المحلي على مستوى الاقتصاد الكلي، بما في ذلك الطلب على الاستهلاك، والطلب على الاستثمار. ونظرًا للأسباب الثلاثة التالية، سيركز هذا الفصل على السوق فائقة الحجم، وإمكانات الطلب المحلي على مستوى استهلاك السكان. أولًا: يستمد الطلب على الاستثمار -فعليًّا- من الطلب على الاستهلاك، كما أن نقطة نهاية الاستثمار تمثل الاستهلاك في حد ذاتها. ثانيًا: يعد الانتقال من الاعتماد المفرط على الاستثمار لسحب النمو الاقتصادي، إلى تشكيل هيكل طلب يوازن بين الاستثمار والاستهلاك، جزءًا مهمًّا من تحول نمط التنمية. ثالثًا: أهم شيء يتوجب الانتباه إليه من تقلبات دورة الاقتصاد الكلي هو استهلاك السكان الذي قد يتأثر بشكل أو بآخر.

أولًا: فئة الاستهلاك المتوسط ذات الحجم الكبير

في نهاية عام 2019م، من المتوقع أن يتجاوز متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين 10 آلاف دولار أمريكي. لتتجاوز بهذا مستوى الشريحة العليا من الدول ذات الدخل المتوسط، وتقترب من الدخول في مصاف الدول ذات الدخل المرتفع. ومع تقاسم ثمار التنمية الاقتصادية على نطاق واسع، تشكلت فئة كبيرة من ذوي الدخل المتوسط في الصين. وعلى الرغم من وجود آراء مختلفة في الأوساط الأكاديمية

حـول تعريـف فئـة الدخـل المتوسـط، إلا أن حجـم فئـة الدخـل المتوسـط المقـدر بمعايـير مختلفـة يختلـف كذلـك هـو الآخـر. ومـع ذلـك، لا يـزال بإمكاننـا إجـراء تقديـر تقريبـي للحجـم الـكلي لفئـة الدخـل المتوسـط في الصـين، وذلـك وفقًـا لفئـات الدخـل الخمـس التـي أقرهـا المكتـب الوطنـي للإحصـاء.

ففـي عـام 2018م، بلـغ متوسـط الدخـل الفـردي القابـل للتـصرف في الأسر الصينيـة 28200 يـوان. ومـن بـين فئـات الدخـل التـي أقرهـا المكتـب الوطنـي للإحصـاء، بلـغ إجـمالي تعـداد الأسر المصنفـة ضمـن فئـة الدخـل المنخفـض، والشريحـة الدنيـا مـن فئـة الدخـل المتوسـط 181 مليونًـا، بمـا يشـكل 40٪ مـن إجـمالي تعـداد الأسر. وفي عـام 2018م، بلـغ متوسـط الدخـل الفـردي القابـل للتـصرف في هاتـين الفئتـين 6441 يوانًـا، و14400 يـوان عـلى الترتيـب. أمـا الأسر المتبقيـة، والتـي تمثـل 60٪، وتنتمـي إلى فئـة الدخـل المتوسـط، والشريحـة العليـا مـن فئـة الدخـل المتوسـط، وفئـة الدخـل المرتفـع، فقـد بلـغ إجمالهـا 272 مليـون أسرة، وبلـغ متوسـط الدخـل الفـردي القابـل للتـصرف فيهـا 23200 يـوان، و36500 يـوان، و70600 يـوان عـلى الترتيـب. وبمـا أن الدخـل الفـردي المبـدئي لهـذه الفئـات الثـلاث، والمحسـوب وفـق تعـادل القـوة الشرائيـة، بلـغ -عنـد نقطـة بدايتـه- نحـو 18.2 دولارًا أمريكيًّـا في اليـوم الواحـد (متوسـط مسـتوى فئـة الدخـل المتوسـط)، وهـو مـا يقـرب مـن عـشرة أضعـاف معيـار البنـك الـدولي للفقـر المطلـق البالـغ 1.91 دولار أمريـكي، لذلـك فإنـه مـن المـبرر النظـر إلى هـذه النسـبة مـن الأسر (60٪) التـي يكـون متوسـط الدخـل الفـردي فيهـا أعـلى مـن مسـتوى فئـة الدخـل المتوسـط، عـلى أنهـا أسر متوسـطة الدخـل كذلـك.

وعـلاوةً عـلى ذلـك، فإنـه في حـال تـم تحديـد فئـة الدخـل المتوسـط وفقًـا لمعيـار الدخـل النسـبي الشـائع في الأوسـاط الأكاديميـة، أي اعتبـار فئـة السـكان التـي يصـل دخلهـا الفـردي إلى 75٪ مـن متوسـط الدخـل وتتجـاوزه، مـن ضمـن فئـة الدخـل المتوسـط، فـإن متوسـط الدخـل في فئـة الدخـل المتوسـط لعـام 2018م يتوافـق مـع هـذا المعيـار بالفعـل. وفي الواقـع، فإنـه في حـال اعتبـار الشريحـة العليـا مـن فئـة الأسر ذات الدخـل المتوسـط، وفئـة الأسر ذات الدخـل المرتفـع، واللتـين تمثـلان 40٪ مـن إجـمالي تعـداد الأسر عـلى مسـتوى الصـين، مـن ضمـن فئـة الدخـل المتوسـط، فسـيصل تعدادهـا إلى 181 مليـون أسرة كذلـك.

وبعـد إجـراء التعديـلات المناسـبة، وفي ظـل المطابقـة التقريبيـة بـين تعـداد الأسر، وتعـداد

السكان، نجد أن فئة الدخل المتوسط في الصين تتراوح -عمومًا- بين 500 مليون، و700 مليون نسمة. وفي المقابل، تتمثل أكبر فئة متوسطة الدخل في العالم كذلك في فئات الاستهلاك المحتملة، وهو ما يضع الأساس الديموغرافي لتشكيل السوق الاستهلاكية فائقة الحجم. ومن منظور تكون المستهلكين، واتجاه نمو الدخل لكل فئة، فإن الصين تتمتع -على الأقل- بميزتين فريدتين من حيث تحسين إمكانات الاستهلاك، وهما: أولًا: تمثل أصحاب الدخل المرتفع الحاليين في فئة الاستهلاك المرتفع التي يزداد معدل استهلاكها باستمرار، وبناءً عليه، فهناك طلب مستمر لتحسين جودة، وهيكل إمدادات المنتجات، والخدمات. ثانيًا: استمرار أصحاب الدخل المنخفض الحاليون في إثراء، وترقية فئة المستهلكين الحالية بأعداد ضخمة، بالتزامن مع ارتفاع مستويات دخلهم، وهو ما يلعب دورًا في الحفاظ على استدامة السوق الاستهلاكية، وحجمها الفائق.

ثانيًا: معيشة الشعب تمثل نقطة الانطلاق ونقطة النهاية لجميع السياسات

تظهر تجارب التنمية داخل الصين وخارجها أن النمو الاقتصادي لا يتحقق عنه -تلقائيًا- تقاسمًا كاملًا، ومتساويًا لإنجازات التنمية، كما أنه لا يوجد -في الواقع- ما يسمى بـ»تأثير التدفق لأسفل» الذي يمكن من خلاله تحسين توزيع الدخل تلقائيًا، بالتزامن مع توسع حجم الاقتصاد الكلي. وبالمثل، فإن الفئة ذات الدخل المتوسط الضخمة، والسوق الاستهلاكية فائقة الحجم، لا تتشكلان تلقائيًا كذلك، كما أنه لن يتم الحفاظ عليهما، والاستمرار في تنميتهما إلى الأبد، في حين يمكن اعتبارهما من نتائج المشاركة الكاملة في ظل فرضية التنمية الاقتصادية، وهو ما يتطلب كذلك جعل الكعكة أكبر، وتقسيم الكعكة جيدًا. ومع دخول الاقتصاد الصيني في مرحلة جديدة، وبينما يزداد متوسط الدخل الفردي، فقد ظهرت أيضًا سلسلة من العوامل الجديدة، مما أدى إلى فرض تحديات جديدة على الاستقرار، والتوسع المستمر لفئة الدخل المتوسط، والتي تتمثل فيما يلي:

أولًا: ضعف تأثير آلية التوزيع الأولي لسوق العمل على تحسين توزيع الدخل؛ حيث إنه خلال مرحلة النمو السريع، عمل التطور التدريجي لسوق العمل على تعزيز نقل العمالة الفائضة، وتوسيع نطاق التوظيف، واستفادت العمالة في المناطق الحضرية

والريفية من نمو الدخل العام للأجور، وذلك من خلال مشاركتها الكاملة في الاقتصاد. ومع الانخفاض التدريجي في نمو السكان في سن العمل عامًا تلو الآخر منذ عام 2010م، ظهر نقص منتظم في العمالة، وهو ما أدى بدوره إلى ارتفاع مستوى الأجور في المقابل، وساعد على زيادة دخل العمالة العادية، ودخل الأسر ذات الدخل منخفض. وبعد ذلك، عندما يتراجع معدل النمو الاقتصادي، ويدخل في نطاق الوضع الطبيعي الجديد، سيضعف التأثيرين سالفي الذكر، ولن يعود التوزيع الأولي في سوق العمل قادرًا على تحقيق التحسين المرغوب فيه على مستوى توزيع الدخل.

ثانيًا: التأثير السلبي للتغيير التكنولوجي، والتعديل الصناعي على بعض العمالة، وأسرها الخاصة. حيث إن الثورة التكنولوجية الجديدة، والجولة الجديدة من العولمة، وتسارع وتيرة تعديل الهيكل الصناعي في الصين، والتحول على مستوى نمط التنمية، والزخم فيها، تتطلب جميعًا القضاء على الطاقة الإنتاجية غير الفعالة والزائدة، إذ إنه خلال خلق وظائف جديدة، فإنه سيتم حتمًا تدمير الوظائف القديمة. وعلى الرغم من أنه لا ينبغي إبقاء القدرات الإنتاجية غير الفعالة بهدف حماية الوظائف، إلا أن العمالة وأسرها التي تواجه صعوبات خلال نقل الوظائف، تحتاج إلى الحماية في إطار التغطية الكاملة للضمان الاجتماعي، وبالتالي لا ينخفض الاستهلاك الأساسي للسكان بسبب هذه التعديلات الضرورية.

وأخيرًا، احتياج العوامل الديموغرافية التي ساهمت في تباطؤ النمو الاقتصادي، إلى إيلاء اهتمام خاص لفئات محددة من الناس. حيث أدى تسارع معدل شيخوخة السكان، وتناقص العمالة الريفية الفائضة المتاحة للنقل، إلى زيادة تكاليف العمالة في التصنيع، وإبطاء وتيرة تحسين رأس المال البشري، وإنتاج تأثير تناقص العائد على رأس المال، وكذلك تقليص المساحة المخصصة لتحسين الإنتاجية من خلال إعادة توزيع العمالة، وهو ما ترتب عليه تراجع معدل النمو المحتمل. وفي الوقت نفسه، قد يتضرر كذلك كل من السكان كبار السن والعمال المهاجرين في المناطق الحضرية، والعمال المهاجرين العائدين إلى مسقط رأسهم، من تباطؤ معدل نمو الدخل. ومن أجل الحفاظ على السوق الاستهلاكية فائقة الحجم، فإنه يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استمرار تحسين المستوى المعيشي لهذه الفئات السكانية.

ثالثًا: تشكيل هيكل للطلب أكثر توازنًا

منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح في الصين، ولا سيما منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، قدم صافي الصادرات إسهامًا مهمًّا في نمو إجمالي الناتج المحلي في الصين. ومع ذلك، وبشكل عام، فإن نسبة إسهام عامل الطلب الخارجي هذا في إجمالي الناتج المحلي ليست مرتفعة كثيرًا، فضلاً عن وجود تقلبات كبيرة نسبيًّا على مستواها بين الأعوام. والجدير بالذكر أنه عدما يتأثر صافي الصادرات بالأوضاع غير المواتية للاقتصاد العالمي، فإن الاستثمار المحلي يلعب دورًا رئيسًا في سد فجوة الطلب، وتكون استجابته في الوقت المناسب كذلك. وعلى الرغم من ضعف دور الطلب الاستهلاكي هذا، إلا أنه أكثر استدامة.

فعلى سبيل المثال، كانت تدابير سياسات الاقتصاد الكلي التي تم تطبيقها في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام 2008م تهدف إلى تغيير عامل الطلب الخاص بالنمو الاقتصادي. وفي ذلك الوقت، انخفض معدل إسهام صافي الصادرات في نمو إجمالي الناتج المحلي في الصين من 10.6٪ في العام السابق، إلى 2.6٪، وارتفع معدل إسهام رأس المال -في المقابل- من 44.1٪، إلى 53.2٪. وبعد ذلك، أصبح إسهام صادفي الصادرات بالسالب، وازداد معدل إسهام رأس المال بشكل أكبر، ليصل إلى 86.5٪ في عام 2009م. وعلى الرغم من أنه كان من الضروري حينها تقديم حزمة من المخططات الاستثمارية، إلا أنها جلبت معها أيضًا بعض العواقب، حيث أدت إلى العودة إلى الظاهرة المرتبطة بأنماط التنمية القديمة، مثل الديون المرتفعة، والقدرات الإنتاجية الزائدة، وحتى المشروعات عالية التلوث. وعلى العكس من ذلك، فإنه خلال عملية التعامل مع الأزمة المالية، واستيعاب المشاكل المتبقية من السياسات السابقة، أظهرت زيادة إسهام الاستهلاك في النمو الاقتصادي زخمًا مستقرًّا مستمرًّا حتى يومنا الحاضر. ومن هنا يمكن ملاحظة أن قوة دور الاستهلاك لا تنعكس فقط في دوره في سحب النمو الاقتصادي، ولكن أيضًا في دوره في موازنة هيكل الطلب الخاص بالاقتصاد الكلي.

ومع التلاشي السريع للعائد الديموغرافي، فقد تحول الاقتصاد الصيني من النمو عالي السرعة، إلى التنمية عالية الجودة، وهو الأمر الذي يتطلب تسريع وتيرة تغيير

نمط التنمية، وزخم النمو. حيث تتجسد سمات اختلال التوازن، وعدم التنسيق، وعدم الاستدامة الخاصة بنموذج التنمية التقليدي -بشكل مركز- على مستوى دفع الاستثمار للنمو الاقتصادي. وبالنسبة لهذا النموذج، والعواقب الناجمة عنه، فإن الأمر يتطلب تعزيز الإصلاح الهيكلي لجانب العرض من خلال طريقتين، هما: أولًا: أن يهدف الإصلاح المستهدف للجانب القائم بالفعل، إلى القضاء على الطاقة الإنتاجية الزائدة، وتقليل الديون، والرفع المالي. ثانيًا: أن تعمل التعديلات المستهدفة للجانب الزائد، على استغلال أنظمة، وآليات جديدة، لتشكيل هيكل طلب لـ»عربة الدفع الثلاثي» يكون أكثر توزانًا. ومن ناحية أخرى، يعد تنشئة الفئة ذات الدخل المتوسط الضخمة، وفئة المستهلكين فائقة الحجم، شرطًا مهمًّا، وضمانًا أساسيًّا لدعم الإصلاح الهيكلي لجانب العرض.

رابعًا: الوسائل الفعالة لإجراء التعديلات المناهضة للتقلبات الدورية

يشير تراجع دورة الاقتصاد الكلي إلى انحراف (انخفاض) معدل النمو الحقيقي عن معدل النمو المحتمل، بسبب عدم استغلال الطاقة الإنتاجية بشكل كافٍ نتيجة الصدمات من عامل جانب الطلب، وذلك على أساس اتجاه النمو الاقتصادي طويل المدى، أي معدل النمو المحتمل. وفي هذا الصدد، يدل عدم القدرة على توظيف العمالة بشكل كامل على ظهور البطالة الدورية. ومن هنا، نجد أن أوضاع سوق العمل تمتلك تأثيرين على التحكم في الاقتصاد الكلي، وهما:

أولًا: التغيرات في معدل البطالة أكثر حساسية في الاستجابة للتقلبات في دورة الاقتصاد الكلي. حيث يظهر تحليل للعلاقة بين الركود الاقتصادي، ومعدل البطالة في الولايات المتحدة منذ سبعينيات القرن الماضي، أنه في حال كان معدل البطالة الناعم لمدة 3 أشهر أعلى بمقدار 0.5 نقطة مئوية من أدنى مستوى له خلال الأشهر الاثني عشر السابقة، فإن هذا يدل على حدوث ركود اقتصادي. وقد سميت هذه الظاهرة باسم «قاعدة سام» على اسم مكتشفها. وعلى مستوى التجارب السابقة، وفي أعقاب الإشارة التحذيرية التي أطلقتها قاعدة سام، نجد أن البطالة كانت عادةً ما تستمر في الارتفاع حتى نهاية الركود الاقتصادي. إذ توضح هذه القاعدة أن إشارات سوق العمل، مثل

معـدل البطالـة، تعـد مـؤشرات رائـدة، بحيـث يمكـن لآليـة الإنـذار المبكـر التـي تسـتند إلى هـذه الإشـارات، مسـاعدة إدارات سياسـات الاقتصـاد الـكلي عـلى اتخـاذ القـرارات في الوقـت المناسـب، واسـتخدام أدوات السياسـة المقابلـة، لإجـراء التعديـلات المناهضـة للتقلبـات الدوريـة.

ثانيًـا: سـيكون لارتفـاع معـدلات البطالـة تأثـير سـلبي -بطبيعـة الحـال- عـلى معيشـة الشـعب. فمـن خـلال المنطـق النظـري، وتحليـل البيانـات، يمكـن اكتشـاف أن نمـو دخـل السـكان يتأثـر -بشـكل مبـاشر- بوضـع التوظيـف، وأن نمـو الدخـل يؤثـر بـدوره على اسـتهلاك السـكان بأسـلوب متأخـر قليـلاً عـلى المسـتوى الزمنـي. وبمـا أن الهـدف النهـائي، ومعيـار الاختبـار للتعديـلات المناهضـة للتقلبـات الدوريـة، يتمثـل في تحقيـق اسـتقرار التوظيـف، وتحسـين معيشـة الشـعب، وذلـك عـن طريـق الحفـاظ عـلى معـدل النمـو ضمـن نطـاق معقـول، لـذا فـإن وضـع التوظيـف يعتـبر -بـلا شـك- أنسـب أسـاس لتطبيـق السياسـات، فعـلى سـبيل المثـال، يتـم اسـتخدام معـدل البطالـة كأسـاس لتحديـد اتجـاه سياسـات الاقتصاد الـكلي، وتوقيـت إصدارهـا، وقـوة تطبيقهـا. ومـن ناحيـة أخـرى، نجـد أن اسـتخدام السياسـات والإجـراءات التـي تهـدف -مبـاشرة- إلى تحقيـق اسـتقرار التوظيـف، في تطبيـق التحكـم الكلي، يتميـز بوضـوح الأهـداف، وفعاليـة الوسـائل المسـتخدمة. حيـث إن اسـتجابات السياسـات الهادفـة إلى تحقيـق الاسـتقرار في مسـتوى معيشـة الشـعب وفـق مـؤشرات سـوق العمـل، تمتلـك تأثـيرًا كبـيرًا عـلى اسـتقرار اسـتهلاك السـكان، وبالتـالي الحفـاظ عـلى الطلـب المحـلي. ومـن هنـا، يمكـن ملاحظـة أن السياسـات الخاصـة باسـتقرار التوظيـف، ومسـتوى معيشـة الشـعب تعـد -في حـد ذاتهـا- وسـيلة فعالـة للتعديـلات المناهضـة للتقلبـات الدوريـة.

الفصل العاشر

صعوبة تطبيق سياسات حماية البيئة دون

معالجة قضية عدم

توافق الحافز

تجـذب قضيـة تغـير المنـاخ، والقضايـا البيئيـة اهتـمام الاقتصاديـين عـلى نحـو متزايـد. وفيـما يتعلـق بـإدراك مفاهيـم سياسـات حمايـة البيئـة، أصبـح هنـاك اتسـاق متزايـد بـين الحكومـات، والأوسـاط الأكاديميـة، كـما تـم إصـدار السياسـات، والتدابـير الأساسـية ذات الصلـة. ومـع ذلـك، لا يـزال يتطلـب الأمـر التفكـر بشـأن كيفيـة التطبيـق الفعـلي لهـذه المفاهيـم السياسـية.

حيـث إنـه بـادئ ذي بـدء، وفيـما يتعلـق بقضيـة تغير المنـاخ، وحمايـة البيئـة، يتعـين عـلى أوسـاط الاقتصـاد جعـل النـاس تـدرك أهميـة القضيـة مـن خـلال النظريـات ذات الصلـة. إذ يمكننـا إجـراء التحليـل مـن مسـتوى تكلفـة القضيـة وفوائدهـا، كـما يتوجـب إجـراء هـذا التحليـل مـن منظـور القيمـة، ومنظـور الاقتصـاد السـياسي أيضًـا، تمامًـا كـما أشـار بعـض الباحثـين -بشـكل خـاص- إلى أضرار ومخاطـر تغـير المنـاخ، وأصـدروا تحذيـرات كبـيرة، وكأنهـا تحذيـرات مـن اقـتراب نهايـة العـالم. ومـن ثـم، يتوجـب علينـا تغيـير دالـة الأهـداف الخاصـة بالنـاس، وإعـادة تعريـف التنميـة نفسـها.

والأهـم مـن ذلـك، هـو أنـه ينبغـي علينـا تحويـل فهمنـا، ومفاهمينـا بشـأن قضايـا حمايـة البيئـة، إلى اسـتراتيجيات للتنميـة المحليـة، وموقـف، وحـراك عـلى المسـتوى الـدولي، وحتـى سياسـات صناعيـة مناسـبة، وهـو مـا لـه نفـس الأهميـة بالنسـبة للصـين والـدول الأخـرى. ومـع ذلـك، فإنـه عندمـا يتعلـق الأمـر بتطبيـق سياسـات حمايـة البيئـة في الصـين، عـادةً مـا تواجـه الحكومـة بعـض المشـاكل، مثـل قيـام الحكومـة بوضـع تخطيطـات وترتيبـات مختلفـة، وضخامـة حجـم الاسـتثمار الرأسـمالي، ومـع ذلـك، ونظـرًا لعـدم توافـق الحافـز بـين

الحكومة المركزية، والحكومات المحلية، فإنه في بعض الأحيان تكون السياسات صعبة التطبيق بحق، فضلاً عن تقلص تأثيرها بشكل كبير.

ويعد عدم توافق الحافز قضية عامة منتشرة إلى حد ما. فعلى سبيل المثال، انسحبت إدارة ترامب في الولايات المتحدة من «اتفاقية باريس»، غير أن العديد من الولايات الأمريكية لا تزال مستمرة في الوفاء بالتزاماتها بشأن الاتفاقية. أما الصين، فقد انضمت إلى «اتفافية باريس»، وتلعب دورًا مهيمنًا فيها بشكل أكبر مع مرور الوقت، وفي الوقت نفسه، يمكن ملاحظة أن النوايا السياسية للحكومة المركزية بالصين لم تحققها الحكومات، والشركات على المستوى المحلي بشكل كامل بعد.

وفيما يتعلق بمفهوم حماية البيئة، فإن الأوساط الأكاديمية في الصين تبذل جهودها دومًا في تقديم المقترحات، والمخططات ذات الصلة، والتي عملت الحكومة المركزية كذلك على زيادة أهميتها إلى مستوى غير مسبوق. وقد أكدت أيديولوجية الأمين العام شي جين بينغ بشأن الحضارة البيئية -من منظور استراتيجي- أن بناء الحضارة البيئية هو الخطة الأساسية لحماية البيئة، وجزء مهم من أيديولوجية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد. ومع ذلك، فإنه في حال لم تتم معالجة قضية عدم توافق الحافز بين الحكومة المركزية، والحكومات المحلية، فستكون هناك «عقبات في الوسط» عند تطبيق هذه الأفكار والالتزامات.

وتتمثل إحدى القضايا الرئيسة لعدم توافق الحافز في أن الحكومات المحلية لديها أيضًا حافزها الخاص الذي يعزز إجمالي ناتجها المحلي. وفي هذا الصدد، سبق لي أن لاحظت حدوث ظاهرة تسمى مجازًا باسم «تأثير شيلينغ». إذ يقول الشاعر دو فو، التابع لعهد أسرة تانغ، في قصيدته: «أرى أمام النافذة الثلوج تتراكم فوق جبل شينلينغ، وأمام الباب سفن راسية أتت من مملكة وو الشرقية". حيث ينظر السكان المعاصرون في مدينة تشنغدو إلى بعيد لرؤية جبل شيلينغ، إلا أنهم لم يتمكنوا من رؤيته من قبل في واقع الأمر، ولذلك فهم دائمًا ما يرون أن الشاعر دو فو كان يبالغ في كتابة هذه الأبيات. ومع ذلك، وبعد وقوع زلزال ونتشوان، وبسبب الانخفاض الملحوظ في الأنشطة الاقتصادية، والتحسن الكبير في جودة الهواء، اكتشف السكان هناك أن جبل شيلينغ يمكن رؤيته -حقًّا- من داخل مدينة تشنغدو.

وبناءً عليه، يوضح «تأثير شيلينغ» العلاقة بين جودة الهواء، والنشاط الاقتصادي من جانب واحد. فعلى الرغم من أن التنمية تعد أولوية قصوى بحد ذاتها، إلا أنه في حال لم تكن تنمية عالية الجودة، فإن الاعتماد المفرط على البيئة، وغيرها من العوامل الأخرى، ستجعل من الصعب الاستمرار في تحقيق أولوية التنمية. وخاصةً من منظور إجمالي الناتج المحلي، حيث إن الأهداف التي تسعى إليها الحكومة المركزية، والحكومات المحلية في الصين ليست متسقة تمامًا، كما أن إيقاع الانتقال من النمو عالي السرعة، إلى التنمية عالية الجودة ليس متسقًا تمامًا أيضًا. وهو ما ينتج عنه سلسلة من المشاكل، مثل إصدار الحكومة المركزية بعض السياسات لتعزيز التنمية عالية الجودة، بما في ذلك التحول إلى محركات نمو جديدة.

ومع ذلك، لم يتم تحديد الزخم الجديد نفسه بوضوح على المستوى العملي بعد. حيث لا تزال الحكومات المحلية تشجع النمو بنفس الشكل المعتاد، وبهذا الشكل، قد لا يكتسب الزخم الجديد فرصًا جديدة بالضرورة، أو قد لا يكون قادرًا على التطور بحق. ولذلك فإن فرضية توافق الحافز تتمثل في التحديد الواضح للتنمية عالية الجودة من مستوى التطبيق، وتقليل درجة الغموض، واستخدام توجهات السياسات الحازمة والواضحة، لجعل الحكومات، والشركات على المستوى المحلي تمتلك مستقبلًا واعدًا بحق، بدلًا من المضاربة، أو سرقة الأفكار، أو ممارسة لعبة القط والفأر مع السلطات المركزية ذات الصلة.

وبأخذ الزخم الجديد للنمو الاقتصادي كمثال، سنجد أنه من أجل تحقيق التحول إلى زخم جديد، فإنه يتعين علينا -أولًا- تحديد ماهية الزخم الجديد بوضوح، وأن نستعرض -ببساطة- الصناعات التي تنتمي إليه، والصناعات التي لا تنتمي إليه، وهي ما تبدو طريقة غير مناسبة لتعريفه. حيث إننا في الوقت الحالي نفترض -بشكل يكتنفه الغموض- أن الصناعة الثالثة تنتمي إلى الزخم الجديد، أو على الأقل تحتوي على زخم جديد بداخلها. وفي حال اعتمدنا هذه الفرضية كدليل إرشادي، فسيتطلب الأمر خفض نسبة التصنيع، وذلك لأنه يحتوي على انبعاثات، وتلوث بدرجة أعلى. غير أن الكفاءة، والقيمة المضافة الخاصة بالصناعة الثالثة ليست مرتفعة. وفي حال قمنا -ببساطة- باستبدال التصنيع بالصناعة الثالثة، فستكون النتيجة وجود انخفاض في إنتاجية العمل الكلية في الاقتصاد الوطني. وهذا -في حد ذاته- يشكل مفارقة، ويعود

إلى «تأثير شيلينغ»، والذي يعني أن التنمية تعمل على تلويث البيئة، وبالتالي لا يمكن تحقيق التنمية إذا أردنا بيئة إيكولوجية جيدة.

ولكي نكون أكثر تحديدًا، يمكن القول إنه يتعين علينا العمل -بجد- على تطوير الطاقة النظيفة، وهو ما تستخدمه بعض الجهات كذريعة للسعي نحو المشروعات، وتحقيق النمو، مما يؤدي بدوره إلى جعل الطاقة النظيفة غير نظيفة. وفي هذا الصدد، تعاني الصين من مشاكل خطيرة، مثل «التخلي عن طاقة الرياح»، و«التخلي عن الطاقة المائية»، و«التخلي عن الطاقة الضوئية»، وغيرها من المشاكل الأخرى، إذ استثمرت الحكومة الصينية الكثير من الأموال في بناء هذه المشروعات، لكنها لم تتخذ -بحق- ترتيبات معقولة على مستوى الآليات لتحقيق زخم جديد، إذ تعتبر الحكومات المحلية البناء نفسه وسيلة للحفاظ على إجمالي الناتج المحلي، وليس لتطوير زخم جديد بحق، وبالتالي فإنها تعود إلى مصدر الزخم التقليدي بعد الانتهاء من البناء، وتظل شعارات مثل «التطوير القوي لمصدر زخم جديد»، و«تعزيز التحول إلى زخم جديد» مجرد شعارات جوفاء، وغالبًا ما تصبح أدوات جديدة للحكومات المحلية للسعي نحو نمو إجمالي الناتج المحلي.

ولذلك فنحن نرى أنه على الرغم من أننا نستخدم مصطلحات مثل الصناعات الجديدة، والزخم الجديد، إلا أنه في جوهر كامل آليات التطبيق، لم يتغير -بشكل جذري- هدف وضع إجمالي الناتج المحلي في المقام الأول، وهو ما يجعل من غير الممكن تطوير الصناعات الجديدة، والزخم الجديد إلا على مراحل، لتصبح أدوات، وليس أهدافًا في حد ذاتها، ولذلك يصعب ضمان استدامتها، كما يصعب تطبيق التنمية عالية الجودة. وعلى الرغم من أن الحكومة المركزية يمكنها وضع أهداف عالية لحماية البيئة، واستخدام مصطلحات أكثر صرامة في وثائق السياسات، إلا أنه من أجل تطبيق سياسات حماية البيئة بحق، فإن الأهم هو معالجة قضية عدم توافق الحافز بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية.

الفصل الحادي عشر

تكتل "القوى الصاعدة"

للشركات وتنشئتها

مـع الاحتفـال بالذكـرى السـبعين لتأسـيس جمهوريـة الصـين الشـعبية، يمـر الاقتصـاد الصينـي بمرحلـة جديـدة مـن التنميـة، إذ تتسـارع وتـيرة الانتقـال مـن مرحلـة النمـو عـالي السريعـة، إلى مرحلـة التنميـة عاليـة الجـودة. وهـذا التغيـير ليـس فقـط مطلبًـا جديـدًا تـم طرحـه في المؤتمـر الوطنـي التاسـع عـشر للحـزب الشـيوعي الصينـي بشـأن الاقتصـادي الصينـي ككل، بـل يتطلـب الأمـر كذلـك العمـل عـلى تجسـيده في كل كيـان مـن الكيانـات الرئيسـة في الأنشـطة الاقتصاديـة. وعـلى الرغـم مـن أن التنميـة عاليـة الجـودة عـلى المسـتوى الـكلي والمسـتوى الجـزئي، يتعـين أن تكـون متماثلـة -بشـكل أسـاسي- مـن حيـث الأهـداف، والتقييـمات، إلا أنـه توجـد فـروق -لا محالـة- عـلى مسـتوى طـرق الأداء والتحقيـق المحـددة.

وعـلى مسـتوى الاقتصـاد الـكلي، يتطلـب الأمـر أن يكـون تحسـين جـودة التنميـة متوافقًـا مـع مفاهيـم التنميـة الخمسـة، وهـي الابتـكار، والتنسـيق، والبيئـة، والانفتـاح، والمشـاركة، وأن يتـم تغيـير نمـط التنميـة الاقتصاديـة مـن النمـوذج القائـم عـلى مدخـلات عوامـل الإنتـاج، إلى نمـوذج قائـم عـلى إنتاجيـة العوامـل الكليـة. ومـن الواضـح أن قيـاس مـدى نجـاح هـذا الانتقـال يعتمـد عـلى الأداء العـام لإنتاجيـة العوامـل الكليـة. وفي مرحلـة التنميـة عاليـة السرعـة، والموسـعة، يمتلـك مصـدر زيـادة الإنتاجيـة خاصيـة «اقـتراب ثمـار التنميـة مـن الجميـع» بحيـث يمكـن تحصيلهـا بشـكل سـلس، كـما يمتلـك خاصيـة «كفـاءة باريتـو»، بحيـث يكـون تعـداد الفائزيـن كبـيرًا، وتعـداد الخاسريـن قليـلاً.

وفي النهايـة، نجـد أن إنتاجيـة العوامـل الكليـة تعـد نوعًـا مـن كفـاءة التخصيـص، وهـو مـا يعنـي أنـه يتـم تخصيـص عوامـل الإنتـاج بكفـاءة أعـلى عـلى مسـتوى التدفـق، وإعـادة التنظيـم. حيـث إنـه في المرحلـة الأولى مـن الإصـلاح، والتـي يتمكـن فيهـا النمـو الاقتصـادي مـن تحصيـل العائـد الديموغـرافي، نجـد أن تحـول العمالـة مـن قطـاع الزراعيـة، إلى الصناعـات

غـير الزراعيـة يكـون عبـارة عـن عمليـة تزيـد فيهـا العمالـة مـن دخلهـا، ويتمكـن فيهـا الاقتصـاد الوطنـي -بشـكل عـام- مـن تحقيـق كفـاءة إعـادة تخصيـص المـوارد. ومـن السـهل نسـبيًّا العثـور عـلى مصـدر الكفـاءة هـذا، والحصـول عليـه، إذ إنـه كان يشـكل المصـدر الرئيـس لإنتاجيـة العوامـل الكليـة خـلال فـترة النمـو الاقتصـادي السريـع في الصـين قبـل عـام 2010م، وذلـك في عمليـة إعـادة تخصيـص المـوارد، ودون أن يكـون عـلى حسـاب فئـات معينـة في الغالـب.

وبعـد دخـول الاقتصـاد الصينـي مرحلـة أعـلى مـن التنميـة، ومـع التـلاشي السريـع للعائـد الديموغـرافي بعـد عـام 2010م، تضـاءل، أو حتـى تـلاشى، مصـدر إنتاجيـة العوامـل الكليـة الـذي يعمـل بـدوره عـلى تحقيـق كفـاءة إعـادة تخصيـص المـوارد كنتيجـة لنقـل العمالـة. فمـن ناحيـة، أصبحـت إنتاجيـة العوامـل الكليـة -عـلى نحـو متزايـد- تمثـل المصـدر المسـتدام الوحيـد للنمـو الاقتصـادي، ومـن ناحيـة أخـرى، أصبـح مـن الصعـب زيـادة إنتاجيـة العوامـل الكليـة، وهـو مـا يتطلـب -عـلى نحـو متزايـد- الاعتـماد عـلى إعـادة تخصيـص المـوارد بـين الـشركات. ويتجـلى هـذا الشـكل الجديـد مـن إعـادة تخصيـص المـوارد في السـماح للـشركات الفعالـة بدخـول السـوق، وتحقيـق النمـو، والـشركات غـير الفعالـة بالانسـحاب منـه، أو التـلاشي بشـكل عـام، وهـو مـا يطلـق عليـه جوزيـف شـومبيتر اسـم التدمـير الإبداعـي.

أمـا عـلى المسـتوى الجـزئي، أو مسـتوى كيانـات الأعـمال، فنجـد أن تحسـين جـودة التنميـة يعنـي أنـه في ظـل فرضيـة التمسـك بمفهـوم التنميـة الجديـد، والالتـزام بالمسـؤولية المجتمعية للـشركات، يتوجـب عـلى كل شركـة مـن الـشركات السـعي وراء الفوائـد الاقتصاديـة، وتوسـيع نطـاق أعمالهـا، والتحـول مـن مبـدأ التنافـس عـلى البقـاء، إلى مبـدأ التنميـة المسـتدامة. ومـن الواضـح أنـه يتوجـب عـلى أي شركـة أن تختـار «الدخـول» بـدلًا مـن «الانسـحاب»، وكذلـك اختيـار مبـدأ «البقـاء» بـدلًا مـن مبـدأ «التـلاشي». كـما أنـه مـن الواضـح أن هـذه الآليـة تختلـف عـن الآليـة المسـتخدمة عـلى المسـتوى الـكلي.

وعـلى صعيـد آخـر، تتطلـب موازنـة الأداء المختلـف للتنميـة عاليـة الجـودة على المسـتويين الـكلي والجـزئي، إنشـاء آليـة تحفيـز فعالـة تقـوم عـلى أسـاس المكافـأة والعقـاب، وكذلـك تطبيـق السياسـات الداعمـة اللازمـة التـي تتوافـق مـع مبـادئ المنافسـة في السـوق، وتوفـير مغذيـات إضافيـة لتطويـر الـشركات، وذلـك مـن خـلال تنميـة الـشركات الناشـئة حديثًـا،

وزيادة التغلغل التكنولوجي، والحفاظ على المنافسة المتساوية، وغيرها من الجوانب الأخرى. ولذلك فإن استخدام تشبيه «القوى الصاعدة» للتعبير عن قصة تطور الشركات يحتوي -في الواقع- على معاني التحفيز والتنمية. ومن السهل التفكير في هذا الأمر على أنه مثل أشجار الغابات المتماسكة، والتي تتدافع بهمة كبيرة، وتتسابق بعضها مع بعض للصعود نحو الأعلى. حيث إنه بالنسبة لهم، يكمن الهدف من «الصعود» في السعي وراء ضوء الشمس، لذا يصبح ضوء الشمس هو الدافع لـ»صعود» هذه الأشجار نحو الأعلى، وهو ما يتطلب كذلك الحصول على ما يكفي من العناصر الغذائية، حتى يكون لديها القدرة على التسلق بشكل مستقل.

وفي هذا الشأن، يتوجب على علم الاقتصاد وعلم الإدارة -بلا شك- دراسة قضية أهداف، وحوافز الشركات، كما يتوجب على نظريات علم الاقتصاد الصناعي كذلك التركيز على نوع الدعم الذي تحتاج إليه الشركات، والطريقة التي يجب من خلالها تنفيذ إجراءات الدعم. ومع ذلك، فإن أي نظرية من هذه النظريات ما هي إلا تجريد عالٍ لممارسات الشركات الغنية والمتنوعة. كما نجد أنه من شأن طريقة التنفيذ، وماهيته جعل الشركات تتمتع بأكبر فرصة للنجاح، وأن نوعية الأساليب التي يسهل أن تؤدي إلى فشل الشركات لا تمثل عادةً الإجابات التي يمكن أن يقدمها علم الاقتصاد، وعلم الإدارة. وبناءً عليه، فقد رأينا نجاحات، وانتكاسات من بين حالات تطوير الشركات المختلفة، وشرحنا «التدمير الإبداعي» المجرد، والذي لا مفر منه، من الجوانب الإيجابية والسلبية على حد سواء.

وفي المقابل، فإنه في عام 2020م، ستتمكن الصين من بناء مجتمع رغيد الحياة بشكل شامل، وفي الوقت نفسه، ستبدأ مسيرة جديدة لبناء نفسها كدولة اشتراكية حديثة على نحو شامل. وفي هذه المسيرة الجديدة، ستصبح مهمة بناء نظام اقتصادي حديث، وتحقيق تنمية عالية الجودة، أكثر إلحاحًا. وفي هذا الصدد، فإنه لا يزال هناك طريق طويل أمام الباحثين على مستوى النظريات والسياسات، إذ يحتاج رواد الأعمال الذين يقفون في الخط الأمامي للابتكار، وريادة الأعمال إلى المحاولة أولًا. وبالتالي ستساعد دراسة تطوير الشركات، والتفكير والتلخيص من مستوى كلي أكثر، على تطبيق مفهوم التنمية عالية الجودة في الشركات بوجه عام.

الباب الخامس

مواجهة المخاطر والتحديات

الفصل الأول

نسج شبكة ضمان معيشي كثيفة

ومتينة لمنع المخاطر ونزع فتيلها

أشار الأمين العام شي جين بينغ في كلمة مهمة خلال ندوة خاصة للكوادر القيادية الرئيسة على مستوى المقاطعات، قائلاً: "يتوجب علينا الحفاظ على تركيزنا الاستراتيجي، ودفع التنمية الاقتصادية في بلدنا في الاتجاه الصحيح إلى الأمام، كما يتوجب علينا كذلك تعزيز وعينا بالمخاطر، والتخطيط للمستقبل، وإجراء البحوث الدقيقة، والاستجابة -بشكل صحيح- للمخاطر الرئيسة التي قد تحدث في مجال الاقتصاد في المستقبل». وفي الوقت الحاضر، وبينما يتحسن الوضع الاقتصادي العام في الصين، وتسارع في تجاوز عتبة الشريحة العليا من فئة الدول ذات الدخل المتوسط، فقد تغيرت الظروف التي تواجهها التنمية الاقتصادية بالصين في الداخل والخارج، وخلال عملية تعزيز إصلاح النظام الاقتصادي، والإصلاح الهيكلي لجانب العرض، تواجه الصين أيضًا بعض الصعوبات، والتحديات التي لا مفر منها، إذ تشهد العملية الاقتصادية تغيرات على مستوى استقرارها، ومخاوف جراء هذه التغيرات، وبالتالي يزداد الضغط على تراجع الاقتصاد.

حيث إن الاقتصاد الصيني مثله مثل متسلق الجبال الذي يرتفع كلما واصل الصعود لأعلى، عندما يصبح الطريق أمامه أكثر انحدارًا، ويواجه صعوبات في التقدم، ومشاكل في النمو، فإنه لن يستطيع الاستمرار في المضي قدمًا، والصعود إلى القمة المنشودة إلا من خلال التغلب على جميع أنواع الصعوبات. وبناءً عليه، فإن التنمية المستدامة، والصحية للاقتصاد الصيني تتطلب أن تتم على أساس الالتزام بوعينا بالمخاطر، ومن خلال تعميق إصلاح النظام الاقتصادي، وتحويل نمط التنمية، لتتمكن من تجاوز حواجز المخاطر، وتحويل الأزمات إلى فرص في نهاية المطاف. وفي الوقت نفسه، فإنه مثلما يتطلب الأمر بناء جدار حماية قوي لمنع المخاطر المالية، ونزع فتيلها، فإن الأمر يتطلب

نسـج شـبكة ضـمان معيـشي كثيفـة ومتينـة، لمكافحـة التحديـات التـي يواجههـا الاقتصـاد الحقيقـي، والتعامـل معهـا، وتوفـير حيـاة هانئـة لجمـوع الشـعب الصينـي.

أولًا: فهم علاقة المصاحبة بين التغير والمخاطر

خـلال الأعـوام الأخـيرة، حافـظ الاقتصـاد الصينـي عـلى معـدل نمـو متوسـط/ مرتفـع، وفي عـام 2018م، بلـغ إجـمالي الناتـج المحـلي في الصـين 90 تريليـون يـوان، واقـترب متوسـط نصيـب الفـرد مـن إجـمالي الناتـج المحـلي مـن 10 آلاف يـوان. ووفقًـا لتصنيفـات فئـات الـدول التـي وضعهـا البنـك الـدولي، فإنـه يتـم تصنيـف الـدول التـي يـتراوح نصيـب متوسـط الفـرد فيهـا مـن إجـمالي الناتـج المحـلي بـين 3956- 12235 دولارًا أمريكيًّـا ضمـن الشريحـة العليـا مـن الـدول ذات الدخـل المتوسـط، ويتـم تصنيـف الـدول التـي يتجـاوز نصيـب متوسـط الفـرد فيهـا مـن إجـمالي الناتـج المحـلي 12235 دولارًا أمريكيًّـا ضمـن الـدول ذات الدخـل المرتفـع، وهـذا يعنـي أن الصـين قـد اقتربـت بهـذا مـن عتبـة الـدول ذات الدخـل المرتفـع. والجديـر بالذكـر هنـا أن حقيقـة اقـتراب الصـين مـن تجـاوز مرحلـة الدخـل المتوسـط لا تعنـي بالـضرورة أن «فـخ الدخـل المتوسـط» لـن يسـتهدفها مـرة أخـرى. إذ يذكرنـا هـذا بمقولـة «سـير 90 ميـلًا مـن أصـل 100 ميـل لا يعنـي سـوى قطـع نصـف المسـافة فقـط» (في كنايـة عـن زيـادة الصعوبـات كلـما ازداد الاقـتراب مـن النجـاح)، فكلـما كان الاقتصـاد في مرحلـة أعـلى مـن التنميـة، فإنـه يواجـه تحديـات غـير مسـبوقة، وبالتـالي تصبـح هـذه التحديـات أكـثر خطـورة. فالتغيـير المتمثـل في الصعـود الإيجـابي عبـارة عـن قانـون حتمـي، ومصاعـب النمـو المصاحبـة لهـذا التغيـير أمـر لا مفـر منـه كذلـك.

وقبـل دخـول التنميـة الاقتصاديـة في الصـين إلى الوضـع الطبيعـي الجديـد، كان النمـو السريـع مدعومًـا -بشـكل أسـاسي- مـن تراكـم عوامـل الإنتـاج، وإعـادة تخصيصهـا. ومـع تغـير مرحلـة التنميـة الاقتصاديـة، ضعفـت عوامـل النمـو السـابقة بشـكل تدريجـي، وأصبـح الأمـر يتطلـب تنميـة محـركات جديـدة للنمـو تدريجيًّـا، وبالتـالي يميـل معـدل النمـو المحتمـل طويـل المـدى إلى الانخفـاض، ويتطلـب الأمـر بـذل المزيـد مـن الجهـود للتحـول إلى نمـط التنميـة عاليـة الجـودة، ولذلـك فإنـه مـن الحتمـي أن يتحـول النمـو الاقتصـادي للصـين مـن السرعـة العاليـة، إلى السرعـة المتوسـطة/ العاليـة. ومـن خـلال فهـم هـذه الحقيقـة، يمكننـا

أن نـدرك -بوضـوح- أن أسـس التنميـة الاقتصاديـة بالصـين لم تَسُـؤْ، بـل إنـه مـن الحتمـي فقـط أنهـا سـتواجه تحديـات أكـبر عنـد مسـتوى أعـلى مـن التنميـة، وبمجـرد تحقيقهـا النجـاح في التعامـل مـع هـذه التحديـات، فإنهـا سـتتمكن مـن اسـتقبال فجـر عـصر جديـد مـليء بالازدهـار.

وفي هـذه المرحلـة الأعـلى مـن التنميـة، يتوجـب تحويـل نمـط التنميـة مـن النمـوذج القائم عـلى أسـاس مدخـلات العوامـل، إلى نمـوذج مدفـوع بالإنتاجيـة. حيـث يظهـر تاريـخ الاقتصـاد العالمـي أنـه يمكـن تحقيـق نمـو اقتصـادي عـالي السرعـة مـن خـلال نمـط التنميـة المدفـوع بالعوامـل، في حـين أن التنميـة عاليـة الجـودة لا يمكـن تحقيقهـا إلى مـن خـلال نمـط تنميـة مدفـوع بالإنتاجيـة. وخـلال فـترة النمـو السريـع، سـتمثل أحـد المصـادر المهمـة لزيـادة الإنتاجيـة في نقـل العمالـة مـن قطـاع الزراعـة، إلى الصناعـات غـير الزراعيـة. فوفقًـا لتقديراتنا، فإنـه خـلال الفـترة 1978- 2015م، سـاهمت كفـاءة إعـادة تخصيـص المـوارد الناتجـة عـن نقل العمالـة بمـا يصـل إلى 44٪ في إجـمالي إنتاجيـة العمـل بالاقتصـاد الصينـي. وفي مرحلـة التنميـة عاليـة الجـودة، تحتـاج زيـادة الإنتاجيـة إلى الاعتـماد -بشـكل متزايـد- عـلى المنافسـة الكاملـة بـين الكيانـات الرئيسـة في السـوق، مـما يسـمح للـشركات ذات الإنتاجيـة الأفضـل بالفـوز في تحقيـق النمـو، والـشركات التـي تفتقـر إلى القـدرة التنافسـية بالخـروج مـن السـوق. ومـن الواضـح أن هـذه العمليـة الخاصـة بإبقـاء الأصلـح مـن بـين الـشركات، لـن تكـون سـهلة كـما يتهيـأ البعـض.

ومنـذ أن أصبحـت الصـين ثـاني أكـبر اقتصـاد في العـالم في عـام 2010م، ازدادت حصـة إجـمالي حجـم الاقتصـاد الصينـي مـن الاقتصـاد العالمـي بشـكل متسـارع، مـن 9.2٪، إلى 15.2٪ في عـام 2017م، كـما حققـت كذلـك مكانـة كبـيرة باعتبارهـا أكـبر دولـة صناعيـة، وأكـبر دولـة تعمـل في تجـارة السـلع، وأكـبر دولـة تمتلـك احتياطـات مـن النقـد الأجنبـي عـلى مسـتوى العـالم، ليظـل معـدل إسـهامها في نمـو الاقتصـاد العالمـي محافظًـا عـلى نسـبة 30٪ تقريبًـا. ومـع تزايـد أهميـة مكانـة الاقتصـاد الصينـي في الاقتصـاد العالمـي، فإنـه يتعـين حتـمًا عـلى الصـين مواجهـة تحديـات أكـبر، وتحمـل المزيـد مـن المسـؤوليات. فمـن ناحيـة، نجـد أنـه بينـما لا يـزال يتـم الحفـاظ عـلى التكامـل بـين الاقتصـاد الصينـي، والاقتصـادات المتقدمـة، فـإن مجـالات التنافـس تتزايـد تدريجيًّـا مـع مـرور الوقـت، ومـن المتوقـع أن تواجـه هـذه الاقتصـادات المزيـد مـن القيـود. ومـن ناحيـة أخـرى، نجـد أنـه في مواجهـة الضغـوط المتزايدة

لتراجع الاقتصاد العالمي، والرياح المعاكسة للعولمة الاقتصادية، والعوامل غير المواتية لتغير المناخ، فإن العملية الاقتصادية في الصين ستواجه المزيد من العقبات. ويعد وجود كل هذه المخاطر، والتحديات أمرًا حتميًّا مغايرًا للتوقعات العامة.

ثانيًا: تحفيز تحويل الأزمات إلى فرص

في خطابه خلال الاحتفال بالذكرى الأربعين لتطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، أشار الأمين العام شي جين بينغ قائلاً: "ما نحن فيه الآن يمثل الوقت الذي يكون فيه القارب أكثر سرعة عند وصوله إلى منتصف المسار، وتكون الطريق الجلبية أكثر انحداراً عند وصول المرء إلى منتصفها، وبالوصول إلى هذا الوقت، يكون التقدم أكثر صعوبة وخطورة، إلا أنه لا مفر من التقدم، وإلا فسيكون التراجع أمرًا حتميًّا". حيث لا تزال التنمية في الصين في فترة الفرص الاستراتيجية المهمة، والتي تكون فيها أسس الاقتصاد جيدة بشكل عام، وتتسم بالتقدم المطرد، ومع ذلك، فلا يزال يتوجب على الصين أن تبقى في حالة تأهب قصوى لمختلف أنواع المخاطر الظاهرة والخفية. والمقصود هنا ليس الأزمات التي سبق أن وقعت بالفعل، وإنما التأكيد على الوعي بالأزمات، والوعي بالمخاطر، والتخطيط للمستقبل، والاستعداد جيدًا لأي طارئ. ومن هنا، يمكن ملاحظة أن متطلبات منع المخاطر الكبرى ونزع فتيلها موحدة -إلى حد كبير- مع الاستعداد للعمل بشكل استباقي، وأن تحويل الأزمات إلى فرص لا يعني تحويل الأزمات الناشئة إلى فرص جديدة للتنمية وحسب، بل يتوجب -بشكل أكبر- ترسيخ مفهوم الوعي بالأزمات، والعمل من خلال منع المخاطر على فتح نافذة جديدة من الفرص لتحقيق الإصلاح والانفتاح والتنمية، والاستفادة من فترة الفرص الاستراتيجية المهمة، وذلك من خلال ما يلي:

أولًا: ترسيخ القوى الدافعة الداخلية، والشعور بالإلحاح تجاه تعزيز إصلاح النظام الاقتصادي خلال مواجهة تراجع النمو الاقتصادي. ففي عشية افتتاح الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2019م، أعلن صندوق النقد الدولي (IMF) توقعاته بشأن الاقتصاد العالمي في عام 2019م في مدينة دافوس بسويسرا. وتشير هذه التوقعات، والتي راجعها صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2018م، إلى انخفاض

معدل النمو الاقتصادي العالمي من 3.7٪، إلى 3.5٪، وحدوث انخفاض في الاقتصادات الرئيسة في العالم وفقًا لذلك باستثناء معدل النمو الاقتصادي للصين الذي سيظل محافظًا على مستواه. وبالنسبة للعديد من الاقتصادات المتقدمة، فسيكون تعاملها مع تباطؤ النمو الاقتصادي سلبيًّا، وذلك بهدف تخفيف صدمات جانب الطلب، وإعادة معدل النمو الحقيقي إلى معدل النمو المحتمل. أما بالنسبة للصين، فيتوجب عليها -بالطبع- إيلاء اهتمام وثيق كذلك بدورة الاقتصاد الكلي، وإثراء وتعديل مجموعة أدوات السياسة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الاستقرار في عامل الطلب الخاص بالنمو الاقتصادي عند الضرورة، ومع ذلك، فإن استقرار معدل النمو يعد العمل الأكثر فعالية، والذي يستند إلى العمل على زيادة معدل النمو المحتمل من خلال تعزيز إصلاح النظام الاقتصادي، خاصةً الإصلاح الهيكلي لجانب العرض، وتنمية زخم جديد للنمو من جانب العرض.

ثانيًا: تحقيق المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي، وهو ما يعد الطريقة الوحيدة للتعامل مع الرياح المعاكسة للعولمة الاقتصادية، والاحتكاكات التجارية تجاه الصين، وكذلك خيارًا حتميًّا للصين للوفاء بمسؤولياتها كقوة رئيسة في قيادة العولمة. ففي الأعوام الأخيرة. اكتشف المزيد والمزيد من جموع شعوب دول الغرب أن العولمة الاقتصادية لم تعُد عليهم بالنفع بقدر استفادة الشركات متعددة الجنسيات منها، وهو ما أدى إلى استيائهم -بشكل كبير- من النظم الاقتصادية المحلية، والسياسات الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، عمل بعض السياسيين في دول الغرب على توجيه هذه الموجة من الاستياء نحو العولمة نفسها، ونقل أخطاء سياساتهم الخاصة، مثل عدم القدرة على إعادة التوزيع بشكل معقول، إلى الاقتصادات الناشئة، بما في ذلك الصين، والترويج للشعبوية، والحمائية التجارية بغرض كسب الأصوات في انتخاباتهم، وهو ما تسبب بدوره فيما تواجهه العولمة الاقتصادية من رياح معاكسة. ومنذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في عام 2008م، لطالما كانت التجارة العالمية في طور النمو المتباطئ، حتى إنه ظل أبطأ -بشكل ملحوظ- من نمو الاقتصاد العالمي. ومثلما لا يمكن لمحيط الاقتصاد العالمي العودة إلى كل من البحيرات المعزولة، والأنهار الصغيرة، فإن الخيار الاستراتيجي أمام الصين في مواجهة الاحتكاكات التجارية ضدها، والرياح المعاكسة للعولمة الاقتصادية، يتمثل في زيادة درجة الانفتاح دون تردد، وتحسين مستواه بشكل أكبر.

وأخيرًا، العمل خلال توجيه التعاون الدولي بشأن التعامل مع تغير المناخ، ومكافحة التلوث البيئي، على تعزيز بناء الحضارة البيئية، ووضع مفهوم التنمية الخضراء في حيز التطبيق. حيث إنه من المنظور الدولي، نجد أن تغير المناخ يمثل مشكلة في حد ذاته، فضلاً عن كونه خطرًا كبيرًا على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك اقتصاد الصين. ومن المنظور المحلي، نجد أن الانتصار في معركة مكافحة التلوث، والتمتع بسماء زرقاء، ومياه صافية، وأرض نقية، يمثل أولوية قصوى للتحول إلى نمط التنمية عالية الجودة. أما بالنسبة للصين، باعتبارها مشاركًا مهمًّا ومساهمًا وقائدًا في عملية بناء الحضارة البيئة العالمية، فإن تسريع وتيرة تحول نمط التنمية، وتعزيز التنمية الخضراء من خلال مفاهيم التنمية الجديدة، تمثل المسار الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة، وتلبية المتطلبات المتزايدة لدى الشعب لعيش حياة أفضل، وتحقيق التنمية على نحو متوازن ومتكامل.

ثالثًا: نسج شبكة ضمان معيشي كثيفة ومتينة

خلال مواجهتها للمخاطر، والتحديات الكبرى، تتمتع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني برئاسة الرفيق شي جين بينغ، بدرجة عالية من اليقظة السياسية، والحكم المعرفي العميق، وتحمل عالي للمسؤولية التاريخية القوية، بحيث تعمل على مواجهة التحديات بشكل مباشر، ومنع المخاطر الكبرى ونزع فتيلها، وتنسيق الوضع العام لاستقرار الإصلاح والانفتاح. وفي الوقت نفسه، فإنها تؤكد -بشكل خاص- على وضع محاور السياسات الاجتماعية على رأس الأولويات، وحماية الخط الأساسي لمعيشة الشعب. فمنذ انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني، تمكنت الصين من تحقيق إنجازات عظيمة على مستوى ضمان وتحسين معيشة الشعب، وتعويض أوجه القصور بشكل مستمر، وتعزيز شعور الناس بالفوز، والسعادة، والأمان، كما عملت السياسات الاجتماعية على إرساء أساس متين من أجل منع المخاطر ونزع فتيلها. وفي الوقت ذاته، وسواءً بالانطلاق من أيديولوجية التنمية المتمحورة حول الشعب، أو المتطلبات العملية للالتزام بالأفكار الأساسية التي تركز على تحقيق منع المخاطر ونزع فتيلها، فقد أصبح من المهم -بشكل متزايد- العمل على ضمان، وتحسين معيشة الشعب، وذلك في سياق زيادة درجة الإصلاح والانفتاح، والتعامل مع البيئة الاقتصادية الدولية المعقدة، والمتغيرة باستمرار، وفي الوقت نفسه، فإنه يتعين على

الصين مواجهة مهام جديدة، وتحديات خاصة، يمكن استعراضها على النحو التالي:

أولًا: دخلت الصين بالفعل في مرحلة الإسراع نحو بناء مجتمع رغيد الحياة بشكل شامل، ليصبح متابعة الحكومة الصينية -عن كثب- للتغيرات في التناقضات الرئيسة الموجودة في المجتمع الصيني، وتقديم إجابات بشأن تحقيق المستوى المعيشي الذي من شأنه أن يحظى بقبول الشعب، ويصمد أمام اختبار التاريخ له، يصبح علامة مهمة لتحقيق الهدف المئوي الأول للصين. ووفقًا لمطالب المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني، فإنه يتعين على الصين مضاعفة إجمالي الناتج المحلي في عام 2020م، وذلك على أساس إجمالي الناتج المحلي البالغ 41.2 تريليون يوان في عام 2010م. ووصولًا إلى عام 2018م، وصل إجمالي الناتج المحلي في الصين، والمحسوب وفق السعر الثابت لعام 2010م، إلى 73.1 تريليون يوان، وبالتالي فخلال العامين اللاحقين، سيتطلب الأمر فقط الحفاظ على متوسط معدل نمو سنوي لا يقل عن 6.2٪، لاستكمال مهمة مضاعفة إجمالي الناتج المحلي، ويصل بهذا إلى 82.5 تريليون يوان وفق السعر الثابت. وبناءً عليه، يمكن أيضًا تحقيق هدف مضاعفة متوسط الدخل الفردي لسكان الحضر والريف. وعلى أساس القوة الوطنية المعززة، ونمو الدخل، يتوجب الالتزام بالانتصار في معركة التخلص من الفقر، وضمان وتحسين مستوى معيشة الشعب في جميع الجوانب، لتتمكن الصين بهذا من جعل الأساس الخاص بناء مجتمع رغيد الحياة بشكل شامل أكثر صلابة، وتحويل الرقم المجرد لمضاعفة إجمالي الناتج المحلي إلى إنجاز تتقاسمه جموع الشعب.

ثانيًا: يتعين على الحكومة الصينية العمل من خلال ضمان وتحسين معيشة الشعب، على الحفاظ على معدل النمو ضمن نطاق معقول، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، والوضع الاجتماعي العام. حيث إنه في ظل تعزيز الإصلاح الهيكلي لجانب العرض، والتعامل مع التقلبات الدورية المحتملة في الاقتصاد الكلي، نجد أن الالتزام بتحسن مستوى معيشة ورفاهية الشعب، وبناء الأنظمة والآليات ذات الصلة، والسعي لتقليص الفجوة بين توزيع الدخل، والخدمات العامة الأساسية، وتطبيق السياسات الأساسية للفئات التي تعاني من الصعوبات المؤقتة، وضمان التشغيل الطبيعي لسلسلة المعيشة في أي وقت، تعد كلها خطوات ضرورية لتحقيق الاستقرار في معيشة الشعب، كما يمكنها كذلك المساعدة من خلال زيادة دخل السكان، والقضاء على المخاوف المتعلقة

بالضمانات الاجتماعية، على توسيع استهلاك السكان على مستوى الحضر والريف على حد سواء، وتحقيق الاستقرار الفعال لعامل الطلب على الاقتصاد الكلي. وخلال عملية منع المخاطر الكبرى، يمكن تحقيق حلقة سليمة بين التنمية الاقتصادية، وتحسين معيشة الشعب، وذلك من خلال الالتزام بنقطة الانطلاق المتمثلة في ضمان وتحسين معيشة الشعب.

وأخيرًا، يتعين على الحكومة الصينية تطبيق جميع الإجراءات العملية المتعلقة بتحسين معيشة الشعب على نحو دقيق، وبذل الجهود لمعالجة قضية مصالح الشعب الفورية. حيث إنه من منظور المظهر العام، نجد أن الأعمال الخاصة بمعيشة الشعب عادةً ما تمثل أشياء بسيطة، وسطحية من وجهة نظر عامة الناس، رغم أنها تمثل مسألة رئيسة لتحسين مستوى سعادة الشعب، أما من منظور فلسفة الحكم الخاصة بالحزب الشيوعي الصيني، فإن هذه الأعمال تمثل مسألة مهمة ذات أولوية قصوى دون غيرها من الأعمال الأخرى. ولذلك يتوجب التخطيط الشامل للأعمال الخاصة بتحسين معيشة الشعب، وتطبيقها بشكل جيد على مستوى التوظيف، والتعليم، والضمان الاجتماعي، والرعاية الطبية، والأمن الغذائي، وسلامة الإنتاج، والأمن الاجتماعي، وتنظيم سوق الإسكان، وغيرها من الجوانب الأخرى. كما يتوجب أن تكون السياسات والإجراءات المتعلقة بتحسين معيشة الشعب مفصلة ودقيقة. إذ يتمثل حق التقييم النهائي لمدى كفاءة الأعمال الخاصة بضمان وتحسين معيشة الشعب، فيما يراه عامة الناس، وبشكل عام، نجد أن المعيار الأساسي لقياس نجاح أو فشل جميع الأعمال الحكومية يكمن في دعم الشعب لها، وثنائه عليها، وسعادته بها، والاستجابة لها بشكل جيد.

الفصل الثاني

طبيعة جائحة الفيروس التاجي

المستجد والاستراتيجيات المضادة

لتحقيق الانتعاش الاقتصادي

يتمثل الاختلاف الأكبر بين الصدمات الاقتصادية التي تسببها الأمراض الوبائية المعدية، وأي ركود اقتصاد أو أزمات مالية، في عدم القدرة على التنبؤ لها. ولذلك فنحن نقدر بأن صعوبات التعافي الاقتصادي بعد انتهاء وباء الفيروس التاجب المستجد (CO-VID-19) ستكون أكبر بعض الشيء، وأنه لن يمكن التعامل معها بشكل فعال، إلا من خلال الاستعداد لها جيداً، والتخطيط للمستقبل مسبقًا.

أولًا: أحداث موافقة لنظرية «وحيد القرن» أم نظرية "البجعة السوداء" أم نظرية «الضفدع»؟

بعدما تفشى وباء الفيروس التاجي المستجد في الصين، تحول إلى جائحة عالمية، واتسم بتحوراته المتعددة، وأعراضه المتنوعة. وفي البداية، نجد أن هذه الجائحة تنتمي إلى الأحداث الموافقة لنظرية «وحيد القرن». فحتى دون الحديث عن تاريخ القرن العشرين وما قبله، سنجد أنه سبق أن تفشت العديد من الأمراض الوبائية المماثلة منذ دخول البشرية إلى القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك الفيروس التاجي المصاحب للمتلازمة التنفسية الحادة ("السارس") الذي ظهر في عام 2003م، وفيروس أنفلونزا الخنازير (H1N1) الذي ظهر في عام 2009م، والفيروس التاجي المصاحب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) الذي ظهر في عام 2002م، وفيروس الإيبولا الذي بلغ ذروته خلال الفترة 2013- 2014م. وفي عام 2018م، حذر بيل جيتس من أن العالم، وخاصة الولايات المتحدة، بعيد كل البعد عن الاستعداد جيدًا للوباء القادم،

وتوقع أن هناك جائحة محتملة قد تحدث في المستقبل، وتتسبب في وفاة أكثر من 30 مليون شخص حول العالم.

ومن ناحية أخرى، نجد أن هذه الجائحة تنتمي إلى الأحداث الموافقة لنظرية «البجعة السوداء». فبعد كل شيء، عمل كل من فيروس «السارس» الذي ظهر منذ 17 عامًا، وغيره من الفيروسات الأخرى التي تفشت في العالم دون الصين، عملت على وضع العقبات -على مستوى الزمان والمكان- أمام البشرية جمعاء، حتى أصبحت غير مستعدة -بشكل كامل- لمواجهة مثل هذه الأوبئة، سواءً على مستوى الوعي أو العمل.

ومع ذلك، تتسم جائحة الفيروس التاجي المستجد بسمة أكثر تفردًا عن غيره من الفيروسات، وهي استمرارها في إظهار تحورات غير متوقعة واحدة تلو الأخرى، مما عمل على الاستمرار في تحديث المعلومات المعروفة عن الفيروس في علم الأوبئة، والصحة العامة. وفي المقابل، فإن الاضطرابات التي سببتها الجائحة على مستوى الأنشطة الاقتصادية، وتأثيراتها على الانتعاش الاقتصادي، تتسم أيضًا بالمتغيرات العديدة، والدرجة العالية من عدم اليقين، وهو ما أدى بدوره إلى سلسلة من التأثيرات المتغيرة. وبناءً عليه، فإن نظريتي «وحيد القرن»، و«البجعة السوداء» لا تكفيان لوصف هذه الجائحة بشكل كامل. وهنا قد تكون نظرية «الضفدع» أفضل لتفسير هذا النوع من التحور.

حيث إنه أثناء نمو وتطور الضفادع، وبعض البرمائيات، تحدث تغيرات ملحوظة في تركيبها المورفولوجي، وعاداتها المعيشية، وهو ما يسمى في علم الأحياء باسم الاستحالة أو التحول (metamor-phosis). فعلى سبيل المثال، تتطور الضفادع من بيوض مخصبة في الماء، إلى كائنات رخوية، ثم إلى ضفادع صغيرة في الماء، وأخيرًا ضفادع برمائية بالغة تتنقل بين الماء واليابسة، ويبدأ حينها ظهور تغيرات ملحوظة على تكوينها، وخصائصها الفسيولوجية، وسلوكها ونشاطها وأدائها البيئي. وبالإضافة إلى ذلك، تتميز العديد من الضفادع أيضًا بخاصية تغيير لونها، وهو ما يتسبب كذلك في حدوث تأثير الارتباك. وهنا نجد أنه على الرغم من أن الفيروس التاجي المستجد يمتلك بالفعل آلية التطور الخاصة بعلم الأوبئة، إلا أنه يظهر العديد من التحورات في عدة جوانب، مثل نمط العدوى، ومعدل وفيات المصابين، وفعالية العلاج، والفئات المتأثرة،

وغيرهـا مـن الجوانـب الأخـرى. وانطلاقًـا مـن هـذا المعنـى، يمكننـا أن نـرى أن جائحـة الفـيروس التاجـي المسـتجد يمكـن أن تنتمـي إلى الأحـداث الموافقـة لنظريـة «الضفـدع».

ثانيًا: الانتعاش على شكل حرف "V" أم "U" أم "W"؟

لفـترة مـن الزمـن، كنـا نتصـور أن الفـيروس التاجـي المسـتجد سـينحصر -بشـكل أسـاسي- داخـل الصـين. ونظـرًا لأن انتشـار الفـيروس دائمًـا مـا يتبـع منحنـى وبائيًّـا عـلى شـكل حـرف "V" مقلـوب، بحيـث يبـدأ في الارتفـاع سريـعًا، ليصـل إلى الـذروة، ومـن ثـم يبـدأ في الانخفاض بسرعـة إلى أن يختفـي، فقـد كان مـن المتوقـع أنـه يمكـن للانتعـاش الاقتصـادي بعـد الوبـاء اتبـاع منحنـى عـلى شـكل حـرف "V" متأخـر قليـلًا عـن المنحنـى السـابق. وبشـكل عـام، فقد ظهـر فـيروس «السـارس» في عـام 2003م بنفـس هـذا الشـكل، إذ كان يتبـع منحنـى وبائيًّـا عـلى شـكل حـرف "V" مقلـوب، وظهـر بعدهـا منحنـى عـلى شـكل حـرف "V" للانتعـاش الاقتصـادي اللاحـق.

أمـا الفـيروس التاجـي المسـتجد الـذي يتسـم بشـدة العـدوى، والانتشـار واسـع النطـاق، فقـد تحـول -تدريجيًّـا- إلى وبـاء عالمـي، وأعلنتـه الأمـم المتحـدة "جائحـة عالميـة" (pan-demic). وبينـما تزايـدت -مـع مـرور الوقـت- فعاليـة السـيطرة عـلى الوبـاء داخـل الصـين، ودخـل الوبـاء بالفعـل في نهايـة النصـف الثـاني مـن المنحنـى عـلى شـكل حـرف «V" مقلـوب، ارتفـع تعـداد الإصابـات خـارج الصـين بشـكل كبـير، ليتجـاوز تعـداد الإصابـات في المناطـق الأخـرى مـن العـالم مثيلهـا في بـر الصـين الرئيـس في السـادس والعشريـن مـن فبرايـر عـام 2020م. ومـن المنظـور العالمـي، فقـد بـدأ الوبـاء في تشـكيل منحنـى وبـائي ثـانٍ عـلى شـكل حـرف «V" مقلـوب. وبعبـارة أخـرى، يمكـن القـول إن المنحنـى العالمـي قـد ارتبـط بالمنحنـى عـلى شـكل حـرف «V" مقلـوب داخـل الصـين، ليشـكلا معًـا اتجاهًـا عـلى شـكل حـرف «W" مقلـوب.

ووصـولًا إلى السـابع عـشر مـن مـارس عـام 2020م، كان قـد ظهـر بالفعـل حـالات إصابـة جديـدة بالفـيروس التاجـي المسـتجد عـلى مسـتوى 144 دولـة، ومنطقـة حـول العـالم، ليتجـاوز تعـداد الحـالات المؤكـدة خـارج بـر الصـين الرئيـس 99 ألـف إصابـة. وقـد تضمـن

المتضررون من الوباء الدول التي تمثل الاقتصادات العشرة الأولى في العالم (الولايات المتحدة، والصين، واليابان، وألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا، والهند، وإيطاليا، والبرازيل، وكندا). وتشكل هذه الاقتصادات العشرة مجتمعةً 66.5٪ من حجم الاقتصاد العالمي، و76.5٪ من القيمة المضافة للتصنيع العالمي، و46.7٪ من الصادرات العالمية للسلع والخدمات. وعلاوةً على ذلك، تحتل هذه الاقتصادات أيضًا مكانة مهمة في الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج. ومن بينها، تلعب الصين، والولايات المتحدة، وألمانيا دورًا محوريًّا في سلسلة القيمة العالمية. ولذلك فإن تأثير الوباء يعزز على تشكيل ركود عالمي.

وسترتد أصداء ركود الاقتصاد العالمي حتمًا على الاقتصاد الصيني، مما يعمل بدوره على إحداث اضطرابات في عملية، وكفاءة الانتعاش الاقتصادي للصين بعد استقرار الوضع الوبائي. وتشتمل مسارات الانتعاش المحتملة غير التي تتخذ منحنى على شكل حرف «V" على ما يلي: أولًا: عند تأثر الاقتصاد الصيني بالركود الاقتصادي العالمي أثناء عملية انتعاشه، قد يتحول منحنى شكل «V" المتوقع إلى منحنى على شكل حرف «U"، أي إن الانتعاش الاقتصادي سيمكث في القاع لفترة طويلة نسبيًّا، حتى إنه قد يتخذ شكل «الحوض»، بمعنى أنه قد يمكث في القاع لفترة أطول. ثانيًا: قد يتوافق الانتعاش الاقتصادي مع المنحنى الوبائي على شكل حرف «W" مقلوب، ويشكل منحنى على شكل حرف «W"، وهو ما يعني أن الأنشطة الاقتصادية ستستمر في التكرار أثناء عملية الانتعاش. ثالثًا: قد يحتاج المنحنى الوبائي العالمي وقتًا طويلاً للوصول إلى ذروته، فضلاً عن عدم القدرة على التنبؤ بدرجة تدهور الاقتصاد العالمي، وهو ما يعمل بدوره على عرقلة وتيرة انتعاش الاقتصاد الصيني. رابعًا: في حال أصبح الفيروس التاجي المستجد مرضًا وبائيًّا طويل الأمد، فقد يشكل -في المقابل- منحنى على شكل حرف «S" أفقي في دورة الاقتصاد ذات الصلة، وهو ما يعني أنه سيتم تعليق الأنشطة الاقتصادية من وقت لآخر.

ثالثًا: كيف يتكيف الانتعاش الاقتصادي مع تحورات الوباء المتعددة؟

لقد كشف انتشار وباء الفيروس التاجي المستجد في جميع أنحاء العالم، مدى هشاشة

الاقتصاد العالمي، وفي هذا الصدد، تمتلك الصين أيضًا العديد من التجارب، والدروس المستفادة التي تستحق التفكر فيها. فبشكل عام، فإنه من أجل التعامل مع الوباء، وتأثيراته السلبية على الاقتصاد، ينبغي الاستناد إلى رؤية بعيدة، من الفترة السابقة التي كان التركيز فيها منصبًا على مكافحة الوباء والتصدي له، وحتى المعركة المطولة التي يتم فيها التركيز على استئناف العمل، والإنتاج، واستقرار التوظيف والدخل، والحفاظ على سلسلة التوريد وإصلاحها، وتعزيز الاستهلاك التعويضي، واستعادة الازدهار الاقتصادي. وفي هذه العملية، يتعين الاستمرار في استخدام بعض سياسات الاقتصاد الكلي التقليدية التي تعمل على إجراء تعديلات مناهضة للتقلبات الدورية، كما يتعين كذلك اعتماد وسائل غير تقليدية للتعامل مع الوباء المتحور، وتأثيراته الاقتصادية (وهو ما ينتمي إلى أحداث «نظرية الضفدع»)، وإدراج الأفكار الخاصة بمكافحة الوباء -على الفور- في الاستراتيجات المضادة، وذلك من خلال ما يلي:

أولًا: التعامل مع تأثير جانب العرض والطلب على الاقتصاد الكلي. حيث إنه سواءً على مستوى مؤشر مديري المشتريات الصيني (PMI)، أو المؤشرات الاقتصادية الرئيسة الصادرة عن المكتب الصيني الوطني للإحصاء في شهري يناير وفبراير، فإنها جميعًا تظهر أن مناخ الاقتصاد الكلي في الصين قد دخل في حالة من الركود. ويمكن استخلاص نفس الحكم من خلال الرجوع إلى «مؤشر سام» الذي يستخدمه نظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والذي يعني ملاحظة ما إذا كان المستوى الناعم لمعدل البطالة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة أعلى بمقدار 0.5 نقطة مئوية من أدنى نقطة له خلال الأشهر الأحد عشر السابقة. حيث بلغ معدل البطالة الناعم لمدة 3 أشهر، من ديسمبر 2019م إلى فبراير 2020م، 5.6٪، وهو ما يعد أعلى بالفعل بمقدار 0.5 نقطة مئوية من نسبته البالغة 5٪ في إبريل، ومايو 2019م (أدنى نقطة له خلال الأشهر الأحد عشر السابقة). ولذلك يكون تدخل سياسات الاقتصاد الكلي منطقيًا في هذا الشأن.

ومع ذلك، ونظرًا لأن تأثير الوباء على الاقتصاد الكلي ينبع -في الوقت نفسه- من جانبي العرض والطلب، وأنه لا يزال مستمرًا في التطور، فإن وسائل السياسات النقدية الموجهة نحو تحقيق سهولة النقد، والسيولة الكافية، لا تمثل أعراض هذا التأثير، وبالتالي يتطلب الأمر الاعتماد على السياسات المالية في الأساس. وفي ضوء حقيقة أن كلًا من العمل غير الكافي، والطلب غير الكافي مرتبطان بالعوائق المادية المتعلقة بتدابير

مكافحة الوباء، فإن توجه السياسات المالية يتطلب -بشكل أكبر- التركيز على العمل بدقة على دعم تشغيل الشركات، ودعم دخل السكان، وتعزيز انتعاش الاستهلاك، وتشجيع استئناف العمل والإنتاج، مما يؤدي بدوره إلى تحقيق الاستقرار على مستوى التوظيف، ومعيشة الشعب. وبناءً عليه، يتم الاعتماد على السياسات المالية كعامل مساعد، وتتبع السياسات ذات الصلة، وذلك بهدف التأكد من أن تطبيق السياسات سالفة الذكر لن يواجه اختناقات في السيولة.

ثانيًا: التعامل مع الصدمات على مستوى المالية العالمية، وأسواق السلع الأساسية. حيث إن الأنشطة الاقتصادية عبارة عن ردود أفعال المشاركين في السوق وفقًا للمعلومات التي يمكنهم الحصول عليها. ومع ذلك، فإن الأحداث المتوافقة مع نظرية «الضفدع» تجلب معها الكثير من المعلومات غير الكاملة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم اليقين في إشارات السوق. وبشكل عام، يتجلى عدم اليقين هذا في كل من انخفاض متوسط القيمة (انخفاض معدل النمو)، والتوسع في التباين (زيادة التقلبات)، ولذلك فسواءً تمثل الأمر في الخوف في حد ذاته، أو المباردة بتعديل كيانات السوق، فإن كلها ستؤدي إلى حدوث اضطرابات في السوق. وفي حال الدخول في حلقة مفرغة من عدم اليقين، فإن نتيجة الخوف ستؤدي إلى تصاعد درجة الخوف، وبالتالي تزايد احتمالية حدوث أزمات مالية. وبناءً عليه، فإن استخدام مرونة وحيوية الاقتصاد الصيني للعمل -بأقصى حد- على تحرير معلومات السياسات، وإشارات السوق التي تتسم بالإيجابية والدقة والاتساق العالي، يعد أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على ثقة الكيانات الرئيسة في السوق، وتجنب السلوكيات غير العقلانية فيه.

وأخيرًا، التعامل مع الوباء وتأثيراته الاجتماعية والاقتصادية. حيث تظهر الإنجازات التي تحققت حتى الآن في معركة مكافحة الوباء، المزايا التي تتمتع بها الأنظمة في الصين، مثل التوافق الكبير في الآراء، والتطبيق القوي للسياسات. كما كشف تأخير تطبيق السياسات في بداية تفشي الوباء عن افتقار بعض الحكومات المحلية للوعي القوي بالأزمات، بالإضافة إلى العيوب المتمثلة في عدم التجرؤ على التصرف، وعدم الرغبة في تحمل المسؤولية. وفي ظل إخفاء حقيقة ظهور الوباء المتفشي في بداية الأمر، وتحور الوباء، وعدم القدرة على التنبؤ باتجاهه، فإنه يتعين أن تكون هناك منظومة قيادة، وتنفيذ رأسية قوية على مستوى السياسات، وشبكة وقناة تداول أفقية مرنة

سـهلة الوصـول إليهـا عـلى مسـتوى المعلومـات. وفي ظـل فرضيـة القيـادة المركزيـة، والموحـدة للحـزب، وسـيادة القانـون، والحكـم وفـق القانـون، فإنـه يتعـين إنشـاء علاقـة سـلطات ومسـؤوليات معياريـة واضحـة بـين الحكومـة المركزيـة، والحكومـات المحليـة، وكذلـك إنشـاء قنـوات معلوماتيـة تكميليـة، وآليـات اتصـال للأعـمال بـين الحكومـة والمجتمـع. ولا يمثـل كل هـذا مهمـة تعزيـز تحديـث منظومـة الحوكمـة الوطنيـة، والقـدرة عـلى الحوكمـة عـلى مسـتوى الصـين وحسـب، بـل ينبغـي أيضًـا أن ينعكـس ذلـك -عـلى الفـور- في الأعـمال الخاصـة بالانتعـاش الاقتصـادي بعـد انتهـاء الوبـاء.

الفصل الثالث

الانتصار في معركة مكافحة

الوباء، وتحقيق أهداف التنمية

الاقتصادية والاجتماعية

في الثالث من فبراير عام 2020م، ترأس الأمين العام شي جين بينغ اجتماع اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، وطالب الاجتماع ببذل الجهود للحفاظ على الاستقرار والتنظيم على مستوى الإنتاج والمعيشة، مع تعزيز أعمال مكافحة الوباء في الوقت نفسه، ومواصلة العمل الجاد لتحقيق أهداف ومهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠٢٠م. ويعد عام ٢٠٢٠ هو العام الحاسم للصين في تحقيق بناء مجتمع رغيد الحياة بشكل شامل، والانتصار في معركتها الصعبة للتخلص من الفقر، كما أنه يعد العام الأخير في «الخطة الخمسية الثالثة عشرة». ويعد العمل الجاد لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠٢٠م أمرًا ذا أهمية حيوية، كما أنه جزء من قضية الانتصار في معركة مكافحة الوباء.

حيث إن ظهور وتفاقم وباء الفيروس التاجي المستجد، يعد اضطرابًا غير متوقع، ويصعب التنبؤ به إلى حد كبير، لينتقل بالفعل من مجال علاج الأمراض العادية، إلى مجال الصحة العامة، ومن مجال الشؤون الصحية، إلى مجال الأعمال العامة، وذلك بسبب التأثيرات غير المؤكدة، والتحديات الصعبة التي تسبب فيها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك فإنه من خلال الاستناد إلى الأسس الجيدة طويلة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين، والأداء التنموي الحقيقي خلال الأعوام الأخيرة فيها، سيتطلب استكمال مؤشرات مهام العام الحاسم لتحقيق الانتصار، اتخاذ تدابير أقوى، وجهودًا أكبر من المعتاد.

ووفقًا لتجربة الصين، نجد أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الربع الأول من

العام الجديد (2020م) ليست فقط جزءًا لا يتجزأ من فعالية التنمية على مدار العام كله، بل تعمل أيضًا ك»مؤشر» لقياس اتجاه التنمية على مدار العام، و»محدد اتجاه» لتوقعات السوق. وبناءً عليه، فإن التأثيرات السلبية للوباء على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الفترة الأخيرة سوف تؤدي إلى اضطرابات على مستوى تحقيق الأهداف على مدار إلى حد ما، وفي هذا الصدد، يمكن كذلك تقليل التوقعات بالنسبة للمؤشرات الكمية الفردية. ومع ذلك، فإنه في مواجهة القوى القهرية وعدم اليقين، وطالما أن هناك ثقة كاملة، وحوكمة فعالة، وأساليب علمية، وجهودًا مضاعفة، فمن الممكن تحقيق نتائج التنمية المتوقعة بشكل عام. وهذا يتطلب الالتزام بالمبدأ العام للعمل، والذي يتمثل في السعي نحو التقدم مع الحفاظ على الاستقرار، بحيث ينبغي العمل أثناء مكافحة الوباء والتصدي له، على تنسيق الوضع العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واتخاذ إجراءات دقيقة لمواجهة التحديات الناتجة عن الوباء، وتقليل الخسائر قدر المستطاع. وبهذا، ستتمكن الصين من التمسك بالخط الأساسي لمعيشة الشعب، والسعي بجد لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مدار العام، وفي الوقت نفسه، تحقيق هدف بناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل.

أولًا: إيلاء اهتمام كبير لتأثيرات الوباء

مقارنةً بعام 2003م، عندما ظهر الفيروس التاجي المصاحب للمتلازمة التنفسية الحادة "السارس"، فقد خضع كل من الهيكل الصناعي ونمط التنمية وزخم النمو في الصين لتغيرات جذرية، تتمثل فيما يلي: أولًا: ازداد معدل التمدن للسكان بنحو 20 نقطة مئوية، وانخفضت نسبة العمالة الزراعية بشكل كبير، وتجاوز التوظيف في الصناعة الثالثة -بشكل ملحوظ- التوظيف في الصناعتين الأولى والثانية، وازداد إجمالي حجم العمال المهاجرين الذين خرجوا من مسقط رأسهم للعمل خارجه بنسبة 50٪، ليبلغ في الوقت الحاضر أكثر من 170 مليون فرد. ثانيًا: ارتفاع معدل إسهام الاستهلاك النهائي في النمو الاقتصادي من 35.4٪، إلى 57.8٪، بينما انخفض معدل إسهام تكوين رأس المال من 70٪، إلى 31.2٪. ثالثًا: تحول الاقتصاد الصيني من مرحلة النمو السريع، إلى مرحلة التنمية عالية الجودة، لتتسارع وتيرة تشكيل منظومة اقتصادية حديثة. ولا تعد هذه التغيرات ميزة جديدة في مكافحة الوباء الحالي وحسب،

وإنما تنتج عنها أيضًا عوامل تأثير أكثر حدة، مما يجلب تحديات أكبر للحفاظ على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الوباء. وتتمثل عوامل التأثير هذه فيما يلي:

أولًا: التأثير على استهلاك السكان. حيث كان لذروة تفشي وباء "السارس" في عام 2003م تأثير مثبط على الاستهلاك في الربع الثاني من ذلك العام، إلا أنه، ونظرًا لسلوك الاستهلاك التعويضي للأسر خلال النصف الثاني من ذلك العام، وحتى العام التالي، فقد كان يتم تعويض جزء كبير من خسارة الطلب، وبالتالي لم يتأثر نمو إجمالي الناتج المحلي لهذا العام. ومع ذلك، فقد خضع هيكل استهلاك السكان الصين لتغيرات ملحوظة، إذ تأثرت معظم عناصر الاستهلاك، دون أن تشكل نموًّا تعويضيًّا. فعلى سبيل المثال، في الوقت الحاضر، تجاوزت نفقات السكان في مجالات النقل والاتصالات والتعليم والثقافة والترفيه، ربع إجمالي نفقات الاستهلاك، أما أنواع الاستهلاك الأخرى، فيتمثل الجزء الأكبر منها في الأنشطة خارج المنزل. ولذلك يمكن استعادة العديد من المتطلبات الاستهلاكية التي تأثرت بالوباء، مثل الإقامة في الفنادق، وارتياد المطاعم، والسياحة، والترفيه، والمواصلات، وغيرها من المتطلبات الأخرى، وذلك بعد انتهاء الوباء، غير أنه لا يمكن استعادة الجزء الذي فقد منها بالفعل.

ثانيًا: التأثير على التوظيف. حيث إنه من منظور الوضع الطبيعي على مدار الأعوام الأخيرة، نجد أن تعداد العمالة الموظفة الجديدة في المناطق الحضرية في الربع الأول من كل عام يمثل نحو 24٪ من الإجمالي السنوي. ونظرًا للعوامل الناتجة عن تفشي الوباء، مثل تأخر عودة العمال المهاجرين إلى المدن، وعدم كفاية وتيرة العمل في الشركات، وانخفاض حجم كيانات العمل الناشئة حديثًا، وغيرها من العوامل الأخرى، فسيؤدي هذا حتمًا إلى تقليل عدد الوظائف الجديدة، وتكثيف ظاهرة البطالة الاحتكاكية على المدى القصير، وبالتالي كبح نمو دخل الأجور لسكان الريف إلى حد معين. حيث إن المفتاح الرئيس لمكافحة الوباء والتصدي له، يكمن في تحجيم انتشاره، ويعتمد معدل سرعة وصول الوباء إلى نقطة الانعطاف، ومدى الخسائر الناتجة عن وصوله إلى هذه النقطة، على فعالية تدابير الوقاية منه، وتحجيم انتشاره. ولذلك فقد نتجت تناقضات قصيرة المدى بين أعمال مكافحة الوباء، ووصول العمالة إلى مقرات العمل.

ثالثًا: التأثير على الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. حيث انخفضت

-بشكل ملحوظ- قدرة الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على الاستمرارية، وذلك بسبب ما يلي: أولًا: تتمثل غالبية العمالة في العمال المهاجرين، ومعظمهم يعتمدون أساليب توظيف مرنة، فضلاً عن أن أماكن العمل تعاني من ظروف سيئة لمكافحة الوباء، ولهذا، فإنه الظاهرة الأكثر شيوعًا تتمثل في عدم القدرة على العمل، أو عدم كفاية وتيرة العمل في الشركات بسبب تأخر العمال المهاجرين في العودة إلى المدن، وانخفاض معدل وصول الموظفين إلى مقرات العمل. ثانيًا: عدم التوحيد النسبي في أشكال حجز طلبيات العملاء، حيث إنه على الرغم من أن الوباء يمثل قوة قهرية، إلا أنه غالبًا ما يكون من الصعب على الشركات الحفاظ على حقوقها، ومصالحها لهذا السبب. ثالثًا: عدم قدرة الشركات على تحمل إيجارات المصانع، وتكاليف المعدات المتوقفة عن العمل، والمواد الخام، وغيرها من النفقات الأخرى في ظل عدم كفاية وتيرة العمل فيها، حتى إن الأصعب من ذلك هو الاستمرار في دفع أجور، وتأمينات الموظفين الذين لم يعودوا بعد لمباشرة أعمالهم.

وعلاوةً على ذلك، فإنه توجد العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي في الصين من جانب العرض والطلب. حيث إنه في البيئة الخارجية المتمثلة في الاحتكاكات التجارية المستمرة بين الصين والولايات المتحدة، وتباطؤ التجارة العالمية، وبعد أن أعلنت منظمة الصحة العالمية أن الوباء يشكل «حالة طوارئ في الصحة العامة مثيرة للقلق الدولي»، فقد أصدرت الدول الكبرى قيودًا على السفر، حتى إن بعض الدول بالغت في ردود أفعالها، واتخذت إجراءات مثل منع المواطنين الصينيين من دخول أراضيها، كما انخفض التبادل الدولي للأفراد بشكل كبير، أو حتى توقف بالكامل، وهو ما أثر -في المقابل- على الخدمات، والتجارة، والاستيراد والتصدير، والاستثمار عبر الحدود. ومن ناحية أخرى، فقد أدى تطور الوباء وتأثيراته على الشركات والصناعات، إلى التأثير في ثقة السوق، والتسبب في حدوث تقلبات في الأسواق المالية.

ثانيًا: الاستفادة من الأسس الجيدة طويلة المدى للتنمية

إن عدم تغير الأسس الجيدة طويلة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين في الماضي، وعدم تغيرها في المستقبل بسبب أي أحداث مفاجئة، يمثل موضع الضمان،

والثقة للانتصار في معركة مكافحة الوباء، والسعي لتحقيق أهداف التنمية. ففي الأعوام الأخيرة، أظهر كل من الوضع الطبيعي الجديد للتنمية، والمزيد من التقدم في الإصلاح والانفتاح في الصين -بشكل كامل- الأسس الجيدة طويلة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من أن معدل النمو الاقتصادي في الصين يتراجع عامًا تلو الآخر، إلا أنه يتوافق مع قدرة النمو المحتمل في ظل الوضع الطبيعي الجديد، ولذلك فهو لا يزال يقع ضمن النطاق المعقول. وفي الوقت نفسه الذي يتوافق فيه معدل النمو مع معدل النمو المحتمل، فإنه يحافظ على التوظيف الكامل نسبيًّا، ليظل كل من معدل البطالة الحضرية على أساس المسح، ومعدل البطالة الحضرية المسجل، مستقرًّا عند مستوى منخفض. وعلاوةً على ذلك، فإن التوظيف الكامل يستفيد أيضًا من التوسع في الصناعة الثالثة، وما يقابله من تطوير للصناعات الناشئة، والأعمال الجديدة، بحيث يستمر ظهور عدد كبير من كيانات السوق الناشئة حديثًا، وتظل قدرة الاقتصاد العام على استيعاب التوظيف قوية. ومن ناحية أخرى، تعتمد حيوية الابتكار، وريادة الأعمال على الالتزام بتعميق إصلاح النظام الاقتصادي، وتوسيع الانفتاح على العالم الخارجي. ومن خلال إنشاء وتوسيع مناطق التجارة الحرة التجريبية، وزيادة تقليص القائمة السلبية للدخول في الأسواق، وتعزيز تبسيط نظام الإدارة الحكومية، ونظام تفويض السلطات وتحسين الخدمات، تمكنت بيئة الأعمال في الصين من الاستمرار في الارتفاع -بشكل كبير- في التصنيف العالمي.

وعلى الرغم من أن وباء الفيروس التاجي المستجد له تأثير سلبي على الأنشطة الاقتصادية، إلا أنه في نهاية المطاف يمثل صدمة واحدة، ولن يكون له تأثير طويل الأجل على عرض العوامل والإنتاجية، حتى إنه لن يتسبب في تأثير على العام بأكمله، ولن يضعف النمو المحتمل لاقتصاد الصين. وفي الوقت نفسه، يمكن أيضًا إصلاح الخسائر على مستوى الطلب الناجمة عن الوباء بشكل سريع. وبدمج إنجازات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين التي تحققت وصولًا إلى عام 2019م، بالآثار المتوقعة في عام 2020م، يمكننا إصدار حكم مفاده أنه على الرغم من أن الاضطرابات المؤقتة الناجمة عن الوباء ستقلل -بشكل طفيف- من معدل النمو، ومؤشرات التنمية الأخرى، إلا أنها بشكل عام، لن تؤدي إلى تمديد الوقت المخصص لتحقيق هدف بناء مجتمع رغيد الحياة بشكل شامل. حيث إنه من منظور المتطلبات الكمية الأساسية لبناء مجتمع

رغيد الحياة بشكل شامل، سنجد أنه يمكن تحقيق هذا الهدف في عام 2020م كما هو مقرر، كما يمكن كذلك جعله يحظى بقبول الشعب، ويصمد أمام اختبار التاريخ له.

وفيما يتعلق بتحقيق هدفي «المضاعفة»، فقد حدد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني هدف مضاعفة إجمالي الناتج المحلي، ومتوسط الدخل الفردي لسكان الحضر والريف بحلول عام 2020م، مقارنةً بمعدل النمو المقابل لهما في عام 2010م. حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي 41.2 تريليون يوان في عام 2010م، ووفقًا للحساب وفق السعر الثابت، فقد وصل إجمالي الناتج المحلي في الصين إلى 82.3 تريليون يوان في عام 2019م، ليتمكن بهذا تقريبًا من تحقيق هدف المضاعفة. وفي حال تمكنت الصين من تحقيق معدل نمو قدره 5.7٪ من خلال الجهود المبذولة، فستكون قادرة على بلوغ المعيار المحدد بشكل دقيق بالمعنى الإحصائي له. أما بالنسبة لمضاعفة متوسط الدخل الفردي لسكان الحضر والريف، فنجد أن هناك استيعابًا أكبر فيما يتعلق بتحقيق هذا الهدف. ففي عام 2010م، بلغ متوسط الدخل الفردي القابل للتصرف للسكان في الصين 12520 يوانًا، ووفق الحساب بالسعر الثابت، فقد ارتفع بالفعل إلى 24582 يوانًا في عام 2019م، وبهذا، يمكن الوصول إلى الهدف المقرر في عام 2020م من خلال تحقيق معدل نمو بمقدار 1.9٪.

ومن منظور معركة الصين للتخلص من الفقر، فقد طالب المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني بضرورة انتشال جميع الفقراء في المناطق الريفية من براثن الفقر بحلول عام 2020م، وفي الوقت نفسه، جعل معركة التخلص من الفقر واحدة من المعارك الرئيسة الثلاث التي تخوضها الحكومة الصينية، والتي حققت -حتى اليوم- إنجازات تاريخية كبيرة. ومنذ انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني، انخفض تعداد الفقراء في المناطق الريفية بمقدار 93.48 مليون نسمة، وهو ما يعني أنه خلال الفترة 2012- 2019م، تم انتشال أكثر من 10 ملايين فرد من الفقر كل عام. وتتمثل مهمة الحكومة الصينية بحلول عام 2020م، في تخليص الفقراء المتبقين، والبالغ عددهم 5.51 مليون نسمة على مستوى المناطق الريفية من براثن الفقر، مع الأخذ في الاعتبار أن ظاهرة عودة جزء من الفقراء إلى دائرة الفقر قد

تزيد من صعوبة التعامل معهم، غير أنه يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال التطبيق المعمق لاستراتيجية النهضة الريفية، وترسيخ إنجازات التخلص من الفقر، فضلاً عن الاستمرار في العمل الجاد الدؤوب.

ثالثًا: نقاط التركيز الخاصة بالسعي الجاد لتحقيق الأهداف المنشودة

يكمن المفتاح الرئيس لتحقيق أهداف التنمية أثناء الانتصار في معركة مكافحة الوباء، في الالتزام بالتطبيق الجيد للأعمال المتعلقة بـ»الاستقرارات الستة"، والسعي الدؤوب لجعل تأثيرات الوباء تنحصر في نطاق الربع سنوي، وتجنب حدوث تأثير منه على التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية. وفي مواجهة حالات الطوارئ عامةً، لا تزال الصين في حاجة إلى الحفاظ على القوة العلمية والمستقرة للتعديلات المناهضة للتقلبات الدورية في السياسات الكلية، وفي الوقت نفسه، يتوجب عليها استخدام أدوات السياسة من مجموعة أدوات السياسات الكلية على نحو «أكثر مرونة»، وفي الوقت المناسب، واعتماد بعض الإجراءات السياسية غير التقليدية في صنع القرار، والجمع بين الإجراءات التي تعمل على معالجة القضايا الملحة، وأدوات السياسة التي تعمل على تحقيق المهم طويلة المدى. وفيما يلي، نستعرض أهم النقاط في هذا الصدد:

أولًا: العمل في ظل فرضية مكافحة الوباء بشكل حازم وفعال، على تشجيع الموظفين على العودة إلى أعمالهم في أقرب وقت ممكن، ولا سيما مساعدة العمال المهاجرين على العودة إلى المدن بأمان لمباشرة أعمالهم فيها، والعمل بجد للحفاظ على التوظيف الكامل على مدار العام، بحيث لا يتجاوز معدل البطالة الحضرية على أساس المسح 5.5٪. حيث إن جوهر الأنشطة الاقتصادية يتمثل في تدفق عوامل الإنتاج. ولمعالجة التناقضات بين الوسائل الحالية لمنع انتشار الوباء، وتدفق عوامل الإنتاج، وخاصةً العمالة، فإنه يتوجب -بشكل خاص- تحقيق الدمج الإبداعي بين آلية السوق، ودور الحكومة. فمن ناحية، نجد أن الصين ملتزمة بإدراج سياسات التوظيف في مستوى السياسات الكلية، واستخدام مؤشرات سوق العمل لتوجيه سياسات الاقتصاد الكلي، ومن ناحية أخرى، فإنها تعمل على استخدام صناديق التأمين ضد البطالة لدعم الاستقرار الوظيفي في الشركات، وتوفير خدمات توظيف عامة أكثر استهدافًا وكفاءة، وتحقيق الربط الفعال

بين العرض والطلب على العمالة، وزيادة درجة مطابقة التوظيف، وتقصير دورة البطالة الاحتكاكية.

ثانيًا: التركيز على مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على استئناف الإنتاج، وتجاوز الصعوبات، وكذلك استخدام جميع أنواع الإجراءات السياسية بشكل شامل، لتعزيز حيوية ومرونة الاقتصاد، وقدرته على تحقيق التعافي بشكل ذاتي. حيث تعمل السياسات النقدية -بشكل معتدل- على تعزيز قوة التعديلات المناهضة للتقلبات الدورية، وتعمل السياسات المالية على زيادة الدعم المقدم لمساعدة الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في معالجة الصعوبات المالية. وعلاوةً على ذلك، يتعين الاستمرار في تطبيق سياسات تخفيض الضرائب والرسوم، وزيادة قوة السياسات الخاصة بتخفيف العبء عن كاهل الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وفي الوقت نفسه، يتعين على السياسات المالية كذلك أن تتضمن ترتيبات خاصة للإنقاذ المالي. ومن ناحية أخرى، يتوجب العمل على توسيع وتسريع الاستثمارات في البنية التحتية، وغيرها من مشروعات البناء الأخرى، والعمل على أساس الالتزام بتعويض أوجه القصور، وتحسين الهياكل ذات الصلة، على إطلاق العنان -إلى أقصى درجة- للدور الخاص بتشجيع الشركات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر على استعادة حيويتها، وزيادة تأثير التوسع في التوظيف.

ثالثًا: إفساح المجال -بالكامل- لمزايا السوق الاستهلاكية فائقة الحجم في الصين، والانطلاق من تعزيز استعادة التنمية في في الصناعة الثالثة بأسرع وقت، لدعم تشكيل أعمال جديدة، ونماذج استهلاك جديدة، فضلاً عن الاعتماد على استقرار دخل السكان، وضمان معيشة الشعب، للتنقيب -بشكل كامل- عن إمكانات الاستهلاك. حيث إن الاستهلاك الذي تم كبحه خلال ذروة الوباء، يمتلك قابلية التعويض في بعض الطلب عليه، ويمكن تعويض جزء كبير منه بعد انتهاء الوباء، في حين أن بعض الطلب الآخر يمتلك قابلية الاستبدال، إذ إنه في ظل كبح الاستهلاك، يتحول الطلب إلى منتجات، أو خدمات بديلة، كما أن بعض الطلب يمتلك قابلية التوجيه، مثل الاستهلاك المرتبط بالصحة العامة، والذي يمكن أن يحقق نموًّا استثنائيًّا. ومن خلال خلق بيئة عمل، وريادة أعمال جيدة للصناعة الثالثة، وتعزيز تقسيم السوق الاستهلاكية، واعتماد سياسات تستند إلى خصائص المنتجات والخدمات، نجد أن تأثير سحب طلب الاستهلاك

للنمـو سـيظل واضحًـا بشـكل كبـير.

وأخـيرًا، البحـث عـن نقطـة الدمـج بـين أعـمال مكافحـة الوبـاء، ومهـام التنميـة المحـددة، والتمسـك بهـا جيـدًا، والسـعي لتعويـض أوجـه القصـور في مجـالات التنميـة الاجتماعيـة، وخاصـةً مجـال الصحـة العامـة. حيـث إنـه منـذ تفـشي وبـاء الفـيروس التاجـي المسـتجد، تبـين أنـه هـذه المجـالات ذات الصلـة، باسـتثناء الاختناقـات الموجـودة عـلى مسـتوى مدخـلات المـوارد، والبنيـة التحتيـة، وبنـاء الفـرق، وغيرهـا مـن الـشروط الأخـرى، توجـد أوجـه قصـور بـارزة في آليـات الإدارة والإشراف والاسـتجابة والرقابـة والمعالجـة، وغيرهـا مـن الآليـات الأخـرى. وفي هـذا الصـدد، نجـدا أن الخطـوات المتمثلـة في الالتـزام بمفاهيـم التنميـة الجديـدة، واعتبـار كل مـن تحقيـق التخصيـص الرشـيد للمـوارد العامـة، والمشـاركة العامـة للخدمـات الأساسـية نقطتـي اخـتراق، وفي الوقـت نفسـه تعويـض أوجـه القصـور في البرامـج والأجهـزة، لا تمثـل فقـط مهمـة أساسـية لتعزيـز تحديـث منظومـة الحوكمـة الوطنيـة، بـل يمكنهـا أيضًـا تشـكيل نقـاط جديـدة للنمـو الاقتصـادي، والمسـاعدة في تحقيـق أهـداف، ومهـام التنميـة الاقتصاديـة.

الفصل الرابع

استقرار التوظيف يمثل مفتاح

استقرار الوضع الاقتصادي العام

يواجه الاقتصاد الصيني العديد من التحديات الكبرى، فمن ناحية، هناك المهمة طويلة الأجل للتحول من مرحلة النمو عالي السرعة، إلى مرحلة التنمية عالية الجودة، ومن ناحية أخرى، فإنه يتوجب كذلك التعامل مع التأثيرات الدورية الناجمة عن الاحتكاكات التجارية بين الصين، والولايات المتحدة، حيث يتطلب الأمر استخدام سلسلة من أدوات الاقتصاد الكلي بشكل منسق. وخلال الاجتماع الثاني للدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، طرح رئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ -لأول مرة- في «تقرير عمل الحكومة» ضرورة إدراج سياسة أولوية التوظيف في مستوى السياسات الكلية. ويتسم هذا الترتيب، والتوجيه بأهمية سياسية كبيرة، حيث إنه يساعد على تعزيز توجه جميع المجالات لإيلاء الاهتمام بالتوظيف ودعمه. وبمجرد أن يتم إدراج سياسة أولوية التوظيف في مستوى السياسات الكلية بحق، ودعمها بآليات مؤسسية، وإنفاذها في عملية صنع وتطبيق القرار السياسي الحقيقي، فسيمثل هذا ولادة كل من سياسة أولوية التوظيف، والنسخة المطورة لسياسات الاقتصاد الكلي. وفي الوقت الحاضر، لا تزال هناك بعض الأمور التي يتعين فهمها، وبعض الآليات التي يتعين تحسينها خلال العملية بأكملها، بدايةً من «سبب» إدراج سياسة أولوية التوظيف في مستوى السياسات الكلية، إلى «كيفية» إدراجها في مستوى السياسات الكلية.

أولًا: صعوبة الحكم على مؤشرات الوضع الاقتصادي

لفترة طويلة من الزمن، اعتاد الاقتصاديون على استخدام معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي للحكم على وضع الاقتصاد الكلي. وبشكل عام، أو يمكن القول في

فـترة التنميـة الاقتصاديـة الطبيعيـة، فإنـه مـن المناسـب الاعتـماد عـلى هـذا المـؤشر. إذ تعتمـد السرعـة التـي ينمـو بهـا الاقتصـاد عـادةً عـلى قـدرة العـرض، وقـدرة التخصيـص الخاصـة بعوامـل الإنتـاج المتمثلـة في العمالـة، ورأس المـال، والمـوارد الأخـرى، بحيـث تعمـل قـدرة العـرض والتخصيـص الخاصـة بعوامـل الإنتـاج، في مرحلـة معينـة مـن التنميـة، عـلى منـح الاقتصـاد معـدل نمـو محتمـل مسـتقر نسـبيًّا. وفي ظـل عـدم وجـود تغـير في مرحلـة التنميـة، يمكـن أن يكـون معـدل النمـو المحتمـل هـو نفسـه معـدل نمـو الاتجـاه، والـذي يمكـن مراقبتـه -عـلى وجـه التحديـد- مـن خـلال مقارنـة متوسـط معـدل النمـو عـلى المـدى الطويـل.

وبنـاءً عليـه، يمكـن للتبايـن الموجـود بـين مراقبـة النمـو الحقيقـي، ومقارنتـه بمعـدل النمـو المحتمـل، أن يكشـف عـن الوضـع الحـالي للاقتصـاد الـكلي. وهـو مـا يعنـي أنـه في حـال كان معـدل النمـو الحقيقـي أقـل -بشـكل ملحـوظ- مـن معـدل النمـو المحتمـل، وتـم طـرح معـدل النمـو الحقيقـي مـن معـدل النمـو المحتمـل، فسـتنتج فجـوة نمـو سـلبي، وسـتتجلى حينهـا ظاهـرة البطالـة في الغالـب. ويتطلـب الحكـم الناتـج عـلى وضـع الاقتصـاد الـكلي تطبيـق سياسـات نقديـة فضفاضـة، أو (و) سياسـات ماليـة توسـعية. حيـث يكمـن الهـدف مـن تطبيـق سياسـات الاقتصـاد الـكلي في هـذا الاتجـاه في إعـادة معـدل النمـو الحقيقـي إلى مسـتوى معـدل النمـو المحتمـل.

فعـلى سـبيل المثـال، خـلال انـدلاع الأزمـة الماليـة الآسـيوية في أواخـر التسـعينيات، والأزمـة الماليـة العالميـة في عـام 2008م، طبـق الاقتصاديـون سياسـات الاقتصـاد الـكلي التحفيزيـة، وطرحـوا جميعًـا مبـدأ «ضـمان معـدل نمـو بمقـدار 8٪»، حيـث كانـوا يـرون أن معـدل 8٪ قريـب مـن معـدل النمـو المحتمـل، أو الحـد الأدنى لمعـدل النمـو المحتمـل في ذلـك الوقـت. فعـلى سـبيل المثـال، مـن منظـور قـدرة عـرض العوامـل، وكفـاءة تخصيـص المـوارد، نجـد أن تقديراتنـا، أنـا وزمـلائي، تظهـر أن متوسـط معـدل النمـو المحتمـل السـنوي للاقتصـاد الصينـي بلـغ 9.7٪ خـلال الفـترة 1979- 1995م، وبلـغ 10.4٪ خـلال الفـترة 1997- 2010م. وقـد تسـبب معـدل النمـو دون هـذا المسـتوى في حـدوث البطالـة. ولذلـك فإنـه يمكـن مـن خـلال السـعي لتحقيـق معـدل نمـو اقتصـادي لا يقـل عـن 8٪ في ذلـك الوقـت، تحقيـق اسـتقرار التوظيـف، وبالتـالي الحفـاظ عـلى المسـتوى المعيـشي للشـعب.

ومـع ذلـك، فإنـه بعـد عـام 2010م، شـهد الاقتصـاد الصينـي تغـيراً في مرحلـة التنميـة،

حيث تتمثل إحدى سمات الوضع الطبيعي الجديد للتنمية الاقتصادية في أن معدل النمو الاقتصادي يميل إلى الانخفاض. وهو ما يعني اختلاف مراحل التنمية عن بعضها. فمع النمو السلبي للسكان في سن العمل، والذين تتراوح أعمارهم بين 15 و59 عامًا، ازدادت نسبة الإعالة السكانية عامًا بعد عام بشكل ملحوظ، ولم يعد بإمكان كل من إمدادات العمالة، وتحسين رأس المال البشري، وزيادة إنتاجية العوامل الكلية، الوصول إلى المستوى السابق (قبل عام 2010م)، في حين يعد الانخفاض في معدل النمو المحتمل أمرًا طبيعيًّا وحتميًّا.

فعلى سبيل المثال، يظهر تقديرنا أن معدل النمو المحتمل قد انخفض من 10٪ قبل عام 2010م، إلى 7.6٪ في فترة «الخطة الخمسية الثانية عشرة»، و6.2٪ في فترة «الخطة الخمسية الثالثة عشرة». وفي هذا الوقت، فإنه بغض النظر عن الوضع الراهن، لم يعد «ضمان معدل نمو بمقدار 8٪» يمثل توجهًا سياسيًّا مناسبًا.

وهذا يعني أيضًا أنه في ظل تغير مرحلة التنمية الاقتصادية، وأثناء القيام بالأعمال الاقتصادية على نحو جيد، فقد واجهت الصين مشكلة فنية واقعية تتمثل في ماهية المؤشرات التي ينبغي استخدامها لمراقبة وضع الاقتصاد الكلي، والحكم عليه، فضلاً عن نوعية الأساليب والتحليلات التي ينبغي استخدامها لإصدار الأحكام ذات الصلة. وللإجابة على هذه التساؤلات، يتطلب الأمر الانطلاق من أيديولوجية التنمية المتمحورة حول الشعب، والالتزام بالوتيرة العامة، والمنهجية الأساسية للأعمال القائمة على تحقيق التقدم مع الحفاظ على الاستقرار، واتباع القوانين العامة للاقتصاد الكلي، وفي الوقت نفسه، فهم أداء هذه القوانين في ظل الظروف الوطنية الخاصة داخل الصين.

ثانيًا: ماهية المؤشرات التي ينبغي استخدامها كأساس لسياسات الاقتصاد الكلي

في هذا الصدد، يمكننا ملاحظة أنه من المستحيل الحكم على وضع الاقتصاد الكلي من خلال قياس معدل نمو إجمالي الناتج المحلي وحده. فعلى سبيل المثال، يرى -عمومًا- أن معدل النمو المحتمل للولايات المتحدة يبلغ نحو 2.4٪، وفي حال كان يرى أن معدل

نمـو الاقتصـاد الأمريـكي يمكـن حتـى أن يصـل إلى 4٪ أو أو حتـى أكـثر، فسـيكون هـذا أمـرًا مثـيرًا للضحـك، إذ إنـه مـن المسـتحيل تحقيقـه، وفي حـال تـم تحقيقـه فعـلاً فسـيكون مجـرد نتيجـة للتحفيـز، ولـن يعـد نمـوًّا مسـتدامًا فقـط، بـل سـتنتج عنـه كذلـك آثـار جانبيـة، مثـل التضخـم، وفقاعـات الأصـول، والمخاطـر الماليـة المتراكمـة. أمـا الصـين، فتمتلـك وضعًـا أكـثر خصوصيـة، وذلـك لأنهـا شـهدت تغـيرًا في مرحلـة التنميـة في هـذا الوقـت. فعـلى سـبيل المثـال، في عـام 2018م، بلـغ معـدل نمـو إجـمالي الناتـج المحـلي الحقيقـي فيهـا 6.6٪، وهـو مـا يبـدو مقلقًـا مقارنـةً بمـا كان عليـه قبـل عـام 2012م. وفي الواقـع، لا ينبغـي مقارنـة معـدل النمـو بهـذه الطريقـة، ولكـن ينبغـي مقارنتـه وفـق معـدل النمـو المحتمـل (الـذي يبلـغ عـلى سـبيل المثـال نحـو 6٪- 6.2٪)، لـذا فـإن معـدل النمـو هـذا غـير مـرضٍ في واقـع الأمـر.

ومـع ذلـك، فـإن معـدل النمـو المحتمـل لا يمكـن إحصـاؤه، أو حسـابه بسـهولة في أي وقـت. ففـي العـادة، يسـتخدم الاقتصاديـون النمـوذج الاقتصـادي القيـاسي لتقديـر معـدل النمـو المحتمـل، والتنبـؤ بـه. ومـع ذلـك، هنـاك دائمًـا آراء مختلفـة حـول مسـتوى، واتجـاه القيمـة العدديـة، الأمـر الـذي أدى إلى خلافـات بـين الاقتصاديـين. فعـلى سـبيل المثـال، تظهـر تقديراتنـا أنـا، وزمـلائي، أن متوسـط معـدل النمـو المحتمـل في الصـين يبلـغ 6.2٪ خـلال فـترة «الخطـة الخمسـية الثالثـة عـشرة»، وأن معـدل النمـو المحتمـل سـيميل إلى الاسـتمرار في الانخفـاض، في حـين يـرى بعـض الاقتصاديـين أن معـدل النمـو المحتمـل لا يـزال مرتفعًـا، بحيـث يصـل إلى 8٪، وبالتـالي يمكـن إعـادة النمـو الحقيقـي إلى هـذا المسـتوى مـن خـلال زيـادة الاسـتثمار في البنيـة التحتيـة. وفي مواجهـة مثـل هـذه الآراء المختلفـة نتسـاءل عـن ماهيـة المـؤشرات التـي ينبغـي اسـتخدامها كمعلومـات كافيـة للحكـم عـلى الاقتصـاد الـكلي.

وفي هـذا الشـأن، نجـد أن مـؤشرات سـوق العمـل، باعتبارهـا مـؤشرات معلومـات كافيـة للحكـم عـلى وضـع الاقتصـاد الـكلي، تعكـس -تحديـدًا- معـدل البطالـة عـلى أسـاس المسـح. حيـث ترجـع البطالـة إلى ثلاثـة عوامـل، وبالتـالي فـإن معـدل البطالـة يتكـون أيضًـا مـن ثلاثـة أجـزاء، وهـي: الأول: البطالـة الهيكليـة، وهـي التـي تنتـج عـن عـدم التوافـق بـين مهـارات الباحثـين عـن وظائـف، ومتطلبـات الوظائـف. الثـاني: البطالـة الاحتكاكيـة، وهـي التـي تنتـج عـن التـداول غـير السـلس للمعلومـات، ومحدوديـة وظائـف السـوق، والتأخـر الزمنـي كذلـك في الاتصـال بـين العمالـة والوظائـف. ونظـرًا لأن هذيـن النوعـين مـن البطالـة لا يرتبطـان ارتباطًـا مبـاشرًا بوضـع الاقتصـاد الـكلي، فضـلاً عـن أنهـما موجـودان -بشـكل أو بآخـر-

بغض النظر عن الزمان والمكان، فإنه يطلق عليهما مجتمعين اسم البطالة الطبيعية. حيث إنه في حال كان معدل البطالة على أساس المسح يقع في مستوى البطالة الطبيعية، فإن معدل النمو الاقتصادي في هذا الوقت يتوافق مع معدل النمو المحتمل، وهو ما يسمى بالتوظيف الكامل. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في علم الاقتصاد الكلي، لا يشير وضع التوظيف الكامل إلى عدم وجود ظاهرة البطالة، وإنما يشير إلى عدم وجود بطالة دورية. الثالث، البطالة الدورية، وهي التي تنتج في حال تسببت تقلبات الاقتصاد الكلي في ارتفاع معدل البطالة الحقيقي فوق مستوى البطالة الطبيعية، بحيث سيكون هناك نقص في الوظائف، وهو الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستغلال الكامل للقوى العاملة.

وتتمثل إحدى الشكوك حول إمكانية معدل البطالة على العمل كمؤشر للاقتصاد الكلي في الاعتقاد بأنه مؤشر متأخر فيما يخص الازدهار الاقتصادي. فقد اعتاد الاقتصاديون تقسيم المؤشرات الاقتصادية، وفقًا لقدرتها، ودرجتها الخاصة بإعطاء إنذار مبكر للاتجاه الاقتصادي، إلى ثلاث فئات: «مؤشرات رائدة»، و»مؤشرات متزامنة»، و»مؤشرات متأخرة»، وعادةً ما يدرجون معدل البطالة في الفئة الثالثة من المؤشرات، أي إنهم يرون أنه مجرد انعكاس متأخر لتغير الاتجاه الاقتصادي. ونظرًا لأن معدل البطالة لا يمتلك وظيفة التنبؤ بالازدهار الاقتصادي بشكل مسبق، فمن الطبيعي أنه ليس من المناسب اعتباره مؤشر معلومات كافيًا للحكم على الاقتصاد الكلي. وبناءً عليه، فإنه في حال كان لدى الإدارات المعنية بسياسات الاقتصاد الكلي مثل هذا الفهم، فإنها سوف تتردد في استخدام مؤشرات سوق العمل كأساس لسياسات الاقتصاد الكلي، الأمر الذي سيؤخر التطبيق الفعلي لإدراج سياسة أولوية التوظيف في مستوى سياسات الاقتصاد الكلي. ومع ذلك، سنستعرض فيما يلي ثلاث نقاط تفسيرية يمكنها أن تساعد على تبديد هذه المخاوف:

أولًا: عندما يصنف الاقتصاديون المؤشرات الاقتصادية على أنها مؤشرات رائدة، أو متزامنة، أو متأخرة، فإن الأمر يتعلق أكثر بما تعنيه هذه المؤشرات بالنسبة للمشاركين في السوق، مثل المستثمرين، أو الوسطاء، وليس تأثيرها على صناع السياسات الكلية. فلا يمكن لإدارات التحكم في الاقتصاد الكلي صنع القرار بناءً على مؤشرات «رائدة» تتسم بالعاطفية والمضاربة، ولكن يمكنها فقط صنع القرار بناءً على مؤشرات اتجاه ثبت أنها حتمية، وأنها تحدث، أو حدثت بالفعل. وفي حال أردنا معرفة سبب تصنيف

الاقتصاديين لمعدل البطالة على أنه مؤشر متأخر، فسنجد أنه قد يكون مرتبطًا بظاهرة «انتعاش البطالة» التي ظهرت في الولايات المتحدة في أوائل التسعينيات، أي بعد حدوث أزمة أو ركود، إذ إن انتعاش العمالة يتأخر -بشكل متزايد- عن انتعاش النمو. ومع ذلك، فما نناقشه هنا هو استخدام معدل البطالة كأساس لصنع القرار في سياسات الاقتصاد الكلي، بدلًا من سرعة التعافي أو الانتعاش بعد الأزمات.

ثانيًا: في ضوء احتياجات صناع السياسات الكلية، نجد أن مؤشرات سوق العمل ليست مؤشرات متأخرة. حيث إنه انطلاقًا من حكم معدل البطالة على اتجاه النمو الاقتصادي، فإنه بمجرد أن يكون معدل النمو الاقتصادي أقل من معدل النمو المحتمل، فهذا يعني أنه الاستغلال غير الكامل لعوامل الإنتاج، بما في ذلك خفض معدل توظيف العمالة، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة على الفور. فبمجرد حدوث تغيرات في حجز طلبيات العملاء في الشركات، وتوقع وجود ميل فيها، فإن هذا يؤدي بدوره إلى اتخاذ قرارات لتعديل عدد الأشخاص الموظفين، وهو ما يعني ظهور تغير في معدل البطالة على الفور. ومن الواضح أن هذا يعكس تمامًا المعلومات اللازمة لصنع القرار في سياسات الاقتصاد الكلي.

ثالثًا: دائمًا ما يستخدم المشاركون في الأسواق المالية، والذين يمارسون كل أنواع الأنشطة الاستثمارية في الواقع، مؤشر مثل معدل البطالة، للتنبؤ بالمعلومات. فعلى سبيل المثال، نجد أن المعلومات الخاصة بالعمالة غير الزراعية للشهر السابق، خاصةً المعلومات الخاصة بمؤشر معدل البطالة، والتي تنشرها وزارة العمل في أول جمعة من كل شهر في تمام الساعة 8:30 صباحًا في الولايات المتحدة، تتسبب -في لحظة- في إثارة ردود أفعال مماثلة في السوق العالمية، كما أنها عادةً ما تعبر عن نتائج حادة للغاية. وفي الواقع، يعترف العديد من المستثمرين والمحللين بأنهم لا يستخدمون معدل البطالة أبدًا كمؤشر متأخر في عمليات السوق الحقيقية، وذلك بسبب مصالحهم الخاصة، والفوائد التي يحصلون عليها.

ثالثًا: كيفية فهم وضع التوظيف الراهن

تصدر الصين مؤشرين لمعدل البطالة، وهما معدل البطالة الحضرية المسجل، ومعدل البطالة الحضرية على أساس المسح، وقد بدأت في الإعلان عن المؤشر الثاني هذا خلال الفترة الأخيرة فقط. وبحسب تقديراتنا، ففي عام 2000م، وصل معدل البطالة الحضرية على أساس المسح إلى أعلى نقطة له، أي نحو 7.6٪، ليبدأ بعدها في الانخفاض عامًا تلو الآخر. ومنذ عام 2008م، وبينما لم يشهد النمو الاقتصادي في الصين تغيرات دورية، ظل معدل البطالة على أساس المسح محافظًا على نسبة 5٪ تقريبًا. ومنذ أن أصدر المكتب الوطني للإحصاء في الصين هذا المؤشر، ظل يتقلب بين 4.9٪، و5.3٪ فقط خلال الفترة بين يناير عام 2018م، ومارس عام 2019م. ولذلك وبشكل عام، استقر معدل البطالة الحضرية على أساس المسح في الصين مستقرًا -بشكل أساسي- عند 5٪ تقريبًا في الأعوام الأخيرة، في حين بلغ معدل البطالة المسجل أقل من 4٪. وهنا قد نتساءل، ما نوع ظروف سوق العمل التي يعكسها مثل هذا المستوى لمعدل البطالة؟ وما الآثار السياسية الكامنة وراءه؟

فبحسب تعريف معدل البطالة الطبيعية، أي البطالة التي لا تتأثر بالعوامل الدورية، يمكن استنتاج أن معدل البطالة الطبيعية في الصين يقع عند المستوى بين معدل البطالة على أساس المسح البالغ نحو 5٪، ومعدل البطالة المسجل البالغ نحو 4٪. ولذلك فطالما أن معدل البطالة الحضرية على أساس المسح لا يتجاوز 5٪، فهذا يعني عدم وجود بطالة دورية، كما يؤكد أيضًا على أن معدل النمو يتوافق مع معدل النمو المحتمل، وأن الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل بالفعل. ويعني هذا أن الاقتصاد الكلي الحالي في الصين لم يواجه -حتى الآن- أي مشاكل دورية واضحة. ومن هنا، يمكننا ملاحظة أنه حتى لو لم يكن لدى الاقتصاديين وصناع السياسات إجماع حول معدل النمو المحتمل الحالي في الصين، فيمكن أيضًا من خلال هذه الظاهرة المتمثلة في كون معدل البطالة الحضرية عند مستوى البطالة الطبيعية، استنتاج أن معدل النمو الاقتصادي لم ينخفض عن معدل النمو المحتمل. وهذا هو السبب في أننا لسنا بحاجة -حتى الآن- إلى سيل من الحوافز القوية كأساس للسياسات.

ومن مؤشرات سوق العمل الأخرى الأكثر مباشرة، نجد «معدل الاختيار التوظيفي"، والذي يمكن من خلاله أيضًا رؤية الزخم القوي في التوظيف. حيث يصف هذا المؤشر نسبة عدد الموظفين المطلوبين إلى عدد الباحثين عن عمل، ويمكن ملاحظة أنه طالما أن هذا المؤشر أعلى من 1، فهذا يعني أن هناك عدد الموظفين المطلوبين أكثر من عدد الباحثين عن عمل، وأن سوق العمل قوية نسبيًّا. ومنذ أن أصدرت وزارة الموارد البشرية والضمان الاجتماعي الصينية هذا المؤشر في الربع الثالث من عام 2001م، حافظت نسبة الباحثين عن عمل على اتجاه تصاعدي على الدوام، مما يعكس التغيير في العلاقة بين العرض والطلب على العمالة بشكل عام، وهو ما أدى بدوره إلى تباطؤ نمو السكان في سن العمل، والدخول في نمو سلبي بعد عام 2010م. وخلال هذه الفترة، وبعد انخفاضه -بشكل كبير- بسبب تأثره بالأزمة المالية العالمية في عام 2008م، واصل الحفاظ على معدل فوق 1 منذ عام 2010م، ووصل إلى أعلى نقطة له على الإطلاق عند 1.28 في الربع الأول من عام 2019م.

وبشكل عام، فإن سوق العمل الحالي في الصين لا تشهد نقصًا عامًا في العمالة وحسب، بل تواجه كذلك صعوبات توظيف هيكلية واحتكاكية، وفي الوقت نفسه، تواجه خطر البطالة الدورية بسبب العديد من عوامل عدم اليقين داخل الصين وخارجها. ولذلك فإن دمج سياسة أولوية التوظيف في مستوى السياسات الكلية، يساعد على تحقيق التطبيق الشامل، والمعالجة المناسبة للأهداف السياسية المهمة المتمثلة في توسيع نطاق التوظيف، ومكافحة البطالة والسيطرة عليها، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وتحقيق استقرار المستوى المعيشي للشعب وتحسينه، وغيرها من الأهداف الأخرى.

رابعًا: محاور تركيز السياسات وتوقيتات تطبيقها

إن إدراج سياسة أولوية التوظيف في مستوى السياسات الكلية لا يثري مجموعة أدوات سياسات الاقتصاد الكلي وحسب، بل يضيف أيضًا أساسًا علميًّا للحكم على وضع الاقتصاد الكلي. وفي ظل إمكانية فهم وضع الاقتصاد الكلي، واتجاهه بشكل عام، وعلى نحو أكثر شمولية، واستخدام إشارات سوق العمل كأساس أكثر جوهرية للنظر في وضع الاقتصاد الكلي، فإنه يمكن ربط سياسات الاقتصاد الكلي -بشكل أوثق- مع

السياسات الاجتماعية التي تتضمن معيشة الشعب، فضلاً عن اكتساب قدرات أقوى على صنع القرار. وفيما يلي، نستعرض أهم النقاط في هذا الصدد.

أولًا: استخدام سياسات التوظيف الإيجابية للتعامل مع صعوبات التوظيف الهيكلية والاحتكاكية، وخفض معدل البطالة الطبيعية. حيث إنه خلال عملية تعزيز الانفتاح الشامل على العالم الخارجي، وتعميق إصلاح النظام الاقتصادي، ستواجه كيانات الأعمال المختلفة المزيد من التنافس من الأسواق المحلية والدولية. وخلال عملية الإصلاح الهيكلي في جانب العرض، يوجد طريق طويل لا بد من استكماله لخفض نسبة الديون، ونسبة الرفع المالي، فضلاً عن ازدياد الجهود المبذولة في المستقبل للتعامل مع مؤسسات الزومبي. أما على مستوى زيادة إنتاجية العوامل الكلية، والقدرات التنافسية خلال عملية تعديل الهيكل الاقتصادي، وتغيير نمط التنمية، والتحول في زخم النمو، فتحتاج المؤسسات إلى خوض تجربة التدمير الإبداعي. وبالتزامن مع كل هذه التغيرات، ستبادر بعض العمالة، أو تضطر إلى ترك وظائفها الأصلية، وبالتالي سيتعين عليها خوض عملية النقل الوظيفي. وبعد ترك الوظيفة السابقة، وقبل العثور على الوظيفة التالية، أو عندما تدخل القوى العاملة النامية حديثًا في سوق العمل، فإنها ستواجه -غالبًا- بطالة هيكلية، أو بطالة احتكاكية، أو صعوبات في التوظيف.

حيث نجد أنه في المناطق التي تتركز فيها الصناعات التقليدية ذات مهام النقل الكبيرة، والصناعات التي فقدت ميزتها النسبية، والشركات التي تأثرت بالمنافسة، تواجه العمالة خطر البطالة الهيكلية بشكل أكبر. وبالتالي يتوجب على سياسات التوظيف الإيجابية أن تبدأ بالتعليم المهني، والتدريب على المهارات، وأن تساعد على تحسين رأس المال البشري الخاص بالعمالة، وأن تسعى جاهدة لتقليص وقت البطالة الطبيعية. ولذلك فإن الوظائف الأساسية لسياسات التوظيف الإيجابية تتمثل في الدفع بتطوير سوق العمل، وتعزيز إنفاذ قوانين، ولوائح العمل، وتحسين نظام سوق العمل، وتعزيز خدمات التوظيف العامة، مثل نشر المعلومات، والوساطة في الوظائف، وغيرها من الخدمات الأخرى. وفي الوقت الحاضر، يتوجب -بشكل خاص- إيلاء اهتمام لتطبيق وسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة، لتحسين كفاءة سوق العمل، ودرجة مطابقتها.

ثانيًا: ضرورة استخدام الوسائل المناهضة للتقلبات الدورية في سياسات الاقتصادي

الـكلي في الوقـت المناسـب، لمنـع حـدوث البطالـة الدوريـة، والتعامـل معهـا في حـال حدوثهـا. حيـث إن الحكـم الدقيـق عـلى وضـع التوظيـف يسـاعد في صنـع القـرار بشـأن اتجـاه وشـدة سياسـات الاقتصـاد الـكلي. وفي ظـل عـدم وجـود البطالـة الدوريـة، فليسـت هنـاك حاجـة لإصـدار سياسـات اقتصـاد كلي توسـعية، وفضفاضـة بشـكل زائـد. وفي ظـل عـدم الاسـتيعاب الكامـل للآثـار الجانبيـة الناجمـة عـن التحفيـز القـوي أثنـاء التعامـل مـع الأزمـات، وعـدم اكتـمال مهمـة الإصـلاح الهيـكلي في جانـب العـرض، فـإن سياسـات التحفيـز غـير المناسـبة قـد عملـت عـلى وضـع الوقـود بجانـب النـار، إذ إنهـا أدت إلى خلـق ديـون، وإنتاجيـة مفرطـة، مـما عمـل عـلى تراكـم المخاطـر، واحتماليـة تأخـير الإصـلاح.

وبنـاءً عليـه، فلـن يتطلـب الأمـر إنفـاذ سياسـات الاقتصـاد الـكلي، إلا في حالـة وجـود بطالـة دوريـة فقـط. فعـلى سـبيل المثـال، قـد يكـون لتصعيـد الاحتـكاكات التجاريـة بـين الصـين والولايـات المتحـدة تأثـير عـلى الاقتصـاد الحقيقـي مـن جانـب الطلـب، وهـو مـا يتطلـب وضـع توقيـت لاسـتخدام سياسـات الاقتصـاد الـكلي. وتتمثـل إشـارة التحذيـر في أنـه بمجـرد تجـاوز معـدل البطالـة الحضريـة عـلى أسـاس المسـح حاجـز 5٪ بشـكل ملحـوظ، فإنـه يكـون مـن الـضروري اسـتخدام أدوات السياسـات النقديـة، والسياسـات الماليـة المناسـبة، للتحكـم -بشـكل مناهـض- في التقلبـات الدوريـة، بحيـث يعـود معـدل النمـو الاقتصـادي إلى معـدل النمـو المحتمـل، ويعـود معـدل البطالـة إلى مسـتوى التوظيـف الكامـل. وفي الوقـت نفسـه، يتوجـب تحسـين الوظيفـة الأساسـية لنظـام الضـمان الاجتماعـي، لضـمان التشـغيل الطبيعـي لسلسـلة معيشـة الشـعب. حيـث إنـه باسـتثناء اسـتبعاد بعـض الفئـات التـي تعـاني صعوبـات خاصـة مـن نطـاق تغطيـة أدوات السياسـات ذات الصلـة، فـإن الأمـر يتطلـب الاسـتعداد بشـكل جيـد، ونسـج شـبكة قويـة للأمـان الاجتماعـي، وتنفيـذ الضمانـات النهائيـة في الأوقـات الحرجـة.

وأخـيرًا، فيـما يتعلـق بتحسـين عـرض، وتخصيـص عوامـل الإنتـاج، وخاصـةً العمالـة، وبالتـالي زيـادة معـدل النمـو المحتمـل، فإنـه يتوجـب تعميـق إصـلاح النظـام الاقتصـادي، وخاصـةً الإصـلاح الهيـكلي في جانـب العـرض. ففـي نهايـة المطـاف، يعتمـد توسـيع عـدد الوظائـف، وتحسـين جـودة التوظيـف عـلى النمـو الاقتصـادي المسـتدام والصحـي. ولذلـك ينبغـي تحقيـق التكيـف بـين معـدل النمـو الحقيقـي، ومعـدل النمـو المحتمـل، غـير أن معدل النمـو المحتمـل ليـس ثابتًـا دائمًـا. ومـن ناحيـة أخـرى، نجـد أن إصلاحـات النظـام الاقتصـادي

في المجالات ذات الصلة لها تأثير في تعزيز النمو الاقتصادي، واستقراره على جانبي العرض والطلب. وبخاصة تلك المجالات التي يمكن أن تنتج الأموال الحقيقية، والأرباح الفورية، مثل إصلاح نظام تسجيل الأسر المعيشية الذي يركز على توطين العمال المهاجرين، وتطوير سوق العوامل التي تعزز تدفق العمالة بشكل أكبر، وغيرها من المجالات الأخرى. فمن ناحية، تساعد هذه الإصلاحات على زيادة المعروض من عوامل الإنتاج، وتحسين كفاءة التخصيص، وتعزيز تنمية الاقتصاد الحقيقي، ومن ناحية أخرى، تساعد على توسيع استهلاك السكان، وزيادة الطلب المحلي الفعال، وبالتالي ينبغي إعطاؤها الأولوية في الجدول الزمني للإصلاحات، وتسريع وتيرة تطبيقها بشكل أكثر إلحاحًا.

الفصل الخامس

الإصرار على الانتصار في المعركة

الصعبة لتحقيق استقرار التوظيف

في خطابه في اجتماع اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، لبحث الأعمال المتعلقة بمكافحة وباء الالتهاب الرئوي الناجم عن تفشي الفيروس التاجي المستجد، أشار الأمين العام شي جين بينغ قائلاً: "لا يزال يتعين علينا الالتزام بأهداف، ومهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا العام، والقيام بكل الأعمال المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أقرتها اللجنة المركزية للحزب على نحو جيد، فضلاً عن استكمال جميع المهام، والأهداف التي حددتها اللجنة». فقد تسبب تفشي وباء الفيروس التاجي المستجد في خسائر فادحة على مستوى أرواح الناس، والصحة العامة، كما أثر كذلك على وضع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين في عام 2020م. ومن المتوقع أن يكون تأثير هذا الوباء على نمو إجمالي الناتج المحلي، والعمالة، وبالتالي تأثيره على معيشة الناس، أكثر حدة من تأثير وباء السارس في عام 2003م، والأزمة المالية العالمية في عام 2008م. ولذلك فمع اقتراب نقطة الانعطاف المتوقعة لتفشي الوباء، يتطلب الأمر إيلاء المزيد من الاهتمام لكيفية الانتصار في المعركة الصعبة المتمثلة في استئناف العمل، والإنتاج، واستقرار العمالة، وضمان معيشة الشعب، وذلك بعد انتهاء عملية مكافحة الوباء، والتصدي له، ومن ثم السعي لتحقيق أهداف الصين على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ففي الأعوام الأخيرة، بلغ معدل البطالة الحضرية المسجل في الصين أقل من 4٪، وظل معدل البطالة على أساس المسح محافظًا على مستواه عند 5٪ تقريبًا، وبالتالي ظل كلاهما مستقرًا عند مستوى منخفض، مما يشير إلى أن العمالة في الصين كافية نسبيًّا. وتعود القدرة على تحقيق إنجاز على مستوى التوظيف الكامل نسبياً -بشكل أساسي- إلى العوامل التالية: أولًا: توافق معدل النمو الاقتصادي مع معدل النمو المحتمل، بحيث

يتـم اسـتغلال كل عوامـل الإنتـاج بشـكل كامـل، بمـا في ذلـك العمالـة. ثانيًـا: اسـتيعاب كل مـن صناعـة الخدمـات، وكيانـات الأعـمال الجديـدة الناشـئة حديثًـا، وأشـكال التوظيـف الجديـدة، عـددًا كبـيرًا مـن الوظائـف. ثالثًـا: إدراج الحكومـة سياسـة أولويـة التوظيـف في مسـتوى السياسـات الكليـة، وتحسـن تأثير خدمـات التوظيـف العامـة بشـكل ملحـوظ. ومنذ عيـد الربيـع في عـام 2020م، تـم تحجيـم الأنشـطة الاقتصاديـة، وتباطـأ -في المقابـل- معـدل النمـو الاقتصـادي، مـما كان لـه تأثـير سـلبي عـلى التوظيـف. ومـن أجـل تحقيـق الاسـتقرار في التوظيـف عـلى مـدار العـام، يتوجـب التركيـز عـلى تعويـض الخسـائر مـن الجانبـين سـالفي الذكـر، ويتوجـب كذلـك إطـلاق سياسـات التوظيـف الإيجابيـة الحكوميـة لآليـات اسـتثنائية.

أولًا: تحفيز نشاط سوق المنتجات والعوامل

باعتبارهـا اسـتراتيجية ضروريـة لمكافحـة الوبـاء، فقـد تـم تطبيـق مسـتويات مختلفـة مـن إجـراءات العـزل، والحجـر الصحـي عـلى مسـتوى مدينـة ووهـان، وأجـزاء أخـرى مـن مقاطعـة خـوبي، ومناطـق أخـرى عـلى مسـتوى الصـين كلهـا، وتـم التحكـم -في المقابـل- في تدفـق الأفـراد بشـكل صـارم. وباعتبـار التدفـق عامـلًا مـن عوامـل الإنتـاج، وكيانًـا اسـتهلاكيًّا رئيسًـا، فحتـمًا سـيؤدي تراجـع معدلـه إلى انخفـاض كبـير عـلى مسـتوى الأنشـطة الاقتصاديـة. فمنـذ عيـد الربيـع، تـم تحجيـم أنشـطة النقـل، والسـياحة، والمطاعـم، والثقافـة، وغيرهـا مـن أشـكال الاسـتهلاك بشـكل شـامل. وفي الأعـوام الأخـيرة، شـهدت مكونـات النمـو الاقتصـادي للصـين تغـيرات كبـيرة، فمـن فمنظـور «عربـة الدفـع الثـلاثي» الخاصـة بالطلـب، نجـد أن نسـبة إسـهام معـدل اسـتهلاك السـكان تجـاوزت 40٪، ومـن منظـور التكويـن الصناعـي، نجـد أن نسـبة إسـهام الصناعـة الثالثـة تجـاوزت 60٪. ولذلـك فـإن الصدمـات التـي تلقاهـا الاسـتهلاك عملـت حتـمًا عـلى تقليـل معـدل النمـو الاقتصـادي خـلال الفـترة نفسـها. ونظـرًا لأن نسـبة العمالـة العائـدة إلى المـدن، والعمالـة التـي وصلـت إلى مقـرات عملهـا لاسـتئناف العمـل بعـد عيـد الربيـع، كانـت أقـل بكثـير مـن الفـترة نفسـها في الأعـوام السـابقة، فقـد أثـر ذلـك سـلبًا عـلى تحقيـق التوسـع في الصناعـة الثانيـة، وهـو مـا شـكل تحديـات هائلـة أمـام تحقيـق أهـداف التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة المتوقعـة عـلى مـدار العـام.

ومـن السـمات المهمـة لمرحلـة التنميـة الاقتصاديـة في الصـين، ضعـف القـوة الدافعـة

لجانب العرض تجاه النمو عالي السرعة بالتزامن مع تلاشي العائد الديموغرافي، ليميل معدل النمو المحتمل نحو التراجع. وفي الوقت نفسه، وبسبب الآثار السلبية لكل من التيار الخفي المناهض للعولمة، وتباطؤ الاقتصاد العالمي، والحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، فقد كان هناك كذلك اتجاه هبوطي لقوة سحب جانب الطلب لمعدل النمو الحقيقي، خاصةً بسبب تأثير وباء الفيروس التاجي المستجد، بحيث أصبح من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي في عام 2020م بشكل كبير. وفي هذا الشأن، قدم الاقتصاديون داخل الصين وخارجها، مجموعة متنوعة من التنبؤات المحاكية بناءً على فرضيات مختلفة، وبشكل عام، تنبؤوا بأن معدل النمو الاقتصادي للصين في عام 2020م سيكون أقل بمقدار 0.4، إلى 0.6 نقطة مئوية مقارنةً بعام 2019م. وهذا يعني أن معدل النمو الحقيقي قد يتراوح بين 5.5٪، و5.7٪، وأن التباطؤ الناجم عن وباء الفيروس التاجي المستجد سيكون أكبر -بشكل ملحوظ- من تأثير وباء السارس، والأزمة المالية العالمية في السابق.

وحتى لو تباطأ النمو الاقتصادي بهذا المعدل الذي تنبأ به الاقتصاديون، فإنه لا يزال من المتوقع أن تتمكن الصين من تحقيق هدفها المتمثل في مضاعفة إجمالي الناتج المحلي في عام 2020م مقارنةً بعام 2010م، وفي الوقت نفسه، فإن الهدف المتمثل في مضاعفة متوسط دخل سكان الحضر والريف، وتخليص الفقراء في المناطق الريفية من براثن الفقر بشكل كامل، سيكون قابلاً للتحقيق بشكل كامل كذلك، إلا أن أهم ما يثير القلق في هذا الشأن في الوقت الحاضر هو أن التباطؤ الكبير نسبيًّا في النمو سيؤثر على تحقيق هدف التوظيف المتوقع في عام 2020م، وهو ما يتجلى تأثيره حتى اليوم. فالتوظيف يمثل أساس معيشة الشعب، ولا يمكن تعطيل الضمان المعيشي للشعب ولو للحظة واحدة. ولذلك فمن أجل تحقيق أفضل النتائج الممكنة، لا بد من التسريع بخوض المعركة الرئيسة لاستئناف العمل والإنتاج، واستقرار التوظيف، وضمان معيشة الشعب.

وفي المقابل، فإن تدفق عوامل الإنتاج يمثل محور الأنشطة الاقتصادية في ظل ظروف اقتصاد السوق. ففي ظل الظروف التي يعتمد فيها النمو الاقتصادي بالصين -بشكل كبير- على توظيف العمال المهاجرين، نجد أن تدفق العمالة من مناطق الخروج (مثل المناطق الريفية في وسط وغرب الصين)، إلى مناطق الدخول (مثل المناطق والمدن

الساحلية)، يمثل المفتاح الرئيس لمباشرة الأنشطة الاقتصادية. ففي الأعوام الأخيرة، مثّل العمال المهاجرون نحو 40٪ من العمالة في المناطق الحضرية. وبعد عودة العمال المهاجرين -على نطاق واسع- إلى مسقط رأسهم خلال عيد الربيع كل عام، فإنه يتشكل بعدها تدفق بنفس الحجم للعمال المهاجرين العائدين إلى المدن. غير أن تدفق عودتهم إلى المدن بعد عيد الربيع لعام 2020م واجه عقبات كبيرة، وبالتالي لم يتشكل نفس حجم التدفق السابق في الأعوام الماضية. وفي الواقع، فقد أدى بقاء عدد كبير من العمال المهاجرين في مسقط رأسهم إلى عرقلة تدفق العمالة، وتراكمها في مناطق الخروج. وقد كانت كل أنواع العمالة الناشئة حديثًا، من بين الفئات التي لاقت صعوبات في العودة والتوظيف أيضًا، بما في ذلك خريجو الجامعات، الذين لم يستطيعوا العودة إلى أعمالهم في الوقت المناسب، أو إمضاء عقود العمل.

وبناءً عليه، فإنه يتعين إزالة هذه العقبات في ظل التخطيط، والتنسيق الموحد للحكومة المركزية، وتحديد طرق مكافحة الوباء وفقًا لدرجة الوباء في مختلف المناطق في الصين، وبالنسبة للمستوى الوطني بشكل عام، فإنه يتوجب العمل بشكل منظم وسريع على استعادة الوضع الطبيعي لحركة المرور والطرق واللوجيستيات وتدفق الأفراد، بما يسمح بوصول السلع والمواد والأفراد إلى أماكنها الخاصة، ودخول الإنتاج والأعمال في وضع التشغيل الكامل. وبالتالي سيعزز من تعافي سوق المنتجات، والعمل من خلال الاستهلاك على دفع التوظيف في الصناعتين الثالثة والثانية، وذلك من خلال ما يلي: أولًا: ضمان الإمداد الكافي للضروريات اليومية الأساسية مثل «الأرز»، و»الخضروات»، واستقرار أسعارها. ثانيًا: تشجيع التطوير في مجال المنتجات، والخدمات الجديدة، وتحرير إمكانات الاستهلاك المرتبطة بالحياة الصحية. ثالثًا: أخذ زمام المبادرة في تعزيز المعاملات عبر الإنترنت، والمعاملات خارج الإنترنت على حد سواء، وتعزيز استعادة نشاط السوق. رابعًا: التحفيز المعتدل لشراء السلع الأساسية، والسلع المعمرة.

ثانيًا: تعزيز الانتعاش الصناعي ونمو الأعمال الجديدة

للحفاظ على التوظيف، لا بد من استئناف الأنشطة الاقتصادية في أقرب وقت ممكن، ولتعزيز النمو لا بد من تسريع وتيرة انتعاش الطلب، لتشكيل قوة سحب، وتعزيز

تقارب عوامل الإنتاج، لتشكيل قوة دفع. فبشكل عام، يعتمد استهلاك السكان على الدخل المستقر، واتجاه نموه، في ظل قيود ميزانية الأسرة. حيث تشير التجارب السابقة إلى أن خسائر الاستهلاك الناتجة عن أحداث غير متوقعة، يمكن تعويضها عن طريق الاستهلاك التعويضي بعد الأزمات. فعلى سبيل المثال، أدت ذروة تفشي وباء «السارس» في عام 2003م إلى تباطؤ الاستهلاك في الربع الثاني من ذلك العام، ومع ذلك، كان استهلاك السكان في النصف الثاني من ذلك العام، وحتى العام التالي، استهلاكًا تعويضيًّا بشكل واضح، مما حقق نموًّا استثنائيًّا. واليوم، شهد هيكل الاستهلاك في الصين تغيرات كبيرة، حيث تجاوزت نفقات السكان في مجالات النقل، والاتصالات، والتعليم، والثقافة، والترفيه، ربع إجمالي نفقات الاستهلاك، أما أنواع الاستهلاك الأخرى، فيتمثل الجزء الأكبر منها في الأنشطة خارج المنزل. وخلال فترة تفشي الوباء، عادةً ما تكون هذه الأنواع من الاستهلاك هي التي تتحمل العبء الأكبر، فعلى الرغم من إمكانية استردادها لاحقًا، إلا أنه لا يمكن استعادة الجزء الذي فقد منها بالفعل. ولذلك فمن أجل التنقيب عن إمكانات الاستهلاك، لا بد كذلك من الانتباه إلى المجالات التي يكون فيها الطلب قابلاً للاستبدال والتوجيه. ولتحقيق هذه الغاية، فإنه من المهم تعزيز الأعمال، والابتكار في الصناعة الثالثة من حيث العمق، والاتساع. ففي الأعوام الأخيرة، أنشأت شبكات الإنترنت، وشبكات الهواتف المحمولة العديد من نماذج الأعمال الجديدة، ومنصات الاستهلاك، وفي الوقت نفسه، عملت على تعزيز تطوير صناعة البريد، وزيادة فرص العمل. وخلال عملية تحقيق استئناف العمل والإنتاج، واستقرار التوظيف، وضمان معيشة الشعب، يتعين تفعيل دور هذه النماذج، والأعمال الجديدة.

فقد شهد التكوين الصناعي للصناعات المستوعبة للعمالة في الصين تغيرات كبيرة. حيث إنه مع استمرار العمالة في الصناعة الأولى في التحول إلى الصناعيات غير الزاعية، بدأ كذلك تعداد العاملين في الصناعة الثانية في التناقص. وهذا يعني أن مرونة التوظيف في كلا الصناعتين أصبحت تمثل رقمًا سالبًا، وذلك وفقًا لقياس النقاط المئوية لنمو العمالة الناتجة عن كل نقطة مئوية لنمو قيمة الإنتاج. أما الصناعة الثالثة، فتعد الصناعة الوحيدة التي تستمر في الحفاظ على نمو التوظيف، وبالتالي فمرونة التوظيف بها تمثل رقمًا موجبًا. ومن أجل تحقيق استقرار التوظيف، وتوسيع نطاقه، فإن الأمر يتطلب الانطلاق من هذا الواقع، حيث إنه من ناحية، يتوجب السعي بجد لتسريع وتيرة

انتعاش الصناعة الثالثة، وتحقيق نمو استثنائي في هذه الصناعة على مدار العام، ومن ناحية أخرى، يتوجب التنقيب عن إمكانات نمو الصناعة الثانية، وخاصةً التصنيع، وتعظيم دورها في استيعاب العمالة من خلال تحسين مرونة التوظيف.

ومنذ عام 2004م، عندما تطور النقص في العمالة المهاجرة، إلى نقص عام في العمالة، تسارعت وتيرة ارتفاع الأجور، فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للأجور الحقيقية للعمال المهاجرين 9.6٪ خلال الفترة 2003- 2018م. ومع الخسارة التدريجية لميزة تكلفة العمالة، شهد التصنيع في الصين نوعين من التغيرات، وهما: أولاً: انتقال عدد كبير من الصناعات كثيفة العمالة في الطرف الأدنى من سلسلة القيمة إلى خارج البلاد. ثانيًا: استبدال العمالة برأس المال على نطاق واسع، مما عمل على زيادة كثافة رأس المال الخاص بالتصنيع. وقد أدى ذلك إلى الانخفاض التدريجي لنسبة القيمة المضافة للتصنيع من إجمالي الناتج المحلي في الصين منذ عام 2006م، فضلاً عن أن مرونة التوظيف في مجال التصنيع أصبحت تمثل رقماً سالبًا في الأعوام الأخيرة. وبالتأكيد فإن اتجاه تعديل الهيكل الصناعي يتمثل في زيادة نسبة الصناعة الثالثة، والارتقاء بالتصنيع وتحسينه، إلا أنه في ضوء خاصية اختلال التوازن على مستوى التنمية، والموارد بين المناطق، وبين الصناعات في الصين، فإن الهيكل الصناعي يحتاج إلى أن يتسم بالتنوع كذلك. ولفترة طويلة من الزمن، يتعين أن يحتل التصنيع في الصين مكانة خاصة في كل طرف من أطراف سلسلة القيمة العالمية، من الأسفل إلى الأعلى.

ولذلك فإن استقرار نسبة التصنيع، وعكس اتجاه مرونة التوظيف السلبية في مجال التصنيع، هو ما يتوجب العمل عليه فيما يخص مسألة تعديل الهيكل الصناعي في المرحلة الجديدة. وخلال المعركة الصعبة الخاصة بالتعامل مع تأثير الوباء على الاقتصاد والتوظيف، ينبغي اتخاذ تدابير قوية للعمل في هذا الاتجاه. فمن أجل التعامل مع العواقب المحتملة للوباء، مثل انقطاع السلسلة الصناعية، والنقل السريع للشركات، ولا سيما صعوبة استمرارية عدد من الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، فقد أصدرت الحكومة الصينية سلسلة من تدابير دعم السياسات الاستثنائية، بهدف تخفيف العبء على الشركات، وتعزيزها لعودتها إلى استئناف العمل في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، ينبغي عليها كذلك اتخاذ تدابير عملية للجمع بين تدابير

المساعدة قصيرة الأجل لتعزيز استئناف العمل والإنتاج، والهدف طويل الأجل المتمثل في استقرار نسبة التصنيع، وزيادة مرونة التوظيف في مجال التصنيع، واغتنام هذه الفرصة للقضاء -بشكل جذري- على المشاكل المالية، ومشاكل التمويل الباهظ، وغيرها من مشاكل التنمية الأخرى التي تواجه الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر منذ فترة طويلة.

وفي الأعوام الأخيرة، تحسنت بيئة الأعمال في الصين بشكل كبير، وظهر العديد من كيانات الأعمال الناشئة حديثًا واحدة تلو الأخرى، ففي عام 2019م، بلغ متوسط الشركات الجديدة المسجلة في الصين 19900 شركة يوميًّا، والتي تمثل معظمها في الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. ويعد النشاط المرتفع لمثل هذا النوع من أنشطة ريادة الأعمال أحد الأسباب المهمة التي جعلت الصين قادرة على الحفاظ على توفير وظائف جديدة بمعدل يتجاوز 13 مليون وظيفة جديدة سنويًّا في المناطق الحضرية لمدة سبعة أعوام متتالية. وبشكل عام، يمثل إجمالي عدد الوظائف الجديدة في المناطق الحضرية في الربع الأول من كل عام نحو 24٪ من الإجمالي على مدار العام كله. ومع ذلك، فإنه نظرًا لإعاقة تدفق الأفراد بسبب تفشي وباء الفيروس التاجي المستجد منذ عام 2020م، فقد انخفضت درجة النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ، مما كان له تأثير سلبي على نمو التوظيف على مدار العام. ولذلك فإن المفتاح الرئيس لتقليل خسائر التوظيف على مدار العام يتمثل في تعزيز تبسيط نظام الإدارة الحكومية، ونظام تفويض السلطات، وتحسين بيئة الأعمال، وفي الوقت نفسه اعتماد وسائل دعم قوية لتعزيز روح ريادة الأعمال الجماعية.

ثالثًا: تطبيق سياسات توظيف إيجابية غير تقليدية

في سياق التعامل مع الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينيات، طبقت الصين سلسلة من السياسات الإيجابية، والتي عملت بدورها على معالجة قضية تسريح العمالة، والبطالة في المناطق الحضرية، وتعزيز التوظيف، وإعادة التوظيف، لتتبلور بهذا منظومة سياسات التوظيف الإيجابية الحكومية. ومن أجل نزع فتيل الأزمة المالية العالمية التي اندلعت خلال الفترة 2008- 2009م، والتخلص من تأثيرها على النمو

الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية في الصين، طرحت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، ومجلس الدولة الصيني، تطبيق سياسات توظيف أكثر إيجابية، لتتمكن الصين بهذا من النجاح في تحقيق هدف «ضمان النمو، ومعيشة الشعب، والاستقرار» من خلال تحقيق «ضمان التوظيف». وبناءً عليه، فللتعامل مع التأثير المؤقت، والقوي لوباء الفيروس التاجي المستجد على التوظيف، فإنه ينبغي لسياسات التوظيف الأكثر إيجابية أن تتضمن تدابير استثنائية، لضمان مستوى معيشة الشعب -بشكل أفضل- من خلال استقرار التوظيف، وذلك على النحو التالي:

أولًا: الالتزام بإدراج سياسة أولوية التوظيف في مستوى السياسات الكلية. وهذا يتطلب الاعتماد على وضع التوظيف كأساس لتحديد اتجاه، ودرجة سياسات الاقتصاد الكلي. فمنذ صدور مؤشر البطالة الحضرية على أساس المسح، ظل محافظًا على مستوى مستقر نسبيًّا عند 5٪ تقريبًا. ولذلك يمكن اعتبار هذا المستوى أداءً معبرًا عن التوظيف الكامل نسبيًّا. حيث إنه بحسب التعريفات ذات الصلة، نجد أن معدل البطالة عند التوظيف الكامل هو نفسه معدل البطالة الطبيعية، دون وجود عوامل التأثير الدورية، وفي الوقت نفسه، فهو يؤكد على أن معدل النمو الاقتصادي يتوافق مع قدرة النمو المحتمل. وفي المقابل، نجد أن تأثير الوباء على الأنشطة الاقتصادية سيؤدي بدوره إلى زيادة معدل البطالة خلال الأشهر القليلة الأولى من عام 2020م، فضلًا عن أنه لا يمكن أن تنعكس ظاهرة بقاء العمال المهاجرين في الريف، ودعم قدرتهم على العودة إلى المدن لمباشرة أعمالهم في الوقت المناسب، في إحصاءات البطالة بشكل كامل، وبالتالي قد يكون المستوى الحقيقي للبطالة ونقص العمالة منخفضًا بشكل أكبر. وفيما يتعلق بتخطيط الحكومة، وتعزيزها الفعال لعودة العمال المهاجرين إلى المدن لمباشرة أعمالهم، فإن محور التركيز الخاص بتقليل خسائر التوظيف إلى أقصى حد، ينبغي أن يتمثل في بذل الجهود لجعل معدل البطالة على أساس المسح لا يتجاوز الهدف المتوقع البالغ 5.5٪ على مدار العام.

ووفقًا لوضع البطالة، ونقص العمالة خلال الشهرين السابقين لعام 2020م، فيمكن الحكم بأن سوق العمل قد تعرضت لصدمة كبيرة بالفعل. ففي عام 2019م، بلغ معدل البطالة الحضرية على أساس المسح في الصين في أقل شهر له (شهر إبريل) 5٪، وفي حال استمر معدل البطالة في تجاوز الحد الأدنى بمقدار 0.5 نقطة مئوية،

فهـذا يعنـي وجـود تباطـؤ نسـبي عـلى مسـتوى الاقتصـاد الـكلي، وتجـلي ظاهـرة البطالـة الدوريـة. وانطلاقًـا مـن هـذا الحكـم، فإنـه ينبغـي أن تتحـول سياسـات الاقتصـاد الـكلي إلى التوسـع النسـبي، وأن تكـون أكـثر إيجابيـة. وفي الوقـت نفسـه، يجـب أن تسـتهدف السياسـات النقديـة الصدمـات عـلى جانبـي العـرض والطلـب، وتعزيـز التعديـلات المناهضـة للتقلبـات الدوريـة، وزيـادة الدعـم مـن المؤسسـات الماليـة، والمعالجـة الدقيقـة لصعوبـات التمويـل في الـشركات المتوسـطة والصغـيرة ومتناهيـة الصغـر. وعـلاوةً عـلى ذلـك، يتعـين الاسـتمرار في تطبيـق سياسـات تخفيـض الضرائـب، والرسـوم بشـكل أكـبر عـلى أسـاس عـام 2019م، وزيـادة قـوة السياسـات الخاصـة بتخفيـف العـبء عـن كاهـل الـشركات المتوسـطة، والصغـيرة، ومتناهيـة الصغـر، وفي الوقـت نفسـه، يتعـين عـلى السياسـات الماليـة كذلـك أن تتضمـن ترتيبـات خاصـة لكفـالات الإنقـاذ المـالي. ومـن ناحيـة أخـرى، نجـد أن الاسـتثمار في مجـال البنـاء الهنـدسي مـن شـأنه العمـل عـلى أسـاس الالتـزام بتعويـض أوجـه القصـور، وتحسـين الهيـكل، عـلى تعزيـز انتعـاش الـشركات المتوسـطة، والصغـيرة، ومتناهيـة الصغـر إلى أقـصى حـد، وتعزيـز التوظيـف مـن خـلال تأثـير المضاعـف.

ثانيًـا: تطبيـق خدمـات توظيـف عامـة أكـثر اسـتهدافًا، ودقـة. إذ تكمـن خصوصيـة هـذه الصدمـة التـي تعـرض لهـا التوظيـف جـراء تفـشي الوبـاء في أن الصدمـة قـد أتـت مـن جانـب الطلـب الناتـج عـن ضعـف الاسـتثمار والاسـتهلاك والتصديـر، كـما أتـت أيضًـا مـن جانـب العـرض الناتـج عـن حجـم العمـل غـير الـكافي، أو حتـى الكـسر الجـزئي في السلسـلة الصناعيـة. ولذلـك لا بـد مـن العمـل -بشـكل أكـثر إيجابيـة- عـلى توسـيع عمـق، واتسـاع خدمـات التوظيـف العامـة، وزيـادة تحسـين درجـة الاسـتهداف، والدقـة في السياسـات، والإجـراءات ذات الصلـة، وذلـك مـن خـلال مـا يـلي: أولًا: الدمـج العضـوي بـين توسـيع نطـاق دعـم السياسـات الاجتماعيـة، وتدابـير تعزيـز التوظيـف. حيـث إنـه في الأعـوام الأخـيرة، تشـكل رصيـد متراكـم واسـع النطـاق في صناديـق التأمـين ضـد البطالـة، والـذي بالإضافـة إلى اسـتخدامه في دفـع أمـوال التأمينـات، وتحقيـق الاسـتقرار في الـشركات، ودعـم الوظائـف، فإنـه يتوجـب كذلـك اسـتخدامه في دعـم الإعانـات اللازمـة للعـمال المهاجريـن، للعـودة إلى المـدن ومبـاشرة أعمالهـم. ثانيًـا: العمـل مـن خـلال التدريبـات المهنيـة، والوسـاطة الوظيفيـة عـلى زيـادة درجـة المطابقـة بـين العـرض والطلـب عـلى العمالـة، لتقليـل البطالـة الاحتكاكيـة. ثالثًـا: العمـل مـن خـلال دعـم الـشركات لتطبيـق سياسـة احتياطـي الموظفـين، أو أدء

الحكومة لوظيفة «صاحب العمل الأخير»، على ترتيب مشاركة العمالة التي ليس لديها وظائف مؤقتًا، في التدريبات المهنية، وفي الوقت نفسه، توفير وظائف للمنفعة العامة (غير هادفة للربح) كتدبير انتقالي. وبهذه الطريقة، يمكن للعمالة تحسين مهاراتها خلال الفترة الاحتكاكية للانتقال في الوظائف، مما يعمل بدوره على تقليل احتمالية حدوث صدمة بطالة هيكلية في الفترة المقبلة.

الفصل السادس

المنحنى الوبائي يحدد مسار

الانتعاش الاقتصادي

يضج التاريخ الاقتصادي بالعديد من الكوارث الاقتصادية الناجمة عن حالات الركود، والأزمات المالية، والأوبئة، والتي أصبحت تمثل موضوعات ساخنة على المدى الطويل في النظريات، والسياسات الاقتصادية، كما أنه يمكن القول -إلى حد ما- أنها أصبحت تمثل حاضنات، أو محفزات للابتكار في النظريات الاقتصادية بوجه عام. حيث اعتاد الاقتصاديون أن يقولوا: «لا يتوجب -أبدًا- تضييع فرصة الأزمة الاقتصادية". وهو ما يعني أن جميع أنواع الركود الاقتصادي، والأزمات الاقتصادية التي نتجت عن أسباب مختلفة، وأدت إلى عواقب بدرجات مختلفة، ستؤدي -في النهاية- إلى إلحاق أضرار كبيرة، أو صغيرة غير مرغوب فيها بالاقتصاد الوطني، ومستوى معيشة الشعب، وأنه سيتم دفع هذه الأثمان الباهظة سدى في حال لم يتم استخلاص الدروس، والعبر -إلى أقصى حد- من هذه التجارب المؤلمة.

حيث إنه من منظور النطاق العالمي، فإن وباء الفيروس التاجي المستجد لا يزال قائمًا، ولن ينتهي بسرعة، ولذلك فمهمتنا الحالية لا تتمثل في تلخيص التجربة، والتفكر فيها، وإنما تتمثل في ضرورة إثارة القضايا ذات الصلة من وجهات نظر معينة، والتفكر فيها، وهو ما يعني مناقشة النقاط المشتركة (نقاط التشابه) الموجودة بين أحداث الصدمات المختلفة، ومناقشة الاختلافات (نقاط الاختلاف) الموجودة بين كافة الصدمات.

وعلى صعيد آخر، نجد أن خصائص، واتجاهات تطور وباء الفيروس التاجي المستجد هي التي تحدد وقت، وطريقة ومسار وتأثير الانتعاش الاقتصادي. وبالتالي فمن الضروري اختيار التوقيت المناسب لإصدار السياسات وفقًا لتسلسل تطور الأحداث، ووفقًا لأنواع السياسات الكلية، وخصائص وسائلها. حيث إنه في المرحلة الأولى من

الوبـاء، كان المنحنـى الوبـائي للفـيروس عـلى شـكل حـرف «V» مقلـوب في مرحلـة الصعـود قبـل الـذروة، ومـن أجـل السـيطرة عـلى انتشـار الوبـاء عـلى نطـاق واسـع، تمثلـت المهمـة الأكـثر أهميـة في تطبيـق إجـراءات صارمـة لمكافحتـه، بمـا في ذلـك إغـلاق المـدن والعـزل وإلغـاء أنشـطة التجمعـات، وغيرهـا مـن الإجـراءات الأخـرى، وفي هـذا الوقـت، كان مـن الحتمـي العمـل عـلى تحجيـم، أو حتـى تعطيـل، الأنشـطة الاقتصاديـة كذلـك. وبعـد أو صـل تطـور الوبـاء إلى ذروتـه، دخـل المنحنـى عـلى شـكل حـرف «V» مقلـوب في مرحلـة الهبـوط، وفي ظـل إمكانيـة السـيطرة عـلى انتشـار الفـيروس، أصبـح الانتعـاش الاقتصـادي أولويـة قصـوى بشـكل أكـبر مـن ذي قبـل. وفي المقابـل، تأثـرت سياسـات الاقتصـاد الـكلي، وأدوات السياسـة الأخـرى أيـضًا بهـذه الخصائـص، الأمـر الـذي تطلـب اختيـار التوقيـت المناسـب لتطبيقهـا، وإلا فلـن تكـون هنـاك إمكانيـة لتحقيـق النتائـج المتوقعـة.

فعـلى سـبيل المثـال، لا يمكـن للسياسـات التـي تهـدف إلى تحفيـز اسـتهلاك السـكان، وخاصـةً الاسـتهلاك التعويـضي، أن يكـون لهـا التأثـير المتوقـع عندمـا يكـون المجتمـع بـأسره في حالـة العـزل، وبالتـالي قـد تكـون هنـاك حاجـة في مراحـل مختلفـة إلى تطبيـق السياسـات النقديـة التـي تهـدف إلى الحفـاظ عـلى السـيولة اللازمـة والكافيـة، غـير أنـه ينبغـي أن تكـون متوافقـة مـع أهـداف السياسـات الرئيسـة في كل نقطـة زمنيـة، ولا ينبغـي أن تصبـح هدفًـا مسـتقلًا في حـد ذاتهـا. كـما أنـه لا يمكـن كذلـك تطبيـق سياسـات الاقتصـاد الـكلي التـي تهـدف إلى اسـتعادة وتحفيـز الاسـتثمار، خـلال فـترة العـزل الاجتماعـي، وقبـل اسـتئناف الأنشـطة الاقتصاديـة. أمـا السياسـات الاجتماعيـة الأساسـية التـي تضمـن مسـتوى المعيشـة الأسـاسي للسـكان، فـلا يمكـن التخـلي عنهـا منـذ بدايـة الأزمـة، بـل ينبغـي أن يتـم تطبيقهـا -بـكل الأشـكال- خـلال فـترة تطـور الوبـاء، وتأثـيره عـلى الاقتصـاد بوجـه عـام.

حيـث إن مكافحـة الوبـاء، واسـتئناف الأنشـطة الاقتصاديـة تعـد مـن المتطلبـات الصعبـة التـي يتوجـب القيـام بهـا، والتـي تسـتدعي التعامـل مـع علاقـة المفاضلـة الموجـودة بـين هذيـن الجانبـين بطريقـة علميـة، وصعوبـة الاختيـار مـن بينهـما. فعـلى الرغـم مـن انخفـاض معـدل الوفيـات الناجمـة عـن وبـاء الفـيروس التاجـي المسـتجد، إلا أن هـذه الميـزة بالتحديـد هـي التـي تجعلـه يتسـم بالانتشـار السريـع كذلـك، وهـو مـا يـؤدي -في النهايـة- إلى خسـائر في الأرواح، والصحـة بسـبب التعـداد الهائـل للمصابـين. ولذلـك فإنـه لا مفـر مـن تطبيـق إجـراءات صارمـة لمكافحـة الوبـاء، والسـيطرة عليـه مـن خـلال تعبئـة المجتمـع بـأسره، وهـي

مـا مثـل التجربـة التـي سـاهمت بهـا الصـين في مجـال مكافحـة الوبـاء في العـالم، والمبـدأ المطلـق الـذي اعتمدتـه دول العـالم بشـكل عـام. وفي الوقـت نفسـه، نجـد أنـه في ظـل الـشرط المتمثـل في السـيطرة الكاملـة عـلى الوبـاء داخـل الصـين، فـإن اسـتئناف العمـل، والإنتـاج في أقـرب وقـت يمثـل أولويـة قصـوى ومبـدأ مطلقًـا كذلـك. ومـع ذلـك، فهنـاك بالفعـل علاقـة مفاضلـة بـين هذيـن المبدأيـن، وصعوبـة في الاختيـار مـن بينهـما.

وبشـكل عـام، لم يشـكل المنحنـى الوبـائي العالمـي لجائحـة الفـيروس التاجـي المسـتجد مسـارًا عـلى شـكل حـرف «V» مقلـوب كـما حـدث في الصـين، وإنمـا اسـتقر عنـد نقطـة عاليـة، وعـلى الرغـم مـن أنـه لم يواصـل الارتفـاع بعدهـا، إلا أنـه لم ينخفـض بسرعـة كذلـك، بحيـث يتوقـع أن يظـل عنـد هـذه النقطـة العاليـة لفـترة طويلـة نسـبيًّا، مـما يشـكل مسـارًا ممـدودًا عـلى شـكل حـرف «U» مقلـوب. وفي الواقـع، فـإن المنحنـى الوبـائي العالمـي لجائحـة الفـيروس التاجـي المسـتجد يظهـر عـلى شـكل حـرف «U» مقلـوب، كـما يظهـر اتجـاه واضـح كذلـك عـلى شـكل حـرف "W" مقلـوب. وفي المقابـل، قـد تشـهد الـدول كافـة، بمـا في ذلـك الصـين، مسـارًا عـلى شـكل حـرف «W» خـلال عمليـة انتعـاش اقتصادهـا، كـما أنـه مـن المرجـح حتـى أن يضطـر البـشر للتعامـل مـع هـذا الفـيروس لفـترة طويلـة مـن الزمـن، ولذلـك فوفقًـا لتجربـة الصـين الناجحـة في التعامـل مـع الوبـاء، والصعوبـات التـي واجهتهـا، فإنـه يمكـن توسـيع هـذا النمـوذج الانتقـالي ثنـائي المسـار الـذي يتسـم بفصـل المـكان والزمـان -بشـكل أكـبر- إلى نسـخة محدثـة تتسـم بتـوازي المـكان والزمـان، والتـي يمكـن تطبيقهـا -بالشـكل المناسـب- في ظـل اسـتيفاء الـشروط اللازمـة، مثـل إجـراء الفحـوص، وتلقـي العـلاج.

ويتضمـن نمـوذج هـذه النسـخة الخطـوات الأساسـية التاليـة: أولًا: العمـل في ظـل وجـود سلسـلة مـن الـشروط الأساسـية، عـلى إجـراء الفحوصـات الشـاملة -قـدر الإمـكان- للفئـات الحساسـة في المجتمـع، وذلـك بهـدف العمـل عـلى مراحـل عـلى تقسـيم السـكان الذيـن أجروا الفحوصـات إلى مجموعتـين، مجموعـة آمنـة، ومجموعـة عاليـة الخطـورة. ثانيًـا: العمـل في ظـل ضـمان الفصـل الكامـل بـين هاتـين المجموعتـين، وعـدم وجـود احتـكاك بينهـما، عـلى السـماح بالمجموعـة الآمنـة باسـتئناف العمـل عـلى الفـور، وفي الوقـت نفسـه الاسـتمرار في عـزل المجموعـة عاليـة الخطـورة، وإجـراء الفحـوص لهـا باسـتمرار. ثالثًـا: بالتزامـن مـع تزايـد معـدل تغطيـة الفحوصـات، وتلقـي العـلاج، تـزداد نسـبة تعـداد المجموعـة الآمنـة بشـكل تدريجـي، وينخفـض تعـداد المجموعـة عاليـة الخطـورة في المقابـل، وبالتـالي تتسـارع

وتيرة تحول النظام ثنائي المسار إلى نظام أحادي الاتجاه يتسم بالأمان. وبناءً عليه، فإنه يمكن من خلال اعتماد هذا النهج الانتقالي، تقليل الفارق الزمني بين الحجر الصحي، واستئناف العمل والإنتاج إلى أقصى حد.

وعلى صعيد آخر، نجد أن جائحة الفيروس التاجي المستجد، بتأثيرها على الاقتصاد العالمي، تشترك في العديد من أوجه التشابه مع غيرها من الجائحات، وحالات الركود، والأزمات الأخرى على مستوى التاريخ. فعلى سبيل المثال، نجد العديد من المشاهد المألوفة في تاريخ الاقتصاد، مثل عدم اليقين من الوباء نفسه، وعدم كفاية المعلومات المتعلقة به، والأحكام التي تصدرها الحكومات تجاه الوضع، والتي ينتج عنها اتخاذ قرارات غير مناسبة وفي الوقت غير المناسب، وتنصل الأشخاص ذوي الشأن من مسؤولياتهم، وتقلبات السوق الناجمة عن الأزمة، وتعثر الانتعاش الاقتصادي، وغيرها من المشاهد الأخرى.

وفي الوقت نفسه، تمتلك جائحة الفيروس التاجي المستجد كذلك العديد من السمات الفريدة. فباستثناء سمة «المكر» العالي التي تظهر في تحورات الفيروس نفسه، وما نجم عنها من خصوصية في طريقة انتشاره، فإن الأهم من ذلك هو أن الاقتصاد الصيني يحتل بالفعل نسبة كبيرة للغاية من الاقتصاد العالمي، وقد قدم إسهامات فريدة من نوعها في نمو الاقتصاد العالمي بوجه عام، فضلاً عن أن التصنيع في الصين يحتل مكانة محورية في سلسلة التوريد العالمية، وأن النمو الاقتصادي في الصين يشهد تحولًا في زخمه في الوقت الحاضر، وأن التيار الخفي المناهض للعولمة قد تم دفعه أيضًا إلى ذروته بالتزامن مع دخول العالم في مرحلة أعلى من العولمة، وغيرها من الأمور الأخرى التي شكلت تحديات غير مسبوقة أمام الصين، والعالم بأسره، في التعامل مع هذه الصدمات الاقتصادية الناجمة عن الوباء.

ومن ناحية أخرى، نجد أن خلال عملية ظهور وتطور الوباء، وتأثيره على الاقتصاد، فقد تم الكشف أيضًا عن سلسلة من القضايا التي تم تجاهلها في ظل ظروف الوضع الطبيعي. فعلى سبيل المثال، ظهرت تحديات خطيرة أثناء فترة الوباء أمام كل من منظومة الاستجابة للطوارئ الصحية العامة، والتنسيق والتعاون بين الدول في ظل ظروف العولمة، وتخزين ونقل المواد الطارئة، والحفاظ على سلسلة التوريد العالمية

الخاصة بالتصنيع وإصلاحها، وغيرها من الجوانب الأخرى. ولهذا السبب تحديدًا، يحتاج الاقتصاديون إلى التفكر بعمق أكبر، لتقديم تدابير مضادة، ومقترحات لمعالجة جميع أنواع الصعوبات التي تواجهها الدول، وفي الوقت نفسه، التمكن من التخطيط للمستقبل، والاستعداد له، والتنبؤ به قدر الإمكان.

الفصل السابع

أهمية السياسات الاجتماعية من منظور

الانتعاش على شكل حرف «K"

فيما يخص مناقشة تأثير وباء الفيروس التاجي المستجد على اقتصاد الصين، ومعيشة شعبها، فقد سبق لنا أن لخصنا بعض التجارب، والدروس المستفادة على المستوى الدولي، وخلصنا من خلالها إلى العديد من «الحقائق المميزة» المتعلقة بأحداث الصدمات الاقتصادية، والتي من بينها حقيقة أن الجميع غير متساوين في مواجهة الوباء. حيث إن الفئات التي تمتلك مجالات عمل ووظائف، ومستويات دخل مختلفة في مختلف الدول، أو حتى داخل الدولة الواحدة، لديهم مقاومة مختلفة لتأثير الوباء، ومن الواضح أن الدول الفقيرة، والفئات ذات الدخل المنخفض تكون ضعيفة -على نحو أكبر- في مواجهة الوباء.

واليوم، نجد أنه من المؤسف ألا ينطبق مثل هذا الحكم على دولة غنية مثل الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، عندما كانت الولايات المتحدة بأكملها لا تزال تواجه صعوبات تفشي الوباء، دخل الاقتصاد الأمريكي برمته في ركود لم يسبق له مثيل منذ قرن من الزمان، وفي ظل ظهور البطالة على نطاق واسع، حقق العديد من عمالقة التكنولوجيا، والشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات المالية في وول ستريت أرباحًا طائلة، واعتمدت سوق الأسهم كذلك على دفع شركات التكنولوجيا الفائقة، مثل فيسبوك (Facebook)، وأمازون (Amazon)، وآبل (Apple)، ونتفلكس (Netflix)، والشركة الأم لشركة جوجل، وهي ألفابيت (Google Alphabet)، لتظل تسلك منحنى متصاعدًا. ووفقًا لتقارير وسائل الإعلام الأجنبية، فإنه خلال الفترة بين الثامن عشر من مارس، والخامس عشر من سبتمبر 2020م، ارتفع إجمالي صافي قيمة الأصول لأغنى 643 شخصًا في الولايات المتحدة بنسبة 29٪ على أساس 2.95 تريليون دولار. ومن هنا، استنتج العديد من الاقتصاديين أن الوضع في الولايات المتحدة قد سلك مسارًا

على شكل حرف "K" قبل تحقيق التعافي، والانتعاش الاقتصادي.

أما على مستوى الصين، فقد ركز التعافي بعد انتهاء الوباء على الدقة في تقديم الدعم للتوظيف على مستوى الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والسكان بشكل عام، والتوجه -في الوقت المناسب- إلى استئناف العمل، والإنتاج بعد التمكن من السيطرة على الوباء، وهو ما أدى بدوره إلى استئناف الأعمال وفتح الأسواق من جديد في أقرب وقت ممكن، وتحقيق نتائج ممتازة على مستوى مكافحة الوباء، والتعافي بعده. ومع ذلك، لم يتمكن الاقتصاد الصيني بعد من الانتعاش بشكل كامل، فضلاً عن ظهور اختلال توازن في الانتعاش بعد فترة الوباء. حيث أشارت التقارير مؤخرًا إلى أنه وصولًا إلى الثامن والعشرين من أغسطس عام 2020م، ازداد تعداد رجال الأعمال الذين تتجاوز ثرواتهم 2 مليار يوان بنسبة 32٪ مقارنةً بعام 2019م. وارتفع إجمالي ثروات رجال الأعمال في قائمة هورون بنسبة 54٪ مقارنةً بعام 2019م. حيث صرح رئيس مؤسسة هورون ريبورت قائلاً: "إن تأثير الوباء على الاقتصاد الصيني، ورجال الأعمال الصينيين ليس بالحدة التي كنا نتخيلها". حيث يرى أن الحقيقة التي لا جدال فيها تتمثل في أن الانتعاش في الصين يسلك مساراً على شكل حرف «V"، وأنه إذا قلنا إن هناك اقتصاداً واحدًا على مستوى العالم هو الأقرب للانتعاش في مسار على شكل حرف «V" في عام 2020م، فستكون الصين بلا أدنى شك. ومع ذلك، فإذا لاحظنا شكل حرف «V" فقط في قائمة الأغنياء كما فعلت مؤسسة هورون، فسنجد أنه -في الواقع- لا يمثل سوى النصف العلوي من شكل الحرف "K "، وأن النصف السفلي منه قد يظهر على شكل حرف "V" مقلوب. وبناءً عليه، لا ينبغي -على الأقل- إغفال كون الصين لا تزال تواجه سلسلة من المهام الشاقة، والتي تتمثل في كيفية استئناف العمل، والإنتاج في العديد من الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وإعادة العمال المهاجرين إلى المدن لمباشرة الأعمال فيها، واستئناف الاستهلاك على مستوى الأسر ذات الدخل المنخفض، وغيرها من المهام الأخرى.

وفي المقابل، سبق أن استعان الاقتصاديون، والمستثمرون على المستوى الدولي بمختلف أشكال الحروف الإنجليزية الكبيرة عند الحكم، والتكهن بشأن مسار التعافي بعد انتهاء وباء الفيروس التاجي المستجد، وذلك مثل التعافي على شكل حرف "V"، والتعافي على شكل «U"، والتعافي على شكل حرف "W"، والتعافي على شكل حرف "L"،

وغيرها من الأشكال الأخرى، وفي النهاية، أجمع الكثير من الاقتصاديين على التعافي على شكل حرف "K". فمن الواضح أن الاقتصاديين يلاحظون -عمومًا- ظاهرة التعافي على شكل حرف «K"، ويولون المزيد من الاهتمام لهذه الظاهرة لأسباب وجيهة، يمكن استعراض أهمها في النقاط التالية:

أولًا: يعتبر الانتعاش على شكل حرف «K" ظاهرة منتظمة، وليس ظاهرة عرضية، أو حتى ظاهرة مستحدثة. ففي الواقع، من منظور تاريخ الاقتصاد العالمي، يمكننا أن نقول إن المسار شكل حرف «K" يمكن أن يتحقق على مستوى الانتعاش أو الركود، أو الازدهار على حد سواء. كما أن الفقاعة الاقتصادية الناتجة عن المضاربة على الأصول كما هي الحال في سوق الأوراق المالية، وسوق الإسكان، تعد ظاهرة ازدهار نموذجية على شكل حرف «K". وفي ظل تحقيق الأغنياء والمضاربين للأرباح، فإن عامة الناس لا يتمكنون -في النهاية- من تقاسم فوائد هذا «الازدهار». ومع ذلك، فبمجرد انفجار الفقاعة، فإن العمالة العادية، والأسر ذات الدخل المنخفض ستكون أول من يتأثر، ويتحمل الأعباء. ومن ناحية أخرى، فإنه في الفترة العامة للنمو السريع، أو الازدهار الاقتصادي، عادةً ما تؤدي المنافسة في السوق إلى الاستقطاب، فمن منطق «الأسماك الكبيرة تأكل الأسماك الصغيرة، والأسماك الصغيرة تأكل الروبيان الصغير" على غرار المسلسل الصيني الشهير "متجر عائلة لين"، وحتى ظاهرة «الفائز يأخذ كل شيء» (winner takes all) التي تشكلت في مجال التكنولوجيا الفائقة اليوم، كلها تظهر حقيقة واحدة، وهي أن الأسماك الصغيرة، والروبيان الصغير "المأكولين"، مثلها مثل الشركات "الخاسرة" في المنافسة، فإنها جميعًا تجلب البطالة، والفقر إلى المجتمع، الأمر الذي يتسبب في أضرار جانبية للعمالة، وأسرها.

ثانيًا: لم تتمكن السوق من توليد «تأثير التدفق لأسفل»، كما أنها لا تستطيع كذلك. وهذا يعني أنه عندما تفوز الشركات الكبيرة في المنافسة، ويصبح رجال الأعمال أثرياء بسبب ذلك، فلا يمكن للثروات المركزة أن تتدفق تلقائيًا إلى ما بين الشركات العادية، وفئة الدخل المتوسط. وبالطبع، ففي ظل التنمية الاقتصادية التي تعتمد -بشكل أساسي- على الابتكار وزيادة الإنتاجية، فإنه يتوجب خلق بيئة «تدمير إبداعي» تعمل على تشجيع شركات الابتكار ذات الإنتاجية المتزايدة باستمرار، وبالتالي يتم القضاء على الشركات غير الفعالة ذات الإنتاجية الراكدة. ومع ذلك، فإنه يتوجب العمل من خلال

السياسات الاجتماعية على تقديم ضمانات لتشكيل هذه البيئة، وإطلاق دورها بشكل جيد.

وبعبارة أخرى، يمكن القول إن التنمية القائمة على الابتكار تتطلب تطبيق مبدأ البقاء للأصلح من خلال التنافس الكامل، غير أنه بالنسبة لموظفي الشركات التي فشلت في المنافسة، فإن الأمر يتطلب العمل من خلال السياسات الاجتماعية على جعل كل فرد في المجتمع قادر على الحفاظ على مستوى معيشي يتوافق مع المعايير الاجتماعية، والتمتع بالخدمات العامة الأساسية اللازمة. وبالتالي فإن الافتقار إلى مثل هذه الترتيبات لن يوفر ذريعة لكيانات السوق لتجنب المنافسة وحسب، بل سيؤدي كذلك إلى عواقب وخيمة على مستوى استقرار معيشة الشعب. وبمجرد توافر شبكة الضمان اللازمة التي تدعمها السياسات الاجتماعية، فسيكون بالإمكان اعتماد آلية التدمير الإبداعي دون قلق يذكر. وبالنظر إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يمكننا أن نجد أن إنتاجية العمل تكون أكبر دائمًا في الدول التي يحتل فيها الإنفاق الاجتماعي نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي. وهذا يثبت أنه ليس بالضرورة أن تكون هناك علاقة بين الإنصاف، والكفاءة تقوم على أساس اختيار أحدهما دون الآخر.

ثالثًا: تمر الصين اليوم بمرحلة من التنمية حيث ينبغي عليها زيادة جهود إعادة التوزيع بشكل ملحوظ، وتحسين مستوى تكافؤ الخدمات العامة الأساسية. حيث إن تقاسم المواطنين الصينيين لثمار الإصلاح والانفتاح على نطاق واسع سبق له أن مر بمرحلتين، وهما: المرحلة الأولى، والتي تحققت في ظل الإمداد غير المحدود للعمالة، ومن خلال نقل العمالة الزراعية، وتوسيع نطاق التوظيف، إذ إنه نظرًا للزيادة الكبيرة في معدل مشاركة العمالة، فإن سكان الحضر والريف يتقاسمون نمو إجمالي الحجم الاقتصادي من خلال زيادة دخل الأجور. والمرحلة الثانية، والتي تتمثل في استمرار مستوى أجور العمالة العادية في الارتفاع في ظل ظروف النقص العام في العمالة، والتحسن على مستوى الحماية الاجتماعية وتوزيع الدخل. وتتمثل السمة المشتركة لهاتين المرحلتين في تقاسم العمالة العادية لإنجازات التنمية من خلال التوزيع الأولي في ظل الدور الذي تلعبه آليات سوق العمل. ومع ذلك، فإن الاعتماد على سوق العمل وحده لتحسين وظيفة توزيع الدخل يؤدي إلى وجود فرض القيود وتضاؤل التأثير.

ووفقًا لمعدل النمو الاقتصادي المتوقع في الصين، فإن الصين ستصبح من الدول ذات الدخل المرتفع وفق تصنيف البنك الدولي، خلال فترة «الخطة الخمسية الرابعة عشرة»، أي إن متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي سيتجاوز 12 ألف دولار أمريكي، وهو ما يمثل الانتقال من فئة الدخل المتوسط، إلى فئة الدخل المرتفع. وتؤكد المقارنات الدولية أنه بوجود مستوى معامل جيني البالغ 0.4 كخط فاصل، فإن توزيع الدخل في الدول ذات الدخل المرتفع يكون أفضل بكثير من الدول ذات الدخل المتوسط، أي أنه في معظم الأحوال، يكون معامل جيني أقل بكثير من هذا المستوى في الدول ذات الدخل المرتفع، وأعلى من هذا المستوى عادةً في الدول ذات الدخل المتوسط. وتظهر التجارب أنه مع الدخول في مصاف الدول ذات الدخل المرتفع، لا توجد طريقة أخرى لتغيير توزيع الدخل من النمط غير المتكافئ، إلى نمط أكثر تكافؤًا، ويكمن السبب في ذلك -بشكل كامل- في أن الحكومة تطبق إعادة التوزيع بدرجة أكبر. فعلى سبيل المثال، في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أدت إعادة التوزيع في شكل ضرائب، وتحويلات إلى خفض مستوى معامل جيني في الدول المعنية بمعدل 35٪.

ونظرًا لوجود مسار التعافي على شكل حرف «K" -بشكل موضوعي- بعد فترة الوباء، فإنه باستغلال هذه الفرصة لزيادة جهود إعادة التوزيع، وتحسين توزيع الدخل بشكل فعال، يمكن ضرب 3 عصافير بحجر واحد، وتحقيق ثلاثة تأثيرات. إذ إنه بالإضافة إلى تأثيري منع الانتعاش على شكل حرف «K" بعد فترة الوباء، وإطلاق نموذج إعادة التوزيع خلال فترة "الخطة الخمسية الرابعة عشرة"، فإن هناك تأثيرًا ثالثًا يتمثل في أنه عندما يبادر الاقتصاد الصيني ككل إلى تحقيق التعافي والانتعاش، فإنه يواجه كذلك مشاكل مثل تأخر انتعاش الصناعة الثالثة عن الصناعة الثانية، وتأخر انتعاش جانب الطلب عن جانب العرض، وتأخر انتعاش توظيف العمال المهاجرين عن النمو الاقتصادي، وغيرها من المشاكل الأخرى. ولذلك فإن تحطيم عوائق التوظيف، ونمو الدخل، وتوزيع الدخل، زيادة قوة السحب الخاصة بالطلب من خلال توسيع استهلاك السكان، تتمتع جميعًا بأهمية مباشرة على مستوى تسريع وتيرة الانتعاش، وتحسين تأثير الانتعاش بوجه عام.

الفصل الثامن

إطلاق العنان لمزايا السوق فائقة الحجم وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية

أشار الأمين العام شي جين بينغ في خطابه أثناء حضوره مؤتمر تخطيط الأعمال المتعلقة بالتنسيق بين تعزيز مكافحة وباء الفيروس التاجي المستجد، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، قائلاً: "لا بد من تحرير الإمكانات الهائلة، والزخم القوي للتنمية في الصين بشكل كامل، وذلك لكي نتمكن من تحقيق أهداف ومهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العام الحالي". وفي المقابل، أشار مؤتمر العمل الاقتصادي للجنة المركزية الذي انعقد في ديسمبر عام 2019م، إلى أن مزايا السوق فائقة الحجم، وإمكانات الطلب المحلي تمثل إحدى المزايا، والضمانات للاتجاه الأساسي لاستقرار الاقتصاد الصيني واستدامته. وفي الوقت نفسه الذي تعمل فيه الصين على تحقيق الانتصار في معركة مكافحة الوباء، وخوض معركة صعبة لاستئناف العمل والإنتاج، وتحقيق الاستقرار على مستوى التوظيف، وضمان معيشة الشعب، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن الأمر يتطلب إطلاق العنان -بالكامل- لمزايا السوق فائقة الحجم، والتنقيب عن إمكانات النمو الاقتصادي من خلال استعادة الطلب المحلي وتوسيع نطاقه.

أولًا: التعامل مع تأثير وباء الفيروس التاجي المستجد على الاقتصاد الصيني

من منظور البيئة الطبيعية للتنمية داخل الصين وخارجها، نجد أن الصين تواجه تحديات متعددة في المرحلة الحالية من التنمية فيها، والتي تنبع من الضغوط المتمثلة في ضعف القوة الدافعة لجانب العرض تجاه النمو الاقتصادي التقليدي، وتراجع معدل

النمو المحتمل. وفي الوقت نفسه، وبسبب الآثار السلبية لكل من التيار الخفي المناهض للعولمة، وتباطؤ الاقتصاد العالمي، والحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، فقد كان هناك كذلك اتجاه هبوطي لقوة سحب جانب الطلب لمعدل النمو الحقيقي. ومنذ عيد الربيع لعام 2020م، وبعد اتخاذ الحكومة الصينية إجراءات لمكافحة وباء الفيروس التاجي المستجد ومنع انتشاره، بهدف ضمان سلامة الشعب، والحفاظ على حياته، انخفض تدفق الأفراد على مستوى الصين بشكل كبير، وتم تحجيم الأنشطة الاقتصادية، وانخفضت كذلك وتيرة استئناف العمل، والإنتاج بعد الإجازة مقارنةً بالفترة نفسها في الأعوام السابقة. وفي هذا الشأن، أجرى الاقتصاديون مجموعة متنوعة من التنبؤات المحاكية، وبشكل عام تنبؤوا بأن تأثير وباء الفيروس التاجي المستجد على الاقتصاد الصيني سيكون أكبر من تأثير وباء السارس، والأزمة المالية العالمية في السابق.

وبفضل تطبيق تدابير العلاج والوقاية والمكافحة الفعالة، تم احتواء الوباء داخل الصين بالفعل، وتحسنت الأوضاع يومًا بعد يوم. كما عملت الدولة على إصدار سلسلة من السياسات، والإجراءات لتعزيز استئناف العمل والإنتاج، ومساعدة الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، على تجاوز الصعوبات ذات الصلة، واستئناف الأنشطة الاقتصادية على مستوى الصين بأكملها. وبشكل عام، فإن تأثير الوباء على الاقتصاد الصيني يعد تأثيرًا جزئيًّا ومؤقتًا. ومن خلال النظر على الوضع على مدار العام بأكمله، سنجد أن الصين لا يزال يمكنها أن تستمر بخطى واثقة في تحقيق هدف مضاعفة إجمالي الناتج المحلي، ودخل السكان على مستوى الحضر والريف على أساس عام 2010م، وكذلك تحقيق هدف انتشال جميع الفقراء في المناطق الريفية على مستوى الصين من براثن الفقر.

وفي الوقت نفسه، يتوجب علينا كذلك أن نفهم تمامًا مدى خطورة مهمة التعامل مع التأثيرات السلبية للوباء على الاقتصاد، والتي يمكن استعراضها فيما يلي: أولًا: نظرًا لأن المناخ الاقتصادي في الصين خلال الشهرين السابقين لعام 2020م كان أقل -بشكل ملحوظ- من الفترة نفسها في الأعوام السابقة، لذا فإن الأمر يتطلب بذل جهد أكبر للتمكن من تعويض الخسائر الحالية في وقت لاحق، وتحقيق أفضل النتائج الممكنة على مدار العام. ثانيًا: يعد عام 2020م هو العام الحاسم للصين في تحقيق

بنـاء مجتمـع رغيـد الحيـاة بشـكل شـامل، والانتصـار في معركتهـا الصعبـة للتخلـص مـن الفقـر، كـما أنـه يعـد العـام الأخـير في «الخطـة الخمسـية الثالثـة عـشرة»، وهـو مـا يرتبـط ببدايـة الإطـلاق الكامـل للمسـيرة الجديـدة الخاصـة بتحقيـق البنـاء الشـامل للصـين كدولـة اشـتراكية حديثـة. ثالثًـا: رغـم كـون تأثـيرات الوبـاء مؤقتـة، إلا أنـه لا يمكـن تعطيـل الضـمان المعيـشي للشـعب ولـو للحظـة واحـدة، ولذلـك لا بـد مـن تسريـع وتـيرة اسـتئناف الأنشـطة الاقتصاديـة بشـكل عاجـل.

ومـن ناحيـة أخـرى، نجـد أن الآثـار السـلبية لوبـاء الفـيروس التاجـي المسـتجد عـلى التنمية الاقتصاديـة والاجتماعيـة في الصـين تمتلـك بعـض الخصائـص التـي تختلـف عـن التقلبـات الاقتصاديـة السـابقة، بحيـث يمكـن القـول إنهـا تمثـل نوعًـا مـن الصدمـات غـير التقليديـة. فبشـكل عـام، فـإن أكـثر تقلبـات الاقتصـاد الـكلي الأكـثر شـيوعًا تتمثـل في الصدمـات مـن جانـب الطلـب (مثـل الأزمـات الماليـة)، وبعـض الصدمـات مـن جانب العـرض (مثـل الكوارث، وصدمـات نقـص الطاقـة). ويمكـن تقسـيم الصدمـات إلى صدمـات متولـدة داخليًّـا وصدمـات خارجيـة. وبالنسـبة لتأثـيرات وبـاء الفـيروس التاجـي المسـتجد عـلى نمـو الاقتصـاد الصينـي، فنجـد أنهـا تنبـع مـن ثلاثـة جوانـب في الوقـت نفسـه، وهـي: أولًا: تحجيـم الاسـتهلاك، وهـو مـا يمثـل صدمـة مـن جانـب الطلـب. ثانيًـا: عرقلـة اسـتئناف العمـل والإنتـاج، وهـو مـا يمثـل صدمـة مـن جانـب العـرض. وثالثًـا: الصدمـات الخارجيـة المتمثلـة في إعاقـة تدفـق العوامـل، والانقطـاع المؤقـت في بعـض سلاسـل التوريـد، فضـلًا عـن التأثـير القـوي المتبـادل للصدمـات الاقتصاديـة بـين الصـين، والاقتصـاد العالمـي، وذلـك بسـبب انتشـار الوبـاء في دول العـالم. ولمواجهـة هـذه التحديـات الخاصـة، فإنـه لا بـد مـن دمـج أدوات السياسـة الحاليـة بشـكل جيـد، واسـتخدامها عـلى نحـو تعـاوني ومبتكـر. وبنـاءً عليـه، فـإن الإجـراءات اللازمـة لإطـلاق العنـان -بالكامـل- لمزايـا السـوق الاسـتهلاكية فائقـة الحجـم في الصـين، والتنقيـب عـن إمكانـات الطلـب عـلى الاسـتهلاك، تقـع في صميـم مجموعـات السياسـات المختلفـة.

ثانيًا: كيفية فهم "السوق الاستهلاكية فائقة الحجم"

يتطلـب النمـو الاقتصـادي قـوة دافعـة مـن جانـب العـرض، مثـل إمـداد العمالـة، ورأس المـال البـشري، ورأس المـال المـادي، وغيرهـا مـن عوامـل الإنتـاج الأخـرى التـي يتـم التعبـير

عنهـا، وقياسـها في علـم الاقتصـاد عـادةً باسـتخدام تابـع الإنتـاج، كـما يتطلـب كذلـك قـوة سـحب مـن جانـب الطلـب، مثـل صـافي الصـادرات، وتكويـن رأس المـال (الاسـتثمار)، والاسـتهلاك النهـائي (بمـا يتضمـن الاسـتهلاك الحكومـي، والاسـتهلاك المنـزلي)، وغيرهـا مـن العوامـل التـي يتـم التعبـير عنهـا، وقياسـها في علـم الاقتصـاد عـادةً باسـتخدام متطابقـة الاقتصـاد الوطنـي. حيـث يهـدف تحـول الاقتصـاد الصينـي الوطنـي مـن نمـط النمـو عـالي السرعـة، إلى نمـط التنميـة عاليـة الجـودة، إلى الحفـاظ عـلى نمـو مسـتدام، وطويـل الأجـل، وهـو مـا يتطلـب مـن زخـم النمـو الاقتصـادي التحـول مـن الاعتـماد عـلى مدخـلات عوامـل الإنتـاج، إلى الاعتـماد عـلى زيـادة الإنتاجيـة، كـما يتطلـب مـن قـوة سـحب النمـو الاقتصـادي التحـول مـن الاعتـماد عـلى الطلـب الخارجـي والتوسـع الاسـتثماري، إلى الاعتـماد -بشـكل أكـبر- عـلى توسـيع اسـتهلاك السـكان.

وفي المقابـل، نجـد أن الطريقـة التـي يعمـل بهـا الطلـب عـلى سـحب النمـو الاقتصـادي تعـد مهمـة شـاقة في حـد ذاتهـا. فمـن ناحيـة، يحتـل الاسـتثمار -منـذ فـترة طويلـة- مكانـة مهيمنـة في قـوة سـحب الطلـب، ودائمًـا مـا يكـون النمـو الاقتصـادي السريـع مصحوبًـا بمعـدلات اسـتثمار عاليـة. فعـلى سـبيل المثـال، عـلى مـدار الأعـوام العشريـن الماضيـة، كان مـن الطبيعـي أن يتجـاوز معـدل إسـهام تكويـن رأس المـال في نمـو إجـمالي الناتـج المحـلي 50٪، وأن يرتبـط معـدل نمـو إجـمالي الناتـج المحـلي -بشـكل إيجـابي للغايـة- بمعـدل إسـهام تكويـن رأس المـال. ومـن ناحيـة أخـرى، عـادةً مـا يتـم اسـتخدام توسـيع الاسـتثمار كعامـل طلـب بديـل في مواجهـة الصدمـات الاقتصاديـة (مثـل تراجـع الصـادرات). فعـلى سـبيل المثـال، مـن بـين عوامـل الطلـب الخاصـة بنمـو إجـمالي الناتـج المحـلي عـلى مـدار الأعـوام العشريـن الماضيـة، ظهـر ارتبـاط سـلبي ملحـوظ بـين إسـهام تكويـن رأس المـال، وإسـهام صـافي الصـادرات.

وبالنظـر إلى صعوبـة المهـام، والتحديـات التـي تواجههـا الصـين، ينبغـي أن نـرى كذلـك أن الصـين تتمتـع بمزايـا فريـدة عـلى مسـتوى الطلـب المحـلي، وخاصـةً الطلـب الاسـتهلاكي. حيث إن مزايـا السـوق فائقـة الحجـم، وإمكانـات الطلـب المحـلي تمثـل إحـدى المزايـا والضمانـات للاتجـاه الأسـاسي لاسـتقرار الاقتصـاد الصينـي واسـتدامته، وتمثـل كذلـك السـلاح السـحري للقضـاء عـلى الصدمـات الاقتصاديـة الناجمـة عـن الوبـاء. ويمكـن فهـم الوضـع الراهـن والاتجاهـات، والإمكانـات الخاصـة بمزايـا السـوق فائقـة الحجـم، والطلـب عـلى الاسـتهلاك في الصـين مـن خـلال النقـاط التاليـة:

أولًا: مـن منظـور المقارنـات الدوليـة، نجـد أن الاسـتهلاك في الصـين يتمتـع بخاصيـة الحجـم الفائـق. حيـث إنـه وفقًـا لإحصـاءات البنـك الـدولي، في عـام 2018م، بلـغ إجـمالي الاسـتهلاك النهـائي العالمـي 62.6 تريليـون دولار أمريـكي، وبلـغ إجـمالي الاسـتهلاك النهـائي في الصـين 7.3 تريليونـات دولار أمريـكي، بمـا يمثـل 11.6٪ مـن الإجـمالي العالمـي. ووفقًـا لتصنيـف البنـك الـدولي لفئـات الدخـل، فقـد دخلـت الصـين في مصـاف الشريحـة العليـا مـن دول الدخـل المتوسـط منـذ عـام 2010م، بحيـث يصـل حجـم الاسـتهلاك النهـائي في الصـين إلى 46.9٪ مـن حجـم الاسـتهلاك النهـائي عـلى مسـتوى فئـة هـذه الـدول. وعـلى الرغـم مـن أنـه لا تـزال هنـاك فجـوة كبـيرة بـين الصـين والـدول المتقدمـة مـن حيـث متوسـط الدخـل الفـردي، ومتوسـط الاسـتهلاك الفـردي، إلا أنـه نظـرًا للحجـم الهائـل للسـكان والاقتصـاد في الصـين، فـإن إجـمالي حجـم الاسـتهلاك النهـائي فيهـا يعـادل 71.8٪ مـن إجـمالي دول منطقـة اليـورو بالفعـل.

ثانيًـا: وهـي النقطـة الأهـم، أن حجـم الاسـتهلاك في الصـين لا يـزال محافظًـا عـلى اتجـاه النمـو المسـتمر، ويمتلـك إمكانـات هائلـة وزخـمًا كبـيرًا للنمـو في المسـتقبل. حيـث إنـه خـلال الفـترة 2008- 2018م، بلـغ متوسـط معـدل النمـو السـنوي لإجـمالي حجـم الاسـتهلاك النهـائي في الصـين 8.5٪، وهـو مـا يزيـد بكثـير عـن المتوسـط العالمـي (2.3٪)، ومتوسـط الـدول الأخـرى التـي تنتمـي إلى الشريحـة العليـا مـن فئـة دول الدخـل المتوسـط (2.3٪)، ومتوسـط دول منطقـة اليـورو (0.7٪)، فضـلاً عـن أنـه حافـظ عـلى زخـم نمـو الاسـتهلاك الأسرع مـن نمـو إجـمالي الناتـج المحـلي. وقـد تبلـور هـذا الاتجـاه المتمثـل في قيـادة نمـو الاسـتهلاك للنمـو الاقتصـادي خـلال العقـد المـاضي. وبالمقارنـة بـين معـدل نمـو الاسـتهلاك النهـائي، ومعـدل نمـو إجـمالي الناتـج المحـلي، نجـد أنـه (اتجـاه القيـادة) مثـل 0,903 خـلال الفـترة 1998- 2008م، وارتفـع إلى 1.072 خـلال الفـترة 2008- 2018م. ومـع مواصلـة تطبيـق مفاهيـم التنميـة الجديـدة، فسـيكون مـن المتوقـع أن يسـتمر اتجـاه القيـادة هـذا في التقـدم.

ثالثًـا: تـدل الحقائـق سـالفة الذكـر أيضًـا عـلى أن تكويـن العوامـل المسـاهمة في نمـو الاقتصـاد الصينـي قـد شـهد تغـيرات مهمـة. فمـن بـين عوامـل "عربـة الدفـع الثـلاثي" (صـافي الصـادرات، والاسـتثمار، والاسـتهلاك) الخاصـة بالطلـب الـذي يعمـل عـلى سـحب النمـو الاقتصـادي، وصـل معـدل إسـهام الاسـتهلاك النهـائي في نمـو إجـمالي الناتـج المحـلي

76.2٪ في عام 2018م. ومن بين الاستهلاك النهائي، استحوذ استهلاك السكان على مستوى الحضر والريف على 70.0٪، وهو ما يمثل زيادة هائلة مقارنةً بـ44.2٪ في عام 2008م، إذ بلغ متوسط الزيادة السنوية 3.2 نقطة مئوية خلال الأعوام العشرة الماضية.

ويتطلب تحويل إمكانات السوق الاستهلاكية فائقة الحجم إلى قوة سحب واقعية للنمو الاقتصادي، التركيز على المكونات الثلاثة الرئيسة، والتي تتمثل فيما يلي: أولاً: العامل الديموغرافي، والذي لا يعتمد على حجم السكان وحسب، وإنما يعتمد كذلك على درجة مشاركة في الأنشطة الاقتصادية. ففي ظل الأوضاع العادية، يتطلب الأمر التركيز على زيادة معدل مشاركة العمل لدى السكان في سن العمل، وهو ما يعني توسيع نطاق التوظيف، في حين أنه عند التعامل مع تأثير الوباء، فإن الأمر يتطلب عودة العمالة، ورواد الأعمال إلى مناصبهم في أسرع وقت ممكن، لاستئناف الأنشطة الاقتصادية. ثانيًا: عامل الدخل، والذي يشمل كلًّا من مستوى دخل السكان، والميل إلى الاستهلاك. ففي ظل الأوضاع العادية، يساعد كل من تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين توزيع الدخل، على تبلور القدرة الاستهلاكية واسعة النطاق، في حين أنه عند التعامل مع تأثير الوباء، فإن الأمر يتطلب دعم الدخل، وتوجيه الاستهلاك على نحو خاص. ثالثًا: عامل العرض، والذي يتضمن كمية المخرجات وأنواع العرض، ففي ظل الأوضاع العادية، ينبغي التركيز على تطوير صناعة الخدمات من حيث العمق والاتساع، في حين أنه عند التعامل مع تأثير الوباء، فإن الأمر يتطلب تعزيز انتعاش صناعة الخدمات في أسرع وقت ممكن، ولا سيما استخدام المنصات الجديدة، والنماذج الجديدة في عصر الإنترنت، لتوفير سهولة وراحة غير عادية في بيئة العمل.

ثالثًا: محاور التركيز الخاصة بالتنقيب الكامل عن إمكانات الطلب على الاستهلاك

في ضوء كون الصناعة الثالثة واستهلاك السكان قد أصبحا من العوامل المساهمة الرئيسة في النمو الاقتصادي الصيني، وكونهما كذلك أكثر مجالين تضررا -بشدة- جراء تفشي الوباء، فإنه أثناء وبعد عملية مكافحة الوباء، أصبح كل من تعزيز استئناف

العمل والإنتاج في الصناعة الثالثة وتحفيز حيوية الاستهلاك، يمثلان نقطة انطلاق مهمة للتمكن من تحقيق استئناف الأنشطة الاقتصادية، واستقرار التوظيف، وضمان معيشة الشعب. وأثناء تعزيز عودة أنشطة استهلاك السكان إلى طبيعتها بشكل تدريجي، ينبغي تسليط الضوء على الجوانب الثلاثة التالية، والتي ينبغي استكشافها -بشكل كامل- من خلال استراتيجيات تجزئة السوق:

أولًا: الاستهلاك التعويضي. حيث إنه في العادة، بعد رفع القيود الناجمة عن أحداث الصدمة عن الاستهلاك الطبيعي، يكون لدى المستهلكين ميل نحو الاستهلاك التعويضي على مستوى الاحتياجات الفعلية والعوامل النفسية. وفي هذا الوقت، يكون لدى المستهلكين طلب غير طبيعي على شراء السلع التي تتسم بالمرونة الكبيرة في الطلب، والتي كان استهلاكها محجمًا بشكل واضح. وتنتمي إلى هذه الفئة من السلع بعض الأدوات المنزلية التي تناقص استهلاكها أثناء عملية مكافحة الوباء، وخاصةً المنتجات ذات العلامات التجارية الراقية نسبيًّا، والتي ليس من المناسب شراؤها عبر الإنترنت، مثل مستحضرات التجميل الراقية، وغيرها من المنتجات الأخرى. وتظهر بعض الدراسات الاستقصائية الأخيرة حول نوايا المستهلكين، أن المستهلكين، وخاصةً الشباب منهم، متحمسون بالفعل لتجربة هذا النوع من الاستهلاك التعويضي.

ثانيًا: الاستهلاك البديل. حيث إنه في ظل تعذر تلبية الطلب على بعض السلع أو الخدمات، فإن السلع أو الخدمات الأخرى التي تمتلك نفس الفائدة، أو تفضيل الاستهلاك المشابه، يمكن أن تمثل أهدافًا للاستهلاك البديل. وبناءً عليه، يمكن تحويل الاستهلاك الجماعي والتجريبي الأكثر تضررًا من الوباء، والذي يصعب استرداده، مثل السياحة والمسارح وغيرها من أشكال الاستهلاك الجماعي، إلى مجالات استهلاك أخرى أكثر خصوصية، وتمتلك نفس الفائدة، أو تبني نماذج استهلاك مختلفة. فعلى سبيل المثال، يمكن استبدال المشروعات السياحية من النوع الجماعي التقليدي، والتي تقوم على أساس زيارة المزارات السياحية، بمشروعات سياحية فردية أكثر، تقوم على أساس الترفيه والمعرفة، علاوةً على أنها قد تشكل كذلك نقاط نمو جديدة لمجال السياحة بوجه عام.

ثالثًا: الاستهلاك التوجيهي. والذي يشير -بشكل أساسي- إلى محتوى الاستهلاك

الـذي يفضلـه المسـتهلكون، والـذي يمكـن تنميتـه خـلال فـترة زمنيـة معينـة بالتزامـن مـع تغـير مفهـوم الاسـتهلاك. حيـث إن الأحـداث المتعلقـة بالصحـة العامـة والتـي تسـتمر لفـترة طويلـة، وتكلـف أثمانًـا باهظـة عـلى مسـتوى الأرواح والصحـة، مثـل وبـاء الفـيروس التاجـي المسـتجد، مـن شـأنها أن تعمـل عـلى تحفيـز طلـب جديـد عـلى الاسـتهلاك يتعلـق بالحيـاة الصحيـة، وذلـك في ظـل التوجيهـات العلميـة الرشـيدة. فعـلى سـبيل المثـال، يمكـن أن يـؤدي الطلـب عـلى كل مـن منتجـات الرعايـة الصحيـة، وأنشـطة الرياضـة واللياقـة البدنيـة، وتغيـير ديكـور المنـزل والحفـاظ عـلى نظافتـه، وأنشـطة الإرشـاد النفـسي، والمزيـد مـن وسـائل النقـل الخاصـة، إلى تشـكيل نقـاط سـاخنة جديـدة للاسـتهلاك.

وبخـلاف الجوانـب سـالفة الذكـر، فـإن التنقيـب عـن إمكانـات الطلـب عـلى الاسـتهلاك يتطلـب كذلـك التنسـيق بـين آليـة السـوق والوظائـف الحكوميـة. حيـث يـؤدي فقـدان النمو الاقتصـادي الناجـم عـن الأحـداث المتعلقـة بالصحـة العامـة، مثـل وبـاء الفـيروس التاجـي المسـتجد، إلى خلـق عوامـل خارجيـة سـلبية كبـيرة، وهـو مـا يعنـي فشـل السـوق بشـكل مؤقـت. وفي هـذا الوقـت، يتطلـب الأمـر إطـلاق العنـان لـدور الحكومـة بشـكل أفضـل، وذلـك مـن أجـل التمكـن مـن تسريـع الإصلاحـات، أو حتـى تعويـض الخسـائر الحاليـة. ويتضمـن هـذا دعـم أصحـاب الدخـل المنخفـض والمتضرريـن، وتعزيـز قدرتهـم، وثقتهـم الخاصـة بالاسـتهلاك، وتقديـم المسـاعدة، والدعـم -بشـكل خـاص- للصناعـة الثالثـة، وخاصـةً الـشركات المتوسـطة والصغـيرة، لـكي تكـون عـلى أهبـة الاسـتعداد عـلى مسـتوى جانبـي العـرض والطلـب، لمواجهـة موجـة الاسـتهلاك المتوقعـة. وفي الوقـت نفسـه، يتوجـب أيضًـا تشـجيع، وتوجيـه صناعـة الخدمـات الاسـتهلاكية لابتـكار نمـاذج الأعـمال، وخاصـةً تعزيـز الابتـكار، والتنميـة في أعـمال التجـارة الإلكترونيـة الجديـدة، وصناعـة خدمـة المجتمـع، وغيرها مـن المجـالات الأخـرى، فضـلاً عـن دفـع الاسـتهلاك خـارج الإنترنـت مـن خـلال الاسـتهلاك عـبر الإنترنـت، وتعزيـز التحـول مـن اتجـاه الاسـتهلاك المحتمـل، إلى أنشـطة الاسـتهلاك الحقيقيـة.

الفصل التاسع

الخط الرئيس لمعيشة الشعب

من «الاستقرارات الستة" وحتى

"الضمانات الستة"

أكـد الأمـين العـام شي جـين بينـغ خـلال مشـاركته في مـداولات وفـد منغوليـا الداخليـة في الاجتـماع الثالـث مـن الـدورة الثالثـة عـشرة للمجلـس الوطنـي لنـواب الشـعب الصينـي، عـلى أن أهـم إنجـاز سـياسي يجـب أن تضعـه الدولـة في اعتبارهـا هـو معيشـة الشـعب ورفاهيتـه. حيـث إن الهـدف النهـائي مـن تعزيـز الحكومـة الصينيـة للتنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة يتمثـل في تلبيـة الاحتياجـات المتزايـدة لـدى الشـعب لعيـش حيـاة أفضـل. وقـد أشـار "تقريـر عمـل الحكومـة" الـذي قدمـه رئيـس مجلـس الدولـة لي كـه تشـيانغ، إلى ضرورة زيـادة الأعـمال المتعلقـة بـ»الاسـتقرارات السـتة"، لضـمان كل مـن توظيـف السـكان، والمسـتوى المعيـشي الأسـاسي للشـعب، وحمايـة كيانـات السـوق وأمـن الغـذاء والطاقـة، واسـتقرار السلسـلة الصناعيـة وسلسـلة التوريـد، والاسـتقرار الاجتماعـي والعمـل الشـعبي، فضـلاً عـن الالتـزام بتطبيـق اسـتراتيجية توسـيع نطـاق الطلـب المحـلي، والحفـاظ عـلى الوضع العـام للتنميـة الاقتصاديـة والاسـتقرار الاجتماعـي، وضـمان اسـتكمال معركـة التخلـص مـن الفقـر، والانتصـار فيهـا، وبنـاء مجتمـع رغيـد الحيـاة عـلى نحـو شـامل. ويتـم تطبيـق هـذا التخطيـط الخـاص بالأعـمال الاقتصاديـة عـبر الخـط الرئيـس لمعيشـة الشـعب ورفاهيتهـم. بحيـث تتخـذ الحكومـة الصينيـة مـن الأعـمال المتعلقـة بـ»الضمانات السـتة»، و»الاسـتقرارات السـتة" محـاور تركيـز لهـا، لضـمان تعزيـز الاسـتقرار، وتحقيـق التقـدم مـع الحفـاظ عـلى الاسـتقرار، وهـو مـا يعكـس المنهـج الجـدلي، والمنطـق الأسـاسي للتنسـيق بـين تعزيـز أعـمال مكافحـة وبـاء الفـيروس التاجـي المسـتجد، وأعـمال التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة.

أولًا: ضمان معيشة الشعب يمثل هدف السياسات بشكل عام

تمثل الحدث الطارئ الأكبر في مجال الصحة العامة منذ تأسيس الصين الجديدة في تفشي وباء الفيروس التاجي المستجد في عام 2020م، والذي يعد أسرع الأمراض انتشارًا، وأوسعها من حيث نطاق العدوى، وأصعبها في الوقاية والمكافحة خلال هذه الفترة، فضلًا عن تأثيراته الخاصة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومعيشة الشعب في الصين. ومن السمات المهمة لهذا الوباء أنه أثر -في الوقت نفسه- على الأنشطة الاقتصادية، ومعيشة الشعب من جانبي العرض والطلب. حيث إنه في المرحلة الأولى من تطور الوباء، انصب التركيز على مكافحته بشكل إيجابي، ومنعه من الانتشار، وتجنب الخسائر التي قد يتسبب فيها على مستوى الأرواح والصحة العامة. ولذلك ففي تلك المرحلة، تم اعتماد سلسلة من تدابير المكافحة، مثل إغلاق المدن، والعزل الصحي، والتباعد الاجتماعي، مما أدى إلى تقلص كبير على مستوى التجمعات، والاستهلاكات غير الضرورية، وتحجيم أنشطة الاستهلاك ذات المرونة الكبيرة نسبيًّا، الأمر الذي ولد صدمة في جانب الطلب الخاص بالنمو الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، تسبب إيقاف العمل، والإنتاج في بعض الصناعات في تعطيل الأنشطة الاقتصادية بدرجة كبيرة، مما أثر بدوره على النمو الاقتصادي من جانب العرض.

وعند السيطرة على الوضع الوبائي بشكل عام، ويتم البدء -بشكل منظم- في استئناف العمل على مستوى التصنيع والإنتاج والأسواق والأعمال، فإن الصدمات الاقتصادية السابقة يكون لها تأثير سلبي متمثل في التأخر. حيث يؤدي التعليق المؤقت للتوظيف، وعدم كفاية درجة انتعاشه، إلى تقلص دخل السكان، وإعاقة انتعاش الاستهلاك كذلك. فعلى سبيل المثال، في الربع الأول من عام 2020م، انخفض متوسط الدخل الفردي القابل للتصرف في المناطق الحضرية انخفاضًا تراكميًّا بنسبة 3.9٪، وتقلص الإنفاق الاستهلاكي -بشكل تراكمي- بنسبة 13.5٪. ومن ناحية أخرى، فإن التعافي سيستغرق بعض الوقت بسبب الانقطاع المؤقت في بعض سلاسل التوريد، فضلًا عن تحول الوباء إلى جائحة عالمية، بحيث تسبب انقطاع سلسلة التوريد العالمية في ظهور صعوبات هائلة في الطلب الصناعي في الصين. ومن بين العناصر المكونة لمؤشر مديري المشتريات في مجال التصنيع في الصين، فقد انخفض مؤشر طلبيات التصدير الجديدة

إلى 28.7٪ في شهر فبراير، وانتعش لبعض الوقت ليصل إلى 46.4٪ في شهر مارس، إلا أنه في ظل تفاقم الوضع الوبائي على مستوى العالم، عاود الانخفاض -مرة أخرى- إلى 33.5٪ في شهري إبريل ومايو، واستمر في الانخفاض في شهر مايو ليصل إلى أدنى نقطة له عند 35.3٪. وعلى الرغم من أنه كان هناك زخم قوي نسبيًّا في نمو الصادرات في شهر إبريل، إلا أنه نتج -بشكل أساسي- عن عوامل مثل تنفيذ الطلبيات التي تأخر تسليمها سابقًا، وتغير أسعار الصرف، وصناعة المنسوجات، بما في ذلك الكمامات الطبية، وغيرها من العوامل الأخرى التي لا تدل على استمرار الصادرات في الانتعاش.

ومن هنا، يمكننا ملاحظة أن الانتعاش الاقتصادي بعد تحقيق نتائج فعالة على مستوى مكافحة الوباء لن يكون سلسًا كما يتهيأ البعض. حيث يحاول بعض الاقتصاديين داخل الصين، وخارجها الحكم على مسار الانتعاش الاقتصادي بعد فترة الوباء، سواء سيكون على شكل حرف "V"، أو "U"، أو "L"، أو "W"، أو "I"، أو ما إذا سيكون هناك أشكال أخرى أكثر تحديدًا، مثل شكل «√" كما يظهر في علامة شركة نايك (Nike). وفي الواقع، فإنه نظرًا لأن الصدمات الاقتصادية قد نتجت -في حد ذاتها- عن تفشي وباء الفيروس التاجي المستجد، فإن شكل مسار الانتعاش الاقتصادي يعتمد -في النهاية- على شكل المنحنى الوبائي لتطور الفيروس نفسه. فبعد أن تطور الوباء في الصين على شكل حرف «V" معكوس في فترة زمنية قصيرة نسبيًّا، حققت أعمال مكافحته نتائج حاسمة، بحيث كان من الممكن توقع انتعاشًا على شكل حرف «V"، أو "U". ومع ذلك، فقد أدى المنحنى الوبائي لجائحة الفيروس العالمية إلى تقييد انتعاش الاقتصاد الصيني. وحتى الآن، لا يزال يظهر اتجاه هذا المنحنى تعرجات على شكل حرف «W" متعدد الأسنان، ولم يصل بعد إلى قمته. وبناءً عليه، فإن تعافي النمو الاقتصادي بالصين يتطلب تطبيع أعمال مكافحة الوباء كفرضية أساسية، وهذا هو السبب في أن «تقرير عمل الحكومة» لم يقدم مؤشرات محددة للنمو الاقتصادي في عام 2020م.

ومع ذلك، لا يمكن تعطيل الضمان المعيشي للشعب ولو للحظة واحدة، أو تأخير الهدف المتمثل في ضمان معيشة الشعب، أو تأجيله بأي حال من الأحوال. ولذلك فإن «الضمانات الستة» تؤكد بوضوح على متطلبات ضمان المستوى المعيشي الأساسي للشعب، وأن متطلبات الجوانب الأخرى تمثل تخطيطات بشأن تحقيق هذا الهدف

كذلك. فعلى سبيل المثال، يعتبر ضمان أمن الغذاء والطاقة، وضمان الاستقرار الاجتماعي والعمل الشعبي -في حد ذاتهما- دلالة على ضمان معيشة الشعب، ويعتبر ضمان توظيف السكان جوهر معيشة الشعب، بينما يعتبر ضمان حماية كيانات السوق، وإعادتها إلى وضع التشغيل الطبيعي، وضمان استقرار السلسلة الصناعية وسلسلة التوريد من الروابط الرئيسة الاستهدافية للتعامل مع تأثيرات الوباء، ومحاور التركيز الخاصة بتعزيز العمالة. وبهذا الشكل، يمكن من خلال تحقيق "الضمانات الستة" باستخدام معيشة الشعب كخط رئيس لها، التمكن من جعل نطاق النمو الاقتصادي مناسبًا ومرغوبًا فيه أيضًا.

ثانيًا: التركيز على الفئات التي تعاني من صعوبات خاصة ومشاق شديدة

تعكس جميع حالات الركود الاقتصادي، أو الأزمات المالية التي وقعت على مدار التاريخ الاقتصادي، بعض العيوب، والتناقضات داخل المنظومة الاقتصادية، لذا فإن عملية تلقي الصدمات تعد -إلى حد ما- عملية تدمير إبداعي، حيث غالبًا ما يتطلب الأمر السماح بتحقيق تأثير القضاء على العيوب، وابتكار الجديد، أو حتى الأمل فيه. ومع ذلك، فإن الصدمات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن وباء الفيروس التاجي المستجد تمثل عوامل خارجية تمامًا، ولا ينبغي أن تتحمل كيانات السوق الرئيسة في المنظومة الاقتصادية خسارة التدمير الإبداعي. وفي الوقت نفسه، تمتلك الصدمات الناجمة عن الوباء سمة التنازلية، وهو ما يعني أن الضرر يكون أكبر بالنسبة لأصحاب دخل الأجور، والعاملين المرنين، والأسر ذات الدخل المنخفض. ويتمثل المفتاح الرئيس لتحقيق نتائج فعالة خلال الأعمال المتعلقة بالتعامل مع الصدمات الناجمة عن الوباء، وضمان المستوى المعيشي الأساسي للشعب، في استهداف الفئات التي من السهل عليها التعرض للصدمات، والتركيز عليها بما يتوافق مع مبدأ التوحيد بين الكفاءة والإنصاف.

وخلال المؤتمر الصحفي الذي انعقد بعد اختتام المؤتمرين (المؤتمر الوطني لنواب الشعب الصيني، والمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني)، أشار رئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ إلى حقيقة أنه في ظل بلوغ متوسط الدخل الفردي السنوي على مستوى الصين 30 ألف يوان، لا يزال هناك 600 مليون فرد في الصين يبلغ دخلهم

الشـهري 1000 يـوان فقـط. وقـد يواجـه أصحـاب هـذا المسـتوى مـن الدخـل صعوبـات في اسـتئجار مسـكن في مدينـة متوسـطة الحجـم، فضـلاً عـن مواجهتهـم آثـار الوبـاء في الوقـت الحـالي، ولذلـك أكـد لي كـه تشـيانغ أن ضـمان معيشـة الشـعب هـو أهـم مطلـب يتعـين تحقيقـه بعـد فـترة الوبـاء. ومـن منظـور الدخـل السـنوي القابـل للتـصرف في عـام 2019م، فقـد بلـغ متوسـط مسـتواه عـلى مسـتوى المناطـق الحضريـة والريفيـة في الصـين بأكملهـا 30733 يوانًـا، وهـو مـا يمثـل 2561 يوانًـا فقـط في الشـهر، في حـين بلـغ متوسـط الدخـل الشـهري لـلأسر ذات الدخـل المنخفـض، والتـي تمثـل 20٪ مـن إجـمالي تعـداد الأسر في الصـين، أقـل مـن 600 يـوان، وبلـغ متوسـط الدخـل الشـهري لــ20٪ مـن الشريحـة الدنيـا في فئـة الأسر ذات الدخـل المتوسـط 1300 يـوان فقـط. ونظـرًا لأن الأسر ذات الدخـل المنخفـض عـادةً مـا تتسـم بحجـم كبـير نسـبيًّا، لـذا فـإن هاتـين الفئتـين مـن الدخـل، واللتـين تمثـلان 40٪ مـن إجـمالي تعـداد الأسر عـلى مسـتوى الحـضر والريـف، يتجـاوز تعـداد سـكانهما 40٪ مـن تعـداد السـكان في الصـين، وهـو مـا يقـرب مـن 600 مليـون نسـمة كـما ذكـر رئيـس مجلـس الدولـة لي كـه تشـيانغ.

وعـلى الرغـم مـن أن معـدل ادخـار السـكان في الصـين مرتفـع نسـبيًّا مـن منظـور المقارنات الدوليـة، إلا أنـه بشـكل عـام، نجـد أنـه كلـما ازداد تعـداد الأفـراد في فئـة الدخـل المنخفـض، كلـما ازدادت قـوة الإنفـاق الاسـتهلاكي، وانخفضـت القـدرة عـلى الادخـار. وهـذا يعنـي أن الفئـة ذات الدخـل المنخفـض تمتلـك قـدرة ضعيفـة عـلى تحمـل تأثـير الوبـاء عـلى سـبل عيشـهم الأساسـية. فعـلى الرغـم مـن انخفـاض دخـل السـكان في المرحلـة الأولى مـن تطـور الوبـاء، وإمكانيـة الاسـتمرار في الحفـاظ عـلى تـوازن مدفوعـات الأسرة بسـبب انخفـاض معـدل الاسـتهلاك غـير الـضروري، إلا أنـه في حـال تعـذر انتعـاش دخـل الأسرة، فسـيؤثر ذلـك عـلى الإنفـاق عـلى الضروريـات. وبشـكل خـاص، سـيتلقى مسـتوى المعيشـة الأسـاسي لـلأسر ذات الدخـل المنخفـض التـي لا تمتلـك مدخـرات كافيـة، صدمـات كبـيرة نسـبيًّا. ولذلـك تركـز سياسـات التعامـل مـع صدمـات الوبـاء عـلى تحقيـق ضـمان معيشـة الشـعب، مـع التركيـز -بشـكل خـاص- عـلى الأسر ذات الدخـل المنخفـض، والفئـات التـي تعـاني مـن صعوبـات خاصـة، والتمسـك بالروابـط الرئيسـة لـ»الضمانـات السـتة». وفي هـذا الشـأن، أكـد «تقريـر عمـل الحكومـة» عـلى ضرورة ضـمان اسـتكمال الهـدف المتمثـل في الانتصـار في معركـة التخلـص مـن الفقـر، واعتبـاره الهـدف الأسـاسي لبنـاء مجتمـع رغيـد الحيـاة بشـكل شـامل،

ومهمة شاقة ستظل مجهزة للتطبيق في عام 2020م دون تغيير عن المقرر لها، وهو ما يعكس المكانة المهمة لضمان المستوى الأساسي لمعيشة الشعب في عملية مكافحة الوباء، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الصدد، نجد أن محاور التركيز المتمثلة في الانتصار في معركة التخلص من الفقر، ومساعدة الفئة ذات الدخل المنخفض، والفئات التي تعاني من صعوبات خاصة، والمتضررين من الوباء، تتوافق مع هدف ضمان المستوى الأساسي لمعيشة الشعب، فضلاً عن أن السياسات والإجراءات المقابلة تمتلك أيضًا تأثير تعزيز الانتعاش الاقتصادي، ومساعدة جموع الشعب على الدخول في مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل. ففي البداية، نجد أن الأسر ذات الدخل المنخفض لديها ميل حدي للاستهلاك، وعادةً ما تنفق جزءًا كبيرًا نسبيًّا، أو حتى كل دخلها الوظيفي، أو دخل الإعانات، في استهلاك الضروريات، مما ينتج عنه تأثير واضح للغاية على طلب الاستهلاك. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أنه سيتولد عن سياسات الإنقاذ المالي، وتقديم المساعدات للفئات التي تعاني من صعوبات، تأثير امتداد إيجابي يعود بالنفع -بشكل مباشر أو غير مباشر- على الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط، وفئة الدخل المتوسط، وغيرها من الفئات الأخرى، ويساعد على زيادة دخل السكان بشكل عام. فوفقًا للسعر الثابت لعام 2010م، فقد وصل متوسط الدخل القابل للتصرف للسكان على مستوى الصين بالفعل إلى 24582 يوانًا في عام 2019م، وعلى هذا المنوال، فإن الجهود المبذولة للتخلص من الفقر، وتطبيق مختلف الإجراءات الخاصة بضمان المستوى الأساسي لمعيشة الشعب، ستضمن بأنه بحلول عام 2020م، يمكن تحقيق الهدف المتمثل في مضاعفة الدخل على أساس عام 2010م، طالما تم تحقيق معدل نمو يتجاوز 1.9٪.

ثالثًا: التوظيف يمثل محور التركيز على ضمان معيشة الشعب

خلال عملية التعامل مع تأثيرات الوباء، وتعزيز استئناف العمل على مستوى الإنتاج والأسواق والصناعات، تتمثل النقطة الرئيسة في السلسلة المنطقية في استعادة التوظيف وتوسيع نطاقه. حيث إنه بسبب تأثير الوباء، بلغت فرص التوظيف الجديدة في المناطق الحضرية في الربع الأول من عام 2020م نحو 70٪ فقط من الفترة نفسها خلال

الأعـوام السـابقة، كـما ارتفـع معـدل البطالـة الحضريـة عـلى أسـاس المسـح مـن نحـو 5٪ خـلال الفـترة منـذ إعلانـه في ينايـر 2018م، وحتـى نهايـة عـام 2019م، إلى نحـو 6٪ خـلال الفـترة مـن فبرايـر، وحتـى إبريـل 2020م. ونظـرًا لأسـباب مثـل عـدم الاسـتقرار النسـبي في تدفـق فـرص التوظيـف عـبر المناطـق، وعلاقـات العمـل، فقـد وجـه الوبـاء أقـوى صدمـة تجاه توظيـف العـمال المهاجريـن. حيـث إنـه في عـام 2019م، وصـل تعـداد العـمال المهاجريـن الذيـن غـادروا مسـقط رأسـهم للعمـل في الخـارج إلى 174 مليـون عامـل بالفعـل، بمـا يمثـل نحـو 40٪ مـن حجـم التوظيـف في المناطـق الحضريـة في الصـين. وقـد أدى ارتفـاع معـدل البطالـة، ونقـص العمالـة في هـذه الفئـة إلى تقليـل دخـل الأجـور الـذي يمثـل 41.1٪ مـن دخـل الفلاحـين القابـل للـصرف في الصـين، وتحجيـم نمـو الاسـتهلاك، وهـو مـا لم يسـاعد عـلى توسـيع الطلـب المحـلي والانتعـاش الاقتصـادي.

وفي المقابـل، يمكـن أن تـؤدي الاسـتعادة السريعـة للتوظيـف الكامـل إلى عـودة دخـل السـكان إلى مسـار النمـو، واسـتعادة اسـتهلاك السـكان، وتوسـيع نطاقـه، وتعزيـز إصـلاح سلسـلة التوريـد مـن خـلال قـوة السـحب الخاصـة بالطلـب عـلى الاسـتهلاك المحـلي، ودفـع عـودة النمـو الاقتصـادي إلى النمـو المحتمـل. ومنـذ صـدور مـؤشر معـدل البطالـة الحضريـة عـلى أسـاس المسـح في الصـين، وصـل متوسـطه خـلال الفترة مـن ينايـر 2018م، وحتى ديسـمبر 2019م إلى 5.04٪، بانحـراف معيـاري بلـغ 0.15. ولذلـك يمكـن اعتبـار هـذا المسـتوى أداءً معـبرًا عـن التوظيـف الكامـل. وخـلال الأشـهر الأربعـة الأولى مـن عـام 2020م، بلـغ متوسـط معـدل البطالـة في الصـين 5.85٪، بانحـراف معيـاري بلـغ 0.27. وينتمـي هـذا المسـتوى مـن البطالـة الـذي يتجـاوز وضـع التوظيـف الكامـل إلى ظاهـرة البطالـة الدوريـة. ووفـقًا لمبـادئ الاقتصـاد الـكلي، يمكـن القضـاء عـلى ظاهـرة البطالـة الدوريـة عندمـا يعـود معـدل النمـو الاقتصـادي إلى معـدل النمـو المحتمـل.

ومـع ذلـك، فوفقًـا لخصائـص الصدمـات الناجمـة عـن وبـاء الفـيروس التاجـي المسـتجد، فإنـه لا يمكـن لاسـتعادة التوظيـف البقـاء في انتظـار الانتعـاش الاقتصـادي، بـل يجـب أن يمثـل نقطـة بدايـة منطقيـة، ورابـط إطـلاق للانتعـاش الاقتصـادي. والجديـر بالذكـر أنـه بعـد تفـشي الوبـاء، عملـت الحكومـة الصينيـة -بقـوة- عـلى إصـدار مختلـف السياسـات، والإجـراءات التـي تتوافـق مـع هـذا المنطـق، وتختلـف عـن مخططـات التحفيـز التقليديـة، بـل تعـد -في حـد ذاتهـا- تركيبـة سياسـية تتخـذ مـن الإنقـاذ المـالي، والمسـاعدات محـورًا لهـا.

حيث إنه لا يمكن تنشيط الاستهلاك بشكل كامل، ومن ثم إطلاق العنان لدور السحب الخاص بالطلب المحلي، ودفع عودة النمو الاقتصادي إلى النمو المحتمل، إلا من خلال العمل على أساس استعادة التوظيف، على إعادة دخل السكان إلى مسار النمو الطبيعي. ومن ناحية أخرى، يعتبر الوباء -بحد ذاته- صدمة خارجية تسببت في تأثيرات خارجية سلبية هائلة، وبالتالي فقد أدى إلى فشل السوق بدرجة معينة. ولذلك فإن استعادة التوظيف، واستقراره، يتطلب أكثر من الحكومة أن تقوم بتعزيز استعادة التوظيف باستخدام يدها الملموسة.

ومن أجل تحقيق هدف التوظيف على مدار العام الذي تم طرحه في «تقرير عمل الحكومة"، والمتمثل في «توفير أكثر من 9 ملايين وظيفة جديدة في المناطق الحضرية، ووصول معدل البطالة الحضرية على أساس المسح إلى نحو 6٪»، فإن الأمر يتطلب العمل بجد غير طبيعي على تعزيز السياسات المتعلقة بالجوانب التالية: أولاً: استعادة معدل نمو الشركات الناشئة حديثًا والحفاظ عليها، وزيادة تحسين بيئة الأعمال، وخلق ظروف أفضل لكل من نظام الملكية المتعددة، والأعمال المتعددة، ونماذج الأعمال المتعددة، وأشكال التوظيف المتنوعة. ثانيًا: التطبيق الشامل للسياسات المستهدفة لعوامل البطالة المختلفة، وتوسيع نطاق خدمات التوظيف العامة، وتحسين كفاءة تطبيق الإجراءات الحكومية لتحقيق الاستقرار في الشركات ودعم الوظائف، وتقليل البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية، ودعم معيشة الشعب من خلال السياسات الاجتماعية، واستعادة الطلب على الاستهلاك وتوسيع نطاقه، وتقليل معدل البطالة الدورية. ثالثًا: زيادة تدريب رأس المال البشري، وتوسيع الالتحاق بالمدارس الثانوية والمدارس المهنية والجامعات، وتوفير التدريب على المهارات، وإنشاء وظائف عامة قائمة على التدريب، وتعويض الآثار السلبية لفشل سوق العمل، والاستعداد لاستقبال الثورة التكنولوجية الجديدة.

الفصل العاشر

حول تأثير الوباء على الاقتصاد

والمقترحات ذات الصلة

في مواجهة وباء الفيروس التاجي المستجد، تحتاج الصين إلى خوض معركتين رئيستين مرتبطتين معًا بشكل سلس قبل وبعد انتهاء فترة الوباء، حيث تتمثل المعركة الأولى في مكافحة الوباء، ومنعه من الانتشار، وتتمثل المعركة الثانية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع اقتراب نقطة الانعطاف المتوقعة لتفشي الوباء، يتطلب الأمر إيلاء المزيد من الاهتمام، أثناء وبعد عملية مكافحة الوباء، لكيفية الانتصار في المعركة الصعبة المتمثلة في استئناف العمل والإنتاج، وتحقيق «الاستقرارات الستة"، وضمان معيشة الشعب، والسعي لتحقيق أهداف الصين على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولخوض المعركة اللاحقة لفترة الوباء بشكل جيد، يتطلب الأمر إصدار حكم على طبيعة ودرجة تأثير الوباء على الاقتصاد، لكي نتمكن من تحقيق نتائج جيدة من خلال وصف طريقة المعالجة المناسبة.

أولًا: الحكم على تأثير الوباء على الاقتصاد

أولًا: فقدان معدل النمو الناجم عن وباء الفيروس التاجي المستجد أكبر من فقدان النمو الناجم عن وباء «السارس»، أو الأزمة المالية العالمية. حيث إنه في عام 2003م، لم يتأثر معدل النمو الاقتصادي بالصين بتفشي وباء «السارس»، بل حقق معدل نمو بلغ 10٪، وهو أعلى بنسبة 0.9 نقطة مئوية عن معدل النمو في العام السابق له، أو يمكن القول إن معدل النمو ازداد بنسبة 35.9٪. وفي هذا العام، لم يتأثر الاقتصاد العالمي بتفشي وباء «السارس» في الصين كذلك.

أما الأزمة المالية التي اندلعت خلال الفترة 2008- 2009م، فقد كان لها تأثير

محدود على النمو الاقتصادي في الصين، حيث إنه في عام 2009م، كان معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في الصين أقل بمقدار 0.25 نقطة مئوية فقط عن العام السابق. وبسبب الرقم الأصلي الكبير الذي حققه معدل النمو في الصين في ذلك الوقت، مثل 9.7٪ في عام 2008م، لذا فقد انخفض معدل النمو بمقدار 2.6٪ فقط. في حين تغير معدل النمو الاقتصادي العالمي من 1.85٪ في العام السابق، إلى -1.68٪ في ذلك العام، وهو ما يعد انخفاضًا أكبر مقارنةً بـ4.32٪ في عام 2007م.

ونظرًا لأن استهلاك السكان في الصين قد ساهم بأكثر من 40٪ في نمو إجمالي الناتج المحلي، وساهمت الصناعة الثالثة بأكثر من 60٪، في حين كان لأعمال مكافحة وباء الفيروس التاجي المستجد التأثير الأكبر على الاستهلاك وصناعة الخدمات، لذا فمن المتوقع أن الخسائر الناجمة عن الوباء سوف تتجاوز بكثير وباء «السارس»، والأزمة المالية العالمية. ففي الوقت الحاضر، توجد توقعات مختلفة لمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي في عام 2020م داخل الصين وخارجها، من بينها تمثل 5.6٪ قيمة تقديرية مركزة نسبيًّا، وهو ما يعني حدوث تباطؤ بنسبة 0.5 نقطة مئوية عن العام السابق، وانخفاض في معدل النمو بنسبة 8.2٪. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي تباطؤًا بنفس القدر تقريبًا.

ثانيًا: تأثير الوباء على اقتصاد الصين غير نمطي وغير تقليدي. فبشكل عام، فإن أكثر تقلبات الاقتصاد الكلي الأكثر شيوعًا تتمثل في الصدمات من جانب الطلب (مثل الأزمات المالية)، وبعض الصدمات من جانب العرض (مثل الكوارث، وصدمات النفط). ويمكن تقسيم الصدمات إلى صدمات متولدة داخليًّا وصدمات خارجية. وبالنسبة لتأثيرات وباء الفيروس التاجي المستجد على نمو الاقتصاد الصيني، فنجد أنها تنبع من ثلاثة جوانب في الوقت نفسه، وهي: أولًا: تحجيم الاستهلاك، وهو ما يمثل صدمة من جانب الطلب. ثانيًا: عرقلة استئناف العمل والإنتاج، وهو ما يمثل صدمة من جانب العرض. وثالثًا: الصدمات الخارجية المتمثلة في انقطاع تدفق العوامل، والانقطاع المؤقت في بعض سلاسل التوريد، فضلًا عن التأثير المتبادل للصدمات الاقتصادية بين الاقتصاد الصيني والاقتصاد العالمي، وهو ما دخل في حلقة مفرغة من ردود الأفعال السلبية. ولذلك لا يمكن الحكم على هذا النوع من الصدمات الاقتصادية متعددة الأسباب من خلال التجارب التقليدية، كما أن الوسائل الأحادية التقليدية ليست كافية للتعامل معها.

ثالثًا: يظهر معدل البطالة الحضرية على أساس المسح أن الاقتصاد الكلي للصين دخل في مستوى منخفض. فمنذ صدور المؤشر، بلغ متوسطه خلال الأشهر الأربعة والعشرين الماضية 5.04٪، بانحراف معياري بلغ 0.15. ويمكن القول إن معدل البطالة البالغ نحو 5٪ يعتبر معدل بطالة طبيعية، ويتمثل -بشكل أساسي- في البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية. ولذلك فإنه في حال تجاوز معدل البطالة 5٪، فهذا يعني ظهور البطالة الدورية، وفي حال تجاوز أكثر من ذلك، فهذا يعني أن الاقتصاد الكلي دخل في مستوى منخفض.

ويستخدم نظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي «مؤشر سام» للحكم في هذا الشأن، والذي يعني أنه في حال كان المستوى الناعم لمعدل البطالة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة أعلى بمقدار 0.5 نقطة مئوية من أدنى نقطة له خلال الأشهر الأحد عشر السابقة، فهذا يعني أن الاقتصاد دخل في حالة من «الركود» (recession). وقد بلغت أدنى نقطة لمتوسط معدل البطالة الحضرية على أساس المسح في الصين خلال الأشهر الأحد عشر الماضية 5.0٪ خلال شهري إبريل، ومايو 2019م، و5.2٪ في ديمسبر. ولذلك ففي حال تجاوز معدل البطالة 5.6٪ خلال أول شهرين من عام 2020م، أو بلغ 5.5٪ خلال الأشهر الثلاثة الأولى، فسيتجاوز معدل البطالة الناعم 5.5٪، وهو ما يعد أعلى بمقدار 0.5 نقطة مئوية عن شهري إبريل، ومايو 2019م، مما يعني أنه تم بلوغ معيار سام، وأن الاقتصاد الكلي قد دخل في مستوى منخفض.

ثانيًا: مقترحات لمواجهة تأثير الوباء على الاقتصاد

إن عدم تغير الأسس الجيدة طويلة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين، يمثل ضمانًا أساسيًّا للتمكن من خلال الجهود المبذولة من تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مدار العام، وأساسًا مهمًّا كذلك باستئناف الأنشطة الاقتصادية خلال فترة وجيزة. وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن تكون الصدمات الاقتصادية الناجمة عن الوباء مؤقتة وقصيرة المدى، إلا أنه لا يمكن تعطيل الضمان المعيشي للشعب ولو للحظة واحدة. حيث بلغ مؤشر مديري المشتريات في مجال التصنيع في الصين 77.6٪ فقط من القيمة المتوقعة في فبراير 2020م، وبلغ مؤشر

مديـري المشـتريات في مجـالات غـير التصنيـع 58.6٪ فقـط مـن القيمـة المتوقعـة. ولذلـك لا يمكـن التهـاون في تسريـع وتـيرة الانتقـال مـن معركـة مكافحـة الوبـاء، إلى معركـة تحقيـق «الاسـتقرارات السـتة"، وذلـك مـن خـلال مـا يـلي:

أولًا: التـزام السياسـات الكليـة بالدعـم الموجـه، والبعـد عـن التحفيـز المفـرط. حيـث إنـه نظـرًا لدخـول الاقتصـاد الـكلي في حالـة مـن التباطـؤ النسـبي، فـإن الأمـر يتطلـب مـن السياسـات النقديـة، والسياسـات الماليـة أن تتمتـع بحـراك كبـير بمـا يكفـي، ولا سـيما فيـما يتعلـق بضـمان عـدم إفـلاس الـشركات المتوسـطة والصغـيرة بسـبب الانقطـاع في سلسـلة الديـون، وتحقيـق كفايـة السـيولة أثنـاء اسـتئناف العمـل والإنتـاج، وتعزيـز نمـو الـشركات الناشـئة حديثًـا. ومـع ذلـك، ففـي ضـوء الطبيـعة غـير النمطيـة وغـير التقليديـة لهـذا الوضـع، فـإن الوسـائل التقليديـة لتحفيـز ازدهـار الاقتصـاد الـكلي بشـكل مفـرط قـد لا تكـون قـادرة عـلى الوصـول إلى نقـاط الألم، بـل يتطلـب الأمـر توسـيع مجموعـة أدوات السياسـة، واختيـار الوسـائل المركبـة المناسـبة، واسـتخدامها -بشـكل شـامل- لتحقيـق الأهـداف الفوريـة وقصـيرة المـدى ومتوسـطة المـدى. وتتمثـل الأهـداف الفوريـة في التركيـز عـلى مسـاعدة الـشركات المتوسـطة، والصغـيرة عـلى اسـتئناف العمـل والإنتـاج، والحفـاظ عـلى زخـم الشركات المسـجلة حديثًـا، والتركيـز عـلى تشـجيع السـكان عـلى الاسـتهلاك.

ثانيًـا: تمحـور التركيـز في المسـتقبل القريـب، وعـلى مـدار عـام 2020م في اسـتعادة الاسـتهلاك. حيـث إن اسـتهلاك السـكان يتمتـع بأهميـة كبـيرة للغايـة، وتمثـل الثقـة المفتـاح الرئيـس لاسـتعادة الاسـتهلاك، وتـأتي الثقـة مـن اليقـين بشـأن ضـمان معيشـة الشـعب. وينبغـي أن ينصـب تركيـز السياسـات النقديـة، والسياسـات الماليـة عـلى دعـم التوظيـف، وضـمان معيشـة الشـعب، وانتعـاش الاسـتهلاك. وهنـا، تجـدر الإشـارة إلى أن هنـاك 3 أنـواع مـن الاسـتهلاك تتمتـع بإمكانـات كبـيرة، وهـي: الاسـتهلاك التعويـضي، والـذي ظهـر -بشـكل هائـل- بعـد انتهـاء وبـاء «السـارس» في عـام 2003م. والاسـتهلاك البديـل، والـذي يتمثـل -بشـكل أسـاسي- في اسـتبدال الاسـتهلاك المتأثـر بالوبـاء بالاسـتهلاك ذي الفائـدة المشـابهة. والاسـتهلاك التوجيهـي، والـذي يشـير إلى الاسـتهلاك في المجـالات الثقافيـة القابـل للاسـتبدال، والـذي يمكـن توسـيعه -بشـكل متسـارع- مـن خـلال التوجيـه.

وبشـكل أكـثر دقـة، يتطلـب الأمـر التركيـز عـلى الجوانـب التاليـة، للجمـع بـين كل مـن

ضمان معيشة الشعب واستعادة الاستهلاك والنمو المستقر: أولًا: ضمان الإمداد الكافي للضروريات اليومية الأساسية مثل «الأرز»، و»الخضروات»، واستقرار أسعارها. ثانيًا: تشجيع التطوير في مجال المنتجات، والخدمات الجديدة، وتحرير إمكانات الاستهلاك المرتبطة بالحياة الصحية. ثالثًا: أخذ زمام المبادرة في تعزيز المعاملات عبر الإنترنت، والمعاملات خارج الإنترنت على حد سواء، وتعزيز استعادة نشاط السوق. رابعًا: التحفيز المعتدل لشراء السلع الأساسية والسلع المعمرة.

ثالثًا: ضرورة التركيز على الحفاظ على سلسلة التوريد، وإصلاحها بعد انتهاء الوباء. حيث إنه فيما يخص عقود التوريد، تحتل الشركات المتوسطة، والصغيرة مكانة متأخرة في سلسلة التوريد المحلية، وهو ما يصعب إصلاحه بعد انقطاع سلسلة التوريد بالنسبة للشركات الفردية، غير أنه بغض النظر عن ماهية الشركات التي تمارس الإنتاج، فإن لديها جميعًا -في نهاية المطاف- طلبًا على الموردين، ولذلك فإنه يمكن الحفاظ على سلسلة التوريد -بشكل عام- بالتزامن مع استئناف الأنشطة الاقتصادية. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، لا بد من زيادة دعم السياسات، والتركيز على استعادة الحيوية الاقتصادية وتعزيزها، والحفاظ على الظهور المستمر للشركات الناشئة حديثًا. حيث إنه بعد انقطاع سلسلة التوريد الدولية، سيتم نقل الطلبيات وحتى الطاقة الإنتاجية إلى دول أخرى، وهو أمر يصعب استعادته بشكل كبير. وبناءً عليه، تتمثل الأهداف قصيرة المدى بعد انتهاء الوباء في تطبيق سياسات خفض الضرائب والرسوم، واستهداف الشركات المتوسطة والصغيرة والشركات المشاركة في سلسلة التوريد العالمية، وفي الوقت نفسه زيادة درجة الانفتاح على العالم الخارجي، والعمل من خلال استقرار نسبة التصنيع من إجمالي الناتج المحلي على الحفاظ على مكانة التصنيع في الصين في سلسلة التوريد العالمية.

يضم هذا الكتاب بعض المقالات التي تتناول الشأن الاقتصادي الصيني ونُشرت خلال عامي 2019 و 2020، ويحاول الكاتب عبرها شرح الاستراتيجيات الكبرى والسياسات الاقتصادية الخاصة بالحزب والدولة الصينية، وتقديم الاستنتاجات التي توصل إليها في أبحاثه الخاصة إلى القراء.

وبشكل عام، تحتوي المقالات على ميزَتَين: أولًا: على عكس الأوراق الأكاديمية المتخصصة، فإن المقالات المذكورة في الكتاب ليست طويلة، كما أنها تتجنَّب -قدر الإمكان- استخدام المصطلحات المتخصصة على نحو مبالغ فيه، بل تستخدم -في الأكثر- محتوى كتابيًّا في حدود 3000 كلمة لشرح وجهات النظر الأكاديمية بلغة سهلة الفهم، ومناسبة لعامة الناس. ثانيًا: يتسم اختيار موضوعات هذه المقالات بوجود توقيتات زمنية مُحدَّدة، أو التعليق على موضوع مهم في عُقدة زمنية مهمة، أو إجراء استقراء للأحداث الاقتصادية المهمة التي وقعت من قبل.

.....

تساي فانغ: كبير الخبراء بالمجمع الفكري الوطني التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، وعضو بهيئة التدريس بالأكاديمية، والأمين العام لمجلس رئاسة هيئة التدريس بها، وعضو اللجنة الدائمة ونائب رئيس لجنة الزراعة والشؤون الريفية بالمؤتمر الوطني لنواب الشعب الصيني في دورته الثالثة عشرة، وعضو اللجنة السياسية النقدية ببنك الشعب الصيني. كما سبق له أن شغل منصب نائب رئيس الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية. وتتمثَّل مجالات بحثه الرئيسة في الإصلاح والتنمية الاقتصادية في الصين، واقتصاديات السكان، واقتصاديات العمل، وغيرها من المجالات.

.....

المشرف على السلسلة:

د. حسانين فهمي حسين، الأستاذ بقسم اللغة الصينية، جامعة عين شمس. صدر له العديد من الترجمات من الصينية إلى العربية والعكس. عضو الجمعية الدولية لدراسات الأديب الصيني لوشون، والجمعية الدولية لدراسات أديب نوبل مويان. حصل على "جائزة "الشباب للترجمة" من المركز القومي للترجمة. "جائزة الإسهام المتميز في ترجمة الكتب الصينية"، وهي أكبر جائزة تمنحها الصين للمترجمين الأجانب، كما فاز بجائزة الشيخ حمد للترجمة والتفاهم الدولي 2021 والعديد من شهادات التقدير المحلية والدولية لجهوده في الدراسات الصينية والترجمة.

Cover design by: Alaa Elnewehy

ISBN 978-977-821-317-1

9 789778 213171

دفاتر
DEFSAFA PUBLISHING HOUSE
WWW.DEFSAFA.NET